

دُرُسٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ بِثَوْبَهَا الْجَدِيدِ

الحلقة الثانية

الأصولي المجدد آية الله العظمى
الشهيد السيد محمد باقر الصدر

ترتيب ، ايضاح وتقويم النص
محمد كاظم الحسيني الحكيم



دروس في علم الأصول (بثوبها الجديد) - الحلقة الثانية

دروس في علم الأصول

(بثوبها الجديد)

الحلقة الثانية

كتاب دراسي في علم أصول الفقه
أعد لطلبة المرحلة الثانية في دراسة هذا العلم

الأصولي المجدد آية الله العظمى
الشهيد السيد محمد باقر الصدر طبراني

ترتيب، تصحيف و إيضاح
محمد كاظم الحسيني الحكيم

صدر، سید محمدباقر، ۱۹۷۹ - ۱۹۳۱.	عنوان	سرشناسه
Sadr, Muhammad Baqir	عنوان ترددادی	
دروس في علم الأصول درساته	عنوان و نام پندید آرد	
دروس في علم الأصول (ثبوتها الجديد) الحلقة الثانية:		
كتاب دراس في علم اصول الفقه... /.../ الحمدلبار الصدر :		
ترتيب، تصحيح و إيضاح محمد كاظم الحسيني الحكيم.		
ق: كتاب حكيم، ۱۴۲۲، آق.= ۱۳۹۹.	مشخصات نشر	
۵۱۲ صص.	مشخصات ظاهری	
۹۷۸-۶۲۲-۹۶۱۶۰۵۰-۰	شابک	
فیا	و ضعیت هنرست نویسی	
عربی	پادداشت	
كتاب حاضر درسامه کتاب «دروس في علم الأصول»	پادداشت	
تألیف محمدباقر صادر است.		
كتاباته.	پادداشت	
أصول فقه شیعه -- قرن ۱۴	موضوع	
Islamic law, shiites -- Interpretation and construction -- 20th century	موضوع	
حکیم، سید محمد کاظم، ۱۳۴۶، مصحح	شناخت افزوده	
BP159/۸	رده بندی کنگره	
۲۹۷/۳۱۲	رده بندی دیوبی	
۶۰۵۲۸۶۷	شماره کتابشناسی ملی	



اسم الكتاب : دروس في علم الأصول (ثبوتها الجديد) - الحلقة الثانية

المؤلف : الأصولي المجدد آية الله العظمى الشهيد السيد محمدباقر الصدر

ترتيب، تصحيح و تقويم النص : محمد کاظم الحسيني الحكيم

الناشر : دار الكتاب الحكيم للنشر والتوزيع

تاريخ الطبع : ۱۴۴۲ هـق، ۱۳۹۹ هـ ش

الطبعة : الثانية (الأولى للناشر)

الكمية : ۷۰۰ نسخة

السعر : ۵۵۰۰۰ تومان

ردمک (ISBN) : ۹۷۸-۶۲۲-۹۶۱۶۰-۵-۰

التوزيع: ۰۰۹۸-۹۱۲۲۵۱۲۴۱۸

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والمصحح

الفهرست

الدرس	الموضوع	الصفحة
القسم الأول: تمهيد [في مبادئ علم الأصول]		
الدرس ١	تعريف علم الأصول.....	٢١
	موضوع علم الأصول و فائدته.....	٢٢
الدرس ٢	موضوع علم الأصول.....	٢٢
	فائدة علم الأصول.....	٢٤
الدرس ٣	الحكم الشرعي و تقسيمه.....	٢٩
	مبادئ الحكم التكليفي.....	٢٩
	التضاد بين الأحكام التكليفية.....	٣٢
	شمول الحكم الشرعي لجميع وقائع الحياة.....	٣٢
	الحكم الواقعي و الحكم الظاهري.....	٣٣
	الأمارات و الأصول.....	٣٩
	اجتماع الحكم الواقعي و الظاهري.....	٤١
	القضية الحقيقة و القضية الخارجية للأحكام ..	٤٢
	تنوع البحث.....	٤٢

الدرس	الموضوع	الصفحة
القسم الثاني: الأدلة [مسائل علم الأصول (١)]		
الأدلة: ١. العنصر المشترك في حجية الأدلة		
الدرس ٤	حجية القطع ٥٣	حجية القطع ٥٣
الدرس ٥	[منجزية القطع] ٥٤	[منجزية القطع] ٥٤
الدرس ٥	معدريّة القطع ٥٧	معدريّة القطع ٥٧
الدرس ٥	[أقسام القطع] ٦١	[أقسام القطع] ٦١
الدرس ٦	التجريي ٦١	التجريي ٦١
الدرس ٦	العلم الإجمالي ٦٢	العلم الإجمالي ٦٢
الدرس ٦	القطع الطربيي و الموضوعي ٦٣	القطع الطربيي و الموضوعي ٦٣
الدرس ٦	جواز إسناد الحكم إلى المولى ٦٥	جواز إسناد الحكم إلى المولى ٦٥
الدرس ٦	تلخيص و مقارنة ٦٦	تلخيص و مقارنة ٦٦
الدرس ٧	تحديد المنهج في الأدلة و الأصول ٧١	تحديد المنهج في الأدلة و الأصول ٧١
الدرس ٧	المنهج على مسلك حق الطاعة ٧٢	المنهج على مسلك حق الطاعة ٧٢
الدرس ٧	فائدة المنجزية و المعدريّة الشرعيّة ٧٤	فائدة المنجزية و المعدريّة الشرعيّة ٧٤
الدرس ٧	المنهج على مسلك قبح العقاب بلا بيان ٧٤	المنهج على مسلك قبح العقاب بلا بيان ٧٤
الأدلة: ٢. الأدلة المحرزة		
الدرس ٧	[تمهيد] ٨١	[تمهيد] ٨١

الدرس	الموضوع	الصفحة	
٨	تقسيم البحث في الأدلة المحرزة ٨١		
	الأصل عند الشك في [جعل] الحجية ٨٢		
	مقدار ما يثبت بالأدلة المحرزة ٨٤		
	تبعية الدلالة الالتزامية للمطابقية [في حجية]. . ٩١		
	إفاء الأمارة دور القطع الموضوعي ٩٣		
	قيام الأمارة مقام القطع الموضوعي في دليل ٩٥		
		الأدلة المحرزة: ١. الدليل الشرعي	
		الدليل الشرعي: ١. تحديد دلالات [صغريات] الدليل الشرعي	
٩	١. الدليل الشرعي اللغطي ١٠١		
	تمهيد ١٠١		
	الظهور التصوري و الظهور التصديقي ١٠١		
	الوضع و علاقته بالدلالات المتقدمة ١٠٣		
	الوضع التعيني و التعيني ١٠٩		
	توقف الوضع على تصور المعنى ١١٠		
	توقف الوضع على تصور اللفظ ١١١		
	المجاز ١١٢		
١١٠ و ١١١	علامات الحقيقة و المجاز ١١٣		
	تحويل المجاز إلى حقيقة ١١٥		

الدرس	الموضوع	الصفحة
الدرس ١٢	استعمال اللفظ و إرادة الخاص ١١٧	
	الاشتراك و الترافق ١١٧	
	تصنيف اللغة ١٢٣	
	المقارنة بين الحروف والأسماء الموازية .. ١٢٥	
	تنوع المدلول التصديقي ١٢٦	
الدرس ١٣	المقارنة بين الجمل التامة والناقصة.... ١٢٧	
	الدلالات الخاصة والمشتركة..... ١٢٨	
	الأمر و النهي ١٣٣	
	الأمر ١٣٣	
	دلالات أخرى للأمر ١٣٨	
الدرسان ١٤ و ١٥	النهي ١٤٠	
	الاحتراف في القيود ١٤٥	
	الإطلاق ١٤٧	
	[قرينة الحكم] ١٤٩	
	الإطلاق في المعاني الحرفية ١٥٢	
الدرسان ١٦ و ١٧	التقابل بين الإطلاق و التقييد ١٥٣	
	الحالات المختلفة لاسم الجنس ١٥٩	
	الانصراف ١٦١	
	الإطلاق المقامي ١٦٢	
	بعض التطبيقات لقرينة الحكم ١٦٣	

الدرس	الموضوع	الصفحة
الدرسان ١٨ و ١٩	العموم ١٦٤	
	تعريف العموم ١٦٤	
	أدوات العموم و نحو دلالتها ١٦٥	
	دلالة الجمع المعرف باللام ١٦٦	
	المفاهيم ١٧١	
	تعريف المفهوم ١٧١	
	ضابط المفهوم ١٧٣	
	مفهوم الشرط ١٧٤	
	الشرط المسوّق لتحقيق الموضوع ١٧٦	
	مفهوم الوصف ١٧٦	
الدرس ٢٠	جمل الغاية والاستثناء ١٧٨	
	التطابق بين الدلالات ١٨٣	
	مناسبات الحكم و الموضوع ١٨٥	
	إثبات الملاك بالدليل ١٨٦	
الدرسان ٢١ و ٢٢	٢. الدليل الشرعي غير اللفظي ١٩١	
	دلالة الفعل ١٩١	
	دلالة السكوت و التقرير ١٩٣	
	السيرة ١٩٥	

الدرس	الموضوع	الصفحة
الدليل الشرعي: ٢. [طرق] إثبات صغرى الدليل الشرعي		
٢٣	الدرس	تمهيد..... ٢٠٣
٢٤	الدرس	١. وسائل الإثبات الوجданية..... ٢٠٣
٢٥	الدرس	الخبر المتواتر..... ٢٠٤
٢٦ و ٢٧	الدرسان	الإجماع..... ٢١١
٢٨	الدرس	سيرة المترسعة..... ٢١٥
الإحراز الوجданى للدليل الشرعي غير النظري.		
[١. السيرة العقلائية المعاصرة للمعصومين]		
[٢. سكوت المعصوم على ^{عليه السلام}]		
٢٤	درجة الوثوق في وسائل الإحراز الوجданى...	...
٢٧	٢. وسائل الإحراز التعبدي.....	٢٢٧
٢٨	أدلة حجية خبر الواحد.....	٢٢٧
٢٩	أدلة نفي حجية خبر الواحد.....	٢٣٥
الدليل الشرعي: ٣. إثبات حجية الدلالة في الدليل الشرعي [كبراها]		
٢٤٧	حجية الدلالة في الدليل الشرعي.....	...

الدرس	الموضوع	الصفحة
٣٠	تمهيد الاستدلال على حجية الظهور موضوع الحجية ظواهر الكتاب الكريم	٢٤٧ ٢٤٨ ٢٥٠ ٢٥٣

الأدلة المحرزة: ٢. الدليل العقلي

٣١	تمهيد ١. إثبات القضايا العقلية تقسيمات للقضايا العقلية قاعدة استحالة التكليف بغير المقدور قاعدة إمكان التكليف المشروط قاعدة تنوع القيود و أحکامها تنوع القيود أحكام القيود المتنوعة قيود الواجب على قسمين المسؤولية قبل الوجوب القيود المتأخرة زماناً عن المقيد زمان الوجوب و الواجب متى يجوز التعجيز عقلأً؟	٢٦٣ ٢٦٥ ٢٦٥ ٢٦٩ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٦ ٢٧٨ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٩١
٣٢	الدرسان ٣٣ و ٣٤	
٣٥	الدرس	
٣٦	الدرس	

الصفحة	الموضوع	الدرس
٢٩٢	أخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم.....	
٢٩٢	استحالة اختصاص الحكم بالعالم به.....	الدرس ٣٧
٢٩٤	أخذ العلم بحكم في موضوع حكم آخر.....	
٢٩٧	أخذ قصد امثال الأمر في متعلقه.....	
٢٩٩	اشتراط التكليف بالقدرة بمعنى آخر.....	الدرس ٣٨
٣٠٣	التخيير و الكفائية في الواجب.....	
٣٠٤	التخيير الشرعي في الواجب.....	
٣٠٥	التخيير العقلي في الواجب.....	
٣٠٩	امتناع اجتماع الأمر والنهي.....	الدرس ٣٩
٣١٢	الوجوب الغيري لمقدمات الواجب.....	
٣١٧	اقضاء وجوب الشيء لحرمة ضده.....	الدرس ٤٠
٣١٩	اقضاء الحرمة للبطلان.....	
٣٢٣	مسقطات الحكم.....	الدرس ٤١
٣٢٥	إمكان النسخ و تصويره.....	
٣٢٦	الملازمة بين الحسن و القبح و الأمر و النهي ...	
٣٢٧	الاستقراء و القياس.....	
٣٢٨	٢. حجية الدليل العقلي.....	

الدرس	الموضوع	الصفحة
٤٢ - ٤٤	الأدلة: ١.٣. الأصول العملية	
٤٥ و ٤٦	١. القاعدة العملية في حالة الشك [غير المسبوق]. ١.١. القاعدة العملية في حالة الشك البدوي []. ١.١.١. القاعدة العملية الأولى في حالة [مستمسك مسلك قبح العقاب بلا بيان] ... ١.١.٢. القاعدة العملية الثانية في حالة [أدلة البراءة الشرعية] الاعتراضات على أدلة البراءة..... تحديد مفاد البراءة..... البراءة مشروطة بالفحص..... التمييز بين الشك في التكليف و البراءة عن الاستحباب.....	٣٣٥ ٣٣٥ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٨ ٣٥٣ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦٣ ٣٦٧ ٣٦٩
٤٧	١. ب. القاعدة العملية في الشك المقتن بالعلم .. منجزية العلم الإجمالي عقلا [تحديد الوظيفة بلحاظ] جريان الأصول تحديد الأركان في قاعدة منجزية العلم احتلال أركان القاعدة و انحلال العلم [ج. موارد التردد] ١. دوران الأمر بين الأقل و الأكثر]	٣٧٠ ٣٧٢ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨٤ ٣٨٤
٤٩ و ٥٠		

الدرس	الموضوع	الصفحة
الدرس ٥١	[٢.] حالة تردد أجزاء الواجب بين الأقل و [٣.] حالة الشك في إطلاق الجزئية ٣٨٧	٣٨٥
	[٤.] حالة احتمال الشرطية ٣٩١	
	[٥.] حالات دوران الواجب بين ٣٩٢	
	٢. القاعدة العملية في حالة الشك المسبوق ٣٩٧	٣٩٧
	تعريف الاستصحاب ٣٩٧	
الدرس ٥٢	التمييز بين الاستصحاب وغيره ٣٩٩	٣٩٩
	١. أدلة الاستصحاب ٤٠٣	٤٠٣
	٢. أركان الاستصحاب ٤١٣	٤١٣
	٣. مقدار ما يثبت بالاستصحاب ٤٢٣	٤٢٣
	٤. عموم جريان الاستصحاب ٤٢٥	٤٢٥
الدرس ٥٧	٥. تطبيقات ٤٢٩	٤٢٩
	٥ - ١. استصحاب الحكم المعلق ٤٢٩	٤٢٩
	٥ - ٢. استصحاب التدريجيات ٤٣٠	٤٣٠
	٥ - ٣. استصحاب الكلّي ٤٣١	٤٣١
	٥ - ٤. الاستصحاب في حالات الشك ٤٣٥	٤٣٥
الدرسان ٥٣ و ٥٤	[حالة مجهولي التاريخ] ٤٣٧	٤٣٧
	[تoward الحالتين] ٤٣٩	٤٣٩
	٥ - ٥. الاستصحاب في حالات الشك ٤٤٠	٤٤٠

الدرس	الموضوع	الصفحة
٦١	القسم الثالث: تعارض الأدلة [مسائل علم الأصول (٢)]	
٦٢	١. التعارض بين الأدلة المحرّزة.....	٤٤٧
٦٣ و ٦٤	الحكم الأول: قاعدة الجمع العرفي.....	٤٥٣
٦٥	الحكم الثاني: قاعدة تساقط المتعارضين.....	٤٥٩
٦٦	الحكم الثالث: قاعدة الترجيح للروايات الخاصة.	٤٦٢
٦٧	الحكم الرابع: قاعدة التخيير للروايات الخاصة.	٤٦٥
٦٨	٢. التعارض بين الأصول العملية.....	٤٦٦
٦٩	٣. التعارض بين الأدلة المحرّزة والأصول.....	٤٦٧
	فهرس المصطلحات الأصولية.....	٤٧٣
	فهرس المصادر.....	٥٠٩

[الحلقة الثانية]

١. تمهيد [المبادئ]
٢. الأدلة [المسائل]
٣. تعارض الأدلة [المسائل]

تمهيد

[في مبادئ علم الأصول]

١. تعريف علم الأصول
٢. موضوع علم الأصول
٣. فائدة علم الأصول
٤. الحكم الشرعي وتقسيمه
٥. تنوع البحوث الأصولية

* ما هو علم الأصول، ما هو موضوعه و ما هي فائدته؟

تعريف علم الأصول

يُعرَّف علم الأصول عادة بأنَّه: «العلم بالقواعد الممَّدة لاستنباط الحكم الشرعي».

و توضيح ذلك: أنَّ الفقيه في استنباطه مثلاً للحكم بوجوب رد التحية من قوله (تعالى): ﴿وَإِذَا حُيِّنُتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾، يستعين بظهور صيغة الأمر في الوجوب، و حجَّة الظهور؛ فهاتان قاعدتان ممَّدَّتان لاستنباط الحكم الشرعي بوجوب رد التحية.

و قد يلاحظ على التعريف: أنَّ تقييد القاعدة بوصف التهيد، يعني أنها تكتسب أصوليَّتها من تهيدها و تدوينها لغرض الاستنباط^٢، مع أنَّنا

١. النساء / ٨٦

٢. أي: إنَّ المسألة بعد ما مهدت و دُونَت للاستنباط، سوف تدخل في علم الأصول. وال الصحيح أنَّ هذا العلم، يبحث عن المسائل التي يتطرقُ بدخولها في عملية الاستنباط و يتوجه إلى الاستدلال عليها إثباتاً أو نفيًّا؛ كما سُيُشير إلى السيد الشهيد^ت في «موضوع علم الأصول». وقد يقال أنَّ كلمة الممَّدة، لو قرئت بصيغة اسم الفاعل، سوف يرتفع الإشكال؛ إلا أنه سوف يرد ثانياً، بسبب دخول قواعد علم المنطق مثلاً أو قواعد أخرى من سائر العلوم التي لها مدخلية في عملية الاستنباط، فلا يمكن لهذا التعريف عن الأغيار؛ كما سيرد على التعريف الثاني.

نطلب من التعريف إلقاء الضابط الموضوعي^١ الذي بوجبه يُدَوَّن علامة الأصول في علمهم، هذه المسألة دون تلك؛ وهذا قد تُحذف كلمة التهيد ويقال: «إنه العلم بالقواعد التي تقع في طريق الاستنباط».

ولكن يبقى هناك اعتراض أهم؛ وهو أنَّه لا يتحقق الضابط المطلوب^٢؛ لأنَّ مسائل اللغة، كظهور كلمة الصعيد^٣، تقع في طريق الاستنباط أيضاً؛ وهذا كان الأولى تعريف علم الأصول بأنَّه: «العلم بالعناصر المشتركة في عملية الاستنباط». ونقصد بالاشتراك، صلاحية العنصر للدخول في استنباط الحكم لأي مورد من الموارد التي يتصدِّى الفقيه لاستنباط حكمها؛ مثل ظهور صيغة الأمر في الوجوب، فإنه قابل لأنْ يُستنبَط منه وجوب الصلاة أو وجوب الصوم وهكذا. وبهذا تخرج أمثال مسألة ظهور كلمة الصعيد عن علم الأصول؛ لأنَّها عنصر خاص لا يصلح للدخول في استنباط حكم غير متعلَّق بعادة الصعيد.

موضوع علم الأصول

يُذَكَّر لكل علم موضوع عادة، ويراد به، ما يكون جامعاً بين

١. أي: تعيين المعيار الذي يقاس به الموضوع، لكي نعرف المسألة الأصولية عن غيرها.

٢. أي: لا يكون مانعاً من الأغيار كما أشرنا؛ سواء من العناصر الخاصة، أو من القواعد العامة غير الأصولية (قواعد علم المنطق و غيره...).

٣. أي: ظهور كلمة الصعيد في معنى التراب. والمثال الأفضل: ظهور هيئة الجملة الفعلية في تقديم الفاعل على المفعول كقاعدة عامة؛ خلافاً لظهور كلمة صعيد في التراب، فإنَّها مصدق جزئي لقاعدة عامة.

مواضيعات مسائله، وينصب البحث في المسائل على أحوال ذلك الموضوع وشأنه، كالكلمة العربية بالنسبة إلى علم النحو مثلاً.

وعلى هذا الأساس، حاول علماء الأصول، تحديد موضوع لعلم الأصول؛ فذكر المتقدمون منهم أنّ موضوعه هو: الأدلة الأربع (الكتاب والسنّة والإجماع والعقل). واعتُرِضَ على ذلك: بأنّ الأدلة الأربع، ليست عنواناً جاماً بين موضوعات مسائله جميعاً؛ فسائل الاستلزمات مثلاً، موضوعها الحكم؛ إذ يقال مثلاً: إنّ الحكم بالوجوب على شيءٍ، هل يستلزم تحريم ضده أو لا؟ وسائل حجّية الأمارات الظنّية، كثيرةً ما يكون موضوعها الذي يبحث عن حجّيته، شيئاً خارجاً عن الأدلة الأربع (كالشهرة وخبر الواحد)؛ وسائل الأصول العملية موضوعها الشك في التكليف على أنحائه^١، وهو أجنبي عن الأدلة الأربع أيضاً.

ولهذا ذكر جملة من الأصوليين: «أنّ علم الأصول، ليس له موضوع واحد»، وليس من الضروري أن يكون للعلم موضوع واحد جامع بين موضوعات مسائله؛ غير أنّ بالإمكان توجيه ما قيل أولاً - من كون الأدلة هي الموضوع، مع عدم الالتزام بحصرها في الأدلة الأربع -؛ لأنّ نقول: إنّ موضوع علم الأصول، هو كلّ ما يترقب أن يكون دليلاً وعنصراً مشتركاً في عملية استنبط الحكم الشرعي والاستدلال عليه؛ والبحث في كلّ مسألة أصولية، إنما يتناول شيئاً مما يترقب أن يكون

كذلك، ويتجه إلى تحقيق دليليته والاستدلال عليها إثباتاً ونفياً؛ فالبحث في حجية الظهور أو الخبر الواحد أو الشهادة، بحث في دليليتها، و البحث في أن الحكم بالوجوب على شيءٍ هل يستلزم تحريم ضده؟، بحث في دليلية الحكم بوجوب شيءٍ على حرمة الضد، وسائل الأصول العملية، يبحث فيها عن «دليلية الشك و عدم البيان^١، على المعتبرة»، وهكذا. فصح «أنّ موضوع علم الأصول، هو الأدلة المشتركة في الاستدلال الفقهي»، والبحث الأصولي يدور دائماً حول دليليتها^٢.

فائدة علم الأصول

اتضح مما سبق أن علم الأصول فائدة كبيرة في الاستدلال الفقهي؛ وذلك أنّ الفقيه في كلّ مسألة فقهية، يعتمد على نَمَطين من المقدمات في استدلاله الفقهي:

أحدهما: عناصر خاصة بتلك المسألة؛ من قبيل الرواية التي وردت في حكمها، وظهورها في إثبات الحكم المقصود، وعدم وجود معارض لها، ونحو ذلك.

والآخر: عناصر مشتركة، تدخل في الاستدلال على حكم تلك المسألة وفي الاستدلال على حكم مسائل أخرى كثيرة، في مختلف أبواب الفقه؛ من قبيل أنّ خبر الواحد الثقة حجّة، وأنّ ظهور الكلام حجّة.

١. أي: حجّيتها.

٢. و درجات استعمالها و العلاقة بينها.

والنط الأول من المقتمات، يستوعبه الفقيه بحثاً في نفس تلك المسألة؛ لأن ذلك النط من المقتمات، مرتبط بها خاصة؛ وأمّا النط الثاني، فهو بحكم عدم اختصاصه بمسألة دون أخرى، أنيط ببحث آخر، خارج نطاق البحث الفقهي في هذه المسألة وتلك؛ وهذا البحث الآخر، هو الذي يعبر عنه علم الأصول.

وبقدر ما اتسع الاختلافات تدريجاً من خلال البحث الفقهي إلى العناصر المشتركة، اتسع علم الأصول وازداد أهمية؛ وبذلك صحة القول: بأن دور علم الأصول بالنسبة إلى الاستدلال الفقهي، يشابه دور علم المنطق بالنسبة إلى الاستدلال بوجه عام؛ حيث أن علم المنطق يزود الاستدلال بوجه عام بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب من أبواب التفكير دون باب، وعلم الأصول يزود الاستدلال الفقهي خاصة، بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب من أبواب الفقه دون باب.

الخلاصة

- إنّ تعريف علم الأصول بأنّه العلم بالقواعد الممَّدة للاستنباط، لا يُبدي الضابط الموضوعي. وإنّ قيد وقوعها في طريق الاستنباط، لا يستدرك الإشكال؛ لأنّه لا يمنع عن المسائل غير الأصولية.
- علم الأصول: هو علم يبحث عما يُترقب أن يكون عنصراً مشتركاً في عملية الاستنباط ودرجات استعمالها و العلاقة بينها.
- العنصر المشترك: هو العنصر الصالح للدخول في استنباط أي مورد من الموارد التي يتصدى الفقيه لاستنباط حكمها.
- العنصر الخاص: هو العنصر الذي لا يصلح للدخول في أي عملية استنباط؛ بل يختص بمسألة دون أخرى.
- إنّ عبارة «الأدلة الأربع»، لا تجمع بين الموضوعات الأصولية؛ وعدم الالتزام بوحدة الموضوع، ينفي الضابط الموضوعي؛ بل الصحيح أنّ:
- موضوع علم الأصول: هو العناصر المشتركة المترقب دخولها في الاستدلال الفقهي، من حيث دليليتها.
- فائدة علم الأصول: هي تزويد الاستدلال الفقهي بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب دون باب.

الأسئلة

١. ما هو المقصود من التمهيد في التعريف السائد لعلم الأصول؟
٢. بين إشكال تعريف علم الأصول بـ«القواعد الممهدة لاستنباط الحكم الشرعي»؟
٣. هل يرتفع إشكال التعريف السائد بعبارة: «التي تقع في طريق الاستنباط»؟
كيف؟
٤. ما هو التعريف الصحيح لعلم الأصول؟
٥. ما هو المقصود من «العناصر المشتركة»؟
٦. ما هي العناصر الخاصة؟
٧. ما هو رأي المتقدمين في موضوع علم الأصول؟
٨. لماذا لا يصلح عنوان «الأدلة الأربع» أن يكون عنواناً جاماً بين موضوعات
مسائل علم الأصول؟
٩. كيف يمكن أن تخلص من الإشكالات المعنية في تحديد موضوع علم الأصول؟
١٠. ما هي الضرورة التي دعت إلى نشوء علم الأصول؟
١١. ما هي فائدة علم الأصول؟

التمريرين

* مَيْزَ الْمَسَأَةِ الْأَصْوَلِيَّةِ عَنْ غَيْرِهَا فِي الْأُمْلَةِ التَّالِيَّةِ:

- هل الكلمة التحية ظاهرة في قول الشخص لآخر: سلام عليكم؟

- هل صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب أم لا؟

- هل الكلمة «صل» تدل على وجوب الصلاة أم لا؟

- آية ﴿وَإِذَا حَيَّتُم بِتَحْيَيَةٍ فَحَيُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رَدُّوهَا﴾^١ هل تدل على وجوب رد التحية؟

- هل شخص الشارع الحجية بالمعنى الظاهر من الكلمة دون سائر معانيها؟

- زرارة ثقة أم لا؟

- هل الإجماع حجة عند الشارع أم لا؟

- هل إن وجوب الشيء يستلزم تحريم ضدّه؟

- هل تدل الآية المذكورة أعلاه على عدم وجوب التحية؟

* كيف تُقسم مسائل علم الأصول؟ (١)

الحكم الشرعي وتقسيمه

الحكم الشرعي هو الشريع الصادر من الله (تعالى) لتنظيم حياة الإنسان وتوجيهه؛ وهو على قسمين: أحدهما: الأحكام التكليفية التي تتعلق بأفعال الإنسان ولها توجيه عملي مباشر؛ والآخر: الأحكام الوضعية التي ليس لها توجيه عملي مباشر^١، وكثيراً ما تقع موضوعاً لحكم تكليفي^٢؛ كالزوجية التي تقع موضوعاً لوجوب النفقة مثلاً.

مبادئ الحكم التكليفي

ونحن إذا حللنا عملية الحكم التكليفي كالوجب - كما يارسها أبي مولى في حياتنا الاعتيادية - نجد أنها تنقسم إلى مرحلتين:

-
١. أي: لافرض أو لاوصي بفعل أو ترك فعل؛ بل تحدد ما يقع موضوعاً لحكم تكليفي له توجيه مباشر في تصرفات المكلف.
 ٢. بل المعهود أنها تحدد موضوعات الأحكام التكليفية؛ كما أن صيغة العقد تحدد الزوجية، وقد يجبر الزواج أو يستحب، أو أن موضوع وجوب الصلاة يتحدد بتعريف الصلاة الصحيحة؛ ومن هنا يُعد التعريف بأجزاء الصلاة وشروطها، من الأحكام الوضعية.

إحداهما: مرحلة التثبوت للحكم، والأخرى: مرحلة الإثبات والإبراز. فالمولى في مرحلة التثبوت، يُحَدَّد ما يشتمل عليه الفعل من مصلحة - وهي ما تُسمى بالملالك -. حتى إذا أدرك وجود مصلحة فيه بدرجة معينة، تولدت إرادة لذلك الفعل بدرجة تتناسب مع المصلحة المدركة، وبعد ذلك يصوغ المولى إرادته صياغة جعلية من نوع الاعتبار، فيعتبر الفعل على ذمة المكلَف؛ فهناك إذاً في مرحلة التثبوت، (ملالك) و(إرادة) و(اعتبار). وليس الاعتبار عنصراً ضرورياً في مرحلة التثبوت؛ بل يُستخدم غالباً كعمل تنظيمي وصياغي اعتاده المشرعون والعلماء؛ وقد سار الشارع على طريقتهم في ذلك.

وبعد اكتمال مرحلة التثبوت بعناصرها الثلاثة - أو بعناصرها الأوَّلَين على أقل تقدير -، تبدأ مرحلة الإثبات؛ وهي المرحلة التي يُبرز فيها المولى - بجملة إنشائية أو خبرية -. مرحلة التثبوت، بداعم من الملالك والإرادة؛ وهذا الإبراز قد يتعلّق بالإرادة مباشرة؛ كما إذا قال: «أريد منكم كذا»، وقد يتعلّق بالاعتبار الكاشف عن الإرادة؛ كما إذا قال: ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^١. وإذا تمَّ هذا الإبراز من المولى، أصبح من حقه على العبد - قضاء لحق مولويته -. الإثبات بالفعل، وانتزاع العقل عن إبراز المولى لإرادته - الصادر منه بقصد التوصل إلى مراده -، عناوين متعددة؛ من قبيل البعث والتحريك ونحوهما.

و كثيراً ما يُطلق على الملاك والإرادة - وهما العنصران اللازمان في مرحلة الثبوت -. اسم «مبادئ الحكم»؛ وذلك بافتراض أنّ الحكم نفسه، هو العنصر الثالث من مرحلة الثبوت - أي الاعتبار -. والملاك والإرادة مبادئ له؛ وإن كان روح الحكم وحقيقةه - التي بها يقع موضوعاً لحكم العقل بوجوب الامتثال -. هي نفس الملاك والإرادة إذا تصدّى المولى لإبرازهما بقصد التوصل إلى مراده؛ سواءً أنشأ اعتباراً أو لا.

ولكلّ واحد من الأحكام التكليفيّة الخمسة، مبادئ تستقى مع طبيعته؛ فمبادئ الوجوب، هي الإرادة الشديدة، ومن ورائها المصلحة البالغة درجة عالية، تأبى عن الترخيص في الخالفة؛ ومبادئ الحرمة، هي المبغوضيّة الشديدة، ومن ورائها المفسدة البالغة إلى الدرجة نفسها؛ والاستحباب والكرابة، يتولّدان عن مبادئ من نفس النوع، ولكنّها أضعف درجة، بنحو يسمح المولى معها، بترك المستحبب ويارتكاب المكروه.

و أمّا الإباحة، فهي يعنيين؛ أحدهما: الإباحة بالمعنى الأخّص التي تُعتبر نوعاً خامساً من الأحكام التكليفيّة؛ وهي تُعبر عن مساواة الفعل والترك في نظر المولى؛ والآخر: الإباحة بالمعنى الأوّم؛ وقد يُطلق عليها اسم الترخيص، في مقابل الوجوب والحرمة، فتشمل المستحببات والمكروهات، مضافاً إلى المباحات بالمعنى الأخّص؛ لاشتراكها جميعاً في عدم الإلزام.

والإباحة^١ قد تنشأ عن خلوّ الفعل المباح من أيّ ملاك يدعو إلى الإلزام فعلاً أو تركاً، وقد تنشأ عن وجود ملاك في أن يكون المكلّف مطلق العنان؛ وملاكيها على الأوّل، «لا اقتضائي» وعلى الثاني، «اقتضائي».

التضاد بين الأحكام التكليفيّة

وحيث نلاحظ أنواع الحكم التكليفيّ التي مرّت بنا، نجد أنّ بينها تنافيًّا وتضادًا يُؤدي إلى استحالة اجتماع نوعين منها في فعل واحد. ومرةً هذا التنافي، إلى التنافر بين مبادئ تلك الأحكام؛ وأمّا على مستوى الاعتبار فقط، فلا يوجد تنافر؛ إذ لا تنافي بين الاعتبارات، إذا جُردت عن الملاك والإرادة.

وكذلك أيضًا: لأنّ يمكن أن يجتمع في فعل واحد، فردان من نوع واحد؛ فمن المستحيل أن يتّصف شيء واحد بوجوبين^٢؛ لأنّ ذلك يعني اجتماع إرادتين على مراد واحد؛ وهو من قبيل اجتماع المثلين؛ لأنّ الإرادة لا تكرر على شيء واحد، وإنّما تقوى وتشتدّ؛ والمحذور هنا أيضًا بلحاظ المبادئ، لا بلحاظ الاعتبار نفسه.

شمول الحكم الشرعيّ لجميع وقائع الحياة ولما كان الله (تعالى) عالماً بجميع المصالح والمقاصد التي ترتبط بحياة

١. بالمعنى الأخص.

٢. كأن يكون وجباً كفائياً وعینياً مثلاً وبنفس الوقت.

الإنسان في مختلف مجالاته الحياتية، فمن اللطف اللائق برحمته، أن يُشرّع للإنسان التشريع الأفضل، وفقاً لتلك المصالح والمفاسد في شتّى جوانب الحياة؛ وقد أكّدت ذلك نصوص كثيرة، وردت عن أمّة أهل البيت عليهم السلام^١، وخلاصتها أنّ الواقع لا تخلو من حكم.

الحكم الواقعي و الحكم الظاهري

ينقسم الحكم الشرعي إلى واقعي وظاهري؛ فالحكم الواقعي، هو كل حكم لم يفترض في موضوعه الشك في حكم شرعي مسبق؛ والحكم الظاهري، هو كل حكم افترض في موضوعه الشك في حكم شرعي مسبق؛ من قبيل أصلالة الحل في قول الشارع: «كل شيء لك حلال، حتى تعلم أنه حرام»، وسائر الأصول العملية الأخرى؛ ومن قبيل أمره بتصديق الثقة والعمل على وفق خبره، وأمره بتصديق سائر الأمارات الأخرى.

وعلى هذا الأساس، يقال عن الأحكام الظاهرية، بأنّها متأخّرة رتبة عن الأحكام الواقعية؛ لأنّها قد افترضت في موردها الشك في الحكم الواقعي، ولو لا وجود الأحكام الواقعية في الشريعة، لما كانت هناك أحكام ظاهرية.

١. راجع: أصول الكافي / الجزء الأول / كتاب فضل العلم / باب الرد إلى الكتاب والسنّة.

الخلاصة

□ **الحكم الشرعي:** هو التشريع الصادر من الله (تعالى) لتنظيم حياة الإنسان و توجيهها؛ و هو على قسمين:

١. **الحكم التكليفي:** وهو الذي يتعلّق بأفعال الإنسان و له توجيه عملي مباشر.

٢. **الحكم الوضعي:** وهو الذي ليس له توجيه عملي مباشر؛ بل المعهود أنته يقع موضوعاً لحكم تكليفي.

□ **مبادئ الحكم:** هي مرحلتي تشريع الحكم:

١. مرحلة الثبوت؛ ولها ثلاثة عناصر:

الملاك: و هو المصلحة التي يشتمل عليها الفعل.

الإرادة: و هي إرادة الشارع للحكم، التي تتولّد من ملاك الحكم بدرجة تتناسب مع مصلحة الحكم.

الاعتبار: و هو صياغة الشارع للحكم، صياغة جعلية، و اعتباره على ذمة المكلّف.

٢. مرحلة الإثبات والإبراز؛ و هي المرحلة التي يُبرّز فيها المولى - بجملة إنشائية أو خبرية - مرحلة الثبوت بدافع من الملاك والإرادة؛ وهذا الإبراز قد يتّعلّق بالإرادة مباشرة، وقد يتّعلّق بالاعتبار الكافّ عن الإرادة.

□ قد يُطلق على العنصرين الضروريَّين في مرحلة ثبوت الحكم - يعني الملاك و الإرادة فحسب -، اسم «مبادئ الحكم»؛ و حينئذ فالاعتبار في مرحلة الإثبات هو نفس الحكم.

□ **مبادئ الأحكام التكليفيَّة:**

١. **في الوجوب:** المصلحة البالغة درجة عالية، تأبى عن الترخيص في المخالفة، و بتبعد الإرادة الشديدة.

٢. في الحرمة: المفسدة البالغة درجة عالية، تأبى عن الترخيص في المخالفة، وبتبعها المبغوضية الشديدة.
٣. في الاستحباب: المصلحة الأضعف درجة من مصلحة الوجوب، وبتبعها الإرادة غير الشديدة بدرجة تسمح للمخالفة.
٤. في الكراهة: المفسدة الأضعف درجة من مفسدة الحرمة، وبتبعها المبغوضية غير الشديدة بدرجة تسمح للمخالفة.
٥. في الإباحة بالمعنى الأخص: مساواة الفعل والترك في نظر المولى؛ إما لخلو الفعل من المالك (الملاك اللاقتضائي)، أو لوجود ملاك إطلاق عنان المكلّف (الملاك الاقضائي).
- الإباحة بالمعنى الأعم: هي الترخيص في مقابل الوجوب والحرمة؛ وهي تشمل الاستحباب والكراهة والإباحة بالمعنى الأخص، لاشتراكها جميعاً في عدم الإلزام.
- التناقض والتضاد بين مبادئ الأحكام التكليفيّة، يُؤدي إلى استحالة اجتماع نوعين أو فردٍ منهما في فعل واحد؛ لاستحالة اجتماع ضدّين أو مثلّين؛ وأمّا على مستوى الاعتبار، فلا تضاد بينها.
- قد أكدّت الصوّص الشرعية على أنّ أيّ واقعة في الحياة، لا تخلو عن حكم شرعيّ.
- } أقسام الحكم الشرعي:
1. الواقعی
2. الظاهري
- الحكم الواقعي: هو كلّ حكم لم يفترض في موضوعه الشك في حكم شرعي مسبق.
- الحكم الظاهري: هو كلّ حكم افترض في موضوعه الشك في حكم شرعي مسبق.

الأسئلة

١. ما هو الحكم الشرعي؟
٢. ما هي أقسام الحكم الشرعي؟
٣. ما هو الفارق بين الأحكام التكليفية والوضعية؟
٤. ما هي مراحل عملية تشرع الحكم الشرعي؟
٥. ما هي عناصر مرحلة ثبوت الحكم الشرعي؟
٦. كيف تتحقق مرحلة الإثبات؟
٧. ما هو المقصود من مبادئ الحكم؟
٨. ما هي مبادئ الوجوب والحرمة والاستحباب والكرامة؟
٩. ما هي معاني الإباحة؟
١٠. ما هو مبدأ الإباحة بالمعنى الأخّص؟
١١. ما معنى المالك الاقتضائي واللاماقضي للإباحة؟
١٢. ما هو سبب التضاد بين الأحكام التكليفية؟
١٣. ما الذي يوجب أن لا تخلو أيّ واقعة في الحياة، عن حكم شرعي؟
١٤. ما هو الفارق بين الحكم الواقعي والحكم الظاهري؟
١٥. هل الحكم الواقعي متلَّى رتبة عن الحكم الظاهري أم بالعكس؟ ولماذا؟
١٦. أيِّ النوعين من الحكم الشرعي يوجد في كلّ واقعة يعالج الفقيه حكمها؟

التمارين

* ميزبين الحكم التكليفي والوضعي في الأمثلة التالية:

- لا صلاة إلا بظهور.^١

- عن أبي جعفر ع قال: «التقصير في بريد البريد أربعة فراسخ».^٢

- إذا قالت امرأة لرجل يحلّ له الزواج منها: «زوجتك نفسى على الصداق المعلوم»، وقال الرجل: «قبلت»، وجبت عليه نفقتها لو مكنت له من نفسها.

- لو قبض المشتري ما ابتعاه بالعقد الفاسد، لم يملكه.^٣

- يجب الاستقبال مع الإمكان في الفرائض.^٤

١. جامع أحاديث الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٦، نقلًا عن «من لا يحضره الفقيه» (ج ١، ص ٥٨، ح ١٢٩)؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٥، ح ١٦٠ (١٥)؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣١٥ و ص ٣٢٢، نقلًا عن تهذيب الأحكام (ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٠٥ (٨)) ونفس المصدر، ص ٣٦٦، نقلًا عن تهذيب الأحكام (ج ٢، ص ١٤٠، ح ٥٤٥ (٣)) ونفس المصدر، ج ١، ص ٣٦٩ وبحار الأنوار، ج ٧٧، ص ٢٢٨، ح ١٣، جميعاً نقلًا عن المحسن (ج ١، ص ٧٨)، كتاب عقاب الأعمال، باب عقاب من تهانو بالوضوء، ح (١) وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢، ص ٢٠٥، نقلًا عن تهذيب الأحكام، (ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٤ (٨٣))، جميعاً عن الباقر ع: مستدرك الوسائل، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٦٢٤ (٢) وبحار الأنوار، ج ٧٧، ص ٢٣٨، كلامها نقلًا عن دعائم الإسلام (ج ١، ص ١٠٠)، عن رسول الله ﷺ: شرح الأخبار للقاضي نعمان المغربي، ج ٢، ص ٤٤٣ وبحار الأنوار، ج ٤٢، ص ٢٤٤، ح ٤٦، نقلًا عن كشف الغمة، جميعاً عن أمير المؤمنين ع: عوالي الالهي، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٥٤، عن الباقر ع: ص ٢٠٩، ح ١٣١، و ج ٣، ص ٨، نقلًا عن النبي ﷺ. وفي مصادر العامة: لاتُقبل صلاة بغير ظهور؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٤٠؛ سنن الترمذى، ج ١، ص ٣؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٢٧؛ وفي صحيح البخارى، ج ١، ص ٤٢، لاتُقبل صلاة من أحدث، حتى يتوضأ، جميعاً عن النبي ﷺ.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، أبواب السفر، باب حد المسير الذي تقصّر فيه الصلاة.

٣. تحرير الوسيلة، ج ١، ص ٥٠٧.

٤. تحرير الوسيلة، ج ١، ص ١٤١.

- «ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً».^١

* مَيْزِبِينَ الْحُكْمَ الظَّاهِرِيَّ وَالْحُكْمَ الْوَاقِعِيَّ فِي الْقَضَايَا التَّالِيَةِ:

- الماء طاهر مطهّر من الحدث والخبث.
- إذا شكّ المصلي في صحة ما أتى به بعد إيتائه، فيحكم له بصحّة ما أتى به.
- الأرض المخصوصة المجهولة مالكها، لا تجوز الصلة فيها.
- لو صدر من المكلَّف فعل، وشكَّ في كونه صحيحاً، يترتب عليه أثر؟ أم لا، فيحمل على كونه صحيحاً ذا أثر؟
- إنَّ الإيتان بالمفطرات عن عمد، يفسد الصوم؛ ومن العمد، أن يأكل الصائم ناسياً، فيظنُّ فساد صومه ويفطر عامداً.
- إنَّ من له استيلاء على شيءٍ، فذلك أمارَة على ملكيَّته له.
- إذا لم تقطع بتصور خبر الشقة من المعصوم، فالشارع جعله حجة.
- إذا شُكِّت في صحة معاملة ثمَّ تبيَّن لك فسادها، فهي باطلة.

الأمرات والأصول

والأحكام الظاهريّة^١ تُصنَّف عادةً إلى قسمين:

أحدهما: الحكم الظاهري المرتبط بكشف دليل ظني معين^٢، على نحو يكون كشف ذلك الدليل^٣، هو المالك التام لجعله^٤; كالحكم الظاهري بوجوب تصديق خبر الثقة والعمل على طبقه؛ سواء كان ذلك الدليل الظني مفيداً للظن الفعلي^٥ دائماً، أو غالباً وفي حالات كثيرة. وفي هذه الحالة، يُسمى ذلك الدليل^٦ بالأمرة، ويُسمى الحكم الظاهري بالحجّية^٧، فيقال: إن الشارع جعل الحجّية للأمرة.^٨

-
١. وهذا المصطلح، يختلف عن مؤدى الأمرات أو الأصول العملية عند تطبيقها؛ فهي تُسمى بالأحكام الظاهريّة أيضاً.
 ٢. أي: بكاشفيته عن الواقع.
 ٣. أي: كاشفتيته.
 ٤. أي: لجعل الحكم الظاهري (حجّية الأمرة).
 ٥. أي: الدليل الذي لا يورث القطع بصدر الحكم من الشارع؛ بل يورث ظنناً فعليّاً - ولو في الأغلب - بأن الحكم صدر من الشارع؛ كخبر الثقة، حيث أنه خبر واحد ولم يُقْدِم القطع.
 ٦. وتعني اعتبار الشارع هذا الدليل الظني حجّة علينا، لأن يقول: اعتبرت هذه الأمارة حجّة عليكم.
 ٧. ويعنى هذا النوع، بـ«الدليل المحرز» كما سُمِّيت الأدلة القطعية كذلك؛ لأنَّه يُرْزَل منزلة الدليل القطعي في إثرازه للواقع.

والقسم الآخر: الحكم الظاهري الذي أخذ فيه^١ بعين الاعتبار، نوع الحكم المشكوك^٢; سواء لم يُؤخذ بعين الاعتبار أي كشف معين في مقام جعله، أو أخذ ولكن لا بنحو يكون هو الملاك التام^٣; بل منضطاً إلى نوع الحكم المشكوك؛ ومثال الحالة الأولى: أصالة الحال^٤; فإن الملحوظ فيها، كون الحكم المشكوك والجهول، مردداً بين الحرمة والإباحة، ولم يلحظ فيها وجود كشف معين عن الحالية^٥. ومثال الحالة الثانية: قاعدة الفراغ^٦; فإن التعبّد في هذه القاعدة بصحّة العمل المفروغ عنه، يرتبط بكاشف معين عن الصحّة؛ وهو غلبة الانتباه وعدم النسيان في الإنسان؛ ولكن هذا الكاشف، ليس هو كل الملاك؛ بل هناك دخل لكون المشكوك، مرتبطاً بعمل تم الفراغ عنه، وهذا لا يتعدّنا الشارع بعدم النسيان في جميع الحالات.

١. أي في مقام جعله.

٢. أي: أن الملاك الأساسي فيه، هو نوع الحكم؛ كالإباحة أو الحرمة مثلاً.

٣. في الجعل.

٤. أي: كل شيء يكون فيه حلال وحرام، فهو حلال لك حتى أن تعرف الحرام منه بعينه فتدعه؛ عن الصادق عليه السلام: الكافي، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٣٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٥٣، ح ٩٣٥ (٣).

٥. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٨٨، ح ٢٢٠٥٠ (١)، نقلأً عن «من لا يحضره الفقيه» (ج ٣، ص ٣٤١، ح ٤٢٠٨) وتهذيب الأحكام (ج ٧، ص ٢٢٦، ح ٩٨٨ (٨) وج ٩، ص ٧٩، ح ٣٣٧ (٧٢))؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٥٨، نقلأً عن التهذيب.

٦. بل أباح الشارع التصرّف للمكلّف في نوع هذه الحالة؛ كما كان له أن يجعل الحرمة حكماً ظاهرياً بدل الإباحة؛ وملك جعل الإباحة حينئذ، إما التيسير على المكلّف، أو غلبة المصلحة في جعلها.

٧. أي: اعتبر صلاتك صحيحة، لو شككت في الصحة بعد الفراغ منها.

وتُسمى الأحكام الظاهريّة في هذا القسم^١، بالأصول العمليّة. ويُطلق على الأصول العمليّة في الحالة الأولى^٢، اسم الأصول العمليّة غير المحرّزة^٣؛ وعليها^٤ في الحالة الثانية^٥، اسم الأصول العمليّة المحرّزة؛ وقد يُعبر عنها بالأصول العمليّة التنزيليّة.^٦

اجتماع الحكم الواقعي والظاهري

وبناءً على ما تقدّم، يُ肯 أن يجتمع في واقعة واحدة، حكمان؛ أحدهما: واقعيٌ؛ والآخر: ظاهريٌ؛ فثلاً: إذا كان الدعاء عند رؤية أهلال، واجباً واقعاً، وقامت الأمارة على إباحته، فحكم الشارع بمحبّة الأمارة وبأنّ الفعل المذكور مباح في حقّ من يشكّ في وجوبه، فقد اجتمع حكمان تكليفيان على واقعة واحدة؛ أحدهما: واقعيٌ، وهو الوجوب؛ والآخر: ظاهريٌ، وهو الإباحة؛ ومادام أحدهما من سُنْنَة الأحكام الواقعية، والآخر من سُنْنَة الأحكام الظاهريّة، فلا محذور في اجتماعهما؛ وإنما المستحيل أن يجتمع في واقعة واحدة، وجوب واقعي وإباحة واقعية.

١. أي: القسم الثاني من الأحكام الظاهريّة.

٢. من القسم الثاني؛ وهي الحالة التي أخذ فيها بعين الاعتبار نوع الحكم المشكوك، ولم يُؤخذ فيها أي كشف معين.

٣. أو: غير الكاشفة.

٤. أي: و يُطلق عليها.

٥. أي: الحالة التي أخذ فيها بعين الاعتبار نوع الحكم المشكوك منضمًا إلى كشف معين.

٦. باعتبار أنها تُنزل منزلة الأمارات عند التعارض.

القضية الحقيقة والقضية الخارجية للأحكام

الحكم الشرعي، تارة يجعل على نحو القضية الخارجية، وأخرى يجعل على نحو القضية الحقيقة؛ وتوضيح ذلك أنّ المولى المشرع، تارة يشير إلى الأفراد الموجودين فعلاً من العلماء مثلاً^١، فيقول: أكرِّمهم، وأخرى يفترض وجود العالم ويحكم بوجوب إكرامه - ولو لم يكن هناك عالم موجود فعلاً -، فيقول: إذا وُجد عالم فأكِّرمه.

والحكم في الحالة الأولى، معمول على نحو القضية الخارجية؛ وفي الحالة الثانية، معمول على نحو القضية الحقيقة؛ وما هو المفترض فيها، نُطلق عليه اسم الموضوع للقضية الحقيقة.

والفارق النظري بين القضيتين، [هو] أنتنا بوجوب القضية الحقيقة، نستطيع أن نقول: لو ازداد عدد العلماء، لوجب إكرامهم جميعاً؛ لأنّ موضوع هذه القضية، العالم المفترض؛ وأيّ فرد جديد من العالم، يتحقق الافتراض المذكور؛ ولا نستطيع أن نؤكّد القول نفسه بلحاظ القضية الخارجية؛ لأنّ المولى في هذه القضية، أصْحى عدداً معيناً وأمر بإكرامهم، وليس في القضية ما يفترض تعليم الحكم لو ازداد العدد.

تنويع البحث

حينما يستنبط الفقيه الحكم الشرعي ويستدلّ عليه، تارة: يحصل على دليل يكشف عن ثبوت الحكم الشرعي، فيعوّل على كشفه؛ وأخرى:

١. أي: عند إبراز الحكم أو عند تنجز الحكم.

يحصل على دليل يحدد الموقف العملي والوظيفة العملية تجاه الواقع المجهول حكمها؛ وهذا ما يكون في الأصول العملية التي هي أدلة على الوظيفة العملية وليس أدلة على الواقع.

وعلى هذا الأساس، سوف نصف بحوث علم الأصول إلى نوعين: أحدهما: البحث في الأدلة من القسم الأول؛ أي: العناصر المشتركة في عملية الاستنباط التي تُتَّخَذُ أدلة باعتبار كشفها عن الحكم الشرعي، ونُسَمِّيُّها بالأدلة المحرزة.

والآخر: البحث في الأصول العملية؛ وهي الأدلة من القسم الثاني؛ أي: العناصر المشتركة في عملية الاستنباط التي تُتَّخَذُ أدلة على تحديد الوظيفة العملية تجاه الحكم الشرعي المجهول، ونُسَمِّيُّها بالأدلة العملية أو الأصول العملية.

وكلّ ما يستند إليه الفقيه في استدلاله الفقهي واستنباطه للحكم الشرعي، لا يخرج عن أحد هذين القسمين من الأدلة.

ويوجَد عنصر مشترك يدخل في جميع عمليات استنباط الحكم الشرعي؛ سواء ما استند فيه الفقيه إلى دليل من القسم الأول، أو إلى دليل من القسم الثاني؛ وهذا العنصر، هو حججية القطع؛ وترى بالقطع، انكشف قضية بدرجة لا يشوبها شك؛ ومعنى حججته: كونه «منجزاً» -أي: مصححاً للعقاب، إذا خالف العبد مولاه، في تكليف مقطوع به لديه- وكونه «معدراً» -أي: نافياً استحقاق العقاب عن العبد إذا خالف مولاه نتيجة عمله بقطنه-.

و واضح أن حجية القطع بهذا المعنى، لا تستغني عنها جميع عمليات الاستنباط؛ لأنّها إنما تؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي أو بال موقف العملي تجاهه، ولكي تكون هذه النتيجة ذات أثر، لا بد من الاعتراف مسبقاً بحجية القطع؛ بل إن حجية القطع، مما يحتاجها الأصولي في الاستدلال على القواعد الأصولية نفسها؛ لأنّه منها استدل على ظهور صيغة «افعل» في الوجوب مثلاً، فلن يحصل على أحسن تقدير، إلا على القطع بظهورها في ذلك، وهذا لا يُفيد إلا مع افتراض حجية القطع.

كما أنه بعد افتراض تحديد الأدلة العامة والعناصر المشتركة في عملية الاستنباط، قد يواجه الفقيه حالات التعارض بينها؛ سواء كان التعارض بين دليل من القسم الأول ودليل من القسم الثاني - كالتعارض بين الأمارة والأصل -؛ أو بين دللين من قسم واحد؛ سواء كانا من نوع واحد - كخبرين لشقيين -؛ أو من نوعين - كالتعارض بين خبر الثقة وظهور الآية، أو بين أصالة الحل والاستصحاب.

ومن أجل ذلك، سنبدأ فيما يلي بحجية القطع، ثم نتكلّم عن القسم الأول من الأدلة، ثم عن القسم الثاني (الأصول العملية)، ونخت بأحكام تعارض الأدلة إن شاء الله (تعالى) ومنه نستمد التوفيق.

الخلاصة

■ أقسام الحكم الظاهري:

حجية الأمارة: وهي الحكم الظاهري المرتبط بكاشفيّة الأمارة - أي الدليل الطنيّ المعين -؛ على نحو تكون كاشفيّتها هي الملاك التام لجعلها حجة.

حجّيّة الأصل العمليّ: وهي الحكم الظاهري الذي أخذ فيه بعين الاعتبار، نوع الحكم المشكوك؛ سواء لم يؤخذ أيّ كشف معين بعين الاعتبار في مقام جعله، أو أخذ ولكن لا بنحو يكون هو الملاك التام؛ بل منضماً إلى نوع الحكم المشكوك.

١. غير المحرّزة

الأصول العمليّة:

٢. المحرّزة (التنزيليّة)

١. الأصل العملي غير المحرّز: وهو الأصل الذي لم يؤخذ في مقام جعله، أيّ كشف معين؛ كأصالة الحلّ.

٢. الأصل العملي المحرّز (التنزيلي): وهو الأصل الذي أخذ في مقام جعله، كشف معين؛ كقاعدة الفراغ.

■ بناء على تعريف الحكم الظاهري، لا يستحيل اجتماع حكمين تكليفيّين أحدهما ظاهري والآخر واقعي.

■ مسائل علم الأصول:

أ. حجّيّة القطع (أعمّ الأدلة)

ب. الأدلة المحرّزة

ج. الأدلة (الأصول) العمليّة

٢. تعارض الأدلة

حجّيّة القطع: إنّ انكشاف قضيّة في حكم شرعي، انكشافاً لا يشوبه شك، منجزٌ - أي: مصحّح للعقاب إذا خالف العبد مولاه -، ومعدّر - أي: ناف لاستحقاق العقاب إذا عمل العبد وفقه؛ ولو كان في الواقع قد خالف المولى نتيجة لعمله به -.

- **الأدلة المحرزة:** هي العناصر المشتركة في عمليات الاستنباط، التي تُستَخَذ أدلة باعتبار كشفها عن الحكم الشرعي.
- **الأدلة غير المحرزة:** هي العناصر المشتركة في عمليات الاستنباط، التي تُستَخَذ أدلة على تحديد الوظيفة العملية تجاه الحكم الشرعي المجهول.

الأسئلة

١. ما هي الأمارة وما هو المقصود من حجية الأمارة؟
٢. قاعدتا الفراغ وأصالة الحل تُعدان من أي أنواع الحكم الظاهري ولماذا؟
٣. ما هو السر في إمكان اجتماع حكم ظاهري مع حكم واقعي؟
٤. لماذا صنّفنا الأدلة الأصولية إلى نوعين؟
٥. ما هو الفارق بين الدليل المحرز والأصل العملي؟
٦. بين حجية القطع؟
٧. لماذا لا تستغني جميع عمليات الاستنباط عن حجية القطع؟
٨. اشرح المقصود من موضوع التعارض في علم الأصول.

التمارين

- * ميز الأدلة المحرزة عن الأصول العملية في القضايا التالية:
 - صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب، والحجّة عند الشارع من بين معاني الكلمة، هو المعنى الظاهر، فصيغة الأمر حجّة في الوجوب.
 - رفع عن أمني ما لا يعلمون - الحديث.^١

١. وسائل الشيعة، ج ١١، باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١.

- إذا شكت في وجوب أحد أمرین لا على وجه التعيین، فالواجب الإتيان بكلیهما فراغاً للذمة.

- لا يجب على المکلف الإتيان بالمقـدـمات الوجـوبـية بـحـكـم العـقـل.

- الخبر المتواتر يُفـيد القـطـع، والقطع حـجـة، فالخبر المتواتر حـجـة.

- إذا شكت في حـكـم، فالـوظـيـفـة هي الـاحـتـياـط.

- إنـ أـدـاء الشـرـط ظـاهـرـة في اـنـتـفـاء الحـكـم عند اـنـتـفـاء الشـرـط، وـ الـظـهـور حـجـة عند الشـارـع، فأـدـاء الشـرـط حـجـة في اـنـتـفـاء الحـكـم عند اـنـتـفـاء الشـرـط.

- إذا كان المـکـلـف على يـقـيـن من طـهـارـتـه ثـمـ شـكـ في بـقـائـها، فالـحـكـم بـقـاء الطـهـارـة.

* مـیـزـبـنـ القـضـيـتـيـنـ الـحـقـيقـيـةـ وـ الـخـارـجـيـةـ فـيـ القـضـاـيـاـ التـالـيـةـ:

- تـعـرـيفـ الـمـتـقـيـنـ فـيـ قـوـلـهـ (ـتـعـالـىـ): «بـسـمـ اللـهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ إـلـهـ إـنـ هـيـأـتـهـ لـمـ يـكـنـ لـهـ كـتـابـ إـلـاـ مـاـ رـأـيـتـ وـ مـاـ رـأـيـتـهـ لـمـ يـنـفـقـونـ...»^١.

- التـعـرـيفـ بـالـذـيـنـ يـقـيـمـونـ الصـلـاـةـ وـ يـؤـتـونـ الزـكـاـةـ وـ هـمـ رـاكـعـونـ فـيـ قـوـلـهـ (ـتـعـالـىـ): «إـنـماـ وـلـيـكـمـ اللـهـ وـ رـسـوـلـهـ وـ الـذـيـنـ آـمـنـواـ الـذـيـنـ يـقـيـمـونـ الصـلـاـةـ وـ يـؤـتـونـ الزـكـاـةـ وـ هـمـ رـاكـعـونـ»^٢؛ وـ قـدـ تـوـاتـرـتـ الـرـوـاـيـاتـ عـنـ الـفـرـيقـيـنـ، أـنـ الـآـيـةـ نـزـلـتـ فـيـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـلـيـ عـلـيـ عـلـيـ.

- التـعـرـيفـ بـالـفـاسـقـيـنـ فـيـ قـوـلـهـ (ـتـعـالـىـ): «وـ مـاـ يـضـلـ بـهـ إـلـاـ الـفـاسـقـيـنـ * الـذـيـنـ يـنـقـضـونـ عـهـدـ اللـهـ مـنـ بـعـدـ مـيـاثـقـهـ وـ يـقـطـعـونـ مـاـ أـمـرـ اللـهـ بـهـ أـنـ يـوـصـلـ وـ يـفـسـدـونـ فـيـ الـأـرـضـ...»^٣.

١. البقرة / ١ - ٥.

٢. المائدة / ٥٥.

٣. البقرة / ٢٦ - ٢٧.

الحلقة الثانية
القسم الثاني

[مسائل علم الأصول (١)]

الأدلة

[[العنصر المشترك في حجية الأدلة (حجية القطع وأحكامها)]]

١. الأدلة المحرزة
٢. الأدلة (الأصول) العملية

العنصر المشترَك في حجّيّة الأدلة

(حجّيّة القطع وأحكامها)

- ١. حجّيّة القطع
- ٢. أقسام القطع
- ٣. تحديد المنهج في الأدلة والأصول

* كيف يكون القطع منجزاً؟

* كيف يكون القطع معدراً؟

حجّية القطع

للقطع كاشفة بذاته عن الخارج^١. وله أيضاً نتيجة لهذه الكاشفة، محركية نحو ما يوافق الغرض الشخصي للقاطع، إذا انكشف له بالقطع؛ فالعطشان، إذا قطع بوجود الماء خلفه، تحرّك نحو تلك الجهة طلباً للماء. وللقطع إضافة إلى «الكاشفية» و«المحركية» المذكورتين، خصوصية ثالثة؛ وهي: «الحجّية»؛ بمعنى أنّ القطع بالتکلیف، یُنجز ذلك التکلیف؛ أي: يجعله موضوعاً لحكم العقل بوجوب امتناعه وصحّة العقاب على مخالفته.

والخصوصية الأولى والثانية، بدويتان ولم يقع بحث فيها، ولا تفيان بمفردتها بغرض الأصولي - وهو تنجيز التکلیف الشرعي على المکلف بالقطع به -؛ وإنما الذي يفي بذلك، الخاصّة الثالثة. كما أنه لا شكّ في أنّ الخاصّة الأولى، هي عين حقيقة القطع؛ لأنّ القطع هو عين الانکشاف والإراءة؛ لا أنّه شيء من صفات الانکشاف، ولا شئّ أيضاً في

١. أي: الواقع.

أن المخصوصية الثانية، من الآثار التكوينية للقطع فيها يكون متعلقاً بالغرض الشخصي؛ فالعطشان الذي يتعلق غرضه الشخصي بالماء، حينما يقطع بوجوده في جهة، يتحرّك نحو تلك الجهة لا محالة؛ والمحرك هنا هو الغرض، والمكمّل لحركيّة الغرض، هو قطعه بوجود الماء و بإمكان استيفاء الغرض في تلك الجهة.

[منجزيّة القطع]

وأمّا المخصوصية الثالثة - وهي حجيّة القطع؛ أي: منجزيّته للتوكيل بالمعنى المتقدّم -، فهي شيء ثالث غير مستبطن في المخصوصيّتين السابقتين؛ فلا يكون التسليم بها من الناحية المنطقية، تسلیماً ضمنياً بالخصوصيّة الثالثة، وليس التسليم بها مع إنكار المخصوصيّة الثالثة تنافقاً منطقياً، فلابدّ إذًا، من استئناف نظر خاص في المخصوصيّة الثالثة. وفي هذا المجال يقال عادة: إنّ الحجيّة لازم ذاتي للقطع؛ كما أنّ الحرارة لازم ذاتي للنار؛ فالقطع - بذاته - يستلزم الحجيّة والمنجزيّة؛ ولأجل ذلك لا يمكن أن تُلغى حجيّته ومنجزيّته في حال من الأحوال؛ حتى من قبل المولى نفسه؛ لأنّ لازم الشيء لا يمكن أن ينفك عنه؛ وإنّا الممكن للمولى، أن يُزيل القطع عن القاطع، فيُخرجه عن كونه قاطعاً؛ بدلاً عن أن يُفكّك بين القطع والحظيّة. ويتلخّص هذا الكلام في قضيّتين:

إحداهما: أنّ الحجيّة والمنجزيّة ثابتة للقطع؛ لأنّها من لوازمه.

والآخرى: أنها يستحيل أن تنفك عنه؛ لأنّ اللازم لا ينفك عن الملزم.

أما القضية الأولى، فيُمكن أن نتساءل بشأنها: أي قطع هذا الذي تكون المجازية من لوازمه؟ هل هو القطع بتكليف المولى، أو القطع بتكليف أي أمر؟ ومن الواضح أن الجواب هو الأول؛ لأن غير المولى إذا أمر، لا يكون تكليفيه منجزاً على المأمور ولو قطع به؛ فالمنجزية إذاً، تابعة للقطع بتكليف المولى؛ فنحن إذاً، نفترض أولاً: أن الأمر مولى، ثم نفترض القطع بصدور التكليف منه.

وهنا نتساءل من جديد: ما معنى المولى؟ والجواب: أن المولى هو من له حق الطاعة؛ أي: من يحكم العقل بوجوب امتحاله واستحقاق العقاب على مخالفته؛ وهذا يعني أن الحجّيّة التي محصلها -كما تقدم-، حكم العقل بوجوب الامتحال واستحقاق العقاب على المخالفة، قد افترضناها مسبقاً بمجرد افتراض أن الأمر مولى؛ فهي إذاً، من شروط كون الأمر مولى، ومستبطنـة في نفس افتراض المولويّة؛ فحيثما نقول: إن القطع بتكليف من المولى حجّة -أي: يجب امتحاله عقلاً-، كانتنا قلنا: إن القطع بتكليف من يجب امتحاله، يجب امتحاله؛ وهذا تكرار لما هو المفترض، فلا بد أن نأخذ نفس حق الطاعة والمجازية المفترضة، في نفس كون الأمر مولى؛ لزوى مدى ما للمولى من حق الطاعة على المأمور، وهل له^١ حق الطاعة في كل ما يُقطع به من تكاليفه؟ أو أوسع من ذلك؟ بأن يفترض حق الطاعة في كل ما ينكشف لديه^٢ من تكاليفه ولو بالظن أو الاحتمال، أو أضيق من

١. أي: للمولى.

٢. أي: لدى المأمور.

ذلك؛ لأن يفترض حق الطاعة في بعض ما يقطع به من التكاليف خاصة؟^١

وهكذا يبدو أن البحث في حقيقته، بحث عن حدود مولوية المولى وما تؤمن به له مسبقاً من حق الطاعة؛ فعلى الأول: تكون المنجزية ثابتة في حالات القطع خاصة؛ وعلى الثاني: تكون ثابتة في كل حالات القطع والظن والإحتمال؛ وعلى الثالث: تكون ثابتة في بعض حالات القطع.

والذى ندركه بعقولنا، أن مولانا (سبحانه وتعالى)، له حق الطاعة في كل ما ينكشف لنا من تكاليفه بالقطع أو بالظن أو بالإحتمال، ما لم يرخص هو نفسه في عدم التحفظ؛ وهذا يعني أن المنجزية ليست ثابتة للقطع بما هو قطع؛ بل بما هو انكشاف؛ وأن كل انكشاف منجز مهما كانت درجته، ما لم يحرز ترخيص الشارع نفسه في عدم الاهتمام به.

نعم، كلما كان الانكشاف بدرجة أكبر، كانت الإدانة وقبح المخالفه أشد؛ فالقطع بالتكليف، يستتبع لا محالة، مرتبة أشد من التنجيز والإدانة؛ لأنته المرتبة العليا من الانكشاف.

وأما القضية الثانية - وهي: أن المنجزية لا تتفق عن القطع بالتكليف، وليس بإمكان المولى نفسه أن يتدخل بالترخيص في مخالفة القطع وتجريده من المنجزية -، فهي صحيحة؛ ولديها: أن هذا الترخيص، إما حكم

١. كما إذا افترض حق الطاعة في ما يصدر من المولى مباشرة.
٢. فإن كان انكشافاً تاماً، لم يبق احتمال لتخلفه عن الواقع، فلا يحتمل عدم منجزيته؛ وإن كان انكشافاً ناقصاً، قلت قيمة احتمال منجزيته، بمقدار احتمال تخلفه عن الواقع.

واقعي أو حكم ظاهري، والأول مستحيل؛ لأن التكليف الواقعي مقطوع به، فإذا ثبتت أيضاً إباحة واقعية، لزم اجتماع الضدين؛ لما تقدم من التنافي والتضاد بين الأحكام التكليفيّة الواقعية؛ والثاني مستحيل أيضاً؛ لأن الحكم الظاهري - كما تقدم -، ما أخذ في موضوعه الشك، ولا شك مع القطع.

وبهذا يظهر أن القطع لا يتميّز عن الظن والإحتمال في أصل المنجزية؛ وإنما يتميّز عنها، في عدم إمكان تحريره عن تلك المنجزية، لأن الترخيص في مورده مستحيل كما عرفت؛ وليس كذلك في حالات الظن والإحتمال؛ فإن الترخيص الظاهري فيها ممكّن؛ لأنّه لا يتطلّب أكثر من فرض الشك، والشك موجود؛ ومن هنا صحيحاً أن يقال: إن منجزية القطع، غير معلقة؛ بل ثابتة على الإطلاق، وإن منجزية غيره من الظن والإحتمال، معلقة؛ لأنّها مشروطة بعدم إحراز الترخيص الظاهري في ترك التحفظ.

معدريّة القطع

كنا نتحدث حتى الآن عن الجانب التجيزي والتسجيلي من حجية القطع (المنجزية)، والآن نُشير إلى الجانب الآخر من الحجية؛ وهو «المعترية»؛ أي: كون القطع بعدم التكليف، معدراً للمكلّف، على نحو لو كان مخطئاً في قطعه، لما صحت معاقبته على المخالفه.

وهذه المعترية، تستند إلى تحقيق حدود مولويّة المولى وحق الطاعة؛ وذلك لأنّ حق الطاعة، هل موضوعه الذي تفرض طاعته، تكاليف المولى

بوجودها في الشريعة، بقطع النظر عن: قطع المكْلَف بها وشكّه فيها أو قطعه بعدها؟ أي: أنها تستتبع حق الطاعة في جميع هذه الحالات؟ أو أنّ موضوع حق الطاعة، تكاليف المولى المنكشفة للمكْلَف ولو بدرجة احتمالية من الانكشاف؟

فعلى الأول، لا يكون القطع معدّراً إذا خالف الواقع وكان التكليف ثابتاً على خلاف ما قطع؛ وعلى الثاني، يكون القطع معدّراً، إذ لا حق طاعة للمولى في حالة عدم انكشاف التكليف ولو انكشافاً احتمالياً.

والأول من هذين الاحتمالين، غير صحيح؛ لأنّ حق الطاعة من المستحيل أن يحكم به العقل بالنسبة إلى تكليف يقطع المكْلَف بعدهمه؛ إذ لا يمكن للمكْلَف أن يتحرّك نحوه، فكيف يحكم العقل بلزم ذلك؟ فيتعين الاحتمال الثاني؛ ومعه يكون القطع بعدم التكليف معدّراً عنه؛ لأنّه يخرج -في هذه الحالة- عن دائرة حق الطاعة؛ أي: عن نطاق حكم العقل بوجوب الامتثال.

الخلاصة

▣ خصوصيات القطع:

- الكافية عن الخارج ذاتاً، لأنّ القطع عين الانكشاف والإرادة، وهذا بديهيّ.
- المحركية نحو ما يوافق الغرض الشخصي للقاطع؛ وهي من الآثار التكوينية للقطع؛ لأنّ المحرك هو الفرض، والقطع يكمل هذه المحركية، وهي بديهيّة أيضاً.

٣. الحجية؛ وهي ليست من خصوصيات القطع مطلقاً؛ بل القطع بتکلیف المولى الذي له حق الطاعة حسب حدود مولويته؛ إما في التکاليف المعلومة بالقطع، أو في كلّ ما ينکشف لنا من تکاليفه بالقطع أو بالظن أو بالاحتمال؛ ولهذا ليست الحجية خاصة بالقطع ذاتاً؛ بل تلزم بما هو انکشاف.

- يستحيل أن تنفك المنجزية عن القطع، لا واقعاً؛ وإلا لزم اجتماع الضدين، ولا ظاهراً؛ لأنّ موضوع الحكم الظاهري هو الشك، ولا شك مع القطع.
- يشتراك القطع مع الظن والاحتمال، في أصل المنجزية؛ ويختلفان عنه، في إمكان الترخيص الظاهري من قبّل الشارع فيما.
- إنّ منجزية القطع غير معلقة؛ بل ثابتة على الإطلاق؛ وإنّ منجزية الظن والاحتمال، معلقة؛ لأنّها مشروطة بعدم إثراز الترخيص الظاهري في ترك التحفظ.
- يستحيل أن تنفك معدّية القطع عنه؛ إذ أنّ موضوع حق الطاعة، تکاليف المولى المنکشفة للمکلف ولو بدرجة احتمالية؛ لا التکاليف بوجودها في الشريعة؛ إذ لو لا ذلك، كيف يمكن للمکلف أن يتحرّك نحوها بعد ما قطع بعدها.

الأسئلة

١. ما هي نسبة الحجية مع القطع؟
٢. هل التسليم بالکاشفية والمحركية من الناحية المنطقية، تسليم ضمني بالحجية؟ وهل التسليم بهما مع إنكار الحجية، يستلزم تناقضاً منطقياً؟
٣. هل الحجية لازم ذاتي للقطع؟ لماذا؟

٤. ما هو المقصود من كلمة «المولى»؟
٥. ما هي حدود مولوية المولى؟
٦. هل المنجزية تختص بالقطع؟ لماذا؟
٧. هل تنفك المنجزية عن القطع؟ لماذا؟
٨. هل تنفك المنجزية عن الظن والاحتمال؟ كيف؟
٩. هل التكاليف التي يحدّدها حق الطاعة، هي بوجودها في الشريعة؟ أو المنكشفة منها فقط؟
١٠. هل يمكن أن ينجز التكليف بما هو ثابت عند الشارع، حتى لو لم ينكشف للمكلّف ولو بدرجة احتمالية؟ لماذا؟

القرئين

* اشرح جانبي المنجزية والمعدّرية في الأمثلة التالية:

- لو قامت الحجّة على المكلّف بأنّ عليه يوم الجمعة في عصر غيبة المعصوم عليه السلام، إما صلاة الظهر أو الجمعة تخسيراً.
- لو لم يثبت حلول هلال شوال، وتعيّن عليه وجوب الصيام يوم الثلاثاء من رمضان استصحاباً، ثمّ بان له في المساء اللاحق أنته كأن من شوال.
- لو لم يكن لديه ماء إلّا ما في الإناء، وضاق وقت الصلاة، فتوضاً، ثمّ بان له بعد ذلك كون الماء مضافاً أو غير ظاهر.
- إذا انفرد في رؤية هلال شهر شوال.

- * إذا كان المتجرّي خاطئاً في قطعه، فهل قطعه منجزاً أم لا؟
- * إذا كان القطع بأحد شيئين لا على وجه التعيين، فهل يكون منجزاً أم لا؟
- * إذا أخذ القطع في موضوع حكم، فهل سيكون منجزاً أم لا؟

[أقسام القطع]

التجري

إذا قطع المكلّف بوجوب أو تحريم، ثمّ خالفه وكان التكليف ثابتاً في الواقع، اعتُبر عاصياً؛ وأمّا إذا قطع بالتكليف ثمّ خالفه ولم يكن التكليف ثابتاً واقعاً، سُمي متجرّياً. وقد وقع البحث في أنّه هل يدان مثل هذا المكلّف المتجرّي بحكم العقل ويستحقّ العقاب كال العاصي أو لا؟

ومرة أخرى، يجب أن نرجع إلى حق الطاعة الذي تُمثله مولى المولى، لنحدّد موضوعه؛ فهل موضوعه، هو التكليف المنكشِف للمكلّف؟ أو مجرد الانكشاف ولو لم يكن مصيباً؟ بمعنى أنّ حق المولى على الإنسان، هل في أن يطيعه في تكاليفه التي انكشفت لديه؟ أو في كلّ ما يتراءى له من تكاليفه، سواء كان هناك تكليف حقاً أو لا؟ فعلى الأول، لا يكون المكلّف المتجرّي قد أخلّ بحق الطاعة؛ إذ لا تكليف؛ وعلى الثاني، يكون قد أخلّ به فيستحقّ العقاب.

والصحيح هو الثاني؛ لأنّ حق الطاعة ينشأ من لزوم احترام المولى

ورعاية حرمته عقلاً، ولا شك في أنّه من الناحية الاحترامية ورعايته المحرمة، لا فرق بين التحدّي الذي يقع من العاصي، والتحدّي الذي يقع من المتجرّي؛ فالمتجرّي إذاً، يستحق العقاب كال العاصي.

العلم الإجمالي

القطع تارة يتعلّق بشيءٍ محدّد ويُسمى بالعلم التفصيلي؛ ومثاله: العلم بوجوب صلاة الفجر أو العلم بنجاسة هذا الإناء المعين؛ وأخرى يتعلّق بأحد شيئين لا على وجه التعيين؛ ويُسمى بالعلم الإجمالي؛ ومثاله: العلم بوجوب صلاة ما في ظهر الجمعة؛ هي إما الظهر أو الجمعة، دون أن تقدر على تعيين الوجوب في إدراهما بالضبط؛ أو العلم بنجاسة أحد الإناءين من دون تعين.

ونحن إذا حلّلنا العلم الإجمالي، نجد أنّه مزدوج من العلم بالجامع بين الشيئين [أو الأشياء]، ومن شكوك واحتلالات بعدد الأطراف التي يتعدد بينها ذلك الجامع؛ في المثال الأول، يوجد عندنا علم بوجوب صلاة ما، وعندنا احتلالان لوجوب الصلاة الظهر خاصة، ولو جوب صلاة الجمعة خاصة.

ولا شك في أنّ العلم بالجامع منجز، وأنّ الاحتلال في كل طرف، منجز أيضاً، وفقاً لما تقدّم من أن كل اكتشاف منجز منها كانت درجته؛ ولكن منجزيّة القطع على ما عرفت، غير معلقة، ومنجزيّة الاحتلال معلقة؛ ومن هنا كان بإمكان المولى في حالات العلم الإجمالي، أن يبطل منجزيّة احتلال هذا الطرف أو ذاك؛ وذلك بالترخيص الظاهري في عدم التحفظ؛

إِذَا رَّخْصَ فِي إِهْمَالِ احْتِمَالِ وَجُوبِ صَلَةِ الظَّهَرِ فَقَطْ، بَطَلَتْ مَنْجَزِيَّةُ هَذَا الْاحْتِمَالِ وَظَلَّتْ مَنْجَزِيَّةً احْتِمَالِ وَجُوبِ الْجَمَعَةِ عَلَى حَالَاهَا؛ وَكَذَلِكَ مَنْجَزِيَّةُ الْعِلْمِ بِالْجَامِعِ؛ فَإِنَّهَا تَظَلُّ ثَابِتَةً أَيْضًاً؛ بِعْنَى أَنَّ الْمَكْلَفَ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَرَكَ كُلَّا الصَّلَاتَيْنِ رَأْسًاً؛ وَإِذَا رَّخْصَ الْمَوْلَى فِي إِهْمَالِ احْتِمَالِ وَجُوبِ صَلَةِ الْجَمَعَةِ فَقَطْ، بَطَلَتْ مَنْجَزِيَّةُ هَذَا الْاحْتِمَالِ، وَظَلَّتْ مَنْجَزِيَّةً الْبَاقِي كَمَا تَقْدَمَ؛ وَبِإِمْكَانِ الْمَوْلَى أَنْ يُرْخَصَ فِي كُلِّ مِنَ الْطَّرَفَيْنِ مَعًا، بِتَرْخِيصِيْنِ ظَاهِرِيَّيْنِ، وَبِهَذَا تَبْطَلُ كُلُّ الْمَنْجَزِيَّاتِ، بِمَا فِيهَا مَنْجَزِيَّةُ الْعِلْمِ بِالْجَامِعِ.

وَقَدْ تَقُولُ: إِنَّ الْعِلْمَ بِالْجَامِعِ، فَرَدٌ مِنَ الْقَطْعِ، وَقَدْ تَقْدَمَ أَنَّ مَنْجَزِيَّةَ الْقَطْعِ غَيْرِ مَعْلَقَةٍ، فَكَيْفَ تَرْتَفَعُ مَنْجَزِيَّةُ الْعِلْمِ بِالْجَامِعِ هُنَّا؟ وَالجَوابُ: أَنَّ الْقَطْعَ الَّذِي تَكُونُ مَنْجَزِيَّتُهُ غَيْرِ مَعْلَقَةً، هُوَ الْعِلْمُ التَّفَصِيلِيُّ؛ إِذَا لَا يَجِدُ لِلتَّرْخِيصِ الظَّاهِرِيِّ فِي مُورَدِهِ، لِأَنَّ التَّرْخِيصَ الظَّاهِرِيَّ، لَا يُمْكِنُ إِلَّا فِي حَالَةِ الشُّكُّ، وَلَا شُكٌّ مِنَ الْعِلْمِ التَّفَصِيلِيِّ؛ وَلَكِنَّ فِي حَالَةِ الْعِلْمِ الإِجمَالِيِّ، حِيثُ أَنَّ الشُّكَّ فِي كُلِّ طَرْفٍ مُوْجَدٌ، فَهُنَاكَ بَحَالٌ لِلتَّرْخِيصِ الظَّاهِرِيِّ، فَتَكُونُ مَنْجَزِيَّةُ الْعِلْمِ الإِجمَالِيِّ مَعْلَقَةً عَلَى دُرُجَّ إِحْرَازِ التَّرْخِيصِ الظَّاهِرِيِّ فِي كُلِّ مِنَ الْطَّرَفَيْنِ. هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ ثَبُوتًاً، وَأَمَّا مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَاقِعِيَّةِ إِثْبَاتًاً، وَأَنَّهُ هَلْ صَدَرَ مِنَ الشَّارِعِ تَرْخِيصٌ فِي كُلِّ مِنْ طَرَفَيِ الْعِلْمِ الإِجمَالِيِّ؟ فَهَذَا مَا يَقْعُدُ الْبَحْثُ عَنْهُ فِي الْأُصُولِ الْعَلَمِيَّةِ.

القطع الطريقي والموضوعي

تَارَةً: يَحْكُمُ الشَّارِعُ بِحُرْمَةِ الْحَمْرَ مَثَلًاً، فَيَقْطَعُ الْمَكْلَفَ بِالْحُرْمَةِ، وَيَقْطَعُ بِأَنَّ هَذَا حَمْرَ، وَبِذَلِكَ يُصْبِحُ التَّكْلِيفُ مَنْجَزًا عَلَيْهِ كَمَا تَقْدَمَ؛ وَيُسَمَّى الْقَطْعُ

في هذه الحالة، بـ«القطع الطريري» بالنسبة إلى تلك الحرمة؛ لأنّه مجرّد طريق وكاشف عنها، وليس له دخل وتأثير في وجودها واقعاً؛ لأنّ الحرمة ثابتة للخمر على أيّ حال؛ سواء قطع المكلّف بأنّ هذا خمر أو لا. وأخرى: يحكم الشارع بأنّ ما تقطّع بأنته خمر حرام؛ فلا يحرم الخمر إلا إذا قطع المكلّف بأنّه خمر. ويُسمى القطع في هذه الحالة^١ بـ«القطع الموضوعي»؛ لأنّه دليل في وجود الحرمة وثبوتها للخمر^٢؛ فهو عثابة الموضوع للحرمة.

والقطع إنما يُنجز التكليف إذا كان قطعاً طريرياً بالنسبة إليه^٣؛ لأنّ منجزيته إنما هي من أجل كاشفته، وهو إنما يكشف عمّا يكون قطعاً طريرياً بالنسبة إليه؛ وأمّا القطع الذي يكون موضوعاً للتکلیف ودخلاً في أصل ثبوته، فهو لا يُنجز ذلك التكليف^٤؛ ففي المثال المتقدّم للقطع الموضوعي، لا يكون القطع بالخمرية منجزاً للحرمة؛ لأنّه لا يكشف عنها، وإنما يُولّدها؛ بل الذي يُنجز الحرمة في هذا المثال، القطع بحرمة مقطوع الخمرية. وهكذا يُنجز كلّ قطع، التكاليف التي يكون كاشفاً عنها وطريقاً إليها؛ دون الأحكام التي يكون موضوعاً ومولّداً لها^٥.

١. أي: فيما تقطّع بأنته خمر؛ لا القطع بحرمة مقطوع الخمرية.
٢. في قبال القطع بحكم الشارع بـ«أنّ ما تقطّع بخمريته، فهو حرام»؛ فإنّ القطع بهذا الحكم، طريقي.

٣. أي: في تحقق موضوع الحرمة؛ لا في إيجاد نفس الحرمة.

- ٤. أي: بالنسبة إلى نفس التكليف لا إلى موضوعه؛ حتى لو كان الموضوع حكماً وضعياً.
- ٥. بل يتحقق الموضوع، أو يُنجز حكماً وضعياً يحدّد موضوع التكليف.
- ٦. إذ لا يورث قطعاً بتکلیف شرعی؛ بل يورث قطعاً بموضوع تکلیف شرعی.

وقد يتفق أن يكون قطع واحد، طرقياً بالنسبة إلى تكليف، و موضوعياً بالنسبة إلى تكليف آخر؛ كما إذا قال المولى: الخمر حرام، ثم قال: من قطع بحرمة الخمر، فيحرم عليه بيعه؛ فإنّ القطع بحرمة الخمر، قطع طرقياً بالنسبة إلى حرمة الخمر، وقطع موضوعياً بالنسبة إلى حرمة بيع الخمر^١.

جواز إسناد الحكم إلى المولى

وهناك جانب ثالث في القطع، غير المنجزية والمعدّية؛ وهو جواز إسناد الحكم المقطوع إلى المولى؛ وتوضيح ذلك: أنّ المنجزية والمعدّية ترتبطان بالجانب العملي، فيقال: إنّ القطع بالحرمة منجز لها - بمعنى أنه لا بد للقاطع أن لا يرتكب ما قطع بحرمته - وإنّ القطع بعدم الحرمة، معدّ عنها؛ بمعنى أنّ له أن لا يرتكب الفعل.

وهناك شيء آخر؛ وهو إسناد الحرمة نفسها إلى المولى؛ فإنّ القطع بحرمة الخمر، يؤدي إلى جواز إسناد الحرمة إلى المولى؛ لأنّ يقول القاطع: إنّ الشارع حرم الخمر؛ لأنّه قول بعلم، وقد أذن الشارع في القول بعلم، وحرّم القول بلا علم.

وبالتالي فيما بينناه من التمييز بين القطع الطرقي والقطع الموضوعي، يتضح أنّ القطع^٢ بالنسبة إلى جواز الإسناد^٣، قطع موضوعي لا طرقي؛ لأنّ جواز الإسناد، حكم شرعي أخذ في موضوعه القطع بما يُسند إلى

١. فالقطع المنجز في هذا المثال، هو القطع بحرمة بيع الخمر لمن قطع بحرمة شربه.

٢. أي: القطع بالحكم.

٣. أي: جواز إسناده إلى المولى.

المولى. [ويتضح أيضاً، أن لو استنبطنا حكماً واقعياً أو ظاهرياً، فلا يكفي مجرد القطع بالحكم أو بمحضته، لجواز إسناده إلى المولى؛ بل يجب أن نقطع بجواز إسناده إليه. وسيوافيك البحث في بداية الأدلة المحرزة (قيام الأمارة مقام القطع الموضوعي في دليل جواز الإسناد).]

تلخيص و مقارنة

اتضح مما ذكرناه، أن تنجيز التكليف المقطوع، لما كان من شؤون حق الطاعة للمولى (سبحانه)، وكان حق الطاعة له، يشمل كل ما ينكشف من تكاليفه، ولو انكشفاً احتمالاً، فالمنجزية إذًا، ليست مختصة بالقطع؛ بل تشمل كل انكشف منها كانت درجتها، وإن كانت بالقطع تُصبح مؤكدة وغير معلقة كما تقدّم.

وخلالاً لذلك، مسلك من افترض المنجزية والمحقّة لازمه ذاتين للقطع؛ فإنه ادعى أنها من خواص القطع، فحيث لا قطع ولا علم، لا منجزية؛ فكل تكليف لم ينكشف بالقطع واليقين، فهو غير منجز ولا يصح العقاب عليه، - وسمى ذلك بـ«قاعدة قبح العقاب بلا بيان»؛ أي: بلا قطع وعلم، - وفاته أن هذا في الحقيقة، تحديد لوليّة المولى وحق الطاعة له رأساً.

وهذان مسلكان يحدد كلّ منها، الطريق في كثير من المسائل المتفرعة، ويُوضّح للفقيه منهجاً مغايراً من الناحية النظرية لمنهج المسلك الآخر. ونسمّي المسلك المختار، بـ«مسلك حق الطاعة»، والآخر، بـ«مسلك قبح العقاب بلا بيان».

الخلاصة

إن المكلَّف الذي قطع بالتكليف وحالقه، سُمِّي «عاصيًّا»، لو كان التكليف ثابتاً في الواقع؛ وسُمِّي «متجرِّياً»، لو لم يكن التكليف ثابتاً واقعاً.

منجزية قطع المتجرِّي أو عدمها، تتبع الرؤية في حدود مولى المولى؛

فهي:

إذا التكليف المنكشِف: فلا يكون المكلَّف حينئذ مُخلَّا بحق الطاعة؛ إذ لا تكليف، فلا منجزية.

أو مجرد الانكشاف و لو لم يكن مصيباً: فالمتجرِّي مُخلَّا بحق الطاعة، فيستحق العقاب؛ لأنّ حق الطاعة ينشأ من لزوم احترام المولى ورعايته حرمة.

«العلم التفصيلي»، هو القطع الذي يتعلّق بشيءٍ محدَّد. و «العلم الإجمالي» هو القطع بأحد شيئين أو أشياء، لا على التعيين؛ فهو مزدوج من العلم بالجامع بين الشيئين أو الأشياء، ومن شكوك واحتمالات بعدد الأطراف التي يتَرَدَّد بينها ذلك الجامع.

إن منجزية العلم الإجمالي، معلقة على عدم إثراز الترخيص الظاهري في كلّ من أطرافه، ولو أنّ العلم بالجامع منجز و منجزيته غير معلقة؛ و ذلك لأنّ منجزية الاحتمال في كل طرف، معلقة بسبب الشك الموجود فيه؛ فبإمكان المولى أن يُرْخِص في كلّ من الطرفين أو الأطراف معاً، بترخيصين ظاهريين أو أكثر، وبهذا تبطل كل المنجزيات بما فيها منجزية العلم بالجامع.

إن القطع الذي منجزيته غير معلقة، هو العلم التفصيلي؛ لا العلم بالجامع بما هو جزء من العلم الإجمالي.

القطع إذا كان بالنسبة إلى حكم شرعي، يُسمَّى بـ«القطع الطريفي»؛ فهو طريق إلى الحكم الشرعي؛ و لكنه إذا كان بالنسبة إلى موضوع حكم

- شرعى، فيسى بـ«القطع الموضوعي» و له دخل و تأثير في وجود «الموضوع»؛ ولكن ليست له طريقة إلى نفس الحكم الشرعى.
- منجزية القطع الموضوعي: القطع إنما ينجز التكليف، إذا كان طریقاً لكشف ذلك التكليف؛ وأما التكليف الذى يكون القطع موضوعاً له و دخلاً في أصل ثبوته، فهو لا ينجز ذلك التكليف؛ بل يحتاج إلى قطع طریقى بالنسبة إلى نفس التكليف.
- إن القطع بحكم، يعدّ قطعاً موضوعياً بالنسبة إلى جواز إسناده إلى المولى، فلا يكون حجة في الجواز؛ بل الحججية، للقطع بنفس هذا الجواز.
- مسلك بقع العقاب بلا بيان: يفترض الحججية لازمة للقطع ذاتاً؛ فحيث لا علم ولا قطع، فلا يصح العقاب.
- مسلك حق الطاعة: يفترض أن المنجزية من شؤون حق الطاعة للمولى؛ وهي تشمل كلّ ما ينكشف من تكاليفه، مهما كانت درجة الانكشاف؛ وإن كانت المنجزية في درجة القطع تتأكد و ليست معلقة بعدم ترخيص الشارع.

الأسئلة

١. ما هو التجربى؟
٢. هل المنجزية تشمل قطع التجربى أيضاً أم لا؟ لماذا؟
٣. ما هو الفارق بين العلم الإجمالي و التفصيلي؟
٤. متى يكون العلم الإجمالي منجزاً؟
٥. كيف يمكن تصوير إبطال منجزية العلم الإجمالي من قبل الشارع؟
٦. ما هو الفارق بين منجزية العلم الإجمالي و العلم التفصيلي؟
٧. ما هو القطع الطریقى؟ و ما هو القطع الموضوعي؟ و ما هو الفارق بينهما؟

٨. هل القطع الموضوعي يُنجز التكليف؟
٩. هل القطع بحكم، بالنسبة إلى جواز إسناده إلى المولى، طريق أم موضوعي؟
١٠. بين القطع الذي يُنجز إسناد حكم إلى المولى ويعذر عنه؟
١١. ما هو الفارق بين مسلكى حق الطاعة و قبح العقاب بلا بيان في موضوع المنجزية؟

التمارين

- * ميزبين حالات العلم الإجمالي والتفصيلي في الأمثلة التالية:
- إذا وجدت كأسى ماء، قد يكون أحدهما أو كلاهما نجس، ولكنك تعلم على أي حال بأنهما ليسا طاهرين معاً.
 - إذا اتفق لك في الحالة السابقة أن اكتشفت نجاسة في أحد الكأسين.
 - إذا صليت الظهر في أول وقتها ثم أتيت بأربع ركعات عند العصر، ثم شركت بعد ذلك في نيتك: هل كانت للعصر أم للظهر؟
 - إذا علمت بأن أخوك إماماً في البيت أو في السفر، ثم ذهبت إليه فلم تجده.
 - إذا علمت بأن عليك إماماً أن تأتي بصلوة الظهر أو الجمعة.

* ميزبين القطع الموضوعي والقطع الطريفي في الأمثلة التالية:

- القطع بحرمة الخمر.
- القطع بأنَّ هذا المائع خمر فيما إذا قطعت بحرمة الخمر.
- القطع بأنَّ هذا المائع خمر فيما إذا حكم الشارع بحرمة مقطوع الخمرية.
- القطع بجواز إسناد الأحكام المقطوعة إلى الشارع.
- القطع بالحكم الشرعي في قضية جواز إسناد الأحكام إلى الشارع.
- القطع بنجاسة الثوب في مسألة لزوم إتيان الصلاة بلباس طاهر.

* ما هو الأثر العملي في المنهج الفقهي للنقاش في
أن المنجزية خاصة بالقطع؟ أم أنها تشمل كل اكتشاف؟

تحديد المنهج في الأدلة والأصول

عرفنا سابقاً أنّ الأدلة التي يستند إليها الفقيه في استدلاله الفقهي واستنباطه للحكم الشرعي، على قسمين؛ فهي: إما أدلة محرزة يتطلب بها كشف الواقع، وإما أدلة عملية (أصول عملية) تحدد الوظيفة العملية للشاك الذي لا يعلم بالحكم.

ويمكن القول على العموم، بأنّ كلّ واقعة يعالج الفقيه حكمها، يوجد فيها دليل من القسم الثاني؛ أي: أصل عملي يُحدّد لغير العالم الوظيفة العملية؛ فإن توفر للفقيه الحصول على دليل محرز، أخذ به وترك الأصل العملي؛ وفقاً لـ«قاعدة تقدّم الأدلة المحرزة على الأصول العملية» - كما يأتي إن شاء الله (تعالى) في تعارض الأدلة -؛ وإن لم يتوفّر دليل محرز، أخذ بالأصل العملي؛ فهو المرجع العام للفقيه، حيث لا يوجد دليل محرز.

وتحتّل الأدلة المحرزة عن الأصول العملية، في أنّ تلك، تكون أدلة ومستنداً للفقيه بلحاظ كاشفيتها عن الواقع وإحرازها للحكم الشرعي؛

وأمّا هذه، ف تكون أدلة من الوجهة العملية فقط؛ بمعنى أنها تحدّد كيف يتصّرف الإنسان الذي لا يعرف الحكم الشرعي للواقع؛ كما أنّ الأدلة المحرّزة تختلف فيما بينها؛ لأنّ بعضها أدلة قطعية تؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي، وبعضها أدلة ظنّية تؤدي إلى كشف الحكم الشرعي كشفاً ناقصاً محتملاً الخطأ؛ وهذه الأدلة الظنّية هي التي تسمى بـ«الأمارات».

المنهج على مسلك حق الطاعة

وأعمّ الأصول العملية -بناء على مسلك حق الطاعة-، هو «أصالة اشتغال الذمة»^١. وهذا أصل يحكم به العقل؛ ومفاده أن كلّ تكليف يُحتمل وجوده ولم يثبت إذن الشارع في ترك التحفظ تجاهه، فهو منجز وتشتغل به ذمة المكلّف؛ ومرد ذلك إلى ما تقدّم من أن حق الطاعة للمولى، يشمل كلّ ما ينكشف من التكاليف؛ ولو انكشفاً ظنّياً أو احتمالياً.

وهذا الأصل هو المستند العام للفقيه، ولا يرفع يده عنه، إلا في بعض الحالات التالية:

أولاً: إذا حصل له دليل محرّز قطعي على نفي التكليف، كان القطع معدّراً بحكم العقل كما تقدّم، فيرفع يده عن أصالة الاشتغال؛ إذ لا يبقى لها موضوع.

ثانياً: إذا حصل له دليل محرّز قطعي على إثبات التكليف، فالتنجز يظلّ على حاله؛ ولكنّه يكون بدرجة أقوى وأشدّ كما تقدّم.

١. أو: أصالة الاحتياط؛ كما عرفت في الحلقة السابقة.

ثالثاً: إذا لم يتوفر له القطع بالتكليف، لا نفياً ولا إثباتاً، ولكن حصل له القطع بترخيص ظاهريٍّ من الشارع في ترك التحفظ، فحيث أنَّ منجزيَّة الاحتمال والظن، معلَّقة على عدم ثبوت إذن من هذا القبيل كما تقدَّم، فمع ثبوته، لا منجزيَّة؛ فيرفع يده عن أصله الاشتغال.

وهذا الإذن، تارة: يثبت بجعل الشارع الحجيَّة للأمارَة (الدليل المحرَّز غير القطعيِّ) – كما إذا أخبر الثقة المظنون الصدق بعدم الوجوب، فقال لنا الشارع: «صَدْقُ الثقة» –؛ وأخرى: يثبت بجعل الشارع لأصل عمليٍّ من قبله؛ كأصلَّةَ الْحَلَّ الشرعيَّة القائلة: «كُلَّ شَيْءٍ حَلَالٌ، حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ»، والبراءة الشرعيَّة القائلة: «رُفِعَ مَا لَا يَعْلَمُونَ»؛ وقد تقدَّم الفرق بين الأمارة والأصل العمليِّ.

رابعاً: إذا لم يتوفر له القطع بالتكليف، لا نفياً ولا إثباتاً، ولكن حصل له القطع بـأَنَّ الشارع لا يأذن في ترك التحفظ، فهذا يعني أنَّ منجزيَّة الاحتمال والظن تظل ثابتة؛ غير أنها [في الظن] آكِد وأشدَّ مما إذا كان الإذن محتملاً. وهنا أيضاً، تارة: يثبت عدم الإذن من الشارع في ترك التحفظ، بجعل الشارع الحجيَّة للأمارَة؛ كما إذا أخبر الثقة المظنون الصدق بالوجوب، فقال الشارع: «لَا يَنْبَغِي التَّشْكِيكُ فِيهَا يُخَبِّرُ بِهِ الثَّقَةُ»، أو قال: «صَدْقُ الثقة»؛ وأخرى: يثبت [عدم الإذن] بجعل الشارع أصلًاً عمليًّاً من قبله، كأصلَّةَ الاحْتِيَاط الشرعيَّة المعمولة في بعض الحالات¹.

١. منها أنَّ بعض الفقهاء، يرى أنَّ الأصل نجاسته الدم المشكوك بين كونه من ذي النفس السائلة أو من غيرها؛ وبناءً على صحة هذا الرأي، فالالأصل: الاحْتِيَاط الشرعي؛ لاحتمال كونه من الدم النجس وهو دم ذي النفس السائلة.

فائدة المنجزية والمعدريّة الشرعية

وبما ذكرناه، ظهر أنّه في الحالتين الأولى والثانية، لا معنى لتدخل الشارع في إيجاد معدريّة أو منجزيّة؛ لأنّ القطع ثابت، وله معدريّة ومنجزيّة كاملة؛ وفي الحالتين الثالثة والرابعة، يُمكن للشارع أن يتدخل في ذلك؛ فإذا ثبت عنه جعل الحجّيّة للأمارة النافية للتوكيل أو جعل أصلٍ مرخص كأصالة الحلّ، ارتفعت بذلك منجزيّة الاحتمال أو الظن؛ لأنّ هذا الجعل منه، إذن في ترك التحفظ، والمنجزيّة المذكورة، معلقة على عدم ثبوت الإذن المذكور؛ وإذا ثبت عنه جعل الحجّيّة للأمارة مثبتة للتوكيل أو لأصل يحكم بالتحفظ، تأكّدت بذلك منجزيّة الاحتمال؛ لأنّ ثبوت ذلك الجعل، معناه العلم بعدم الإذن في ترك التحفظ، ونفيُّ لأصالة الحلّ ونحوها.

المنهج على مسلك قبح العقاب بلا بيان

وما تقدّم، كان بناءً على مسلك حقّ الطاعة؛ وأمّا بناءً على مسلك قبح العقاب بلا بيان، فالأمر على العكس تماماً والبداية مختلفة؛ فإنّ أهمّ الأصول العملية حينئذٍ هو «قاعدة قبح العقاب بلا بيان»؛ وتُسمى أيضاً بـ«البراءة العقلية»؛ ومفادها: أنّ المكلّف غير ملزم عقلاً بالتحفظ تجاه أي توكيل، ما لم ينكشف بالقطع واليقين، وهذا الأصل، لا يرفع الفقيه يده عنه إلّا في بعض الحالات:

ولنستعرض الحالات الأربع المتقدّمة، لنرى حال الفقيه فيها بناءً على مسلك قبح العقاب بلا بيان:

أما الحالة الأولى: فيظل فيها قبح العقاب (أي: المعنّية) ثابتًا؛ غير أنه يتأكد بحصول القطع بعدم التكليف.

وأما الحالة الثانية: فيرتفع فيها موضوع البراءة العقلية؛ لأن عدم البيان على التكليف، تبدل إلى البيان والقطع، فيتنجز التكليف.

وأما الحالة الثالثة: فيظل فيها قبح العقاب ثابتًا؛ غير أنه يتأكد بشبوت الإذن من الشارع في ترك التحفظ.

وأما الحالة الرابعة: فأصحاب هذا المسلك، يلتزمون عملياً فيها، بأن التكليف يتنجز على الرغم من أنه غير معلوم، ويتحيرون نظرياً في كيفية تخریج ذلك على قاعدهم القائلة بـقبح العقاب بلا بيان؛ بمعنى أن الأمارة المشتبهة للتکلیف، بعد جعل المحبّة لها أو أصلّة الاحتياط، كيف تقوم مقام القطع الطریقي فـتُنجز التکلیف؟ مع أنه لا يزال مشکوكاً وداخلاً في نطاق قاعدة قبح العقاب بلا بيان؟ وسيأتي في الحلقة التالية، بعض أوجه العلاج للمشكلة عند أصحاب هذا المسلك.

الخلاصة

□ تنقسم مستندات الاستدلال الفقهي لاستنباط الحكم الشرعي إلى:

١. أدلة محرزة: يطلب بها الفقيه كشف الواقع.

٢. أدلة (أصول) عملية: تحدد الوظيفة العملية للشاك الذي لا يعلم بالحكم.

□ إن كل واقعة يعالج الفقيه حكمها، يوجد فيها أصل عملي؛ فإن توفر للفقيه الحصول على دليل محرز، أخذ به وفقاً لقاعدة تقدم الأدلة المحرزة على الأصول العملية؛ وإن لم يتتوفر دليل محرز، أخذ بالأصل العملي، فهو المرجع العام للفقيه.

□ تختلف الأدلة المحرزة بلحاظ كاشفيتها عن الواقع وإحرازها للحكم الشرعي، عن الأصول العملية؛ فإن الأخيرة، تحدد تصرف المكلّف في العمل فحسب.

□ تنقسم الأدلة المحرزة إلى:

١. أدلة قطعية: تؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي.

٢. أمارات: وهي أدلة ظنّية تؤدي إلى كشف الحكم الشرعي كشفاً ناقصاً ومحتملاً الخطأ.

□ أهم الأصول العملية -بناءً على مسلك حق الطاعة-، هو «أصله اشتغال الذمة»؛ ومفادها: أن كل تكليف يُحتمل وجوده ولم يثبت إذن الشارع في ترك التحفظ تجاهه، فهو منجز. وأما بناءً على مسلك قبح العقاب بلا بيان، فإن أهم الأصول العملية حينئذ، هو «قاعدة البراءة العقلية»؛ ومفادها أن المكلّف غير ملزم عقلاً بالتحفظ تجاه أي تكليف، ما لم ينكشف بالقطع واليقين. ولا يرفع الفقيه يده عن أهم الأصول العملية إلا في بعض الحالات؛ وهي: ١. حصول دليل قطعي على نفي التكليف أو: ٢. على

إثبات التكليف ٣. عدم توفر القطع بالتكليف لا نفياً و لا إثباتاً إلى جانب حصول القطع بترخيص الشارع في ترك التحفظ أو: ٤. بعدم ترخيصه.

■ يتحيز أصحاب مسلك قبح العقاب بلا بيان، في كيفية تخريج التزامهم عملياً برفع اليد عن قاعدهم، فيما إذا لم يحصل القطع بالتكليف لا نفياً ولا إثباتاً و لكن حصل القطع بعدم إذن الشارع في ترك التحفظ من خلال جعل أصل عملي للاحتجاط في بعض الحالات.

الأسئلة

١. ما هي الاتجاهات في تعين الوظيفة العملية، قبل معرفة الدليل المحرز للحكم الشرعي؟
٢. ما هو الفارق بين الأدلة المحرزة والأصول العملية؟
٣. ما هي نقاط الاشتراك والافتراق بين الأدلة القطعية والأمرات؟
٤. ما هو أعم الأصول بناء على مسلك حق الطاعة؟
٥. ما هو أعم الأصول بناء على مسلك قبح العقاب بلا بيان؟
٦. ما هي الحالات التي يرفع فيها الفقيه يده عن أعم الأصول العملية؟
٧. إذا لم يتوفّر للفقيه القطع بالتكليف، لا نفياً ولا إثباتاً، ولكن حصل له القطع بأن الشارع، لا يأذن في ترك التحفظ، فما هي الوظيفة العملية بناء على مسلك قبح العقاب بلا بيان؟

الأدلة
القسم الثاني

الأدلة المحرزة

[تمهيد]

١. الدليل الشرعي
٢. الدليل العقلي

* ما هي أقسام الأدلة المحرِّزة؟

* ما هي القواعد العامة في مباحث الأدلة المحرِّزة؟ (١)

[تمهيد]

تقسيم البحث في الأدلة المحرِّزة

يعتمد الفقيه في عملية الاستنباط، على عناصر مشتركةٍ تُسمى بالأدلة المحرِّزة كما تقدم؛ وهي إما أدلة قطعية؛ بمعنى أنها تؤدي إلى القطع بالحكم، فتكون حجَّة على أساس حجيَّة القطع الناتج عنها؛ وإما أدلة ظنّية ويقوم دليل قطعيٍّ على حجيَّتها شرعاً؛ كـإذا علِمنا بأنَّ المولى أمر باتباعها، فتكون حجَّة بوجُبِّ العمل الشرعي.

والدليل المحرِّز في الفقه، سواء كان قطعياً أو لا، ينقسم إلى قسمين:
الأول: الدليل الشرعي؛ وعني به كلُّ ما يصدر من الشارع، مما له دلالة على الحكم؛ كـكلام الله (سبحانه) أو كلام المعصوم عليه السلام.

الثاني: الدليل العقلي؛ وعني به القضايا التي يُدركها العقل ويُ يكن أن يُستنبَط منها حكم شرعي؛ كالقضيَّة العقلية القائلة بأنَّ إيجاب شيء، يستلزم إيجاب مقدمة.

والقسم الأول ينقسم بدوره إلى نوعين:

أحدهما: الدليل الشرعيّ اللفظي؛ وهو الكلام المقصوم كتاباً أو ستة. والآخر: الدليل الشرعيّ غير اللفظي؛ ويتمثل في فعل المقصوم ^{عليه}، سواء كان تصرفاً مستقلّاً، أو موقفاً إمضائياً تجاه سلوك معين؛ وهو الذي يُسمى بالتقدير.

والبحث في هذا القسم، بكلّ نوعيه، تارة يقع في تحديد دلالات الدليل الشرعيّ^١، وأخرى في ثبوت صغراء^٢، وثالثة في حجّية تلك الدلالة^٣ ووجوب الأخذ بها؛ وفي الدليل الشرعيّ إذاً، ثلاثة أبحاث. ولكن قبل البدء بهذه الأبحاث على الترتيب المذكور، نستعرض بعض المبادئ والقواعد العامة في الأدلة المحرّزة.

الأصل عند الشك في [جعل] الحجّية

عرفنا أنّ للشارع دخالاً في جعل الحجّية^٤ للأدلة المحرّزة غير القطعية (الأمارات)، فإن أحرزنا جعل الشارع الحجّية لأمارة فهو؛ وإذا شكّنا

١. أي: في تحديد صغرياته؛ وهي كون الكلام نصاً أو مجملأً أو ظاهراً في المعنى؛ وكذلك كون الفعل أو التقرير صريحاً أو مجملأً أو ظاهراً في معنى؛ وكذلك ما له دور في تعين إحدى هذه التوقيعات كجهة الصدور؛ وهي جميعاً، إنما مدلولة للمادة أو الهيئة كما سبق في الحلقة السابقة.

٢. أي: طرق إثبات صغرياته و حجّية هذه الطرق.

٣. أي: في كبرى الدليل الشرعيّ؛ وهي حجّية صغرياته؛ كحجّية النص أو المعنى الجامع في المجمل أو المعنى الظاهر أو صراحة الفعل والتقرير في معنى أو إعماله أو ظهوره.

٤. المقصود من الحجّية في جعلها هنا، ليست الحجّية بمعنى المنجزية والمعذرية التي هي ثابتة لكل اكتشاف، والقطع لا يختلف مع الظن والإحتمال في أصلها؛ بل الحجّية الناتمة التي تختص بالقططع.

في ذلك، لم يكن بالإمكان التعويل على تلك الأمارة، مجرّد احتمال جعل الشارع الحجّيّة لها^١؛ لأنّها:

إن كانت نافية للتوكيل ونُرِيد أن تُثبت بها المعتبريّة، فلن الواضح -بناءً على ما تقدّم -، عدم إمكان ذلك، ما لم يُحرز جعل الحجّيّة لها -الذّي يعني إذن الشارع في ترك التحفظ تجاه التوكيل المشكوك -؛ إذ من دون إثراز هذا الإذن، تكون منجزيّة الاحتمال للتوكيل الواقعيّ قائمة بحكم العقل، ولا ترتفع هذه المنجزيّة إلا بإثراز الإذن في ترك التحفظ، ومع الشك في [جعل] الحجّيّة، لا إثراز للإذن المذكور.

وإن كانت الأمارة مثبتة للتوكيل ونُرِيد أن تُثبت بها المنجزيّة، خروجاً عن أصل معدّر كأصالة الحلّ المقرّرة شرعاً، فواضح أيضاً أنّا ما لم نقطع بحجّيتها^٢، لأنّيكن رفع اليد بها، عن دليل أصالة الحلّ مثلّاً؛ فدليل الأصل الجاري في الواقع والمؤمنّ عن التوكيل المشكوك، هو المرجع، ما لم نقطع بحجّيّة الأمارة المثبتة للتوكيل^٣. وبهذا صحّ القول بـ«أنّ الأصل عند الشك في [جعل] الحجّيّة، عدم جعلها»؛ بمعنى أنّ الأصل نفوذ الحالة المفترضة من منجزيّة أو معتبريّة، لو لا تلك الأمارة^٤.

١. أي: قيامها مقام البيان و الحجّيّة التامة في القطع؛ وإنّ المنجزيّة ثابتة لها بنسبة قيمة احتمال إصابتها للواقع.

٢. أي: بجعل الشارع الحجّيّة لها.

٣. أي: بجعل الشارع الحجّيّة لهذه الأمارة.

٤. وهذا يعني مساواة احتمالها و احتمال حجّيتها، مع القطع بعدمها و عدم حجّيتها عملياً؛ كما سيأتي في الحلقة القادمة، إن شاء الله (تعالى).

مقدار ما يثبت بالأدلة المحرزة

الدليل المحرز، له مدلول مطابقي ومدلول التزامي؛ فكلما كان الدليل المحرز حجة، ثبت بذلك مدلوله المطابقي؛ وأمّا مدلوله الالتزامي، ففيه بحث؛ وحاصله: أنَّ الدليل المحرز إذا كان قطعياً، فلا شك في ثبوت مدلولاته الالتزامية به؛ لأنَّها تكون قطعية أيضاً، فتشتت بالقطع كما يثبت المدلول المطابقي بذلك؛ وإذا كان الدليل ظنِّياً، وقد ثبتت حجيَّته بجعل الشارع كما في الأمارة - مثل خبر الثقة وظهور الكلام -، فهنا

الثالتان:

الأولى: أن يكون موضوع الحجَّيَّة - أي: ما حكم الشارع بأئمه حجَّة - صادقاً على الدلالة الالتزامية كصدقه على الدلالة المطابقية^١؛ ومثال ذلك: أن يرد دليل على حجَّيَّة خبر الثقة^٢، ويقال بأنَّ الإخبار عن شيء إخبار عن لوازمه، وفي هذه الحالة، يثبت المدلول الالتزامي؛ لأنَّه مما أخبر عنه الثقة بالدلالة الالتزامية، فيشمله دليل الحجَّيَّة المتکفل للأمر بالعمل بكلٍّ ما أخبر به الثقة مثلاً.

الثانية: أن لا يكون موضوع الحجَّيَّة صادقاً على الدلالة الالتزامية؛

١. أي: أن تكون الدلالة الالتزامية بيَّنة بالمعنى الأخصّ؛ وهي ما لا يحتاج العقل للجزم بالملازمة فيها، إلى إثباتها؛ بل يكفي فيها، تصور اللازم والملزم؛ كالملازمة بين المفهوم والمنطق.

٢. أي: على عنوان خبره وهو وثيقة الخبر؛ لا على نفس الشقة بمعنى حجَّيَّة وثيقة الخبر وحجَّيَّة ما يستظهره.

ومثال ذلك: أن يرد دليل على حجّيّة ظهور اللفظ^١; فإن الدلالة الالتزامية غير العرفية^٢، ليست ظهوراً لفظياً، فلما شكل فرداً من موضوع دليل الحجّيّة؛ و من هنا يقع البحث في حجّيّة الدليل، لإثبات المدلول الالتزاميّ في حالة من هذا القبيل.

وقد يُستشكل في ثبوت هذه الحجّيّة، بدليل حجّيّة الظهور؛ لأن دليل حجّيّة الظهور، لا يُثبت الحجّيّة إلا لظهور اللفظ^٣، والدلالة الالتزامية^٤ لهذا الظهور، ليست ظهوراً لفظياً^٥، فلاتكون حجّة؛ و مجرد علمنا من الخارج بـ«أنّ ظهور اللفظ إذا كان صادقاً، فدلالته الالتزامية^٦ صادقة أيضاً»^٧، لا يُبرر استفادة الحجّيّة للدلالة الالتزامية؛ لأنّ الحجّيّة حكم شرعيّ، وقد يُخصّصها الشارع بإحدى الدلالتين دون الأخرى، على الرغم من تلازمها في الصدق.

١. أي: ظهور اللفظ في معنى عند العرف، على أساس مناسبات التخاطب فيما بينهم؛ و هو ما يُسمى بـ«الظهور العرفي للّفظ».

٢. بخلاف الدلالة العرفية (كدلالة اللفظ على المفهوم)؛ و هي ما تُسمى بـ«الدلالة البيينة بالمعنى الأخص»؛ و تُسمى «غير العرفية» حينئذ، بـ«البيينة بالمعنى العام» أو «غير البيينة».

٣. أي: ظهوراً عرفيّاً للّفظ.

٤. أي: الظهور العرفي للّفظ كما سبق.
٥. غير العرفية.

٦. أي: ليس ظهوراً عرفيّاً للّفظ.

٧. غير العرفية.

٨. وهذا في اللازم البيّن بالمعنى العام - و هو ما يحتاج العقل للجزم بالملازمة فيه، إلى تصور اللازم والملزم و النسبة بينهما؛ كالزوجيّة للأربعة - و في اللازم غير البيّن؛ و هو ما يحتاج العقل للجزم بالملازمة فيه، إلى وسط هو إثباتها؛ كالملازمة بين مساواة مجموع زوايا المثلث لقائمتين وبين تصور المثلث.

ويوجد في هذا المجال اتجاهان:

أحدهما للمشهور؛ وهو: أن دليل الحجية، كلما استفید منه جعل الحجية لشيء بصفة أمارّة على الحكم الشرعي، كان ذلك كافياً لإثبات لوازمه ومدلولاته الالتزامية؛ وعلى هذا الأساس، وضعوا قاعدة مؤداها: «أن مثبتات الأمارات حجة»؛ أي: أن الأمارة، كما يُعتبر إثباتها مدلولها المطابقي حجة^١، كذلك إثباتها مدلولها الالتزامي^٢.

والاتجاه الآخر للسيد الأستاذ^٣، حيث ذهب إلى أن مجرد قيام دليل حجية الأمارة على أساس ما لها من كشف عن الحكم الشرعي، لا يكفي لذلك؛ إذ من الممكن ثبوتاً، أن الشارع يتبع المكلف بالمدلول المطابقي للأمارة فقط، كما يُكتنه أن يتبعه بكل ما تكشف عنه مطابقة أو التزاماً، ومادام كلا هذين الوجهين ممكناً ثبوتاً، فلا بد لتعيين الأخير منها، من وجود إطلاق في دليل الحجية، يقتضي امتداد التبعي وسريانه إلى المداليل الالتزامية.

والصحيح هو الاتجاه الأول؛ وذلك لأنّنا عرفنا سابقاً، أن الأمارة معناها الدليل الظني الذي يستظهر من دليل حجيته، أنّ قام الملاك في

١. أي: كما أنها حجة في إثبات مدلولها المطابقي.

٢. فحجية الظهور العرفي، مستندة إلى جعل الظهور أمارة؛ و من هنا يشمل دليل حجيته، إثبات مدلوله الالتزامي أيضاً.

٣. أي: السيد الخوئي بندر.

حجّيّته، هو كشفه^١ من دون نظر إلى نوع المكشِف^٢، وهذا الاستظهار، متى ما تمّ في دليل الحجّيّة، كان كافيًّا لإثبات الحجّيّة في المدلولات الالتزامية أيضاً؛ لأنّ نسبة كشف الأمارة إلى المدلول المطابقي والالتزامي، بدرجة واحدة دائمًا، ومادام الكشف هو قام المالك للحجّيّة بحسب الفرض، فيُعرف من دليل الحجّيّة، أنّ مثبتات الأمارة، كلّها حجّة.

وعلى خلاف ذلك، الأصول العمليّة تنزيلية أو غيرها؛ فإنّها لـ^٣ كانت مبنيّة على ملاحظة نوع المؤذّي كما تقدّم، فلا يُمكّن أن يستفاد من دليلها، إسراء التعبد إلى كلّ اللوازم؛ إلا بعنایة خاصة في لسان الدليل؛ ومن هنا قيل: «إنّ الأصول العمليّة، ليست حجّة في مثبتاتها»؛ أي: في مدلولاتها الالتزامية، وسيأتي تفصيل الكلام عن ذلك في أبحاث الأصول العمليّة إن شاء الله (تعالى).

-
١. أي: كاشفة خبر الشّقة عن الواقع؛ أو كاشفة المعنى الظاهر عن مراد المتكلّم مثلاً.
 ٢. أي: من دون نظر إلى مفاد الخبر أو نوع مدلول الكلام الظاهر مثلاً، وهذا هو الإطلاق الذي توقعه المخالف.
 ٣. سبق في الدرس ٣ أنّ المالك في جعل الأصول العمليّة هو نوع المشكوك؛ لا الكاشفة مستقلّة.

الخاتمة

□ الدليل المحرز: هو الدليل الذي يحرز الحكم الشرعي؛ لأنّه إما دليل يؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي، فحجّيته ناتجة عن القطع؛ وإما دليل ظني قام دليل قطعي على حجّيته.

أ. اللغطي

١. الدليل الشرعي:

ب. غير اللغطي

٢. الدليل العقلي

□ الدليل الشرعي: هو كُلّ ما يصدر من الشارع ممّا له دلالة على الحكم الشرعي، ككلام الله (سبحانه) أو كلام المعصوم عليه السلام.

□ الدليل العقلي: هو ما يُعتبر عن قضايا يدركها العقل ويُمكن أن يُستنبت منها حكم شرعي.

□ تنقسم مباحث الدليل الشرعي إلى ثلاثة بحوث:

١. تحديد دلالات (صغريات) الدليل الشرعي بنوعيه:

أ. الدليل الشرعي اللغطي: وهو الكلام المعصوم، كتاباً أو سنة.

ب. الدليل الشرعي غير اللغطي: وهو ما يتمثّل في فعل المعصوم عليه السلام؛ سواء كان تصرفاً مستقلّاً، أو موقفاً إمضايّاً تجاه سلوك معين (وهو الذي يُسمى بالتقرير).

٢. طرق إثبات صغرى الدليل الشرعي.

٣. إثبات حجّية الدلالة في الدليل الشرعي (كراه).

□ إنّ الأصل عند الشك في جعل الحجّية التامة للأمراء من قبل الشارع، عدم الحجّية.

□ إنّ الدليل المحرز سواء كان قطعياً أو كان ظنياً وثبتت حجّيته بجعل

الشارع، تثبت مدلولاته الالتزامية كما يثبت مدلوله المطابق بالحجّيّة؛ خلافاً للأصول العمليّة.

□ يرى بعض الأصوليّين -خلافاً للشهور منهم-، أنّ مثبتات الأمارة ليست حجّة؛ إلاّ إذا كان دليل حجيّتها مطلقاً، يقتضي استداد التبعّد وシリانه إلى المداليل الالتزامية أيضاً. ويرى المشهور أنّ هذا الإطلاق متوفّر؛ لأنّ تمام الملاك في الحجيّة للأمارة، كشفها من دون نظر إلى نوع المنكشِف.

الأسئلة

١. ما هي أقسام الأدلة المحرزة (من حيث كاشفيتها و من حيث مصدر كاشفيتها؟)
٢. ما هو الدليل الشرعيّ و ما هي أقسامه؟
٣. ما هو الدليل العقليّ؟
٤. عُرف الدليل الشرعيّ الفظيّ؟
٥. عُرف الدليل الشرعيّ غير الفظيّ؟
٦. ما هي المباحث التي تبحث في علم الأصول حول الدليل الشرعي؟
٧. ما هو الأصل عند الشك في جعل الحجيّة من قبّل الشارع؟ و لماذا؟
٨. ما هو المقصود من مثبتات الأمارة؟
٩. ما هو الدليل على أنّ مثبتات الأمارة حجّة؟ .
١٠. هل الأصول العمليّة حجّة في مثبتاتها؟ و لماذا؟

التمريرين

- * ميز بين أقسام الأدلة المحرّزة في الأمثلة التالية:
 - صيغة الأمر حجّة في الوجوب.
 - لا يجب على المكلّف الإتيان بالمقدّمات الوجوبية.
 - الخبر المتواتر حجّة.
 - أدلة الشرط حجّة في انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط.
 - المعنى الظاهر حجّة عند الشارع من بين سائر معاني الكلام.
 - إنّ حرمة الفعل تستلزم بطلانه في العبادات (كصوم يوم العيد مثلاً).
 - السيرة العقلائيّة حجّة عند الشارع بإمضاء المقصوم عليه.
 - سقوط أحد أجزاء الواجب عن المكلّف، يستلزم سقوط جميع أجزائه.

* ما هي القواعد العامة في مباحث الأدلة المحرزة؟ (٢)

تبعية الدلالة الالتزامية للمطابقية [في حجية الأمارات]

عرفنا أنّ الأمارات حجّة في المدلول المطابقي والمدلول الالتزامي معاً. والمدلول الالتزامي، تارة يكون مساوياً للمدلول المطابقي^١؛ وأخرى يكون أعمّ منه؛ في حالة المساواة، إذا عُلم بأنّ المدلول المطابقي باطل، فقد عُلم ببطلان المدلول الالتزامي أيضاً، وبذلك تسقط الأمارة بكلـا مدلوليها عن الحجّية؛ وأمّا إذا كان اللازم أعمّ^٢ وبطل المدلول المطابقي، فالمدلول الالتزامي يظلّ محتملاً، ومن هنا يأتي البحث التالي: وهو أنّ حجّية الأمارة في إثبات المدلول الالتزامي، هل ترتبط بحجّيتها في إثبات المدلول المطابقي أو لا؟

فالارتباط، يعني أنّها إذا سقطت عن الحجّية في المدلول المطابقي، للعلم ببطلانه مثلاً، سقطت أيضاً عن الحجّية في المدلول الالتزامي؛ وهو معنى التبعيّة.

١. في صدق دليل الحجّية عليه.

٢. أي: أعمّ من الدلالة المطابقية، في صدق دليل الحجّية عليها.

وعدم الارتباط، يعني أنّ كلاً من الدلالة المطابقية والدلالة الالتزامية حجّة، ما لم يعلم ببطلان مفادها بالخصوص؛ ومجّد العلم ببطلان المدلول المطابقي، لا يوجد خللاً في حجّة الدلالة الالتزامية، مادام المدلول الالتزامي محتملاً ولم يتضح بطلانه بعد.

وقد يُستدلّ على الارتباط، بأحد الوجهين التاليين:

الأول: أنّ الدلالة الالتزامية متفرّعة في وجودها على الدلالة المطابقية^١، فنكون متفرّعة في حجّيتها أيضاً.

ويلاحظ على ذلك، أنّ التفرّع في الوجود، لماذا يستلزم التفرّع في الحجّية؟ أو لا يمكن أن نفترض أنّ كلّ واحدة من الدلالتين، موضوع مستقلّ للحجّية، بل حافظ كاشفيتها؟

الثاني: أنّ نفس السبب الذي يوجب سقوط الدلالة المطابقية عن الحجّية، يوجب دائماً سقوط الدلالة الالتزامية؛ فإذا عُلم - مثلاً - بعدم ثبوت المدلول المطابقي وسقطت بذلك حجّية الدلالة المطابقية، فإنّ هذا العلم - بنفسه -، يعني العلم أيضاً بعدم ثبوت المدلول الالتزامي؛ لأنّ ما تتحكّي عنه الدلالة الالتزامية دائماً، حصة خاصة من اللازم؛ وهي الحصة الناشئة أو الملازمة للمدلول المطابقي؛ لا طبيعى اللازم على الإطلاق؛ فتلك الحصة، مساوية للمدلول المطابقي دائماً.

وبكلمة أخرى: إنّ ذات اللازم وإن كان أعمّ أحياناً، ولكنّه بما هو مدلول التزامي مساواً للمدلول المطابقي دائماً، فلا يتصوّر ثبوته من دونه؛

١. أي: تخطر في الذهن بسبب خطور الدلالة المطابقية.

فوت زيد، وإن كان أعمّ من احتراقه بالنار، ولكنّ من أخبر باحتراقه بالطابقة، فهو لا يُخبر التزاماً بالموت الأعمّ، ولو كان بالسم؛ بل مدلوله الالتزامي هو الموت الناشئ من الاحتراق خاصةً؛ فإذا كنّا نعلم بعدم الاحتراق، فكيف نعلم بدلول الالتزامي؟ وسيأتي تكميل البحث عن ذلك وتعميقه في الحلقة الآتية إن شاء الله (تعالى).

إيفاء الأمارة دور القطع الموضوعي

الدليل المحرِّز إذا كان قطعياً، فهو يفي بما يقتضيه القطع الطريري من منجزية ومعنوية؛ لأنّه يوجد القطع في نفس المكف بالحكم الشرعي؛ كما أنّه يفي بما يتربّ على القطع الموضوعي من أحكام شرعية؛ لأنّ هذه الأحكام يتحققّ موضوعها وجданاً.

والدليل المحرِّز غير القطعي (أي: الأمارة)، يفي بما يقتضيه القطع الطريري من منجزية ومعنوية؛ فالأمارة الحجّة شرعاً، إذا دلت على ثبوت التكليف، أكّدت منجزيّته؛ وإذا دلت على نفي التكليف، كانت معذرة عنه ورفعت أصالة الاشتغال، بمثل ما لو حصل القطع الطريري بنفي التكليف - كما تقدّم توضيحه -؛ وهذا، معناه قيام الأمارة مقام القطع الطريري.

ولكن، هل تفي الأمارة بالقيام مقام القطع الموضوعي؟ فيه بحث وخلاف؛ فلو قال المؤلِّف: «كلّ ما قطعَتْ بأنّه خمر فأرقه»، وقامت الأمارة الحجّة شرعاً، على أنّ هذا خمر ولم يحصل القطع بذلك، فهل يتربّ وجوب الإراقة على هذه الأمارة، كما يتربّ على القطع؟ أو لا؟

وهنا تفصيل؛ وهو أنّا تارة نفهم من دليل وجوب إرادة مقطوع الخمرية، أنّ مقصود هذا الدليل من المقطوع، ما قامت حجّة منجزة على خمرّيته، وليس القطع إلّا كمثال؛ وأخرى نفهم منه، إنّاطة الحكم بوجوب الإرادة بالقطع، بوصفه كاشفًا تمامًا لايشهوه شك.

ففي الحالة الأولى، تقوم الأمارة الحجّة، مقام القطع الموضوعي^١ ويتربّب عليها وجوب الإرادة؛ لأنّها تُحّقّق موضوع هذا الوجوب وجданًاً، وهو الحجّة.

وفي الحالة الثانية، لا يكفي مجرد كون الأمارة حجّة وقيام دليل على حجّيتها ووجوب العمل بها، لكي تقوم مقام القطع الموضوعي؛ لأنّ وجوب الإرادة منوط بالقطع بما هو كاشف تمام، والأمارة وإن أصبحت حجّة ومنجزة لمؤدّتها يجعل الشارع، ولكنّها ليست كاشفًا تمامًا على أيّ حال، فلا يتربّب عليها وجوب الإرادة؛ إلّا إذا ثبت في دليل الحجّية أو في دليل آخر، أنّ المولى أعمل عناء ونزل الأمارة منزلة الكاشف تمام في أحکامه الشرعية^٢، كما نزل الطواف منزلة الصلاة في قوله: «الطواف بالبيت صلاة»؛ وهذه عناء إضافيّة لا يستبطئها مجرد جعل الحجّية

١. فهي من باب الورود فيما إذا كان أحد الدليلين يوجد فرداً لموضوع الحكم في الدليل الآخر؛ كما سيمثل له السيد الشهيد^{عليه السلام} بدليل حجّية الأمارة بالنسبة إلى دليل جواز الإفتاء بحجّة، في مبحث تعارض الأدلة.

٢. وهذا من باب الحكومة؛ كما عرفت في الحلقة السابقة (مبحث تعارض الأدلة)؛ وستعرف أيضاً أنّ الحكومة قد تكون توسيعاً في موضوع الدليل المحكوم (عند البحث عن تعارض الأدلة، إن شاء الله تعالى)).

للأمارة؛ وبهذا صَحَّ القول بـ«أنَّ دليل حجَّيَةَ الأمارة، بمجرَّد افتراضه الحجَّيَة، لا يفي لِإقامةِها مقامَ القطعِ الموضوعيّ».

قيامُ الأمارة مقامَ القطعِ الموضوعيّ في دليل جوازِ الإسناد من المقرَّر فقهياً، أنَّ إسنادَ حكمٍ إلى الشارعِ بدون علمٍ، غير جائزٍ؛ وعلى هذا الأساس، فإذا قام على الحكم دليلٌ وكان الدليل قطعياً، فلا شكٌ في جوازِ إسنادِ مَوْدَاه إلى الشارعٍ؛ لأنَّه إسنادٌ بعلمٍ. وأمَّا إذا كان الدليل غير قطعياً؛ كما في الأمارة التي قد جعل الشارعُ لها الحجَّيَة وأمرَ باتباعها، فهل يجوز هنا إسنادَ الحكم إلى الشارع؟^١

لا ريب في جوازِ إسنادِ نفسِ الحجَّيَةِ والحكم الظاهري إلى الشارع؛ لأنَّه معلومٌ وجداً. وأمَّا الحكم الواقعِي^٢ الذي تحكى عنه الأمارة، فقد يقال: إنَّ إسناده غير جائزٍ؛ لأنَّه لا يزال غير معلومٍ، ومجرَّد جعلِ الحجَّيَةِ للأمارة، لا يُبرِّرُ الإسنادَ بدون علمٍ؛ وإنما يجعلها منجزةً ومعدَّرةً من الوجهةِ العمليَّة.

وقد يقال: إنَّ هذا مرتبط بالبحثِ السابق في قيامُ الأمارة مقامَ القطعِ الموضوعيّ؛ لأنَّ القطعَ أَخْذَ موضوعاً لجوازِ إسنادِ الحكم إلى المولى؛ فإذا استُفیدت من دليلِ الحجَّيَةِ، تلك العناية الإضافية التي تقومُ الأمارة

١. أي: ستكون حجَّيَةُ هذا الإسناد تامةً، وبنتها ستكون معدَّرتَه تامةً أيضاً.

٢. وبتعبير آخر: هل ستكون معدَّرتَه هذا الإسناد تامةً أيضاً؟

٣. أي: المحرَّز.

٤. أي: لا يجوز بأن يقال عنه: إنه مرادُ الشارعِ واقعاً؛ بل يجوز أن يقال: إنه مرادُ له ظاهراً.

بوجبهما، مقام القطع الموضوعيّ، ترتب عليها جواز إسناد مؤدّى الأمارة إلى الشارع؛ وإلا فلا.

الخلاصة

- إن المدلول الالتزامي يتبع المدلول المطابقي في الحجّية؛ فإذا سقط المدلول المطابقي عن الحجّية، فهو يسقط أيضاً، وذلك لأنّ ذات اللازم (و الطبيعيه على الإطلاق) وإن كان أعمّ أحياناً، ولكنّه، بما هو مدلول التزامي مساوٍ للمدلول المطابقي دائماً، فلا يُتصور ثبوته بذاته.
- إن الأمارة تقوم مقام القطع الظريقي إذا جعل الشارع لها الحجّية؛ وأمّا بالنسبة إلى قيامها مقام القطع الموضوعي، فإن ذلك يتبع دليل حجيّتها؛ فلو ثبت في دليل الحجّية أو في دليل آخر، أنّ المولى أعمل عناية ونزل الأمارة منزلة الكاشف الشامّ في أحکامه الشرعية، تفي إذاً بدور القطع الموضوعي أيضاً؛ وإلا فلا. ويتفرّع على هذه المسألة، جواز إسناد مفاد الأمارة المعتَبرة من قبل الشارع، إلى المولى.

الأسئلة

١. ما هو الدليل على تبعية الدلالة الالتزامية للدلالة المطابقية في الحجّية؟
٢. هل تقوم الأمارة مقام القطع الظريقي في الحجّية؟ و لماذا؟
٣. متى يمكن أن تقوم الأمارة مقام القطع الموضوعي؟
٤. لماذا لا تقوم الأمارة مقام القطع الموضوعي دائماً؟
٥. هل يجوز إسناد مفاد الأمارة المعتَبرة شرعاً إلى المولى؟ و لماذا؟

الأدلة المحرزة
القسم الأول

الدليل الشرعي

١. تحديد دلالات [صغريات] الدليل الشرعي
٢. [طرق] إثبات صغرى الدليل الشرعي
٣. إثبات حجية الدلالة في الدليل الشرعي [كبراه]

الدليل الشرعي
القسم الأول

تحديد

دلالات [صغريات]

الدليل الشرعي

١. الدليل الشرعي اللفظي
٢. الدليل الشرعي غير اللفظي

* ما هي صلة المباحث اللغوية بعلم الأصول؟ (١)

١. الدليل الشرعي اللغوي

تمهيد

لما كان الدليل الشرعي اللغوي يتمثل في ألفاظ يحكمها نظام اللغة، ناسب ذلك أن نبحث في مستهل الكلام، عن العلاقات اللغوية بين الألفاظ والمعنى، ونصنف اللغة بالصورة التي تساعد على ممارسة الدليل اللغوي والتبييز بين درجات الظهور اللغوي.

الظهور التصوري والظهور التصديقي

إذا سمعنا كلمة مفردة كالماء من آلة، انتقل ذهمنا إلى تصور المعنى؛ وكذلك إذا سمعناها من إنسان ملتفت؛ ولكننا في هذه الحالة، لانتصوّر المعنى فحسب؛ بل نستكشف من اللفظ، أنّ الإنسان قصد بتلفظه، أن يُحظر ذلك المعنى في ذهمنا^١؛ بينما لا معنى لهذا الاستكشاف، حينما تصدر الكلمة

١. فلو كانت الكلمة مجملة أو ظاهرة، انتقل ذهمنا إلى جميع معانيها أو المعنى الظاهر؛ و من هنا يُسمى المبادر، «مدلولاً» للكلمة.

٢. أي: قصد استعمال اللفظ لإخبار معنى في ذهمنا؛ وهو المعنى الوحد (في النص) أو أحد المعاني (في المجمل) أو المعنى الظاهر. ويُسمى حينئذ بـ«المعنى»؛ و الفرق بينه وبين المدلول، أنّ الذهن يدرك إضافة إلى مدلول الكلمة، كونه معنياً عند المستعمل و أنته يُريد استعماله.

من آلة؛ فهناك إذاً، دلالتان لكلمة «الماء»؛ إحداهما: الدلالة النابطة حتى في حالة الصدور من آلة؛ وتسمى بالدلالة التصورية؛ والأخرى: الدلالة التي توجد عند صدور الكلمة من المتكلّف الملتفت^١؛ وتسمى بالدلالة التصديقية.

وإذا ضم المتكلّف الملتفت، كلمة أخرى، فقال: «الماء بارد»، استكشفنا أنّه يُريد أن يُخطر في ذهننا معنى «الماء» ومعنى «بارد» ومعنى جملة «الماء بارد» ككلّ^٢؛ ولكن لماذا يُريد أن نتصوّر ذلك كله؟ والجواب: أن تلفظه بهذه الجملة، يدلّ عادة على أنّ المتكلّم يُريد بذلك أن يُخبرنا ببرودة الماء، ويقصد الحكاية عن ذلك؛ بينما في بعض الحالات، لا يكون قاصداً ذلك؛ كما في حالات الهرزل^٣؛ فإنّ الهرزل لا يقصد إلا إخبار صورة المعنى في ذهن السامع فقط؛ على خلاف المتكلّم الجاد.

فالمتكلّم الجاد، حينما يقول: «الماء بارد»، يكتسب كلامه ثلاث دلالات؛ وهي: الدلالة التصورية المتقدّمة، والدلالة التصديقية المتقدّمة -ولنسمّها بالدلالة التصديقية الأولى-. ودلالة ثالثة؛ هي الدلالة على

١. أي: القاصد أو الوعي في استعماله -حسب تعبير السيد الشهيد في الحلقة الأولى-؛ سواء كان يقضاناً أو نائماً؛ فإنّ النائم ولو لم يكن ملتفناً، إلا أنه يخضع لعلمية الاستعمال لأشعرى؛ بخلاف الظاهر عقلياً أو المجنون.

٢. إلى هنا، تُعتبر الدلالات المذكورة، كلّها من قسم الدلالة التصديقية الأولى. ٣. خلافاً لحالة التقيّة؛ فإنّ القرائن في ظروف التقيّة، تدلّ على أنّ المراد الجدي للمتكلّم، يغاير ما تُعبّر عنه الدلالة التصديقية الأولى.

٤. أي: الهازي واعياً أو نائماً؛ لا المازح؛ فإنّ المازح مراده الجدي هو المزاح، كدلالة تصديقية ثانية.

قصد الحكاية والإخبار عن برودة الماء؛ وتُسمى بالدلالة على المراد الجديّ؛ كما تُسمى بالدلالة التصديقية الثانية.^١

وأمّا الهازل حين يقول: «الماء بارد»، فلكلامه دلالة تصوّرية ودلالة تصديقية أولى؛ دون الدلالة التصديقية الثانية؛ لأنّه ليس جاداً ولا يُريد الإخبار حقيقة.

وأمّا الآلة حين تردد الجملة ذاتها، فليس لها إلّا دلالة تصوّرية فقط. وهكذا أمكن التمييز بين ثلاثة أقسام من الدلالة.

الوضع وعلاقته بالدلّالات المتقدمة
والدلالة التصوّرية، هي في حقيقتها علاقة سببية بين تصور اللفظ وتصور المعنى؛ ولما كانت السببية بين شيئين لا تحصل بدون مبرر، اتجه البحث إلى تبريرها؛ ومن هنا نشأت عدّة احتلالات:
الأول: احتلال السببية الذاتية؛ بأن يكون اللفظ بذاته، دالاً على المعنى وسبباً لإحضار صورته. ولا شك في سقوط هذا الاحتلال لما هو معروف بالخبرة واللحظة؛ من عدم وجود أيّة دلالة للفظ لدى الإنسان قبل الاكتساب والتعلم.

الثاني: افتراض أنّ السببية المذكورة، نشأت من وضع الواضع للفظ للمعنى، والوضع نوع اعتبار يجعله الواضع؛ وإن اختلف المحققون في نوعيّة

١. فُسُمِيَّ بـ«المقصود»؛ كما سُمِيت الدلالة التصوّرية بـ«المدلول» وـالتصديقية الأولى بـ«المعنى».

المعتبر؛ فهناك من قال: «إِنَّه اعتبار سببية اللفظ لتصوّر المعنى»، ومن قال: «إِنَّه اعتبار كون اللفظ أداةً لتفهيم المعنى»، ومن قال: «إِنَّه اعتبار كون اللفظ على المعنى، كما توضع الأعمدة على رؤوس الفراسخ».

ويرد على هذا المسلك، بكلّ محتملاته، أنَّ سببية اللفظ لتصوّر المعنى، سببية واقعية بعد الوضع؛ وبمجرد اعتبار كون شيءٍ سبباً لشيءٍ، أو اعتبار ما يقارب هذا المعنى، لا يتحقق السببية واقعاً؛ فلابدّ لأصحاب مسلك الاعتبار في الوضع، أنْ يفسّروا كيفية نشوء السببية الواقعية من الاعتبار المذكور.

وقد يكون عجزُ هذا المسلك عن تفسير ذلك، أدى بآخرين إلى اختيار الاحتمال الثالث الآتي:

الثالث: أنَّ دلالة اللفظ، تنشأُ من الوضع، والوضع ليس اعتباراً؛ بل هو تعهد من الواضح بأنَّ لا يأتي باللفظ، إلَّا عند قصد تفهم المعنى؛ وبذلك تنشأُ ملازمة بين الإتيان باللفظ وقصد تفهم المعنى؛ ولازم ذلك أن يكون الوضع هو السبب في الدلالة التصديقية المستبطنة ضمن الدلالة التصوّريَّة؛ بينما على مسلك الاعتبار، لا يكون الوضع سبباً إلَّا للدلالة التصوّريَّة؛ وهذا فرق مهمٌ بين المسلكين.

وهناك فرق آخر؛ وهو أنَّه بناءً على التعهد، يجب افتراض كلّ متكلّم متعهداً واضعاً، لكي تتمّ الملازمة في كلامه؛ وأمّا بناءً على مسلك الاعتبار، فيفترض أنَّ الوضع إذا صدر في البداية من المؤسس، أو جب دلالة تصوّريَّة عامَّة لكلّ من علِم به، بدون حاجة إلى تكرار عملية الوضع من الجميع.

ويرد على مسلك التعهد:

أولاً: أن المتكلّم لا يتعهّد عادة، بأن لا يأتي باللفظ، إلا إذا قصد تفهيم المعنى الذي يريد وضع اللفظ له؛ لأن هذا يعني التزامه ضمناً، بأن لا يستعمله مجازاً، مع أن كلّ متكلّم - كثيراً - يأتي باللفظ ويقصد به تفهيم المعنى المجازي، فلابدّ من صدور الالتزام الضمني المذكور، من كلّ متكلّم.

وثانياً: أن الدلالة النطقية والعلقة اللغوية، بوجوب هذا المسلك، تتضمّن استدلاً منطقياً، وإدراكاً للملازمات، وانتقالاً من أحد طرفيها إلى الآخر؛ مع أن وجودها في حياة الإنسان يبدأ من الأدوار الأولى لطفولته وقبل أن ينضج^١ أي فكر استدلالي له، وهذا يبرهن على أنها أبسط من ذلك.

والتحقيق: أن الوضع يقوم على أساس قانونٍ تكويني للذهن البشري؛ وهو: أنّه كلما ارتبط شيئاً في تصور الإنسان ارتباطاً مؤكداً، أصبح تصور أحدهما - بعد ذلك - مستدعاً لتصور الآخر؛ وهذا الرابط بين تصوّرين، تارة: يحصل بصورة عفوية، كالربط بين ساق الزئير وتصوّر الأسد، الذي حصل نتيجة التقارن الطبيعي المتكرر بين ساق الزئير ورؤية الأسد؛ وأخرى: يحصل بالعناية التي يقوم بها الواضع؛ إذ يربط بين اللفظ وتصوّر معنى مخصوصٍ في ذهن الناس، فينتقلون من ساق اللفظ إلى تصوّر المعنى؛ والاعتبار الذي تحدّثنا عنه في الاحتمال الثاني، ليس إلا

١. أي: أن يترشّح.

طريقةً يستعملها الواضع في إيجاد ذلك الربط والقرن المخصوص بين اللفظ وصورة المعنى؛ فسلك الاعتبار هو الصحيح؛ ولكن بهذا المعنى.

وبذلك صحيح أن يقال: إنَّ الوضع قرن مخصوص بين تصوّر اللفظ وتصوّر المعنى بنحو أكيد؛ لكي يستتبع حالة إثارة أحدهما للأخر في الذهن.

ومن هنا نعرف أنَّ الوضع ليس سبباً إلَّا للدلالة التصورية؛ وأمّا الدلالتان التصديقيتان، الأولى والثانية، فنشؤهما الظهور الحالي والسياسي للكلام لا الوضع.

الخاتمة

دلالات اللفظ:

١. الدلالة التصورية: وهي دلالة اللفظ على تصوّر المعنى.
٢. الدلالة التصديقية: وهي دلالة اللفظ عند صدوره من متكلّم واع، على قصد إخبار المعنى؛ وهي على نوعين:
 - أ. التصدقية الأولى: وهي دلالة اللفظ على إرادة المتكلّم الوعي لاستعمال اللفظ.
 - ب. التصدقية الثانية: وهي دلالة اللفظ على القصد الجدي للمتكلّم الملتفت و مراده الغائي.

الآراء في مبرر الدلالة التصورية؛ أي: منشأ العلاقة السببية بين تصوّر

اللفظ وتصوّر المعنى:

١. ذات اللفظ؛ أي: أنَّ الدلالة ذاتية.
 ٢. وضع الواضع اللفظ للمعنى، على نحو الاعتبار؛ أي: أنَّ الدلالة اعتبارية.
- وفي نوع المعتبر ثلاثة آراء:

- أ. اعتبار اللفظ كسبب لتصور المعنى.
 - ب. اعتبار اللفظ كأدلة لتفهيم المعنى.
 - ج. اعتبار اللفظ كبدل للمعنى؛ أي: حالاً محله.
٣. تعهد الواضع بأن لا يأتي باللفظ، إلا عند قصد تفهيم المعنى؛ أي: أن الدلالة تعهدية.
٤. الوضع على أساس قانون تكوييني للذهن؛ وهو أنته: كلما ارتبط شيئاً في تصوّر الإنسان ارتباطاً مؤكداً، إما بصورة عقديّة أو بعنایة من قبل الواضع، أصبح بعد ذلك، تصوّر أحدّهما مستدعاً لتصوّر الآخر؛ أي: أن الدلالة، ارتكازية. بناء على ذلك، فليس وضع الواضع واعتباره اللفظ للمعنى، إلا جزءاً من هذه العملية.
- يردّ مسلك الدلالة الذاتية للّفظ على معناه، عدم وجودها بأيّ نحو لدى الإنسان قبل الاكتساب والتعلم.
- ويردّ مسلك الاعتبار، أنّ مجرد الاعتبار، لا يتحقق السببية الواقعية للّفظ في دلالته على المعنى؛ إلا أنّ نفس الاعتبار بـ: «طريقة يستعملها الواضع في إيجاد الربط والقرن المخصوص بين اللّفظ وصورة المعنى».
- إنّ الفارق لمسلك التعهد عن مسلك الاعتبار، هو أنّ سببية الوضع للدلالة التصوّرية، تتعدى إلى الدلالة التصديقية المستبطة في التصوّرية؛ إضافة إلى افتراض وجوب التعهد و الوضع لكلّ متكلّم، لكي تتمّ الملازمة في كلامه؛ على أنّ مسلك التعهد، عليه أن يتخلّص من إشكالية عدم وعي الطفل و عدم امتلاكه للاستدلال المنطقى، ثمّ عدم إدراكه للملازمة و العلقة اللغوية التي يتضمّنها التعهد.
- إنّ منشأ الدلالتان التصديقيتان بناء على مسلك القرن الأكيد، هو الظهور الحالى والسيافى في الكلام؛ و ليست عملية الوضع.

الأسئلة

١. اشرح مدخلية موضوع العلاقات اللغوية بين الألفاظ و المعاني، بمحاجة علم الأصول.
٢. ما هي الدلالة التصورية؟
٣. ما هي الدلالة التصديقية؟
٤. ما هو الفارق بين الدلالتين التصديقيتين الأولى و الثانية؟
٥. ما هو دليل عدم صحة افتراض وجود السبيبة الذاتية بين اللفظ و المعنى؟
٦. ما هو إشكال مسلك الاعتبار في مير الدلالة التصورية؟
٧. ما هي الآراء عند تفسير الاعتبار في هذا المسلك؟
٨. ما هي إشكاليات مسلك التعهد؟
٩. اشرح مسلك القرن الأكيد في مير الدلالة التصورية؟
١٠. ما هو منشأ الدلالتين التصديقيتين بناءً على كل مسلك من المسالك المطروحة؟

التمرير

* ميز بين الدلالة التصديقية الأولى و الثانية في الأمثلة التالية:

- قال (تعالى): «إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحَ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى يَلْجُعُ الْجَمْلُ فِي سَمَّ الْخِيَاطِ وَكُلُّ ذُكْرٍ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ - الأعراف / ٤٠».
- قال (تعالى): «إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقْوَمَ * طَعَامَ الْأَثَمِ * كَالْمَهْلِ يَغْلِي فِي الْبَطْوَنِ * كَفْلِي الْحَمِيمِ * خَنْوَهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبْوَانُوْقُ رَأْسَهُ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ - الدخان / ٤٣».
- (٤٨)، ثم قال (سبحانه): «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ * إِنَّ هَذَا مَا كَتَمْتُ بِهِ تَمْرُونَ - ٤٩ - ٥٠»؛ مارس التمرير في الآية ٤٩.

- إذا قال البائع للمشتري: «بعتك سلعتي بدينار»، ثم قال المشتري: «رضيت بذلك».
- إذا قال البائع للمشتري: «بعتك سلعتي في الأمس بدينار و اليوم لي الفسخ».
- صاح شخص برفيقه في الغابة: أسد! أسد!

* ما هي صلة المباحث اللغوّيّة بعلم الأصول؟ (٢)

الوضع التعيينيّ و التعييني

و قد قُسّم الوضع من ناحية سببه، إلى تعيينيّ و تعيينيّ؛ فقيل: إنّ العلاقة بين اللفظ و المعنى، إن نشأت من جعل خاصّ، فالوضع تعيينيّ؛ وإن نشأت من كثرة الاستعمال، بدرجة توجّب الألفة الكاملة بين اللفظ و المعنى، فالوضع تعيينيّ.

ويلاحظ على هذا التقسيم، بأنّ الوضع إذا كان هو «الاعتبار» أو «التعهّد»، فلا يمكن أن ينشأ عن كثرة الاستعمال مباشرةً^١؛ لوضوح أنّ الاستعمال المتكرّر، لا يتوّلد ب مجرّده، اعتباراً و لا تعهّداً، فلابدّ من افتراض أنّ كثرة الاستعمال، تكشف عن تكون هذا الاعتبار أو التعهّد؛ فالفرق بين الوضعين^٢ في نوعيّة الكاشف عن الوضع^٣.

و هذه الملاحظة، لا ترد على ما ذكرناه في حقيقة الوضع؛ من أنّه «القرن الأكيد» بين تصوّر اللفظ و تصوّر المعنى؛ فإنّ حالة «القرن الأكيد»، تحصل

١. في الوضع التعييني.

٢. أي: التعيينيّ و التعيينيّ.

٣. و حيث أن المذهبين لا يفسران الفارق بين كيّفيّة الكشف في هذين النوعين، فالملحوظة واردة.

بكثرة الاستعمال أيضاً؛ لأنّها تؤدي إلى تكرر الاقتران بين تصوّر اللفظ وتصوّر المعنى، فيكون القرن بينهما، أكيداً بهذا التكرر، إلى أن يبلغ إلى درجة تجعل أحد التصوّرين، صالحًا لتوليد التصوّر الآخر، فيتم بذلك، وضعًا تعينيًّا.

توقف الوضع على تصوّر المعنى

ويُشترط في كلّ وضع يباشره الواضع، أن يتصرّف الواضع، المعنى الذي يُريد أن يضع اللفظ له؛ لأنّ الوضع بثابة الحكم على المعنى واللفظ، وكلّ حاكم، لا بدّ له من استحضار موضوع حُكمه، عند جعل ذلك الحكم:

وتصوّر المعنى، تارة: يكون باستحضاره مباشرةً؛ وأخرى: باستحضار عنوان منطبق عليه، وملحوظته بما هو حاكي عن ذلك المعنى. وهذا الشرط، يتحقّق في ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصرّف الواضع معنىًّا كليًّا كالإنسان، ويضع اللفظ بإزائه؛ ويُسمى بـ«الوضع العامّ والموضوع له العامّ».

الثانية: أن يتصرّف الواضع معنىًّا جزئياً كزيرد، ويضع اللفظ بإزائه؛ ويُسمى بـ«الوضع الخاصّ والموضوع له الخاصّ».

الثالثة: أن يتصرّف الواضع عنواناً مشارياً إلى فرده، ويضع اللفظ بإزاء الفرد الملحوظ من خلال ذلك العنوان المشير؛ ويُسمى بـ«الوضع العامّ والموضوع له الخاصّ».

وهناك حالة رابعة، لا يتوفّر فيها الشرط المذكور؛ ويُطلق عليها اسم «الوضع الخاص والموضوع له العام»؛ وهي: أن يتصرّف الفرد، ويضع اللفظ لمعنىٍ جامع، وهذا مستحيل؛ لأنَّ الفرد (أو الخاص)، ليس عنواناً منطبقاً على ذلك المعنى الجامع، ليكون مشيراً إليه؛ فالمعنى الجامع في هذه الحالة، لا يكون مستحضرًا بنفسه ولا بعنوانٍ مشيراً إليه ومنظبيًّا عليه.

ومثال الحالة الأولى، أسماء الأجناس؛ ومثال الحالة الثانية، الأعلام الشخصية؛ وأما الحالة الثالثة، فقد وقع الخلاف في جعل المروف مثلاً لها.

وسيأتي الكلام عن ذلك في بحث مقبل^١ إن شاء الله (تعالى).

توقف الوضع على تصوّر اللفظ

كما يتوقف الوضع على تصوّر المعنى، كذلك يتوقف على تصوّر اللفظ؛ إما بنفسه، فيُسمّى الوضع «شخصيًّا»؛ وإما بعنوانٍ مشيراً إليه، فيُسمّى الوضع «نوعيًّا»؛ ومثال الأوّل: وضع أسماء الأجناس؛ ومثال الثاني: وضع الهيئة المحفوظة في ضمن كلّ أسماء الفاعلين لمعنى هيئة اسم الفاعل؛ فإنَّ الهيئة، لما كانت لا تفصل في مقام التصوّر عن المادة، وكان من الصعب إحضار قام الموادّ عند وضع اسم الفاعل، اعتاد الواضح أن يُحضر الهيئة في ضمن مادة معينة كفاعل، ويضع كلّ ما كان على هذه الوتيرة، للمعنى الفلافيّ، فيكون الوضع «نوعيًّا».

١. في بحث تصنيف اللغة.

المجاز

يكتسب اللُّفْظ بِسَبَب وَضْعِه لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ، صِلَاحِيَّة الدَّلَالَة عَلَى المَعْنَى الْحَقِيقِيِّ، مِن أَجْلِ اقْتِرَانِ الْمَخَاصِّ بَيْنَهَا؛ كَمَا يَكْتُسْ صِلَاحِيَّة الدَّلَالَة عَلَى كُلِّ مَعْنَى مَقْتَرَنِ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ اقْتِرَانًا خَاصًّا، كَالْمَعْنَى الْمَحَازِيَّة الْمَشَابِهَة؛ غَيْرَ أَنْتَهَا صِلَاحِيَّة بِدَرْجَة أَضْعَفَ؛ لِأَنَّهَا تَقْوِيمٌ عَلَى أَسَاسِ مَجْمُوعِ اقْتَرَائِينَ، وَمَعَ اقْتِرَانِ الْلُّفْظ بِالْقَرِينَة عَلَى المَعْنَى الْمَحَازِيِّ. تُصْبِحُ هَذِه الصِّلَاحِيَّة فَعْلِيَّة، وَيَكُونُ الْلُّفْظ دَالًا فَعَلًا عَلَى المَعْنَى الْمَحَازِيِّ. وَأَمَّا فِي حَالَةِ عَدْمِ وُجُودِ الْقَرِينَة، فَالَّذِي يَنْسِبُ إِلَى الْذَّهَنِ مِنَ الْلُّفْظِ، تَصْوُرُ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَمِنْ هَنَا يَقُولُ: إِنَّ ظَهُورَ الْكَلَامِ فِي مَرْحَلَةِ الْمَدْلُولِ التَّصْوِيرِيِّ، يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ دَائِمًا؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَأْتِي صُورَتُه إِلَى الْذَّهَنِ، بِمَجْرِيدِ سَيَاعِ الْلُّفْظِ؛ دُونَ الْمَعْنَى الْمَحَازِيِّ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اكْتِسَابِ الْلُّفْظِ صِلَاحِيَّة الدَّلَالَة عَلَى المَعْنَى الْمَحَازِيِّ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَضْعِ خَاصٍ وَرَاءَ وَضْعِ الْلُّفْظِ لِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ؛ بَلْ يَحْصُلُ بِسَبَبِ وَضْعِه لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ.

وَإِنَّما الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ: هَلْ يَصْحُّ اسْتِعْمَالُ الْلُّفْظِ فِي الْمَعْنَى الْمَحَازِيِّ، بِمَجْرِيدِ أَنَّهُ أَصْبَحَ صَالِحًا لِلْدَّلَالَة عَلَيْهِ؟ أَوْ تَتَوَقَّفُ صَحَّتُه عَلَى وَضْعِ مَعْنَى؟ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْقُولِ بِالتَّوَقُّفِ، لَا بُدَّ مِنْ تَصْوِيرِ الْوَضْعِ الْمُصَحِّحِ لِلْاسْتِعْمَالِ الْمَحَازِيِّ بِنَحْوِ يَخْتَلِفُ عَنِ الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ - وَإِلَّا نَقْلَبُ الْمَعْنَى الْمَحَازِيِّ إِلَى حَقِيقِيِّ وَهُوَ خَلْفٌ - وَ [يَنْفَسُ الْوَقْتُ] يَحْفَظُ الطَّوْلَيَّةَ بَيْنَ الْوَضَعَيْنِ، عَلَى نَحْوِ يُفْسَرُ أَسْبِقِيَّةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ إِلَى الْذَّهَنِ، عِنْدَ سَيَاعِ الْلُّفْظِ الْمَجْرِيدِ عَنِ الْقَرِينَةِ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُدَعَى مَثَلًا، وَضْعُ الْلُّفْظِ الْمُنْضمُ إِلَى الْقَرِينَةِ، لِلْمَعْنَى

المجازي؛ فحيث لا قرينة، تنحصر علاقة اللفظ بالمعنى الحقيقي، ولا يزاحها المعنى المجازي.

والصحيح عدم الاحتياج إلى وضع [خاص] لتصحّح الاستعمال في المجاز؛ لأنّه إن أُريد بصحة الاستعمال، حسنه، فواضح أنّ كلّ لفظ له صلاحية الدلالة على معنٍ يحسن استعماله فيه وقد تفهميه به، واللفظ له هذه الصلاحية بالنسبة إلى المعنى المجازي كما عرفت، فيصحّ استعماله فيه؛ وإن أُريد بصحة الاستعمال، اتسابه إلى اللغة التي يُريد المتكلّم التكلّم بها، فيكفي في ذلك، أن يكون الاستعمال مبنياً على صلاحية في اللفظ للدلالة على المعنى، ناشئٍ من أوضاع تلك اللغة.^١

علامات الحقيقة و المجاز

ذكر الشمهور عدّة علامات لتمييز المعنى الحقيقي عن المجازي؛ منها: التبادر من اللفظ؛ أي: انساب المعنى منه إلى الذهن^٢؛ لأنّ المعنى المجازي، لا يتبادر من اللفظ إلا بضم القرينة؛ فإذا حصل التبادر بدون قرينة، كشف عن كون التبادر، معنىًّا حقيقياً.

وقد يعترض على ذلك بأنّ تبادر المعنى الحقيقي من اللفظ، يتوقف على علم الشخص بالوضع، فإذا توقف علمه بالوضع على هذه العلامة، لزم الدور.

وأجيب على ذلك: بأنّ التبادر يتوقف على العلم الارتکازی بالمعنى – وهو العلم المترسخ في النفس، الذي يلتئم مع الغفلة عنه فعلاً.

١. كمناسبات للتخاطب فيما تعارف عليها أهل اللغة.

٢. أو بتعبير أدق: خطور المعنى أو المعاني (في المجمل)، من اللفظ في الذهن مباشرة.

والمطلوب من التبادر، العلم الفعلي المتقوّم بالالتفات، فلا دور؛ كما أن افتراض كون التبادر عند العالم، علامة للجاهل، لا دور فيه أيضاً.

والتحقيق: أن الاعتراض بالدور، لا محل له أساساً؛ لأنّه مبني على افتراض أن انتقال الذهن من اللّفظ إلى المعنى، فرع العلم بالوضع؛ مع أنه فرع نفس الوضع - أي: وجود عملية القرن الأكيد بين تصوّر اللّفظ وتصوّر المعنى في ذهن الشخص -؛ فالطفل الرضيع الذي اقترنت عنده الكلمة «ماما» برأوئية أمّه، يكفي نفس هذا الاقتران الأكيد، ليتصوّر أمّه، عندما يسمع الكلمة «ماما»؛ مع أنه ليس عالماً بالوضع؛ إذ لا يعرف معنى الوضع؛ فالتبادر إذاً، يتوقف على وجود عملية القرن الأكيد بين التصوّرين في ذهن الشخص، والمطلوب من التبادر، تحصيل العلم بالوضع - أي: العلم بذلك القرن الأكيد -، فلا دور.

ومنها: صحة الحمل؛ فإن صحة الحمل الأولى الذاتي^١ للّفظ المراد استعلام حاله على معنى، ثبت كونه هو المعنى الموضوع له^٢؛ وإن صحة الحمل الشائع^٣، ثبت كون المحمول عليه، مصداقاً لعنوانِ هو المعنى الموضوع له للّفظ^٤؛ وإذا لم يصح كلا الحملين، ثبت عدم كون المحمول عليه نفس المعنى الموضوع له ولا مصادقه.

١. وهو ما يتتحد فيه الموضوع والمحمول من جهة المفهوم، ومتغيرتهما اعتبارية؛ كأن تقول: «أبوك محمد» أو: «الإنسان هو الحيوان الناطق».

٢. كأن تقول: «التراب هو الصعيد»، لتعرف هل التراب معنى حقيقي للصعيد؟ أو تقول: «الشجاع هو الأسد»، لتعرف هل الشجاع معنى حقيقي للأسد؟

٣. وهو ما يتتحد فيه الموضوع والمحمول من جهة الوجود والمصدق ويتغيران بحسب المفهوم؛ قولهك: «الإنسان حيوان» أو: «الإنسان حيوان ناطق».

٤. كأن تقول: «التراب صعيد»؛ «هذا التراب صعيد» أو: «الشجاع أسد»؛ «هذا الشجاع أسد».

والصحيح: أنّ صحة الحمل، إنّما تكون علامـة، على كون المحمول عليه هو نفس المعنى المراد في المـحمل، أو مـصدق المعنى المراد؛ أمّا أنّ هذا المعنى المراد في جانب المـحمل، هل هو معنىًّا حـقيقـيًّا لـلـفـظ أو مـجازـيًّا؟ فـلا سـبيل إلى تـعيـين ذلك عن طـرـيق صـحـة الـحمل؛ بل لا بدّ أن يـرجـع الإـنسـان إلى مـرـتكـزـاته لـكـي يـعـيـن ذلك.

وـمـنـهـا: الـاطـرادـ؛ وـهـوـ أـنـ يـصـحـ استـعـمالـ الـلـفـظـ فيـ الـمـعـنىـ الـمـشـكـوكـ كـوـنـهـ حـقـيقـيـاًـ، فيـ جـمـيعـ الـحـالـاتـ وـبـلـحـاظـ أـيـ فـردـ منـ أـفـرـادـ ذـلـكـ الـمـعـنىـ، فـيـدـلـ الـاطـرادـ فيـ صـحـةـ الـاستـعـمالـ، عـلـىـ كـوـنـهـ هـوـ الـمـعـنىـ الـحـقـيقـيـ لـلـفـظـ؛ إـذـ لـاـ اـطـرادـ فيـ صـحـةـ الـاستـعـمالـ فيـ الـمـعـنىـ الـمـجازـيـ.

وـقـدـ أـجـيـبـ عـنـ ذـلـكـ، بـأـنـ الـاستـعـمالـ فيـ مـعـنىـ، إـذـ صـحـ مـجازـاًـ، وـلـوـ فيـ حـالـ وـبـلـحـاظـ فـردـ، صـحـ دـائـماًـ وـبـلـحـاظـ سـائـرـ الـأـفـرـادـ، مـعـ الـحـفـاظـ عـلـىـ كـلـ الـخـصـوصـيـاتـ وـالـشـؤـونـ الـتـيـ بـهـاـ صـحـ الـاستـعـمالـ فيـ تـلـكـ الـحـالـةـ أـوـ فيـ ذـلـكـ الـفـردـ؛ فـالـاطـرادـ ثـابـتـ إـذـاًـ، فيـ الـمـعـانـيـ الـمـجازـيـةـ أـيـضاًـ، مـعـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـخـصـوصـيـاتـ الـتـيـ بـهـاـ صـحـ الـاستـعـمالـ^١.

تحـويـلـ الـمـجاـزـ إـلـىـ حـقـيقـةـ

إـذـاـسـتـعـمـلـ الـإـنـسـانـ كـلـمـةـ الـأـسـدـ مـثـلاًـ (المـوـضـوـعـةـ لـلـحـيـوانـ الـمـفترـسـ)، فـيـ

١. وـهـيـ مـنـاسـبـتـهاـ مـعـ الـمـدلـولـ الـحـقـيقـيـ لـشـبـهـ أـوـ غـيرـهـ؛ وـتـسـمـيـ الـمـعـانـيـ حـيـثـنـدـ، بـالـمـجاـزـ الـصـحـيـحـ؛ كـقـوـلـكـ: «الـعـالـمـ بـحـرـ مـتـنـقـلـ»؛ أـوـ: «الـطـبـيـبـ بـحـرـ دـوـارـ بـطـبـهـ»؛ بـخـلـافـ الـمـعـانـيـ غـيرـ الـمـنـاسـبـ الـتـيـ تـسـمـيـ بـالـمـجاـزـ الـغـلطـ وـلـاـ تـؤـتـيـ دورـهـاـ فـيـ دـلـالـةـ ذـهـنـ الـمـخـاطـبـ إـلـىـ مـاـ يـعـنـيهـ الـمـتـكـلـمـ.

الرجل الشجاع، فهذا استعمال مجازي^١. وقد يحتمل لتحويله إلى استعمال حقيقي؛ بأن يستعمله في الحيوان المفترس ويُطبّقه على الرجل الشجاع، بافتراض أنه مصدق للحيوان المفترس؛ إذ بالإمكان أن يفترض غير المصدق، مصداقاً بالاعتبار والعنابة؛ ففي هذه الحالة، لا يوجد تح وز في الكلمة؛ لأنها استعملت فيها وُضعت له؛ وإنما العناية في تطبيق مدلولها على غير مصادقه؛ فهو مجاز عقليٌّ لا لفظيٌّ^٢.

١. يُعتبر عن إرادة المتكلّم لاستعماله كلمة «الأسد» في غير مدلولها الحقيقي (الموضوعة له)؛ كما لو قال: « جاء على الأسد»؛ فإن القرينة - وهي كلمة «علي» -، تصرف الذهن من المدلول الحقيقي إلى المعنى المجازي؛ وكما لو قال لرجل مُقبل: « جاء الأسد»، فالقرينة الحالية - وهي هيئة الإشارة إليه -، تؤدي نفس الدور.

٢. و الفرق بينهما، أنّ المجاز اللفظي، يكشف عن إرادة المتكلّم لاستعمال اللفظ في غير مدلوله الحقيقي، بقرينة لفظية (مادة أو هيئة؛ كما كانت مادة «علي») و هيئة المتكلّم في الإشارة إلى الرجل المُقبل، قرينتين على المعنى المجازي في مثالي الهاشم السابق)؛ بينما ينصرف الذهن في المجاز العقلي، من إرادة المتكلّم للمعنى الحقيقي، إلى مرادك الجدي في مرحلة الدلالة التصديقية الثانية بقرينة عقلية (غير لفظية)؛ مثال ذلك أن تقول: «المتهور أسد لا يؤمن»؛ فإن الدلالة التصديقية الأولى، تكشف للمخاطب أنك أردت استعمال كلّ من كلمات: «متهور» و «أسد» و «لا يؤمن»، في مدلولها الحقيقي؛ ولكن مرادك الجدي، لازم هذا المعنى الحقيقي؛ وهو كون المتهور في نظرك مصداقاً للحيوان المفترس؛ كذلك نجد كلمات: «نهار» و «الزاهد» و «صائم» قد استعملت في معناها الحقيقي عندما نسمع: «نهار الزاهد صائم و ليه قائم»؛ فإن القرينة العقلية، تدلّنا على أنّ المراد الجدي منها، استعمال هيئة الجملة الخبرية في غير مدلولها الحقيقي (إسناد الصيام إلى الزاهد، بدل: الزاهد صائم نهاره أو في نهاره). وهذا يختلف عن المجاز اللفظي الغلط، الذي لا يؤدي دوره (دلالة ذهن المخاطب إلى ما يعنيه المتكلّم)؛ و يغایر في المبني، مجاز السّكاكى، الذي يرى المجازات كلّها عقلية.

استعمال اللفظ وإرادة الخاص

إذا استعمل اللفظ وأُريد به معنى مبيناً لما وضع له، فهو مجاز بلا شك؛ وأمّا إذا كان المعنى الموضوع له اللفظ، ذا حِصَصٍ وحالات كثيرة وأُريد به بعض تلك الحِصَص -كما إذا أتيت بلفظ الماء وأردت ماء الفرات-، فهذا له حالتان:

الأولى: أن تستعمل لفظة الماء بفردتها، في تلك الحصة بالذات؛ أي: في ماء الفرات بما هو ماء خاص، وهذا يكون مجازاً، لأنّ اللفظ لم يوضع للخاص بما هو خاص.

الثانية: أن تستعمل لفظة الماء، في معناها المشترَك بين ماء الفرات وغيره، وتأتي بلفظ آخر يدلّ على خصوصية الفرات؛ بأن تقول: إئتي بماء الفرات؛ فالحصة الخاصة، قد أُفيدت بمجموع كلمتي ماء والفرات؛ لا بكلمة «ماء» فقط؛ وكلّ من الكلمتين قد استُعملت في معناها الموضوعة له، فلا تجُوز؛ ونُطلق على إرادة الخاصّ بهذا النحو، «طريقة تعدد الدالّ والمدلول»؛ فطريقة تعدد الدالّ والمدلول، نعيّن بها إفادَةً مجموعَةً من المعاني بمجموعَةِ من الدوالّ وبإيذاء كلّ دالّ، واحدٌ من تلك المعاني.

الاشتراك والتراصف

لا شكّ في إمكان الاشتراك -وهو: وجود معنيين للفظ واحد- والتراصف -وهو: وجود لفظين لمعنى واحد-. بناءً على غير مسلك التعهد في تفسير الوضع. ومحرّد كون الاشتراك مؤدياً إلى الإجمال وتردد السامع

في المعنى المقصود، لا يوجب فقدان الوضع المتعدد لحكمته؛ لأنّ حكمته إنما هي إيجاد ما يصلح للتفسير في مقام الاستعمال ولو بضم القرينة. وأمّا على مسلك التعهّد، فلا يخلو تصوير الاشتراك والترادف من إشكال؛ لأنّ التعهّد إذا كان بمعنى «الالتزام بعدم الإتيان باللفظ إلا إذا قصد تفهيم المعنى الذي يوضع له اللفظ»، امتنع الاشتراك المتضمن لتعهّدين من هذا القبيل بالنسبة إلى لفظ واحد؛ إذ يلزم أن يكون عند الإتيان باللفظ، قاصداً لكلا المعنيين، وفاءً بكلاب التعهّدين، وهو غير مقصود من المتعهّد جزماً؛ وإذا كان التعهّد بمعنى «الالتزام بالإتيان باللفظ، عند قصد تفهيم المعنى»، امتنع الترادف المتضمن لتعهّدين من هذا القبيل، بالنسبة إلى معنى واحد؛ إذ يلزم أن يأتي بكلاب اللفظين عند قصد تفهيم المعنى، وهو غير مقصود من المتعهّد جزماً.

وحلّ الإشكال: إمّا بافتراض «تعدد المتعهّد»، أو «وحدة المتعهّد» [ولكن] بأن يكون: «متعهّداً بعدم الإتيان باللفظ، إلا إذا قصد تفهيم أحد المعنيين بخصوصه»^١، و «متعهّداً، عند قصد تفهيم المعنى، بالإتيان بأحد اللفظين»^٢، أو افتراض «تعهّدين مشروطين، على نحوٍ يكون المتعهّد به في كلّ منها، مقيداً بعدم الآخر».

١. في الاشتراك.
٢. في الترادف.

الخلاصة

▣ سبب الوضع:

١. جعل خاص: فالوضع تعيني.

٢. كثرة الاستعمال، بدرجة توجب الألفة الكاملة: فالوضع تعيني.

▣ لا يمكن تفسير الوضع التعيني بناء على مسلكى الاعتبار والتعهد؛ لوضوح أن الاستعمال المتكرر، لا يولد بمجرد، اعتباراً ولا تعهداً.

▣ يتوقف كلّ وضع على تصور الواضع والمعنى الذي يراد أن يوضع اللفظ له (إما مباشرة أو باستحضار عنوان منطبق عليه وحاف عنه)؛ فيكون الوضع إما عاماً و الموضوع له عاماً أو خاصاً، وإما خاصاً و الموضوع له خاصاً أيضاً؛ ويتحيل العكس (كون الموضوع خاصاً و الموضوع له عاماً)، لأنّ الخاص ليس عنواناً ينطبق على العام و الجامع.

▣ الوضع:

١. شخصي: إنّ وضع اللفظ للمعنى بنفسه، لا بعنوان مشير إليه؛ كأسماء الأجناس.

٢. نوعي: إنّ وضع اللفظ للمعنى بعنوان مشير إليه؛ كهيئة «يُفعل»، لوقوع الفعل في الحال أو الاستقبال.

إنّ اللفظ يكتسب صلاحية الدلالة على كلّ معنى مقترب بالمعنى الحقيقي، بمجرد الوضع؛ ولكن بدرجة أضعف من الدلالة الحقيقة؛ وذلك لكون الدلالة المجازية، تعتمد اقترانين (اقتران اللفظ بالمعنى الحقيقي و اقتران الأخير بالمعاني المجازية)؛ و ليست القرينة إلاّ ما تُفعّل هذه الصلاحية.

إنّ ظهور الكلام في مرحلة المدلول التصوري، يتصل بالمعنى الحقيقي دائمًا.

□ صحة استعمال اللفظ في المعنى المجازي، لا يتوقف على وضع خاص به؛ لأن يوضع اللفظ المنضم إلى القرينة، للمعنى المجازي؛ بل يكفي لصحة الاستعمال، أن يكون مبنياً على صلاحية في اللفظ ناشئة من أوضاع تلك اللغة، لكي يدلّ اللفظ على المعنى المجازي.

□ العلامات المقترحة لمعرفة المعنى الحقيقي:

١. التبادر: وهو انساق المعنى من اللفظ إلى الذهن، حيث ينشأ من عملية القرن الأكيد بين اللفظ والمعنى. وعلى هذا، لا يتوقف التبادر على العلم بالوضع؛ بل على نفس الوضع.

٢. صحة العمل: وهو علامة على كون المحمول عليه، هو نفس المعنى المراد في المحمول (بالعمل الأولي الذاتي) أو مصدق المعنى المراد (بالعمل الشائع)؛ ولا يُثبت كون المعنى حقيقياً أو مجازياً.

٣. الاطرادة: لاتختص صحة استعمال اللفظ، بمعناه الحقيقي في جميع الحالات و باللحاظ أي فرد من مصاديقه (اطرادة فيها)؛ بل مع الحفاظ على ما يصحّح الاستعمال، يطرد استعمال اللفظ في المعنى المجازي أيضاً.

□ إرادة الخاص باستعمال لفظ عام مثلاً، استعمال مجازي؛ بينما إرادته على طريقة تعدد الدال والمدلول، استعمال حقيقي؛ وهي إفاداة مجموعة من المعاني بمجموعة من الدوال؛ كل منها بإزاء أحد المعاني.

□ يُفسّر كُلُّ من مسلكى الاعتبار والقرن الأكيد، إمكان الاشتراك (و هو وجود معنِيَين للفظ واحد) أو الترادف (و هو وجود لفظين لمعنى واحد)؛ ولكن مسلك التسعيّد يواجه معاناة في تفسيرهما.

الأسئلة

١. بين نوعي الوضع؟ كيف يمكن تفسير هذا التنويع، على أساس جميع الآراء في مبرر الدلالة التصورية؟
٢. لماذا يحتاج الواضع إلى تصوّر اللفظ وتصوّر المعنى؟
٣. ما هي أنحاء تصوّر اللفظ و المعنى عند الوضع؟
٤. لماذا يستحيل أن يكون الوضع خاصاً و الموضوع له عاماً؟
٥. ما هو المعنى المجازي وما هو المبرر لهذا المعنى؟
٦. هل يتوقف صحة استعمال المعنى المجازي على وضع خاص؟
٧. ما هي علامات الحقيقة؟
٨. ما هو جواب من يقول بلزم الدور في كون التبادر علامة للحقيقة؟
٩. ما هو الدليل على عدم كون صحة الحمل علامة للحقيقة؟
١٠. ما هو الدليل النافي لكون الاطّراد علامة للحقيقة؟
١١. كيف يمكن تحويل المجاز إلى حقيقة؟
١٢. ما هو الاشتراك وما هو الترافق؟
١٣. كيف يمكن حل الإشكال في إمكان الاشتراك أو الترافق، بناء على مسلك التعهد في تصوير الدلالة التصورية؟

التمارين

* ميز بين الوضع التعبيري والوضع التعيني في الأمثلة التالية:

- عليّ بن أبي طالب عليه السلام - القانون - مدينة الرسول - الإسلام - الخمس - محمد
الأمين عليه السلام - أمّ أبيها - التذكرة - الشهادتين - الظهار.

* اذكر نوع تصوير المعنى ونوع الوضع في كل من الأمثلة التالية:

الشمس - يسجد - إلى - الماء - يشرب - هيئة اسم الفاعل - السجود - هيئة الجملة
الاسمية - الكعبة - هيئة الإشارة في اسم الإشارة - مادة الفعل في «أقيموا الصلاة» -
هيئة لحن المتكلّم عند إرادته من الجملة الخبرية (نفسها)، استفهام المخاطب.

* ميز بين الوضع الشخصي والوضع النوعي في الكلمات التالية:

الماء - هيئة «صل» - اللحم - لا تأسوا - الصيد - هيئة الجملة في الآية الكريمة:
﴿وإذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم...﴾^١ - الصلاة.

* ميز بين الاستعمال المجازي والاستعمال الحقيقي أو بطريقة تعدد الدال والمدلول، في
الأمثلة التالية:

العالم بحر متقلّ - جاء الأسد - الطبيب بحر دوار بطنه - نهار الزاهد صائم وليله قائم
- جاء على الأسد - المتهرّر أسد لا يؤمن - ﴿والصبح إذا تنفس﴾^٢ - الزاهد صائم
نهاره - ﴿إننا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطرياً﴾^٣ - المدينة - مدينة الرسول -
الاستشفاء بالترية - تربة الحسين عليه السلام شفاء.

١. المائدة / ٦.

٢. التكوير / ١٨.

٣. الإنسان / ١٠.

* ما هي صلة المباحث اللغوية بعلم الأصول؟ (٣)

تصنيف اللغة

تنقسم اللغة إلى: الكلمة بسيطة، وكلمة مركبة، وهيئة تركيبية تقوم بأكثر من الكلمة.

فالكلمة البسيطة، هي الكلمة الموضوعة بعادة حروفها وتركيبها الخاص، بوضع واحد للمعنى؛ من قبيل أسماء الأجناس وأسماء الأعلام والمحروf.

والكلمة المركبة، هي الكلمة التي يكون هيئتها وضع ولادتها وضع آخر؛ من قبيل الفعل.

والم الهيئة التركيبية، هي الهيئة التي تحصل بانضمام كلمة إلى أخرى وتكون موضوعة لمعنى خاص.

والم هيئات والمحروف عموماً، لا تستقلّ معانيها بنفسها؛ لأنّها من سُنخ النسب والارتباطات؛ في قولنا: «السير إلى مكّة المكرّمة واجب»، تدلّ «إلى»، على نسبة خاصة بين السير ومكّة؛ حيث أنّ السير ينتهي بمكّة؛ وتدلّ هيئة «مكّة المكرّمة»، على نسبة وصفية؛ وهي كون «المكرّمة»، وصفاً لمكّة؛ وتدلّ هيئة جملة «السير... واجب»، على نسبة خاصة بين «السير» و«واجب»؛ وهي أنّ الوجوب ثابت فعلاً للسير.

والنسبة التي يدلّ عليها الحرف، غير كافية بفرداتها لتكوين جملة تامة؛ وهلذا تُسمى بالنسبة الناقصة.

وأمّا الهيئات، فبعضها يدلّ على النسبة الناقصة، كهيئة الجملة الوصفية؛ وبعضها يدلّ على النسبة التي تتكون بها جملة تامة؛ وتُسمى نسبةً تامة؛ وذلك كهيئة الجملة الخبرية أو هيئة الجملة الإنشائية من قبيل «زيد عالم» و«ضم».

ويُصطلح أصولياً على التعبير عن كلّ نسبة، بـ«المعنى الحرفيّ» -سواء كانت مدلولة للحرف أو هيئة الجملة الناقصة أو هيئة الجملة التامة-؛ و[على التعبير] عمّا سوى ذلك من المدلولات، بـ«المعنى الاسميّ».

ويختلف المعنى الحرفيّ عن المعنى الاسميّ، في أمور: منها: أنّ المعنى الحرفيّ باعتباره نسبة، وبما أنّ كلّ نسبة متقوّمة بطرفيها، فلا يمكن أن يلحظ دائماً، إلاّ ضمن لاحظ طرفي النسبة؛ وأمّا المعنى الاسميّ، فييمكن أن يلحظ بصورة مستقلّة.

وقد ذهب الحقّ النائي^{الله} إلى التفرقة بين المعاني الاسمية والمعاني الحرفية، بأنّ الأولى «إخطارية» والثانية «إيجادية». المستفاد من ظاهر الكلمات مقرّري بحثه، أنّ مراده من «كون المعنى الاسمي إخطارياً»، أنّ الاسم يدلّ على معنى ثابت في ذهن المتكلّم في المرتبة السابقة على الكلام، وليس دور الاسم إلاّ التعبير عن ذلك المعنى؛ ومراده من «كون المعنى الحرفيّ إيجادياً»، أنّ الحرف أداة للربط بين مفردات الكلام؛ فدلوله، هنّ نفس الربط الواقع في مرحلة الكلام بين مفرداته، ولا يعبر عن معنى أسبق

رتبة من هذه المرحلة؛ ومن هنا يكون الحرف موجوداً معناه؛ لأنَّ معناه ليس إلا الرابط الكلاميُّ الذي يحصل به.

وهذا المعنى من الإيجاديَّة للحرف، واضح البطلان؛ لأنَّ الحرف وإن كان يوجد الرابط في مرحلة الكلام، ولكنَّه إنما يوجد ذلك بسبب دلالته على معنىٍ – أي: على الجانب النسبيِّ والربطيِّ في الصورة الذهنية –، ونسبة إلى الرابط القائم في الصورة الذهنية على حدَّ نسبة الاسم، إلى المعاني الاسمية الداخلة في تلك الصورة؛ فلاتصح التفرقة بين المعاني الاسمية والحرفيَّة بالإنطماريَّة والإيجاديَّة.

نعم، هناك معنى آخر دقيق ولطيف لإيجاديَّة المعاني الحرفيَّة، تتميز به عن المعاني الاسمية، تأتي الإشارة إليه في الحلقة الثالثة إن شاء الله تعالى).

المقارنة بين الحروف والأسماء الموازية لها

نجد لكل حرف تعبيراً اسمياً موازيأً له؛ فـ«إلى» توازيها في الأسماء، [كلمة] «انتهاء»؛ وـ«من» توازيها [كلمة] «ابتداء»؛ وـ«في» توازيها [كلمة] «ظرفية» وهكذا. وعلى الرغم من الموازاة، فإنَّ الحرف والاسم الموازي له، ليسا مترادفين؛ بدليل أنَّه لا يمكن استبدال أحدهما في موضع الآخر؛ كما هو الشأن في المترادفين عادة؛ والسبب في ذلك، يعود إلى أنَّ الحرف يدلُّ على النسبة، والاسم يدلُّ على مفهوم اسميٍّ يُوازي تلك النسبة ويلازمها؛ ومن هنا، لم يكن بالإمكان أنْ يُفصل مدلول «إلى»، عن طرفيه

ويُلحَظَ مستقلاً، لأنَّ النسبة لا تتفصل عن طرفيها؛ بينما بالإمكان أن نلحظ الكلمة «الانتهاء»، بفردها ونحصر معناها.

ونفس الشيء، نجده في هيئات الجمل مع أسماء موازية لها؛ فقولك: «زيد عالم»، إخبار بعلم زيد؛ فالإخبار بعلم زيد، تعبير اسمي عن مدلول هيئة «زيد عالم»؛ إلا أنه لا يرادفه؛ لوضوح أنك لو نطقت بهذا التعبير الاسمي، لكنت قد قلت جملة ناقصة لا يصح السكوت عليها؛ بينما «زيد عالم»، جملة تامة يصح السكوت عليها.

تنوع المدلول التصديقى

عرفنا فيما سبق أنَّ الألفاظ لها دلالة تصوّرية تنشأ من الوضع، وهذا دلالة تصديقية تنشأ من السياق^١، وتشترك الكلمات والجمل الناقصة والتامة، في الدلالة التصديقية الأولى؛ وتختص الجمل التامة^٢، بالدلالة التصديقية الثانية على المراد الجدي؛ ويتحدد سinx المدلول التصديقى الأول في جميع الألفاظ - وهو قصد المتكلّم إخبار صورة المعنى في ذهن السامع -؛ وأما سinx المدلول التصديقى الثاني - أي: المراد الجدي -، فيختلف من جملة تامة إلى جملة تامة أخرى؛ فالجملة الخبرية مثل «زيد عالم»، مدلولها الجدي، قصد الإخبار والحكاية عن النسبة التامة التي تدلّ عليها هيئتها؛ والجملة الاستفهامية «هل زيد عالم؟»، مدلولها الجدي، طلب الفهم والاطلاع على وقوع تلك النسبة التامة؛

١. أي: ضمّ الكلمة إلى أخرى.

٢. حتى لو كانت مقدرة وُعِّبر عنها بمفردة أو بإشارة.

والجملة الطلبية «صلّ»، مدلولها الجديّ، طلب إيقاع النسبة التامة التي تدلّ عليها هيئة صلّ؛ أي: طلب وقوع الصلاة من المخاطب.

ويختلف في ذلك السيد الأستاذ؛ فإنّه بنى - كما عرفنا سابقاً - على أنَّ الوضع عبارة عن التعهد، وفروع عليه أنَّ الدلالة اللفظية الناشئة من الوضع، دلالة تصديقية لا تصوّرية بختة؛ وعلى هذا الأساس، اختار أنَّ كلَّ جملة تامة، موضوعة بالتعهد لنفس مدلولها التصديقيِّ الجديّ مباشرة؛ وقد عرفت الحال في مبناه سابقاً.

المقارنة بين الجمل التامة والناقصة

لا شكّ في أنَّ المعنى الموضوع له للجملة التامة، يختلف عن المعنى الموضوع له للجملة الناقصة؛ لأنَّ الأولى يصحُّ السكوت عليها، دون الثانية؛ وهذا الاختلاف يوجد له تفسيران:

أحدهما: مبنيٌ على أنَّ المعنى الموضوع له، هو المدلول التصديقيِّ مباشرة؛ كما اختاره السيد الأستاذ، تفريعاً على تفسيره للوضع بالتعهد؛ وحاصله: أنَّ الجملة التامة في قولنا: «المفيد عالم»، موضوعة لقصد الحكاية والإخبار عن ثبوت المحمول للموضوع، والجملة الناقصة الوصفيَّة في قولنا: «المفيد العالم»، موضوعة لقصد إخبار صورة هذه الحصة الخاصة.

والجواب على ذلك ما تقدَّم؛ من أنَّ المعنى الموضوع له، غير المدلول التصديقيِّ؛ بل هو المدلول التصوّري؛ والمدلول التصوّري للحرروف والهيئات، هو النسبة؛ فلابدَ من افتراض فرق بين نحوين من النسبة: يكون أحدهما مدلولاً للجملة التامة، والآخر مدلولاً للجملة الناقصة.

والتفسير الآخر: أنّ هيئة كلتا الجملتين، موضوعة للنسبة؛ ولكنّها في إحداهما اندماجية، وفي الأخرى غير اندماجية؛ وكلّ جملة موضوعة للنسبة الاندماجية، فهي ناقصة؛ لأنّها تحول المفهومين إلى مفهوم واحد وتصير الجملة في قوّة الكلمة واحدة؛ وكلّ جملة موضوعة للنسبة غير الاندماجية، فهي جملة تامة. وقد تقدّم في الحلقة السابقة بعض الحديث عن ذلك.

الدلالات الخاصة والمشتركة

هذه نبذة تمهيدية عن الدلالة اللغوّية وعلاقتها بالألفاظ بمعانيها، نكتفي بها للدخول في الحديث عن تحديد دلالات الدليل الشرعي اللغوي. ومن الواضح أنّ هذه الدلالات، على قسمين؛ فبعضها دلالات خاصة، ترتبط ببعض المسائل الفقهية؛ كدلالة الكلمة «الصعيد» أو «الكعب»؛ وبعضها دلالات عامة، تصلح أن تكون عنصراً مشتركاً في عملية الاستنباط في مختلف أبواب الفقه؛ كدلالة الأمر على الوجوب. وقد عرفت سابقاً أنّ ما يدخل في البحث الأصولي، إنما هو القسم الثاني؛ وهذا، فسوف يكون البحث، عن الدلالات العامة للدليل الشرعي اللغوي.

الخلاصة

أقسام الألفاظ في اللغة:

١. **كلمة بسيطة:** وهي موضعية بمادة حروفها وتركيبها الخاص بوضع واحد، للمعنى.

٢. **كلمة مركبة من هيئة ومادة:** وهي التي لهيئتها وضع خاص ولماذتها وضع آخر.

٣. **هيئة تركيبية:** وهي تحصل بانضمام كلمة إلى أخرى وتكون موضعية لمعنى خاص.

أقسام المعاني في اللغة:

١. **المعنى الحرفي:** وهو نسبة بين المعاني المستقلة؛ أي: معنىًّا ربطيًّا، تدل عليه: إِمَّا كلمة بسيطة من جنس الحرف، أو غيرها من جنس الهيئات؛ ولا تستقل بوحدها.

٢. **المعنى الاسمي:** وهو معنىًّا يستقل بنفسه، ويدل عليه غير الهيئات والحروف، من أنواع الألفاظ.

النسبة:

١. **ناقصة:** وهي النسبة التي لم تكن بمفردها كافية لتكوين جملة تامة.

٢. **تامة:** وهي النسبة التي تتكون بها جملة تامة.

□ **سند المدلول التصديقي الثاني:** يختلف من جملة تامة إلى أخرى:

١. **مدلول الجملة الخبرية:** قصد الإخبار عن النسبة التامة التي تدل عليها هيئتها.

٢. **مدلول الجملة الاستفهامية:** طلب الفهم والاطلاع على وقوع النسبة.

٣. **مدلول الجملة الطلبية:** طلب إيقاع النسبة.

□ النسبة:

١. اندماجية: في الجمل الناقصة.
٢. غير اندماجية: في الجمل التامة.
□ دلالات الدليل الشرعي اللغطي على قسمين:
 ١. بعضها خاصة ترتبط ببعض المسائل الفقهية.
 ٢. بعضها عامة، تصلح أن تكون عنصراً مشاركاً في عملية الاستنباط في جميع أبواب الفقه؛ وهي موضوع علم الأصول.

الأسئلة

١. بين أقسام الألفاظ في اللغة.
٢. بين أقسام المعاني في اللغة.
٣. ما هي النسبة الناقصة؟
٤. ما هي النسبة التامة؟
٥. ما هو الفارق بين المعاني الاسمية والحرفية؟
٦. ما هو المقصود من المعاني الإخطارية والإيجادية؟
٧. ما هو الإشكال على رأي المحقق النائي^{رحمه الله} في التفريق بين المعاني الاسمية والحرفية؟
٨. هل الحروف والأسماء الموازية لها، من قبيل المترادفات أم لا؟ لماذا؟
٩. ما هو منشأ الدلالة التصورية وما هو منشأ الدلالة التصديقية؟
١٠. ما هو الفارق بين الدلالة التصديقية الأولى والثانية؟
١١. ما هو مدلول الجملة التامة عند من يفسّر منشأ الدلالة التصورية بـ«تعهد الواضع»؟

١٢. ما هو تفسير اختلاف مدلول الجمل التامة والناقصة عند من يقول بالتعهد في الوضع؟ وما هو فساد هذا التفسير؟

١٣. ما هو الفارق الواقعي بين معاني الجمل التامة والناقصة؟

١٤. أيّ قسم من دلالات الدليل الشرعيّ اللفظي، يكون من مصاديق موضوع علم الأصول؟

التمارين

* ميزّ بين أقسام الكلمة من وجهة نظر أصولية (البساطة والمركبة والهيئة التركيبية) في الأمثلة التالية، ثمّ بين نوع ما تتشتمل كلّ منها من المعاني الحرفية والاسمية:
مكّة - الوضوء - النائم - صُم للرؤبة - تراب - لاتكذب - كُتب عليكم الصيام - «ولله على الناس حِجَّ البيت».

* ميزّ بين النسبة الاندماجية وغير الاندماجية في الأمثلة التالية:
شهر رمضان - الوضوء نور - كيفية صلاة الميت - ترك الحجّ من الكبار - خمس المعادن - الخمس يتعلّق بالعين.

* ميزّ بين الدلالات اللفظية الخاصة والمشتركة في عمليات الاستنباط في الأمثلة التالية:
الطواف - لاتنقض اليقين بالشكّ - الكعبين - حكم مقدمة الواجب - القسامـة - الصلاة.

* ما هو المدلول الظاهر من الأمر أو النهي؟

الأمر والنهي

الأمر

الأمر تارة يُستعمل بادّته، فيقال: «أمرك بالصلاّة»، وأخرى بصيغته، فيقال: «صلّ».

أمّا مادة الأمر، فلا شكّ في دلالتها بالوضع على الطلب، ولكن لا بنحو تكون مرادفة للفظ «الطلب»؛ لأنّ لفظ «الطلب»، ينطبق بفهمه على الطلب التكويني - كطلب العطشان للماء - و [على] الطلب التشريعي؛ سواء صدر من العالى أو من غيره؛ بينما «الأمر»، لا يصدق إلا على الطلب التشريعي من العالى؛ سواء كان مستعلياً - أي متظاهراً بعلوّه - أو لا.

كما أنّ مادة الأمر، لا ينحصر معناها لغة بالطلب؛ بل ذُكرت لها معانٍ أخرى؛ كالشيء، والحادثة، والغرض؛ وعلى هذا الأساس تكون مشتركةً لفظياً، وتعين الطلب يحتاج إلى قرينة؛ ومتى دلّت القرينة على ذلك، يقع الكلام في أنّ المادة، [هل] تدلّ على الطلب بنحو الوجوب؟ أو تلائم الاستحباب؟ فقد يُستدلّ على أنها تدلّ على الوجوب بوجوه:

منها: قوله (تعالى): **﴿فَلَيَحْذِرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبُهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**^١; وتقريريه: أنّ الأمر لو كان يشمل الطلب الاستحبابيّ، لما وقع - على إطلاقه - موضوعاً للحذر من العقاب.

ومنها: قوله ﷺ: «لولا أن أشّقّ على أمّتي، لأمرتهم بالسواك»^٢; وتقريريه: أنّ الأمر لو كان يشمل الاستحباب، لما كان الأمر مستلزمًا للمشقة؛ كما هو ظاهر الحديث.

ومنها: التبادر؛ فإنّ المفهوم عرفاً من كلام المولى، حين يستعمل الكلمة الأمر، أنته في مقام الإيجاب والإلزام، والتبادر علامة الحقيقة.

وأمّا صيغة الأمر، فقد ذُكرت لها عدّة معان؛ كالطلب، والتقتّي، والترجي، والتهديد، والتعجيز، وغير ذلك^٣؛ وهذا في الواقع، خلط بين المدلول التصوريّ للصيغة، والمدلول التصديقيّ الجديّ لها، باعتبارها [جزءٌ من] جملة تامة.

وتوضيحه: أنّ الصيغة - أي هيئة فعل الأمر - لها مدلول تصوريّ، ولا بدّ أن يكون من سyntax المعنى الحرفيّ - كما هو الشأن في سائر الهيئات

١. النور / ٦٣

٢. وسائل الشيعة / الجزء الثاني / الباب الثالث من أبواب السواك / الحديث الرابع.
٣. كما في قوله (تعالى): **﴿هَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ رَبُّ ارْجِعُونَ﴾** لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت كلّا إنهاكلمة هو قاتلها - المؤمنون / ٩٩ - ١٠٠^٤; **﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَاقْتَبِسَ مِنْ نُورِكُمْ - الْحَدِيدُ / ١٣﴾**; **﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رِبِّ مَمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأَتُوَابِسُرَةً مِنْ مَثْلِهِ وَادْعَا شَهِادَتَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** فإن لم تفعلاً ولن تفعلوا فاتّقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين - البقرة / ٢٣ - ٢٤^٥.

والمحروف -. فلا يصح أن يكون مدلولاً، نفس الطلب بما هو مفهوم اسمٍ، ولا مفهوم الإرسال نحو المادة^١؛ بل نسبة طلبية أو إرسالية توازي مفهوم الطلب أو مفهوم الإرسال؛ كما أنّ النسبة التي تدلّ عليها «إلى»، توازي مفهوم «الانتهاء»؛ والعلاقة بين مدلول الصيغة بوصفه معنىًّا حرفيًا، ومفهوم الإرسال أو الطلب، تشابه العلاقة بين مدلول «من» و«إلى» و«في»، ومدلول «الابتداء» و«الانتهاء» و«الظرفية»؛ فهي علاقة موازاة لا ترافق.

ونقصد بالنسبة الطلبية أو الإرسالية^٢، الربط المخصوص الذي يحصل بالطلب أو بالإرسال بين المطلوب والمطلوب منه، أو بين المرسل والمرسل إليه؛ وهذا هو المدلول التصوري للصيغة الثابت بالوضع.

للحصيغة، باعتبارها [جزءٌ من] جملة تامة مكونة من فعل وفاعل، مدلول تصديقيٍّ جدّيًّا، بحكم السياق لا الوضع؛ إذ تكشف سياقاً، عن أمر ثابت في نفس المتكلّم، هو الذي دعاه إلى استعمال الصيغة؛ وفي هذه المرحلة، تتعدد الدواعي التي يمكن أن تدلّ عليها الصيغة بهذه الدلالـة؛ فتارة: يكون الداعي، هو «الطلب»؛ وأخرى: «الترجي» وثالثة: «التعجيز» وهكذا، مع احتفاظ المدلول التصوري للصيغة في الجميع. هذا كله على المدى المختار المشهور، القائل بأنّ الدلالـة الوضعيـة، هي

١. أى: مادّة الفعل.

٢. و النسبة الإرسالية، أفضل في التعبير من النسبة الطلبية و هي أعمّ مفهوماً؛ كما في الحلقة الأولى و الثالثة؛ إلا أن نقول: النسبة الطلبية من العالى أو التشريعية.

الدلالة التصوريّة؛ وأمّا بناءً على مسلك التعهّد، القائل بأنّ الدلالة الوضعيّة، هي الدلالة التصديقية، وأنّ المدلول الجديّ للجملة التامة، هو المعنى الموضوع له ابتداءً، فلا بدّ من الالتزام بتعديّ المعنى^١ في تلك الموارد، لاختلاف المدلول الجديّ.

شمّ إنّ الظاهر من الصيغة، أنّ المدلول التصديقيّ الجديّ^٢، هو الطلب^٣، دون سائر الدواعي الأخرى^٤؛ وذلك لأنّه: إن قيل بأنّ المدلول التصوريّ^٥، هو النسبة الطلبية، فواضح أنّ الطلب مصدق حقيقيّ للدلول التصوريّ، دون سائر الدواعي، فيكون أقرب إلى المدلول التصوريّ، وظاهر كلّ كلام، أنّ مدلوله التصديقيّ، أقرب ما يكون للتطابق مع مدلوله التصوريّ وللمصداقية له؛ وأمّا إذا قيل بأنّ المدلول التصوريّ، هو النسبة الإرسالية، فلأنّ المصدق الحقيقيّ لهذه النسبة، إنّما ينشأ^٦ من الطلب، لا من سائر الدواعي^٧، فيتعين داعي الطلب بظهور الكلام.

ولكن قد يتفق أحياناً، أن يكون المدلول الجديّ، هو قصد الإخبار عن

١. الحقيقيّ.

٢. لها.

٣. التشريعيّ من العالى؛ لا مطلق الطلب؛ فإنه يشترك في بعض الدواعي.

٤. كالترجّح و التمجّز و غيرها...؛ إلا أن توجد قرينة تدلّ عليها.

٥. صيغة الأمر.

٦. فالدلول التصديقية الجديّ للصيغة، على هذا الفرض أيضاً - و هو المختار -، هو الطلب التشريعيّ من العالى.

حكم شرعي آخر غير طلب المادة، أو عن إنشاء ذلك الحكم وجعله؛ كما في قوله: «اغسل ثوبك من البول»؛ فإنّ المراد الجدي من «اغسل»، ليس طلب الغسل؛ إذ قد يتتجّس ثوب الشخص، فيهمله ولا يغسله، ولا إثم عليه؛ وإنّما المراد، بيان أنّ التّوّب يتتجّس بالبول - وهذا حكم وضعية -، وأنّه يطهّر بالغسل - وهذا حكم وضعية آخر -؛ وفي هذه الحالة، تُسمى الصيغة بـ«الأمر الإرشادي»؛ لأنّها إرشاد وإخبار عن ذلك الحكم.

وكما أنّ المعروض في دلالة مادة الأمر على الطلب، لأنّها تدلّ^١ على الطلب الوجبيّ، كذلك الحال في صيغة الأمر؛ بمعنى أنّها تدلّ على النسبة الإرسالية الحاصلة من إرادة لزوميّة^٢؛ وهذا هو الصحيح؛ للتّبادر بحسب الفهم العرفيّ العام.

وكتيرًا ما، يُستعمل غير فعل الأمر من الأفعال، في إفاده الطلب؛ إمّا بإدخال لام الأمر عليه، فيكون الاستعمال بلا عنایة؛ وإمّا بدون إدخاله؛ كما إذا قيل «يعيد» و«يغتسل»؛ ويشتمل الاستعمال حينئذ، على عنایة؛ لأنّ الجملة حينئذ، خبرية بطبيعتها، وقد استعملت في مقام الطلب؛ وفي الأول: يدلّ على الوجوب بنحو دلالة الصيغة عليه؛ وفي الثاني: يوجد خلاف في دلالته على الوجوب؛ ويأتي الكلام عن ذلك في حلقة مقبلة إن شاء الله (تعالى).

.

-
١. عند الاستعمال وفي مرحلة الدلالة التصديقية والإرادة الجدية.
 ٢. لا تسمح للمخالفة.

دلالات أخرى للأمر

عرفنا أنَّ الأمر^١ يدلُّ على الطلب، ويدلُّ على أنَّ الطلب على نحو الوجوب. وهناك دلالات أخرى محتملة، وقع البحث عن ثبوتها له و عدمه.

منها: دلالته على نفي الحرمة، بدلًا عن دلالته على الطلب والوجوب، في حالة معينة؛ وهي ما إذا ورد عقيب التحرير^٢ أو في حالة يُحتمل فيها ذلك^٣.

والصحيح أنَّ صيغة الأمر على مستوى المدلول التصوري، لا تتغير دلالتها في هذه الحالة؛ بل تظل دالة على النسبة الطلبية^٤؛ غير أنَّ مدلولها التصديقى هنا، يُصبح مجملًا و مردداً بين الطلب الجدي و بين نفي التحرير؛ لأنَّ ورود الأمر في إحدى الحالتين المذكورتين، يوجب الإجمال من هذه الناحية.

و منها: دلالة الأمر بالفعل الموقت بوقتٍ محدد، على وجوب القضاء

١. أي: فعل الأمر.

٢. كما قال (تعالى): «أحلت لكم بھيما الأنعام إلآ ما يتبلى عليكم غير مُحْلِي الصيد و أنتم مُحْرِم»، ثم أتبع ذلك في الآية التالية بقوله: «وإذا حلتم فاصطادوا» - المائدة / ١ - ٢^٤؛ فالأمر هنا بقرينة السياق، ينصرف من مدلوله التصوري و معناه الحقيقي (النسبة الإرسالية)، إلى معنى الجواز.

٣. أي: يُحتمل التحرير؛ كما قال (تعالى): «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طيئ لكم عن شيء فكلوه هنئاً مرنيناً» - النساء / ٤^٤؛ حيث انصرف الأمر في الآية، من معناه الحقيقي، و احتمل معنى الجواز.

٤. أو الإرسالية بتعبير أفضل؛ الموازية لمعنى البعث الاسمي.

خارج الوقت، من لم يأت بالواجب في وقته. وتوضيح الحال في ذلك: أنّ الأمر بالفعل الموقت، تارة: يكون أمراً واحداً بهذا الفعل المقيد، فلا يتضمن إلا الإتيان به؛ فإن لم يأت [المكلف] به حتى انتهى الوقت، فلا موجب من قبله للقضاء؛ بل يحتاج إيجاب القضاء إلى أمر جديد؛ وتارة أخرى: يكون الأمر بالفعل الموقت، أمرين مجتمعين في بيان واحد؛ أحدهما: أمر بذات الفعل على الإطلاق، والآخر: أمر بإيقاعه في الوقت المختص، فإن فات المكلف امتنال الأمر الثاني، بقي عليه الأمر الأول، ويجب عليه أن يأتي بالفعل حينئذ، ولو خرج الوقت؛ فلا يحتاج إيجاب القضاء إلى أمر جديد. وظاهر دليل الأمر بالموقت، هو وحدة الأمر؛ فيحتاج إثبات تعدده على الوجه الثاني، إلى قربنة خاصة.

ومنها: دلالة الأمر بالأمر بشيء، على الأمر بذلك الشيء مباشرة؛ بمعنى أنّ الأمر إذا أمر زيداً بأن يأمر خالداً بشيء^١ ، فهل يستفاد من ذلك، الأمر المباشر لخالد؟ أو لا؟ فعل الأول، لو أنّ خالداً أطلع على ذلك قبل أن يأمره زيد، لوجب عليه الإتيان بذلك الشيء؛ وعلى الثاني، لا يكون ملزماً بشيء^٢؛ ومثاله في الفقه، أمر الشارع لولي الصبي، بأن يأمر الصبي بالصلوة؛ فإن قيل بأنّ الأمر بالأمر بشيء، أمر به، كان أمر الشارع هذا، أمراً للصبي - ولو على نحو الاستحباب - بالصلوة:

١. لا أن يبلغه أمر المولى؛ مثال ذلك من القرآن الكريم، قوله (تعالي): «خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجahلين - الأعراف/١٩٩»؛ و قوله عن لسان لقمان: «يابنَي أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر - لقمان/١٧».

النهي

كما أنّ للأمر مادةً وصيغة، كذلك الحال في النهي؛ فاّدّته نفس الكلمة النهي، وصيغته من قبيل «لاتكذب»؛ والمادة تدلّ على الزجر بمفهومه الاسمي، والصيغة تدلّ على الزجر والإمساك بنحو المعنى الحرفيّ؛ وإن شئت عبّر [عنه] بالنسبة للزجرية والإمساكية.

وقد وقع الخلاف بين جملة من الأصوليين في أنّ مفاد النهي، هل هو طلب الترك الذي هو مجرد أمر عدميّ؟ أو طلب الكفّ عن الفعل الذي هو أمر وجوديّ؟

وقد يُستدلّ للوجه الثاني، بأنّ الترك استمرار للعدم الأزليّ الخارج عن القدرة، فلا يمكن تعلّق الطلب به. ويندفع هذا الدليل، بأنّ بقاءه مقدور، فيُعقل التكليف به.

ويندفع الوجه الثاني، بأنّ من حصل منه الترك بدون كفّ، لا يُعتبر عاصياً للنبيّ عرفاً.

والصحيح: أنّ كلا الوجهين باطل؛ لأنّ النهي ليس طلباً، لا للترك ولا للكفّ؛ وإنّما هو زجر^١ بنحو المعنى الاسميّ - كما في مادة النبيّ؛ أو بنحو المعنى الحرفيّ - كما في صيغة النبيّ؛ وهذا يعني أنّ متعلّقه الفعل، لا الترك.

ولا إشكال في دلاله النهي - مادةً وصيغة - على كون الحكم بدرجة التحرير^٢، ويثبت ذلك بالتبادر والفهم العرفيّ العام.

١. أي: يدلّ على أنّ الفعل مزجور عند المولى لاتتعلق إرادته به، فيجب الإمساك عنه؛ وهو فعل.
٢. التي لا تسمح للمخالفة بأيّ درجة كانت.

الخلاصة

- مادة الأمر تدلّ بالوضع على الطلب التشريعي من العالي بنحو الوجوب.
والأدلة على ذلك:
 ١. الآية الكريمة: «فَلِيحذِرُ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبُهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».
 ٢. الحديث الشريف: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمْرَتُهُمْ بِالسُّوَاقِ».
 ٣. التبادر.
- المدلول التصورى لصيغة الأمر، هو النسبة الإرسالية أو الطلبية من العالي، الحاصلة من إرادة لزومية والموازية للمفهوم الاسمي للإرسال أو الطلب.
- تتعدد الدواعي في مرحلة استعمال الصيغة؛ فتارة يكون الداعي طلباً وأخرى ترجياً ... مع انحفاظ المدلول التصورى (النسبة الإرسالية)؛ لأنَّ المعنى الحقيقي لصيغة الأمر، بناء على مسلك التعهد (السائل بأنَّ المدلول الجدى للجملة التامة، هو المعنى الموضوع له ابتداءً)، يجب أن يكون متعدداً.
- المدلول التصديقى الظاهر من صيغة الأمر، هو الطلب من العالي، دون سائر الدواعي؛ سواء قلنا بأنَّ المدلول التصورى، هو النسبة الطلبية أو الإرسالية؛ وذلك لأنَّ المصدق الحقيقى للمدلول التصورى، إما هو الطلب، فيكون أقرب ما يتطابق معه (كما هو ظاهر كلَّ كلام)؛ وإما ينشأ من الطلب، دون سائر الدواعي.
- الأمر الإرشادى: هو الأمر الذى لا يدلّ على الوجوب؛ بل يُرشد إلى حكم وضعى أو يُخبر عن إنشائه وجعله.

□ تدلّ صيغة الأمر في مرحلة الدلالة الجديّة، على النسبة الإرسالية الحاصلة من إرادة لزومية؛ كما تدلّ مادّة الأمر، على الطلب الوجوبي؛ والدليل على ذلك، التبادر بحسب الفهم العرفي العام.

□ إن كان استعمال غير صيغة الأمر في إفادة الطلب، بعنایة، ففي دلالته على الوجوب خلاف.

□ دلالات محتلة أخرى للأمر غير الوجوب:

١. نفي الحرمة: إذا ورد عقيب التحرير أو في حالة احتماله؛ فيصبح مدلوله التصديقي مجملًا مردّدًا بين الطلب الجديّ ونفي التحرير.

٢. وجوب القضاء: إذا كان أمراً بالفعل الموقّت بوقت محدّد؛ فظاهر دليله، الأمر به فحسب؛ دون تعدد الأمر، مما يقتضي وجوب القضاء؛ فيحتاج إثبات التعدد إلى قرينة خاصة.

٣. الأمر بالشيء مباشرة: إذا أمر المولى، شخصاً أن يأمر الآخر بذلك الشيء.

□ مادّة النهي تدلّ على الزجر بنحو المعنى الاسمي، وصيغته تدلّ عليه بنحو المعنى العرفي (النسبة الزجرية أو الإساقية). فمتعلّقه ليس طلب الترك؛ بل حرمة الفعل بدرجة لا تسمح للمخالفه؛ وذلك لتبادرها لدى الفهم العرفي العام.

الأسئلة

١. ما هو مدلول مادة الأمر؟ وما الفرق بينه وبين مدلول لفظ الطلب؟
٢. هل تدلّ مادة الأمر على الطلب فحسب؟ وكيف نعرف ذلك؟
٣. المعنى الظاهر من مادة الأمر في معنى الطلب، هل هو الوجوب أم الاستحباب؟
وما هي الأدلة على ذلك؟
٤. لماذا لا يصح أن يكون المعنى الحقيقي لصيغة الأمر، طلباً أو تمنياً أو غير ذلك؟
٥. ما هو المدلول التصورى لصيغة الأمر بناء على مسلك التعميد؟
٦. ما هو المدلول التصديقى لصيغة الأمر وما هو الدليل على ذلك؟
٧. ما هو الأمر الإرشادى؟ اذكر مثالاً لذلك.
٨. هل لصيغة الأمر، دلالات أخرى غير الطلب؟ ما هي؟
٩. ما هو مدلول مادة النهي وصيغته؟
١٠. مفاد النهي، هل هو طلب الترک أو طلب الكف؟ و لماذا؟

الимерين

* ميزّ بين الاستعمالات الحقيقة والمجازية للأمر والنهي في الأمثلة التالية:

- «قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد» - الأعراف/٢٩﴾.
- «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ - النحل/١٩٠﴾.
- «وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ - زُمَّر/١٢﴾.
- «وَأَمْرَنَا نَسْلَمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ - الأنعام/٧١﴾.
- «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصُلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتِكُمْ سَكِنٌ لَهُمْ - التوبه/١٠٣﴾.
- «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحِرْ - الكوثر/٢﴾.

- «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوَاتٌ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ وَاتسِلِيمًا». **الأحزاب / ٥٦.**
- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنَاحَ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَفْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّاسَطِ أَوْ لَا مُسْتَمِنُ النِّسَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَمِمُّوْا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسِحُوا بِوْجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا». **النساء / ٤٣.**
- «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاونَ عَنِ الْمُنْكَرِ». **آل عمران / ٤٠.**
- «مَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا». **الحشر / ٧٧.**
- «كُتُبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ». **البقرة / ١٨٣.**
- «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». **آل عمران / ٩٧.**
- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَوَّدُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجَمْعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذِرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ». **الجمعة / ٩ - ١٠.**
- «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ». **البقرة / ١٨٧.**
- «وَأَمْرُ أَهْلِكَ بالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا». **طه / ١٣٢.**
- «يَا بَنِي آمِنِ الصَّلَاةَ وَأَمْرِ الْمَعْرُوفِ وَانْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ». **لقمان / ١٧.**
- «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقْاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ». **الممتحنة / ٨.**
- «قُلْ إِنِّي نُهِيَتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ». **الأنعام / ٥٦؛ المؤمن / ٦٦.**
- «وَلَا تَنْصُلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبْدًا». **التوبه / ٨٤.**

* ما هو المدلول الظاهر من تقييد الكلام؟ وما هو الظاهر من إطلاقه؟

الاحتراز في القيود

إذا ورد خطاب يشتمل على حكم وقيد له: فقد يكون هذا القيد متعلقاً بالحكم؛ كالإكرام في «أكرم الفقير»؛ وقد يكون موضوعاً له؛ كالفقير في المثال؛ وقد يكون شرطاً؛ كما في الجملة الشرطية: «إذا زالت الشمس فصل»؛ وقد يكون غاية؛ كما في «صم إلى الليل»؛ وقد يكون وصفاً للموضوع؛ كالعادل في «أكرم الفقير العادل»... وهكذا.

وفي كل هذه الحالات، يوجد للكلام مدلول تصوري، أريد إخباره في ذهن السامع؛ ومدلول تصديقي جديّ؛ وهو الحكم الشرعي الذي أبرز وكشف عنه بذلك الخطاب، ولا شك في أنّ الصورة التي تتصورها في مرحلة المدلول التصوري عند سماع الكلام المذكور، هي صورة حكم يرتبط بذلك القيد، على نحو من أنحاء الارتباط.

ونستكشف من دخول القيد في الصورة التي يدلّ عليها الكلام بالدلالة التصورية، دخوله أيضاً في المدلول التصديفي الجديّ؛ بمعنى أنّ القيد

مأخذ في ذلك الحكم الشرعي الماخص الذي كشف عنه ذلك الكلام؛ فحينما يقول المولى: «أكرم الفقير العادل»، نفهم أن الوجوب الذي أراد كشفه بهذا الخطاب، قد جعل على الفقير العادل، وأخذت العدالة في موضوعه، وفقاً لأخذها في المدلول التصوري للكلام؛ وذلك لأن المولى، لم يكن قد أخذ العدالة قيداً في موضوع ذلك الوجوب الذي جعله وأبرزه بقوله: «أكرم الفقير العادل»، لكن هذا يعني أنه أخذ في المدلول التصوري للكلام قيداً، ولم يأخذ ذلك القيد في المدلول الجدي لذلك الكلام؛ أي: إنه بين بالدلالة التصورية للكلام شيئاً وهو القيد، مع أنه لا يدخل في نطاق مراده الجدي؛ وهذا خلاف ظهور عرفي سياقي مفاده: «أن كل ما يبين بالكلام في مرحلة المدلول التصوري، فهو داخل في نطاق المراد الجدي»؛ وبكلمة أخرى: «إن ما يقوله يُريده حقيقة».

وبهذا الظهور، ثبتت قاعدة؛ وهي: «قاعدة احترازية القيود»؛ ومؤداتها: «أن كل قيد يؤخذ في المدلول التصوري للكلام، فالأصل فيه، بحكم ذلك الظهور، أن يكون قيضاً في المراد الجدي أيضاً»؛ فإذا قال: «أكرم الإنسان الفقير»، فالفرق قيد في المراد الجدي؛ بمعنى كونه دخيلاً في موضوع وجوب الإكرام، الذي سيق ذلك الكلام للكشف عنه.

ويترتب على ذلك، أنه إذا لم يكن الإنسان فقيراً، فلا يشمله ذلك الوجوب؛ ولكن هذا، لا يعني أن إكرامه ليس واجباً باعتبار آخر؛ فقد يكون هناك وجوب ثانٍ يخص الإنسان العالم أيضاً؛ فإذا لم يكن الإنسان

فغيراً وكان عالماً، فقد يجب إكرامه بوجوب ثانٍ. وهكذا نعرف أنّ قاعدة الاحترازية القيود، تُثبت أنّ شخص الحكم^١ الذي يُشكّل المدلول التصديقي الجدي للكلام المشتمل على القيد، لا يشمل من انتفأ عنه القيد، و [لكتها] لانتفأي وجود حكم آخر يشمله.

الإطلاق

الإطلاق يقابل التقيد؛ فإنّ تصورت معنىً ولا حظت فيه وصفاً خاصاً أو حالةً معينةً، كان ذلك تقيداً؛ وإنّ تصورته بدون أن تلحظ معه أيّ وصف أو حالة أخرى، كان ذلك إطلاقاً؛ فالتقيد إذاً، هو لحاظ خصوصية زائدة في الطبيعة؛ والإطلاق، عدم لحاظ الخصوصية الزائدة. والطبيعة محفوظة في كلتا الحالتين؛ غير أنها تتميز في الحالة الأولى، بأمر وجودي؛ وهو لحاظ الخصوصية؛ وتتميز في الحالة الثانية، بأمر عدمي؛ وهو عدم لحاظ الخصوصية.

ومن هنا يقع البحث في أنّ الكلمة «إنسان» - مثلاً - أو أيّ كلمة مشابهة، هل هي موضوعة للطبيعة المحفوظة في كلتا الحالتين^٢ - فلا التقيد دخيل في المعنى الموضوع له ولا الإطلاق؛ بل الكلمة بدلوها، تلائم كلا

-
١. لا طبيعية؛ لأنّ القيد لا ينفي شمول الحكم لمن انتفأ عنه القيد ببيان آخر؛ بخلاف البيان المشتمل على شرط للحكم (ذي المفهوم)؛ فإنه يدلّ على انتفاء طبيعي الحكم، عند انتفاء الشرط؛ أو إن شئت فقل: إن كان القيد للموضوع، فينتفي شخص الحكم، عند انتفائه؛ وإن كان قيداً للحكم، فينتفي طبيعي الحكم عند ذلك.
 ٢. أي: لا بشرط قيد.

الأمررين -؟ أو أنّ الكلمة، موضوعة للطبيعة المطلقة؟^١ فتدلّ بالوضع على الإطلاق وعدم لحاظ القيد؟

وقد وقع الخلاف في ذلك؛ ويترتب على هذا الخلاف أمراً:

أحدهما: أنّ استعمال اللفظ وإرادة المقيد -على طريقة تعدد الدالّ والمدلول^٢ - يكون استعمالاً حقيقياً على الوجه الأول؛ لأنّ المعنى الحقيقي للكلمة، محفوظ في ضمن المقيد والمطلق على السواء؛ ويكون مجازاً على الوجه الثاني؛ لأنّ الكلمة لم تستعمل في المطلق، مع أنها موضوعة للمطلق؛ أي للطبيعة التي لم يلحظ معها قيد بحسب الفرض.

والامر الآخر: أنّ الكلمة إذا وقعت في دليل حكم -كما إذا أخذت موضوعاً للحكم مثلاً، ولم نعلم أنّ الحكم هل هو ثابت مدلول الكلمة على الإطلاق، أو لحصة مقيدة منه؟.. أمكن على الوجه الثاني، أن نستدلّ بالدلالة الوضعية للفظ، على الإطلاق؛ لأنّه مأخوذ في المعنى الموضوع له و [يُعَدّ] قياداً له، فيكون من القيود التي ذكرها المتكلّم؛ فنُطبّق عليه قاعدة احترازية القيود، فيثبت أنّ المراد الجديّ مطلق أيضاً.

وأمّا على الوجه الأول، فلا دلالة وضعيّة للفظ على ذلك؛ لأنّ اللفظ موضوع بوجبه، للطبيعة المحفوظة في ضمن المطلق والمقيد، وكلّ من الإطلاق والتقييد خارج عن المدلول الوضعي للفظ؛ فالمتكلّم لم يذكر في

١. أي: الطبيعة بشرط عدم لحاظ القيد.

٢. كما عرفنا ذلك في بحث المجاز (موضوع استعمال اللفظ وإرادة الخاص -الدرسان ١٠ و ١١)؛ من أنّ المراد بها، إفاده مجموعة من المعاني، بمجموعة من الدوال وبإزار كلّ معنى، دالّ واحد.

كلامه التقيد ولا الإطلاق؛ فلا يكفي بالطريقة السابقة، أن نثبت الإطلاق؛ بل لابد من طريقة أخرى.
والصحيح هو الوجه الأول؛ لأنّ الوجdan العرفي، شاهد بأنّ استعمال الكلمة في المقيد، على طريقة تعدد الدالّ والمدلول، ليس فيه تجوز^١.
وعلى هذا الأساس، نحتاج في إثبات الإطلاق، إلى طريقة أخرى؛ إذ مadam الإطلاق غير مأْخوذ في مدلول اللفظ وضعاً، فهو غير مذكور في الكلام، فلایتاح تطبيق قاعدة احترازية القيود عليه.

[قرينة الحكمة]

والطريقة الأخرى في إثبات الإطلاق، هي ما يسمىها المحققون المتأخرون، بـ«قرينة الحكمة»؛ وجوهرها، التمسك بدلالة تصديقية، لظهور عرفي سياقى آخر؛ غير ذلك الظهور الحالى السياقى الذى تعتمد عليه قاعدة احترازية القيود؛ فقد عرفنا سابقاً، أنّ هذه القاعدة، تعتمد على ظهور عرفي سياقى مفاده: أنّ ما يقوله المتكلم، يُريد حقيقة.

ويوجَد ظهور عرفي سياقى آخر؛ مفاده: أنه لا يكون شيء دخيلاً وقيداً في المراد الجدي للمتكلّم وحكمه، إلا وهو يُبيّنه باللفظ؛ لأنّ ظاهر

١. والاستدلال بهذا التعبير، مصادرة بالمطلوب؛ إذ أنّ معرفة التجوز، يتم بالقرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي؛ بينما نحن نُريد معرفة المعنى الحقيقي للمقيد، عندما يخلو عن القيد؛ فالصحيح، الاستدلال بالفهم العرفي لتبادر الطبيعة.

حال المتكلّم، أنتَ في مقام بيان تمام مراده الجديّ بخطابه، وحيث أنَّ القيد، ليس مبيّناً في حالة عدم نصب قرينة على التقييد، فهو إذًا، ليس داخلاً في المراد الجديّ والحكم ثابت، وهذا هو الإطلاق المطلوب.

وهكذا، نلاحظ أنَّ كلاً من قرينة الحكمة -التي تثبت الإطلاق- وقاعدة احترازية القيود، تبني على ظهور عرفيٍّ سياقيٍّ حاليٍّ، غير ما تعتمد عليه الأخرى؛ فالقاعدة تبني على ظهور حال المتكلّم، في أنَّ ما ي قوله يُريده؛ وقرينة الحكمة تبني على ظهور حال المتكلّم، في أنَّ كلَّ ما يكون قيداً في مراده الجديّ، ي قوله في الكلام الذي صدر منه لإبراز ذلك المراد الجديّ؛ أي: إنه في مقام بيان تمام مراده الجديّ بخطابه.

وقد يُعرض على قرينة الحكمة هذه، بأنَّ اللفظ إذا لم يكن يدلُّ بالوضع إلا على الطبيعة المحفوظة في ضمن المقيد والمطلق معاً، فلا دالٌّ على الإطلاق؛ كما لا دالٌّ على التقييد؛ مع أنَّ أحدهما ثابت في المراد الجديّ جزماً؛ لأنَّ موضوع الحكم في المراد الجديّ، إما مطلق وإما مقيد؛ وهذا يعني أنه -على أيِّ حال- لم يُبين تمام مراده بخطابه، ولا معين حينئذ لافتراض الإطلاق في مقابل التقييد.

ويُ يكن الموجب على هذا الاعتراض، بأنَّ المعين للإطلاق، هو القرينة على عدم لحاظ القيد؛ وذلك بأنَّ الظهور الحالي السياقي في قرينة الحكمة، لا يعني سوى أن يكون كلامه وافياً بالدلالة على تمام ما وقع تحت لحاظه من المعاني؛ بحيث لا يكون هناك معنى لحظه المتكلّم ولم يأت بما يدلُّ عليه؛ لا أنَّ كلَّ ما لم يلحظه، لابدَّ أنْ يأتي بما يدلُّ على عدم لحاظه؛ فإنَّ ذلك مما

لا يقتضيه الظهور الحالي السيادي؛ وعليه، فإذا كان المتكلّم قد أراد المقيد، مع أنّه لم ينصب قرينة على القيد، فهذا يعني وقوع أمرٍ تحت اللحاظ، زائدٍ على الطبيعة؛ وهو تقييدها بالقيد؛ لأنّ المقيد، يتميّز بلحاظ زائد، ولا يوجد في الكلام ما يبيّن هذا التقىيد الذي وقع تحت اللحاظ؛ وإذا كان المتكلّم قد أراد المطلق، فهذا لا يعني وقوع شيءٍ تحت اللحاظ، زائداً على الطبيعة؛ لأنّ الإطلاق - كما تقدّم - عبارة عن عدم لحاظ القيد.

فصحّ أن يقال: إنّ المتكلّم، لو كان قد أراد المقيد، لما كان مبيّناً ل تمام مراده؛ لأنّ القيد واقع تحت اللحاظ وليس مدلولاً للفظ، وإذا كان مراده، «المطلق»، فقد بيّن قام ما وقع تحت لحاظه؛ لأنّ نفس الإطلاق، ليس واقعاً تحت اللحاظ؛ بل هو عدم لحاظ القيد الزائد.

ونستخلص من ذلك أنّنا بتوسيط قرينة الحكمة، نُثبت الإطلاق؛ ونستغنى بذلك عن إثباته بالدلالة الوضعية، عن طريق أخذذه قياداً في المعنى الموضوع له للفظ، ثمّ تطبيق قاعدة احترازيّة القيود عليه.

لُكن، يبقى هناك فارق عمليٌّ بين إثبات الإطلاق بقرينة الحكمة، وإثباته بالدلالة الوضعية وتطبيق قاعدة احترازيّة القيود؛ وهذا الفارق العملي، يظهر في حالة اكتناف الكلام بعبارات معينة، تُفقده الظهور السيادي الذي تعتمد عليه قرينة الحكمة، فلا يعود لحال المتكلّم، ظهور في أنّه في مقام بيان مراده الجديّ بكلامه؛ وأمكن أن يكون في مقام بيان بعضه، ففي هذه الحالة لاتتم قرينة الحكمة؛ لبطلان الظهور الذي تعتمد عليه، فلا يمكن إثبات الإطلاق لمن يستعمل قرينة الحكمة لإثباته.^١

١. بل يبقى الكلام مجتملاً؛ كما سيأتي مثاله، سيأتي في موضوع الإطلاق (بحث الانصراف و...).

وَخَلَافًا لِذَلِكَ مِنْ يُثْبِتُ الْإِطْلَاقَ بِالدَّلَالةِ الوضِعِيَّةِ وَتَطْبِيقِ قَاعِدَةِ احْتِرَازِيَّةِ القيود؛ فَإِنَّهُ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُثْبِتُ الْإِطْلَاقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا؛ لَأَنَّ الظَّهُورَ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، غَيْرُ الظَّهُورِ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ قَرِينَةُ الْحَكْمَةِ؛ كَمَا عَرَفْنَا سَابِقًاً، وَهُوَ ثَابِتٌ عَلَى أَيِّ حَالٍ.

شَيْمَ إِنَّ الْإِطْلَاقَ الثَّابِتَ بِقَرِينَةِ الْحَكْمَةِ: تَارَةً يَكُونُ شَمُولِيًّاً، أَيْ مُقتَضِيًّا لِاستِيعَابِ الْحَكْمِ لِتَقْدِيمِ أَفْرَادِ الطَّبِيعَةِ؛ وَأُخْرَى يَكُونُ بَدْلِيًّا، يَكْفِي فِيهِ لِامْتِشَالِ الْحَكْمِ الْمُجَعُولِ، إِيجَادِ أَحَدِ الْأَفْرَادِ؛ وَمَثَالُ الْأُولِيِّ: إِطْلَاقُ الْكَذْبِ فِي «لَا تَكْذِبْ»؛ وَمَثَالُ الثَّانِيِّ: إِطْلَاقُ الصَّلَاةِ فِي «صَلٌّ».

وَالْإِطْلَاقُ، تَارَةً يَكُونُ أَفْرَادِيًّا؛ وَأُخْرَى يَكُونُ أَحْوَالِيًّا؛ وَالْمَقصُودُ بِالْإِطْلَاقِ الْأَفْرَادِيِّ، أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى أَفْرَادٌ، فَيُثْبِتُ بِقَرِينَةِ الْحَكْمَةِ، أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ بَعْضُ الْأَفْرَادِ دُونَ بَعْضٍ؛ وَالْمَقصُودُ بِالْإِطْلَاقِ الْأَحْوَالِيِّ، أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى أَحْوَالٌ؛ كَمَا فِي أَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ؛ فَإِنَّ مَدْلُولَ كَلْمَةِ زَيْدٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَفْرَادٌ، وَلَكِنْ لَهُ أَحْوَالٌ مُتَعَدِّدةٌ، فَيُثْبِتُ بِقَرِينَةِ الْحَكْمَةِ، أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ حَالٌ دُونَ حَالٍ.

الإطلاق في المعاني الحرفية

مِنْ بَنَا سَابِقًاً أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْمَصْطَلحِ الْأُصْوَلِيِّ، تَارَةً تَكُونُ مَعْنَى اسْمِيَّةً؛ كَمَدْلُولِ عَالِمٍ، فِي «أَكْرَمُ الْعَالَمِ»؛ وَأُخْرَى مَعْنَى حِرْفِيَّةً؛ كَمَدْلُولِ ضِيَغَةٍ . الْأَمْرِ، فِي نَفْسِ الْمَثَالِ .
وَلَا شَكٌ فِي أَنَّ قَرِينَةَ الْحَكْمَةِ، تَجْرِي عَلَى الْمَعْنَى الْاسْمِيَّةِ وَيُثْبِتُ بِهَا

إطلاقها؛ وأمّا المعاني الحرفيّة، فقد وقع النزاع في إمكان ذلك بشأنها؛ مثلاً: إذا شككنا في أنّ الحكم بالوجوب، هل هو مطلق وثابت في كلّ الأحوال أو في بعض الأحوال دون بعض؟ فهل يُمكن أنْ تُطبّق قرينة الحكمة على مفاد «أكرم» في المثال؛ وهو الوجوب المفاد على نهج النسبة الطلبية والإرسالية لإثبات أنّه مطلق؟ أو لا؟ وسيأتي توضيح الحال في هذا النزاع، في الحلقة الثالثة إن شاء الله (تعالى).

والصحيح فيه، إمكان تطبيق مقدّمات الحكمة في مثل ذلك.

التقابـل بين الإطلاق والتقييد

اتّضح مما ذكرناه، أنّ هناك إطلاقاً وتقييداً في عالم اللحاظ وفي مقام الشبوت؛ والتقييد هنا، بمعنى لحاظ القيد، والإطلاق بمعنى عدم لحاظ القيد. وهناك أيضاً إطلاق وتقييد في عالم الدلالة وفي مقام الإثبات؛ والتقييد هنا، بمعنى الإتيان في الدليل بما يدلّ على القيد، والإطلاق بمعنى عدم الإتيان بما يدلّ على القيد، مع ظهور حال المتكلّم في أنّه في مقام بيان ثوابه بخطابه.

والإطلاق الإثباتي يدلّ على الإطلاق الشبوري، والتقييد الإثباتي يدلّ على التقييد الشبوري. ولا شكّ في أنّ الإطلاق والتقييد، متقابلان ثبوتاً وإثباتاً، غير أنّ التقابل على أقسام؛ فتارة: يكون بين أمرين وجوديين؛ كالتضاد بين الاستقامة والانحناء؛ وأخرى: يكون بين وجود وعدم؛ كالتناقض بين وجود البصر وعدمه؛ وثالثة: يكون بين وجود صفة في

موضع معين وعدمهما في ذلك الموضع، مع كون الموضع قابلاً لوجودها فيه؛ من قبيل البصر والمعنى؛ فإنَّ المعنى ليس عدم البصر ولو في جدار؛ بل عدم البصر في كائن حيٍ يمكن في شأنه أن يُبصر.

وعلى هذا الأساس، اختلف الأعلام في أنَّ التقابل بين الإطلاق والتقييد الشبويَّين، من أيٍ واحد من هذه الأنحاء؟ ومن الواضح على ضوء ما ذكرناه، أنَّه ليس تضاداً؛ لأنَّ الإطلاق الشبويَّ ليس أمراً وجودياً؛ بل هو عدم لاحظ القيد؛ ومن هنا قيل تارة: بأنَّه من قبيل تقابل البصر وعدمه؛ فالتشديد بثبات البصر والإطلاق بثبات عدمه؛ وقيل أخرى: إنَّه من قبيل التقابل بين البصر والمعنى؛ فالتشديد بثبات البصر، والإطلاق بثبات المعنى.

وأمّا التقابل بين الإطلاق والتقييد الإثباتيَّين، فهو من قبيل تقابل البصر والمعنى بدون شكٍّ؛ بمعنى أنَّ الإطلاق الإثباتي الكاشف عن الإطلاق الشبويَّ، هو عدم ذكر القيد في حالة يتيسّر للمتكلّم فيها ذكر القيد؛ وإلاً لم يكن سكوته عن التشديد كافياً عن الإطلاق الشبويَّ.

الخلاصة

- قاعدة احترازية القيود: إنَّ كُلَّ قيدٍ يُؤخذُ في المدلول التصوريِّ للكلام، فالأصل فيه، أن يكون قيдаً في المراد الجدي؛ بحكم ظهور عرفيٍّ سياقِيٍّ مفاده: أنَّ كُلَّ ما يقوله المتكلِّمُ يُريده؛ على هذا، فإنَّ شخص الحكم الذي يُشكِّل المدلول التصدِيقِيَّ الجديَّ للكلام المقيد، لا يشمل من انتهى عنه القيد ولكن لا ينفي وجود حكم آخر يشمله.
- الإطلاق: إن تصورت معنىًّا بدون أن تلحظ معه أيٌّ وصف أو حالة أخرى، كان إطلاقاً.
- الكلمة المطلقة، موضوعة للطبيعة المحفوظة في حالتي الإطلاق والتقييد؛ والوجودان العرفي يشهد بذلك؛ فاستعمال اللفظ وإرادة المقيد، يكون استعمالاً حقيقياً. وفي حالة وقوع الكلمة في دليل حكم وعدم معرفة إرادة المطلق أو المقيد من قبل المتكلِّم، لا يمكن إثبات الإطلاق بقاعدة احترازية القيود؛ إذ لم يُؤخذَ في مدلول اللفظ وضعاً.
- قرينة الحكمة: إنَّ ظاهر حال المتكلِّم، أنته في مقام بيان تمام مراده الجدي بخطابه؛ وبهذا يثبت الإطلاق.
- الإطلاق:
 ١. شموليٌّ: وهو الإطلاق المقتضي لاستيعاب الحكم ل تمام أفراد الطبيعة.
 ٢. بدلٌّ: وهو الإطلاق الذي يكفي فيه، إيجاد أحد الأفراد، لامتثال الحكم المعمول.
- الإطلاق:
 ١. أفراديٌّ: وهو الإطلاق الذي لمعناه أفراد، ويراد به جميع الأفراد.
 ٢. أحوالٌّ: وهو الإطلاق الذي لمعناه أحوال، ويراد به جميع الأحوال.

- كما يمكن تطبيق قرينة الحكمة في المعاني الاسمية، كذلك في المعاني الحرافية.
- إن التقابل بين الإطلاق والتقييد الإثباتيين، من قبيل البصر والمعنى (تقابل الملكة و عدمها). ولكن اختلف الأعلام في نوع التقابل بين الإطلاق والتقييد الثبوتيين.

الأسئلة

١. ما هي قاعدة احترازية القيود؟ اذكر مثالاً في هذا المجال؟
٢. هل نستفيد من قاعدة احترازية القيود أن القيد له مفهوم؟
٣. هل الكلمة المطلقة تدلّ بالوضع على الإطلاق أم لا؟
٤. ما هو الأثر المترتب على جواب السؤال السابق؟
٥. إذا صح أن الكلمة المطلقة موضوعة للطبيعة المحفوظة في كلتا حالتي الإطلاق والتقييد، ما هو مبرر صحة هذا الرأي؟
٦. ما هي قرينة الحكمة؟
٧. كيف ثبتت الإطلاق بقرينة الحكمة؟
٨. ما هو الفارق بين قاعدة احترازية القيود و قرينة الحكمة؟
٩. طبق مفهوم قرينة الحكمة في الكلام المطلق واستخرج القرينة بشكل واضح.
١٠. ما الفارق العملي بين إثبات الإطلاق بقرينة الحكمة وبين إثباته بالدلالة الوضعية؟
١١. ما الفارق بين الإطلاق الشمولي والإطلاق البدلي؟
١٢. ما الفارق بين الإطلاق الأفرادي والإطلاق الأحوالى؟
١٣. هل يمكن تطبيق مقدمات الحكمة في المعاني الحرافية؟ أم لا؟

١٤. ما معنى الإطلاق والتقييد الشبتوتين؟
١٥. ما معنى الإطلاق والتقييد الإثباتيين؟
١٦. هل التقابل بين الإطلاق والتقييد الشبتوتين، تضاد أم لا؟ لماذا؟
١٧. ما هو التقابل بين الإطلاق والتقييد الإثباتيين؟

التمرين

* افرز بين موارد تطبيق قاعدة احترازية القيود وقرينة الحكمة:
﴿وَحَرَمَ عَلَيْكُمْ صِيدَ الْبَرِّ مَا دَمْتُمْ حُرَّمًا﴾ - المائدة/٩٦ - ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىِ﴾
- المائدة/٨ - ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ - الْحَجَّ/٢٨﴾ - ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾
- الحجّ/٣٦.

* ما هو المدلول الظاهر من الإطلاق في الكلام؟

* ما هو المدلول الظاهر من الكلام العام؟

الحالات المختلفة لاسم الجنس

مما ذكرناه، يتضح أنَّ أسماء الأجناس، لا تدلُّ على الإطلاق بالوضع؛ بل بالظهور الحاليٍّ وقرينة الحكمة.

ولاسم الجنس ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون معرفاً باللام؛ من قبيل الكلمة «البيع» في **«أحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»**.

الثانية: أن يكون منكراً؛ أي: منوناً بتنوين التنکير؛ من قبيل الكلمة «رجل»، في « جاءَ رجُلٌ » أو « جئْنِي بِرَجُلٍ ».

الثالثة: أن يكون خالياً من التعريف والتنکير؛ كما في حالة كونه منوناً بتنوين التكين أو كونه مضافاً.

ويلاحظ أنَّ اسم الجنس، يبدو في الحالة الثالثة، بوضعه الطبيعيِّ وبدون تعليم لمعناه؛ بينما يطعم في الحالة الثانية، بشيءٍ من التنکير؛ وفي الحالة الأولى بشيءٍ من التعريف.

أما الحيثية التي طعم بها مدلول اسم الجنس في الحالة الثانية، فأصبح نكرة، فالمعروف أنها حيثية الوحدة؛ فالنكرة موضوعة للطبيعة المأكولة بقيد الوحدة؛ وهذا لا يكفي أن يكون الإطلاق شمولياً، حين ينصب الأمر على نكرة؛ مثل «أكرم عالماً»؛ وذلك لأنّ طبيعة عالم مثلاً، حين تقتيد بقيد الوحدة، لا يمكن أن تتطبق على أكثر من واحد - أي واحد؛ وهو معنى الإطلاق البديهي.

وأما الحيثية التي طعم بها مدلول اسم الجنس في الحالة الأولى، فأصبح معرفة، فهي التعيين؛ فاللام تعيّن مدلول مدخوها وتطبّقه على صورة مألوفة؛ إما بحضورها فعلاً - كما في العهد الحضوري -؛ وإما بذكرها سابقاً - كما في العهد الذكري -؛ وإنما باستئناس ذهني خاصّ بها - كما في العهد الذهني -؛ وإنما باستئناس ذهني عامّ بها - كما في لام الجنس -؛ فإنّ في الذهن، لكل جنس، انتسابات معينة، تشكّل لوناً من الاستئناس العامّ الذهنيّ بفهم ذلك الجنس؛ فإن قيل: «نار»، دلت الكلمة على ذات المفهوم؛ وإن قيل: «النار» وأريد باللام، لام الجنس، أفاد ذلك، تطبيق هذا المفهوم على حصيلة تلك الانطباعات، وبذلك يُصبح معرفة.

واسم الجنس في حالة كونه معرفة، وكذلك في الحالة الثالثة التي يخلو فيها من التعريف والتنكير معاً، يصلح للإطلاق الشمولي؛ وهذا إذا قلت: «أكرم العالم»، جرت قرينة الحكمة لإثبات الإطلاق الشمولي في كلمة «العالم».

الانصراف

قد يتكون - نتيجة للابسات - أنس ذهني خاص بحصة معينة من حصن المعنى الموضوع له اللفظ؛ وهذا الأنس على نحوين: أحدهما: أن يكون نتيجة لتوارد تلك الحصة في حياة الناس وغالباً وجودها على سائر الحصص [كأنس أذهان أهل الكوفة أو بغداد باء دجلة أو فرات عند إطلاق لفظة «ماء»].

والآخر: أن يكون نتيجة لكثر استعمال اللفظ وإرادة تلك الحصة على طريقة تعدد الدال والمدلول [كأنس أذهان أهل اللغة بغير الإنسان عند إطلاق لفظة «حيوان»].

أما النحو الأول، فلا يؤثر على إطلاق اللفظ شيئاً؛ لأنّه أنس ذهني بالحصة مباشرة؛ دون أن يؤثر - بما هو لفظ - في مناسبة اللفظ لها، أو يزيد في علاقته بتلك الحصة الخاصة.

وأما النحو الثاني، فكثرة الاستعمال المذكورة [فيه]، قد تبلغ إلى درجة توجب نقل اللفظ من وضعه الأول، إلى الوضع للحصة، أو تحقق وضعاً تعينياً للّفظ لتلك الحصة بدون نقل^١؛ وقد لا توجب ذلك أيضاً، ولكنها تُشكّل درجة من العلاقة والقرن بين اللفظ والحصة، بثابة تصلح أن تكون قرينة على إرادتها من اللفظ خاصة؛ فلا يمكن حينئذ إثبات الإطلاق بقرينة الحكمة؛ لأنّها تتوقف على أن لا يكون في كلام

١. فيُصبح مجملًا بين معناه وبين حصة من معناه.

المتكلّم، ما يدلّ على القيد، وتلك العلاقة (الأنس الخاصّ)، تصلح للدلالة عليه.

الإطلاق المقامي

الإطلاق الذي استعرضناه وعرفنا أنّه يثبت بقرينة الحكمة والظهور الحالى السياقى، نُسمّيه بـ«الإطلاق اللفظي»؛ تميّزاً له عن نحو آخر من الإطلاق، لابدّ من معرفته؛ ونطلق عليه اسم «الإطلاق المقامي». ونقصد بالإطلاق اللفظي، حالة وجود صورة ذهنية للمتكلّم، وصدور الكلام منه في مقام التعبير عن تلك الصورة؛ ففي مثل هذه الحالة، إذا ترددنا في هذه الصورة: هل أنها تشتمل على قيد غير مذكور في الكلام الذي سيق للتتحدّث عنها؟، كان مقتضى الظهور الحالى السياقى - في أنّ المتكلّم يُبيّن تمام المراد بالخطاب، مع عدم ذكره للقيد -. هو الإطلاق؛ وهذا هو الإطلاق اللفظي؛ لأنّه يرتبط بعدول اللفظ.

وأمّا الإطلاق المقامي، فلا يراد به نفي شيء، لو كان ثابتاً، لكن قياداً في الصورة الذهنية التي يتحدّث عنها اللفظ؛ وإنما يراد به، نفي شيء، لو كان ثابتاً، لكن صورةً ذهنية مستقلةً وعنصراً آخر؛ فإذا قال المتكلّم: «الفاتحة جزء في الصلاة، والركوع جزء فيها، والسجود جزء فيها...»، وسكت، وأردنا أن نثبت بعدم ذكره لجزئية السورة، أنها ليست جزءاً، كان هذا إطلاقاً مقامياً.

ويتوقف هذا الإطلاق المقامي على إحراز أنّ المتكلّم في مقام بيان تمام أجزاء الصلاة؛ إذ ما لم يحرّز ذلك، لا يكون عدم ذكره لجزئية السورة،

كاشفًا عن عدم جزئيتها؛ وبمجرد استعراضه لعدد من أجزاء الصلاة، لا يكفي لإحراز ذلك؛ بل يحتاج إثرازه إلى قيام قرينة خاصة على أنه في هذا المقام.

وبذلك يختلف الإطلاق المقامي عن الإطلاق اللغطي؛ إذ في الإطلاق اللغطي، يوجد ظهور سياقي عام، يتکفل إثبات أن كلّ متكلّم، يسوق لفظاً للتعبير عن صورة ذهنية؛ فلاتزيد الصورة الذهنية التي يعبر عنها باللفظ، عن مدلول اللفظ؛ ولكن لا يوجد في الإطلاق المقامي، ظهور مماثل في أن كلّ من يستعرض عدداً من أجزاء الصلاة، فهو يُريد الاستيعاب.

بعض التطبيقات لقرينة الحكمة

يدلّ الأمر على الطلب، وأنه على نحو الوجوب - كما تقدّم -؛ وقد يقال بهذا الصدد: إن دلالته على الوجوب، ليست بالوضع؛ وإنما هي بالإطلاق وقرينة الحكمة؛ لأنّ الطلب غير الوجوبي، طلب ناقص محدود، وهذا التحديد، تقيد في هوية الطلب، ومع عدم نصب قرينة على التقيد، يثبت بالإطلاق، إرادة الطلب المطلق؛ أي: الطلب الذي لا حد له، بما هو طلب؛ وهو الوجوب.

للطلب انقسامات عديدة:

كانقسامه إلى الطلب «النفسي» و«الغيري»؛ فالأول: هو طلب الشيء لنفسه؛ والثاني: هو طلب الشيء لأجل غيره.

وانقسامه إلى الطلب «التعييني» و«التخييري»؛ فالأول: هو طلب شيء معين؛ والثاني: طلب أحد الأشياء على سبيل التخيير.

وانقسامه إلى «العيوني» و«الكافائي»؛ فالأول: هو طلب الشيء من المكلف بعينه^١؛ والثاني: طلبه من أحد المكلفين على سبيل البديلة.

وبالإطلاق وقرينة الحكمة، يمكن أن تثبت كون الطلب نفسيًا، تعينيًّا، عينيًّا؛ ويقال في توضيح ذلك: إنَّ الغيرية تقتضي تقييد وجود الشيء بما إذا وجب ذلك الغير؛ والتخييرية تقتضي تقييده بما إذا لم يُؤت بالآخر؛ والكافائية تقتضي تقييده بما إذا لم يأت الآخر بالفعل؛ وكل هذه التقييدات، تُنفي (مع عدم القرينة عليها)، بقرينة الحكمة؛ فثبتت المعنى المقابل لها.

العموم

تعريف العموم

الاستيعاب، تارة: يثبت دون أن يكون مدلولاً للفظ؛ وأخرى: يكون مدلولاً له؛ فالأول، كاستيعاب الحكم الوارد على المطلق لأفراده؛ فإذا قيل: «أكرم العالم»، اقتضى اسم الجنس، استيعاب وجوب الإكرام لأفراد العالم؛ إلا أنَّ هذا الاستيعاب، ليس مدلولاً للفظ؛ وإنما الكلام يدلُّ على نفي القيد؛ ومن لوازم ذلك، انحلال الحكم حينئذ، في مرحلة التطبيق

١. أي: بنفسه، ولا يسقط بإثبات الآخرين.

على جميع أفراد العالم؛ والثاني، هو العموم؛ كما في قولنا: «كلُّ رجل»؛ فإنَّ «كلَّ» هنا، تدلُّ ب نفسها على الاستيعاب.

وبهذا ظهر أنَّ أسماء العدد كـ«عشرة»، رغم استيعابها لوحداتها، ليست عموماً؛ لأنَّ هذا الاستيعاب صفة واقعية للعشرة؛ فإنَّ كلَّ مركب، يستوعب أجزاءه؛ وليس مدلولاً عليه بنفس لفظ العشرة؛ فحاله حال انقسام العشرة إلى متساويين؛ فكما أنَّه صفة واقعية، وليس داخلاً في مدلول اللفظ، كذلك الاستيعاب.

أدوات العموم و نحو دلالتها

لا شكَّ في وجود أدوات تدلُّ على العموم بالوضع؛ مثل الكلمة «كلَّ» و «جميع» و نحوهما من الألفاظ الخاصة بإفاده الاستيعاب؛ غير أنَّ النقطة الجديرة بالبحث فيها وفي كلِّ ما ثبت أنَّه من أدوات العموم بالوضع، هي أنَّ إسراء الحكم، إلى قام أفراد مدخول الأداة - أي «عالِم» مثلاً في قولنا: «أكرم كلَّ عالم» -. هل يتوقف على إجراء الإطلاق وقرينة الحكمة في المدخل؟^١ أو أنَّ دخول أداة العموم على الكلمة، يعنيها عن مقدمات الحكمة، وتتولى الأداة ب نفسها دور تلك القريئة؟

وقد ذكر صاحب الكفاية رحمه الله أنَّ كلا الوجهين ممكن من الناحية النظرية؛ لأنَّ أداة العموم إذا كانت موضوعة لاستيعاب ما يراد من

١. أي: هل أنَّ إفاده الأداة، عموم مدخلها، ليست ظاهرة، إلا بعد ظهور الإطلاق بقرينة الحكمة؟

المدخل، تعين الوجه الأول؛ لأن المراد بالمدخل، لا يُعرف حينئذ من ناحية الأداة؛ بل بقرينة الحكمة؛ وإذا كانت موضوعة لاستيعاب تمام ما يصلح المدخل للانطباق عليه، تعين الوجه الثاني؛ لأن المدخل، مفاده الطبيعة، وهي صالحة للانطباق على تمام الأفراد، فيتعمّم تطبيقها كذلك بتوسيط الأداة مباشرةً.

وقد استظهر بِاللهِ - بحق - الوجه الثاني^١.

وقد لا يكتفى بالاستظهار، في تعين الوجه الثاني؛ بل يبرهن على إبطال الوجه الأول بلزوم اللغوّيّة؛ إذ بعد فرض الاحتياج إلى قرينة الحكمة لإثبات الإطلاق في المرتبة السابقة على دخول الأداة، يكون دور الأداة لغوًّا صرفاً، ولا يمكن افتراض كونها تأكيداً؛ لأن فرض الطولية بين دلالة الأداة وثبت الإطلاق بقرينة الحكمة، يمنع عن تعقل كون الأداة ذات أثر ولو تأكيداً.

دلالة الجمع المعرف باللام

و مما ادعى دلالته على العموم، «الجمع المعرف باللام»، بعد التسليم بأنَّ الجمع الخالي من اللام، لا يدل على العموم، وأنَّ المفرد المعرف باللام، لا يدل على ذلك أيضاً؛ وإنما يجري فيه الإطلاق وقرينة الحكمة. والكلام في ذلك يقع في مرحلتين:

١. فشأنها، شأن قرينة الحكمة؛ وليست في طولها وبتبعها.

٢. كفاية الأصول، ص ٢١٧.

الأولى: تصوير هذه الدلالة ثبوتاً، والصحيح في تصويرها أن يقال: إن الجمع المعّرف باللام، مشتمل على دوالي ثلاثة؛ أحدها: يدل على المعنى الذي يراد استيعاب أفراده - وهو المادة -؛ وثانيها: يدل على الجمع - وهو هيئة الجمع -؛ وثالثها: يدل على استيعاب الجمع ل تمام أفراد مدلول المادة؛ وهو اللام.

والثانية: في حال هذه الدلالة إثباتاً، وتفصيل ذلك أنه، تارة: يُدعى وضع اللام الداخلة على الجمع للعموم؛ وأخرى: يُدعى وضعها لتعيين مدخولها، وحيث لا يوجد معين للأفراد الممحوظين في الجمع من عهد ونحوه، تتعين المرتبة الأخيرة من الجمع؛ لأنّها المرتبة الوحيدة التي لا تردد في انطباقها وحدود شمولها؛ فيكون العموم، من لوازם المدلول الوضعي وليس هو المدلول المباشر.

وقد اعترض على كلّ من الدعويين:

أما على الأولى، فبأنّ لازمها، كون الاستعمال في موارد العهد مجازياً، إذ لا عموم؛ أو البناء على الاشتراك اللفظي بين العهد والعموم، وهو بعيد. وأما الثانية، فقد أورد عليها صاحب الكفاية رحمه الله، بأنّ التعيين كما هو محفوظ في المرتبة الأخيرة من الجمع، كذلك هو محفوظ في المراتب الأخرى. وكأنّه يُريد بالتعيين المحفوظ في كل تلك المراتب، تعين العدد وما هيّة المرتبة وعدد وحداتها؛ بينما المقصود بالتعيين الذي تتميّز به المرتبة الأخيرة من الجمع، تعين ما هو داخل من الأفراد في نطاق الجمع المعّرف؛ وهذا النحو من التعيين لا يوجد إلا بهذه المرتبة.

الخلاصة

□ لاسم الجنس ثلاث حالات:

١. المعرف باللام: وهو يصلح للإطلاق الشمولي.

٢. المنكَرُ: وهو يصلح للإطلاق البدلي.

٣. الخالي من التعرِيف والتَّنْكير: وهو يصلح للإطلاق الشمولي.

□ الانصراف: قد يتكون نتيجة لكثره استعمال اللفظ وإرادة حصة معينة من حصن معناه الموضوع له، على طريقة تعدد الدال والمدلول، أنس ذهني خاص بتلك الحصة، ويكون قرينةً على إرادتها، فحينئذ لا يمكن إثبات الإطلاق بقرينة الحكمة.

□ الإطلاق اللغظي: هو حالة وجود صورة ذهنية للمتكلّم وصدر الكلام منه في مقام التعبير عن تلك الصورة.

□ الإطلاق المقامي: يراد به نفي شيء لو كان ثابتاً، لكن صورة ذهنية مستقلة وعنصراً آخرأ، ويحتاج إلى قرينة خاصة، دون قرينة الحكمة، على أنه في مقام تمام البيان.

□ يدلّ الأمر على الطلب، وللطلب انقسامات عديدة:

١. الطلب النفسي: وهو طلب شيء لنفسه؛ و الغيري: وهو طلب الشيء لغيره.

٢. الطلب التعميبي: وهو طلب شيء معين؛ و التخييري: وهو طلب أحد الأشياء على سبيل التخيير.

٣. الطلب العيني: وهو طلب الشيء من المكلّف بنفسه؛ و الكفائي: وهو طلبه من أحد المكلفين على سبيل البدل.

□ ثُبّت النفسيّة والتعميبيّة والعينيّة للأمر، بالإطلاق وقرينة الحكمة.

- العموم: هو الاستيعاب، إذا كان مدلولاً للفظ بنفسه، فيُسمى عموماً ويُسمى اللفظ الدال عليه، عاماً.
- دخول أداة العموم، سبب لظهور العام في إسراء الحكم إلى تمام أفراده؛ والقول بلزم إجراء الإطلاق وقرينة الحكمة لذلك، يستلزم اللغوية.

الأسئلة

١. ما هي حالات اسم الجنس؟
٢. متى يصلح اسم الجنس للإطلاق الشمولي؟
٣. ما هو الانصراف؟ وهل يمكن إثبات الإطلاق في هذه الحالة؟
٤. ما هو الإطلاق اللفظي؟
٥. ما هو الإطلاق المقامي؟ اذكر مثالاً.
٦. ما هي أقسام الطلب؟
٧. ما هو العموم؟
٨. ما هو الفرق بين الإطلاق والعموم؟
٩. هل تدل أدوات العموم على إسراء الحكم إلى تمام أفراد مدخلها، بنفسها؟ أم بقرينة الحكمة؟
١٠. كيف يُفسّر صاحب الكفاية رحمه الله دلالة أدوات العموم؟
١١. كيف تلزم اللغوية من القول بلزم إجراء الإطلاق وقرينة الحكمة في مدخل أداة العموم لدلالتها على العموم؟

- * متى يكون الكلام ظاهراً في انتفاء الحكم عند انتفاء قيوده؟
- * هل ينتفي الحكم عند انتفاء الشرط في الجملة الشرطية؟
- * هل ينتفي الحكم عند انتفاء الوصف أو الغاية أو الاستثناء في الجملة المشتملة على إحدىها؟

المفاهيم

تعريف المفهوم

الكلام: له مدلول مطابقيٌ وهو المنطوق؛ وقد يتّفق أن يكون له مدلول التزاميٍ. والمفهوم، مدلول التزامي للكلام؛ ولكن لا كل مدلول التزامي؛ بل المدلول الالتزامي الذي يُعبر عن انتفاء الحكم في المنطوق، إذا اختلَّت بعض القيود المأخوذة في المدلول المطابقي؛ فقولك: «صلاة الجمعة واجبة»، يدل بالدلالة الالتزامية، على أن صلاة الظهر ليست واجبة؛ ولكنَّ هذا ليس مفهوماً، لأنَّه لا يُعبر عن انتفاء نفس وجوب صلاة الجمعة؛ أي: انتفاء حكم المنطوق.

وتحصل الدلالة الالتزامية على انتفاء الحكم المنطوق (باختلال بعض القيود)، بسبب أنَّ الرابط الخاص المأخوذ في المدلول المطابقي بين الحكم وقيوده، قد أخذ على نحو يستدعي انتفاء الحكم المنطوق، بانتفاء ما رُبط به.

ولكن ليس كلّ انتفاء من هذا القبيل للحكم المنطوق، مفهوماً أيضاً؛ بل إذا تضمن انتفاء طبيعي الحكم المنطوق^١؛ فزید مثلاً، قد يجب إكرامه بـلاك «المجاملة»، وقد يجب إكرامه بـلاك «جازة الإحسان»، وقد يجب إكرامه بـلاك «الشفقة» وهكذا...؛ فإذا قيل: «إذا جاءك زيد فأكرمه»، فوجوب الإكرام المبرَّز بهذا الكلام، لابد أن يكون واحداً من هذه الأفراد للوجوب.

ولنفرض أنه الفرد الأول منها مثلاً، وهذا الفرد من الوجوب، ينتفي بانتفاء الشرط، تطبيقاً لقاعدة احترازية القيود؛ ولكنّ هذه القاعدة لا تنتفي سائر الأفراد الأخرى للوجوب، ولا يُعتبر ذلك مفهوماً؛ بل المفهوم أن يدلّ الربط المخاص المأخذ في المنطوق بين الحكم وقيده، على انتفاء طبيعي الحكم بانتفاء القيد؛ فقولنا: «إذا جاء زيد فأكرمه» في المثال المتقدّم، إنما يُعتبر له مفهوم، إذا دلّ الربط فيه بين الشرط والجزاء، على أنه في حالات انتفاء الشرط، ينتفي طبيعي وجوب الإكرام، بكلّ أفراده الآتفة الذكر.

ومن هنا صَحّ تعريف المفهوم بأنّه: انتفاء طبيعي الحكم المنطوق [عند انتفاء قيد له من قيوده]؛ على أن يكون هذا الانتفاء، مدلولاً التزامياً لربط الحكم في المنطوق بطرفه.

١. كما لم يكن انتفاء قيد موضوع الحكم، مفهوماً؛ لأنّه على أساس قاعدة احترازية القيود، كان يقتضي انتفاء شخص الحكم.

ضابط المفهوم

وعلى ضوء ما ذكرناه في تعريف المفهوم، نواجه السؤال التالي: ما هو هذا النحو من الرابط الذي يستلزم انتفاء الحكم عند الانتفاء؟ لكي نبحث بعد ذلك عن الجملة التي يمكن القول بأنّتها تدلّ على ذلك النحو من الرابط، وبالتالي يكون لها مفهوم.

والمعروف أنَّ الرابط الذي يُحقق المفهوم، يتوقف على ركنين أساسيين:

أحددهما: أن يكون الرابط معبراً عن حالة لزوم علية [تام] انحصرى؛ وبكلمة أخرى: أن يكون من ارتباط المعلول بعلته المنحصرة؛ إذ لو كان الرابط بين الجزاء والشرط مثلاً، مجرد اتفاق بدون لزوم^١؛ أو لزوماً بدون علية؛ أو علية بدون انحصار، لتوفّر علة أخرى، لما انتفى مدلول الجزاء، بانتفاء ما ارتبط به في الجملة من شرط؛ لإمكان وجوده بعلة أخرى.

والركن الآخر: أن يكون المرتبط بتلك العلة المنحصرة، طبيعى الحكم وسنه، لا شخصه؛ لكي ينتفي الطبيعي بانتفاء تلك العلة، لا الشخص فقط؛ لما عرفت سابقاً، من أنَّ المفهوم لا يتحقق إلا إذا كان الرابط، مستلزماً لانتفاء طبيعى الحكم المنطوق بانتفاء القيد.

ونلاحظ على الركن الأول من هذين الركنين:

أولاً: أنَّ كون المرتبط به الحكم، علةً تامة، ليس أمراً ضرورياً لإثبات

١. أي: بدون ملازمة.

المفهوم؛ بل يكفي أن يكون جزء العلة إذا افترضنا كونه جزءاً لعلة منحصرة؛ فالمهم من ناحية المفهوم الانحصار؛ لا العلية.

وثانياً: أن الجملة الشرطية مثلاً، إذا أفادت كون الجزاء ملتصقاً بالشرط ومتوقفاً عليه، كفى ذلك في إثبات الانتفاء عند الانتفاء؛ ولو لم يكن فيها ما يثبت علية الشرط للجزاء أو كونه جزء العلة؛ بل وحتى لو لم يكن فيها ما يدل على اللزوم؛ وهذا لو قلنا: إن مجيء زيد، متوقف صدفة على مجيء عمرو، لدل ذلك على مجيء زيد في حالة عدم مجيء عمرو؛ فليست دلالة الجملة على اللزوم العلي الانحصارى، هي الأسلوب الوحيد لدلائلها على المفهوم؛ بل يكفي بدلأ عن ذلك، دلائلها على الالتصاق والتوقف؛ ولو صدفة من جانب الجزاء.

مفهوم الشرط

من أهم الجمل التي وقع البحث عن مفهومها، الجملة الشرطية. ولا شك في دلائلها على ربط الجزء بالشرط؛ وإن وقع الاختلاف في الدال على هذا الرابط؛ فالرأي المعروف، أن أدلة الشرط هي الدالة على الرابط وضعاً، وخالف في ذلك الحق الإصفهانى، إذ ذهب إلى أن الأدلة، موضوعة لإفاده أن مدخوها - أي: الشرط - قد افترض وقى على نهج الموضوع في القضية الحقيقة؛ وأماماً ربط الجزاء بالشرط وتعليقه عليه، فهو مستفاد من هيئة الجملة وما فيها من ترتيب للجزاء على الشرط.

وعلى أي حال، يتوجه البحث حول ما إذا كان هذا الرابط المستفاد من الجملة الشرطية بين الجزاء والشرط، [هل] يفي بإثبات المفهوم؟ أو

لأ؟ وفي هذا المجال، نواجه سؤالين، على ضوء ما تقدم من الضابط لإثبات المفهوم:

أولاً: هل المعلق، طبيعي الحكم؟ أو شخصه؟

ثانياً: هل يستفاد من الجملة، أن الشرط علة منحصر للمعلق؟

وفيما يتصل بالسؤال الأول، يقال عادة: بأن المعلق، طبيعي الحكم؛ لأن الشخص؛ وذلك بإجراء الإطلاق وقرينة الحكمة في مفاد هيئة جملة الجزاء؛ فإن مفادها هو المحكوم عليه بالتعليق، ومقتضى الإطلاق، أنه لوحظ بنحو الطبيعي، لا بنحو الشخص؛ في جملة: «إذا جاءَ زيد فأكرمه»، ثُبّت بالإطلاق، أن مفاد «أكرم»، طبيعي الوجوب المفاد بنحو المعنى الحرفي والنسبة الإرسالية.

وفيما يتصل بالسؤال الثاني، قد يقال: إن أدلة الشرط، موضوعة لغة للربط العلي الانحصارى بين الشرط والجزاء.

ولكن يورد على ذلك عادة، بأنها لو كانت موضوعة على هذا النحو، لزم أن يكون استعمالها في مورد كون الشرط علة غير منحصرة، مجازاً؛ وهو خلاف الوجдан.

ومن هنا اتجه القائلون بالمفهوم، إلى دعوى أخرى؛ وهي: أن اللزوم، مدلول وضعى للأدلة، والعلى مستفاده من تفريع الجزاء على الشرط بالفاء الثابتة حقيقة أو تقديرأ؛ وأمّا الانحصار، فيثبت بالإطلاق؛ إذ لو كان للشرط بدليل يتحقق عوضاً عنه في بعض الأحيان، لكان لابد من تقييد الشرط المذكور في الجملة بذلك البديل، بحرف «أو» ونحوها؛ فيقال مثلاً: «إن جاءَ زيد أو مرض، فأكرمه»؛ فحيث لم يذكر ذلك والقى الشرط مطلقاً، ثبت بذلك عدم وجود البديل؛ وهو معنى الانحصار.

الشرط المسوق لتحقيق الموضوع

يوجَد في الجملة الشرطية: «إن جاء زيد فأكرمه»، حكمٌ - وهو وجوب الإكرام -، وشرطٌ - وهو المجيء -، وموضوعٌ ثابت في حالتي وجود الشرط وعدمه - وهو زيد -، وفي هذه الحالة، يثبت مفهوم الشرط تبعاً لما تقدّم من بحوث.

ولكِننا أحياناً، نجد أنَّ الشرط يساوي وجود الموضوع ويعني تحقيقه؛ على نحو لا يكون في الجملة الشرطية موضوع محفوظ في حالتي وجود الشرط وعدمه؛ كما في قولنا: «إذا رُزقت ولداً فاختنه»؛ وفي مثل ذلك، لا مجال للمفهوم؛ إذ مع عدم الشرط، لا موضوع، لكي تدلُّ الجملة على نفي الحكم عنه؛ ويُسمى الشرط في حالات من هذا القبيل، بـ«الشرط المسوق لتحقق الموضوع».

مفهوم الوصف

إذا قُيد متعلّق الحكم أو موضوعه بوصف معين؛ كما في: «أكرم الفقير العادل»، فهل يدلُّ التقييد بوصف «العادل»، على المفهوم؟ قد يقال بثبوت المفهوم، لأحد الوجهين التاليين؟

الأول: أنَّه لو كان يجب إكرام الفقير العادل والفقير غير العادل معاً، فهذا يعني أنَّ العدالة ليس لها دخل في موضوع الحكم بالوجوب، مع أنَّأخذ قيد في الخطاب، ظاهر عرفاً في أنَّه دخيل في الحكم^١.

١. فثبت أنَّ الوصف ظاهر في مدخليته في موضوع الحكم، ببرهان الخلف.

ويرد على ذلك: أن دلالة الخطاب على دخل القيد، لا شك فيها؛ ومردّها إلى ظهور حال المتكلّم في أن كلّ ما يُبيّن بالكلام في مرحلة المدلول التصوريّ، فهو داخل في نطاق المراد الجديّ، وحيث أنّ الوصف قد يُبيّن في مرحلة المدلول التصوريّ بوصفه قياداً، فيثبت بذلك أنّه دخيل في موضوع الحكم المراد جدّاً؛ وعلى أساس ذلك، قامت قاعدة احترازية القيد كما تقدّم؛ غير أنّ ذلك إنما يقتضي دخل الوصف في شخص الحكم، وانتفاء هذا الشخص الذي سيق الكلام لإبرازه، بانتفاء الوصف؛ لانتفاء طبقيّ الحكم؛ وما نقصده بالمفهوم انتفاء الظبيقيّ.

الثاني: أنّه لو كان يجب إكراام الفقير العادل والفقير غير العادل، ولو بفردين من الوجوب وبجعلين^١، لما كانت هناك فائدة في ذكر المولى لقيد العدالة؛ لأنّه لو لم يذكره وجاء الخطاب مطلقاً، لما أضرّ بمقصوده؛ وإذا لم تكن هناك فائدة في ذكر القيد، كان لغوأً، فيتعمّن - لصيانته كلام المولى عن اللغويّة - أن تفترض لذكر القيد فائدة؛ وهي التنبيه على عدم شمول الحكم للفقير غير العادل، فيثبت المفهوم.

وهذا البيان، وإن كان متّجهاً؛ ولكنّه إنما يقتضي نفي الثبوت الكليّ الشامل للحكم في حالات انتفاء الوصف؛ ولا ينفي ثبوته في بعض الحالات مع انتفائه في حالات أخرى؛ إذ يكون لذكر القيد عندئذ، فائدة؛ وهي التحرّز عن هذه الحالات الأخرى؛ لأنّه لو لم يذكر، لشمل الخطاب

١. فالعدالة الدخيلة في جعل الحكم، لو كانت دخيلاً كفرد من فردین من الوجوب و جعلين، لكان ذكرها لغوأً، فيثبت أنّها دخيلاً في جعل حكم واحد، لتنفي اللغوّية.

كلَّ حالات الانتفاء؛ فالوصف إذًا، له مفهوم محدود؛ ويدلُّ على انتفاء الحكم بانتفاء الوصف على نحو السالبة الجزئية؛ لا على نحو السالبة الكلية. وينبغي أن نلاحظ في هذا المجال، أنَّ الوصف تارة، يذكَر مع موصوفه، فيقال مثلاً: «احترم العالم الفقيه»؛ وأخرى يذكَر مستقلاً، فيقال: «احترم الفقيه».١ والوجه الأوَّل لإثبات المفهوم للوصف لو تم، يجري في كلتا الحالتين؛ وأمّا الوجه الثاني، فيختص بالحالة الأوَّل؛ لأنَّ ذكر الوصف في الحالة الثانية، لا يكون لغواً على أيِّ حال، مادام الموصوف غير مذكور.

جمل الغاية والاستثناء

وهناك جمل أخرى، يقال عادة بثبوت المفهوم لها، كالجملة المتكلفة لحكم معيَّن؛ كما في: «صم إلى الليل»؛ أو المتكلفة لحكمٍ مع الاستثناء منه. ولا شكَّ في أنَّ الغاية والاستثناء، يدللان على أنَّ شخص الحكم الذي أريد إبرازه بذلك الخطاب، منفيٌ بعد وقوع الغاية، ومنفيٌ عن المستثنى، طبيقاً لقاعدة احترازية القيود؛ ولكنَّ هذا، لا يكفي لإثبات المفهوم؛ لأنَّ المطلوب فيه، نفي طبيعيٌّ الحكم؛ كما في الجملة الشرطية؛ وهذا يتوقف على إثبات كون الغاية أو الاستثناء، غاية لطبيعيٌّ الحكم واستثناءً منه؛ على وزان كون المعلق في الجملة الشرطية، طبيعياً الحكم؛ فإنَّ أمكن إثبات ذلك، كان للغاية ولأداة الاستثناء، مفهوم كمفهوم الجملة الشرطية، فتدلآن

١. وهو ما يسمى بـ«اللقب».

على أنّ طبيعيّ الحكم، ينتفي عن جميع الحالات التي تشملها الغاية أو يشملها المستثنى، وإذا لم يكن إثبات ذلك، لم يكن للغاية والاستثناء مفهوم بهذا المعنى.

نعم، يثبت لها مفهوم محدود، بقدر ما ثبت للوصف بقرينة اللغوّيّة؛ إذ لو كان طبيعيّ الحكم ثابتاً بعد الغاية أو للمستثنى أيضاً، ولو بجعل آخر، لكان ذكر الغاية أو الاستثناء، بلا مبرر عرفيّ؛ فلابدّ من افتراض انتفاء الطبيعيّ في حالات وقوع الغاية وحالات المستثنى، ولو بنحو السالبة الجزئيّة؛ صيانة للكلام عن اللغوّيّة.

الخلاصة

□ المفهوم: هو مدلول التزامي لربط الحكم بقيوده في المنطوق. ويُعتبر عن انتفاء طبيعي الحكم في المنطوق، إذا اختلت بعض القيود المأخوذة في المدلول المطابقي. وضابطه: أنَّ الربط المذكور، يتوقف على ركين:

١. أن يكون الربط معتمداً عن حالة توقف انحصارياً.

٢. أن يكون المرتبط، طبيعي الحكم ونسخه؛ لا شخصه.

□ الفرق بين المفهوم و مؤدى قاعدة احترازية القيود، هو أنَّ المفهوم، يدلُّ على انتفاء طبيعي الحكم؛ لا شخصه.

□ ضابط المفهوم في الجملة الشرطية:

١. إنَّ المعلق في الجملة الشرطية، طبيعي الحكم، بإجراء الإطلاق وقرينة الحكمة في مفاد هيئة الجزاء.

٢. إنَّ اللزوم مدلول وضعبي للأدلة؛ والعلمية مستفادة من تفريع الجزاء على الشرط، بالفاء الثابتة حقيقة أو تقديرها؛ والانحصار يثبت بالإطلاق.

□ إذا كان الشرط مساوٍ لوجود الموضوع، فلا مجال للمفهوم؛ إذ مع عدم الشرط، لا موضوع لكي تدلُّ الجملة على نفي الحكم.

□ جملة الوصف أو الغاية أو الاستثناء، لها مفهوم محدود؛ وتدلُّ على انتفاء الحكم بانتفاء الوصف أو الغاية أو الاستثناء، على نحو السالية الجزئية؛ لا على نحو السالية الكلية.

الأسئلة

١. ما هو المفهوم؟
٢. ما هو ضابط المفهوم؟
٣. ما هما الركنان اللذان يتوقف عليهما الربط الذي يتحقق المفهوم؟
٤. ما هو المهم في المفهوم؟ هل العلية؟ أم الانحصار؟
٥. هل دلالة الجملة على اللزوم، ضروري في تحقق اللزوم أم لا؟
٦. ما هو الدال على الربط في الجملة الشرطية؟
٧. ما هو رأي المحقق الإصفهاني، بالنسبة إلى الدال على الربط في الجملة الشرطية؟
٨. كيف يثبت أن المعلق في الجملة الشرطية، طبيعي الحكم لا شخصه؟
٩. كيف تدل جملة الشرط على اللزوم والعلية؟
١٠. هل يدل الشرط الذي يساوي وجود موضوعه، على المفهوم؟ ولماذا؟
١١. هل الوصف له مفهوم أم لا؟ كيف؟
١٢. هل لجملة الغاية مفهوم؟ لماذا؟
١٣. هل لجملة الاستثناء مفهوم؟ لماذا؟
١٤. لماذا لا يمكن أن تنفي المفهوم عن جمل الغاية والاستثناء؟

التمريرين

* اذكر نوع المفهوم، ولو على نحو السالبة الجزئية في الأمثلة التالية:

- قال (تعالى): «ثم أتموا الصيام إلى الليل»^١.

- «يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * فإذا قضيتم الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله»^٢.

- «وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا»^٣.

- «أطعموا البائس الفقير»^٤.

- إذا قال البائع للمشتري: «بعتك سلعي بدينار»، ثم قال المشتري: «رضيت بذلك»، صح البيع.

١. البقرة / ١٨٧.

٢. الجمعة / ٩ - ١٠.

٣. النساء / ٤٣.

٤. الحجّ / ٢٨.

* ما هي النسبة بين الدلالات الثلاثة للكلام؟

وما هو دورها في فهم مقصود المتكلم؟

التطابق بين الدلالات

تقدّم أنّ للكلام ثلات دلالات؛ وهي: الدلالة التصوّرية، والدلالة التصديقية الأولى، والدلالة التصديقية الثانية. وتقدّم أنّ الظاهر من كلّ لفظ في مرحلة الدلالة التصوّرية، هو المعنى الموضوع له اللفظ.

وهنا نُريد الإشارة إلى ظهور كلّ لفظ في مرحلة الدلالة التصديقية الأولى، في أنّ المتكلّم يقصد باللفظ، تفهيم نفس المعنى الظاهر من الدلالة التصوّرية؛ لا معنى آخر؛ فإذا قال المتكلّم: «أسد»، وشكّلنا في أنّ المتكلّم، هل قصد أن يُخاطر في ذهننا المعنى الحقيقى؛ وهو الحيوان المفترس؟ أو المعنى المجازى؛ وهو الرجل الشجاع؟، كان ظاهر حاله، أنه يقصد إخبار المعنى الحقيقى؛ ومرد ذلك في الحقيقة، إلى ظهور حال المتكلّم في التطابق بين الدلالة التصوّرية والدلالة التصديقية الأولى؛ فadam الظاهر من الأولى هو المعنى الحقيقى، فالمقصود في الثانية هو أيضاً، وهذا الظهور، حجّة على ما يأتي في قاعدة حجّية الظهور؛ ويُطلق على حجّيته، اسم أصلّة الحقيقة.

ولنأخذ الآن، الدلالة التصديقية الثانية، بعد افتراض تعين الدلالتين السابقتين عليها، لنجد فيها نفس الشيء؛ فإنّ الظاهر من الكلام، في مرحلة الدلالة التصديقية الثانية، أنّ المراد الجديّ، متطابق مع ما قصد إخباره في الذهن، في مرحلة الدلالة التصديقية الأولى؛ فإذا قال المتكلّم: «أكرم كلّ جيراني»، وعرفنا أنّه يُريد أن يُخاطر في ذهنتنا صورة العموم، ولكن شكّنا في أنّ مراده الجديّ، هل هو أن نُكرم جيرانه جميعاً؟ أو أن نُكرم بعضهم؟ غير أنّه أقى باللفظ عاماًً وقصد إخبار العموم بجملة لجيرانه؟ ففي هذه الحالة، نجد أنّ ظاهر حال المتكلّم، أنّه جاز في التعميم، وأنّ مراده الجديّ ذلك؛ ومرد ذلك في الحقيقة، إلى ظهور حال المتكلّم في التطابق بين الدلالة التصديقية الأولى والدلالة التصديقية الثانية؛ فadam الظاهر من الأولى، إخبار صورة العموم، فالظاهر من الثانية، إرادة العموم جداً؛ وهذا الظهور حجّة؛ ويُطلق على حجيّته في هذا المثال، أصالة العموم.

وقد يقول المتكلّم: «أكرم فلاناً»، ويختصر في ذهنتنا مدلول الكلام، ولكنّنا نشكّ في جديّته في ذلك، ونتحمّل تأثره بظروف خاصة من التقى ونحوها¹، فلم يكن له مراد جديّ إطلاقاً. والكلام فيه، كالكلام في المثال السابق؛ فإنّ ظهور التطابق بين الدلالتين التصديقين، يقتضي دلالة الكلام على أنّ ما أختره في ذهنتنا، عند سماعنا لهذا الكلام، مراد له جداً، وأنّ الجهة التي دعته إلى الكلام، هي كون مدلوله مراداً جديّاً له؛ لا التقى [مثلاً]؛ وهذا الظهور حجّة، ويُسمى بأصالة الجهة.

1. المزاح والمداهنة والسهوا وغيرها.

ونلاحظ -على ضوء ما تقدّم- أنّ في الكلام، ثلاثة ظواهر: أحدها تصوّريّ، واثنان تصديقيّان؛ ويختلف التصوّريّ عنّهما في أنّ ظهور اللفظ تصوّراً، في المعنى الحقيقيّ، لا يتزعزع حتّى مع قيام القرينة المتصلة على أنّ المتكلّم أراد معنّي آخر؛ وأمّا ظهور الكلام تصديقاً، في إرادة المتكلّم للمعنى الحقيقيّ، استعملاً وجداً، فيزول بقيام القرينة المذكورة، ويتحول من المعنى الحقيقيّ، إلى المعنى الذي تدلّ عليه القرينة؛ وأمّا القرينة المنفصلة، فلا تُزعزع شيئاً من هذه الظواهر؛ وإنما تُشكّل تعارضًا بين ظهور الكلام الأوّل وبينها، وتُقدّم عليه؛ وفقاً لقواعد المجمع العربيّ.

المناسبات الحكم والموضوع

قد يُذكر الحكم في الدليل، مرتبطاً بلفظ له مدلول عام، ولكنّ العرف، يفهم ثبوت الحكم لحصة من ذلك المدلول؛ كما إذا قيل: «اغسل ثوبك إذا أصابه البول»، فإنّ الغسل لغة، قد يُطلق على استعمال أيّ ماء؛ ولكنّ العرف، يفهم من هذا الدليل، أنّ المظهر هو الغسل بالماء.

وقد يُذكر الحكم في الدليل، مرتبطاً بحالة خاصة؛ ولكنّ العرف، يفهم أنّ هذه الحالة، مجرّد مثال لعنوان عام، وأنّ الحكم مرتبط بذلك العنوان العام؛ كما إذا ورد في قرية وقع فيها نجس، أنسه: «لاتتوضاً منها ولا تشرب»؛ فإنّ العرف يرى الحكم ثابتاً لماء الكوز أيضاً، وأنّ القرية مجرّد مثال.

وهذه التعميمات، وتلك التخصيصات، تقوم في الغالب، على أساس ما

يُسمى بـ**المناسبات** الحكم والموضوع؛ حيث أنّ الحكم له مناسبات ومناطقات مرتكزة في الذهن العرفيّ؛ بسببها ينسق التخصيص تارة والتعميم أخرى، إلى ذهن الإنسان عند سماع الدليل؛ وهذه الانساقات، حجّة؛ لأنّها تشكّل ظهوراً للدليل؛ وكلّ ظهور حجّة، وفقاً لقاعدة حجّية الظهور؛ كما يأتي إن شاء الله (تعالى).

إثبات الملاك بالدليل

عرفنا سابقاً، أنّ كلّ حكم له ملاك؛ فالوجوب مثلاً، ملاكه المصلحة الأكيدة في الفعل، والدليل على الحكم بالمطابقة، دليل بالالتزام على ملاكه؛ فله^١ مدلولان: مطابقيّ والتزاميّ. فإذا افترضنا في حالة من الحالات، أنّ الحكم تعتدّ إثباته بذلك الدليل - كما هو الحال في صورة العجز؛ فإنّ الحكم بوجوب الفعل على العاجز، غير صحيح^٢ -، فهذا يعني أنّ المدلول المطابقي للدليل، ساقط في هذه الصورة. والسؤال بهذا الشأن، هو أنتَ: هل يمكن إثبات وجود الملاك بالدليل، فيما إذا كان هناك أثر يترتب على إثبات الملاك؛ كوجوب القضاء مثلاً؟^٣

١. أي: للدليل.

٢. لاستحالة انتكليف (اعتبار الحكم) بغير المقدور؛ كما سيأتي في مباحث الدليل العقلي.

٣. بأنفترض ملاك الوجوب، باق في حق العاجز أيضاً؛ إلا أنه فات عنه، فيجب القضاء في حقه؛ أي: إن الملاك في الأداء والقضاء واحد.

والجواب على هذا السؤال يتعلّق بما يُتّخذ من مبنى في ترابط الدلالة الالتزامية مع الدلالة المطابقية في الحجّية^١؛ فإن قلنا باستقلال كلّ من هاتين الدلالتين في الحجّية، أمكن إثبات الملك في المقام، بالدلالة الالتزامية للدليل^٢؛ لأنّ سقوط دلالته المطابقية^٣، لا يؤثّر على حجّية الدلالة الالتزامية بحسب الفرض؛ وإن قلنا بتبعية الالتزامية للمطابقية في الحجّية – كما هو الصحيح –، فلا يمكن ذلك^٤؛ وعليه، ففي كلّ حالة يتعدّر فيها إثبات نفس الحكم بالدليل، لا يبقى في الدليل ما يثبت وجود الملك. ومثل ذلك، ما إذا كان الدليل على حكم، دالّاً بالالتزام على حكم آخر، وسقط المدلول المطابقي^٥؛ فإنّ محاولة إثبات الحكم الآخر، بنفس الدليل حينئذ، لدلالته التزامية على ذلك، تشبه محاولة إثبات الملك بالدليل في الحالة الآنفة الذكر؛ ومثال ذلك: دليل الوجوب الدالّ بالالتزام على الحكم بالجواز وعدم الحرمة^٦؛ فإذا نسخ الوجوب، جرى البحث في مدى إمكان إثبات الجواز وعدم الحرمة، بنفس دليل الوجوب المنسوخ؛ والكلام فيه كما تقدّم في الملك.

١. وقد سبق في المباحث العامة للأدلة المحرزة، موضوع تبعية الدلالة الالتزامية للمطابقية.

٢. فيجب القضاء على العاجز حينئذ.

٣. عن الحجّية.

٤. أي: فلا يمكن إيجاب القضاء في حق العاجز، بالدلالة الالتزامية.
٥. فإنّ الجواز (التاريخص في الفعل)، يشترك في الوجوب والإباحة بالمعنى الأعم (الاستحباب، والكراء، والإباحة بالمعنى الأخضر).

الخلاصة

- أصلالة الحقيقة: إنّ ظاهر حال المتكلّم عند استعماله للفظ، تَطابق دلالة اللفظ التصوّرية، مع دلالته التصديقية الأولى؛ و هي إرادته لإخبار المعنى الحقيقي للفظ؛ إلا أن يأتي بقرينة على خلاف ذلك. وهذا الظهور، حجّة على أساس قاعدة حجّية الظهور؛ ويُطلق على حجّية المعنى الحقيقي، اسم أصلالة الحقيقة.
- أصلالة العموم: إنّ ظاهر حال المتكلّم عند استعماله للفظِ عام، تَطابق دلالته التصديقية الأولى (و هي إرادة إخبار معنى العام في ذهن السامع) مع الدلالة التصديقية الثانية (مراده الجدي و مقصوده)؛ إلا أن يذكر قرينة على الخاص؛ ويُطلق على حجّية معنى العام حينئذ، أصلالة العموم.
- أصلالة الجهة: إنّ ظاهر حال المتكلّم، تَطابق الدلالتين الأولى والثانية؛ وهو جدّيته في الجهة التي دعته إلى استعمال اللفظ، لا جهة أخرى كالتحقّق والمزاح؛ وهذا الظهور، حجّة؛ ويُطلق على حجّية جهة الجدية، أصلالة الجهة.
- إن ظهور اللفظ تصوّراً، في المعنى الحقيقي، لا يتزعزع حتى مع قيام القرينة المتّصلة؛ وأما ظهور الكلام تصديقاً في المعنى الحقيقي، فيزول بقيام القرينة المتّصلة؛ وأما القرينة المنفصلة، فلا يتزعزع شيئاً من هذه الظواهر؛ وإنما تشكّل تعارضًا بين ظهور الكلام الأول وبينها، وتُقدّم عليه، وفقاً لقواعد الجمع العربي.

- إن للحكم مناسبات ومناطقات مرتكزة في الذهن العربي، بسببها ينسق إلى ذهن الإنسان عند سماع الدليل؛ التخصيص تارة والتعميم أخرى.
- الدليل على الحكم بالموافقة، دليل بالالتزام على ملاكه؛ فإذا تعدد

إثبات حكم بالدليل، فلا يمكن إثبات بقاء ملاكه بنفس الدليل؛ لتبعد
الدلالة الالتزامية للمطابقية في الحججية؛ ومثل ذلك ما إذا كان الدليل
على حكم، دالاً على التزام على حكم آخر، وسقط المدلول المطابقي
للدليل، فلا يمكن إثبات الحكم الآخر، بالدلالة الالتزامية.

الأسئلة

١. ما هي النسبة الظاهرة بين الدلالتين التصورية والتصديقية الأولى؟
٢. ما هي أصلالة الحقيقة؟
٣. ما هي النسبة الظاهرة بين الدلالتين التصدقيتين الأولى والثانية؟
٤. ما هي أصلالة العموم؟
٥. ما هي أصلالة الجهة؟
٦. ما هو تأثير القرينة المتصلة في ظهور الدلالات الثلاثة؟
٧. ما هو تأثير القرينة المنفصلة في ظهور الدلالات الثلاثة؟
٨. ما هو المقصود من مناسبات الحكم والموضوع؟ وهل تشملها حججية الظهور؟
٩. هل يمكن إثبات الملاك بالدليل؟ لماذا؟
١٠. هل يمكن إثبات الحكم المدلول التزاماً، بعد سقوط المدلول المطابقي؟

* هل يمكن استنباط حكم من فعل المقصوم؟

* هل يمكن استنباط حكم من سكوت المقصوم و تقريره أو من سيرته؟

٢. الدليل الشرعي غيراللفظي

عرفنا فيما تقدم أن الدليل الشرعي، تارة يكون لفظياً وأخرى، غير لفظي. والدليل الشرعي غيراللفظي، هو الموقف الذي يتخذه المقصوم عليه، وتكون له دلالة على الحكم الشرعي. ويتمثل هذا الموقف في الفعل تارة، وفي التقرير والسكوت عن تصرف معين^١ تارة أخرى؛ ونتكلّم الآن، عن دلالات كلّ من الفعل والسكوت.

دلالة الفعل

أما الفعل، فتارة يقترن بقال^٢ أو بظهور حال^٣ يقتضي كونه تعليمياً، فيكتسب مدلوله من ذلك؛ وأخرى يتجرّد عن قرينة من هذا القبيل؛

١. يصدر من الآخرين.

٢. كما إذا سُئل عن كيّفية عمل، فطبيّقه عملياً، و نقلت الرواية فعله دون أن يتكلّم بكلام.

٣. كما إذا وقف في الجامع أمام الناس و قام بتمثيل منسّكاً من المناسب.

وحيئنـد، فإن لم يكن من المحتمـل اختصاص المقصـوم علـيـهـا بـحـكـمـ في ذـلـكـ المـورـدـ، دلـلـ صـدـورـ الفـعـلـ مـنـهـ عـلـىـ عدمـ حـرـمـتـهـ بـحـكـمـ عـصـمـتـهـ - كـماـ يـدلـ التـرـكـ عـلـىـ عدمـ الـوجـوبـ لـذـلـكـ؛ ولاـ يـدلـ بـجـرـدـهـ، عـلـىـ اـسـتـحـبـابـ الفـعـلـ وـرـجـحـانـهـ؛ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ عـبـادـةـ - فـإـنـ عدمـ حـرـمـتـهـ، مـساـوـقـ لـشـرـوـعـيـتـهـ وـرـجـحـانـهـ؛ أـوـ [ـإـنـ]ـ أـحـرـزـنـاـ فـيـ مـوـرـدـ، عدمـ وـجـودـ أـيـ حـافـزـ غـيرـ شـرـعـيـ^١ـ، فـيـتـعـيـنـ كـوـنـ الـحـافـزـ شـرـعـيـاـ، فـيـثـبـتـ الرـجـحـانـ؛ وـيـسـاعـدـ عـلـىـ هـذـاـ إـلـحـازـ، تـكـرـارـ صـدـورـ الـعـلـمـ مـنـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ؛ أـوـ مـواـظـبـتـهـ عـلـيـهـ، مـعـ كـوـنـهـ مـنـ الـأـعـمـالـ الـتـيـ لـاـ يـقـتـضـيـ الطـبـعـ تـكـرـارـهـ وـمـواـظـبـةـ عـلـيـهـاـ.

وـهـلـ يـدلـ الـفـعـلـ، عـلـىـ عدمـ كـوـنـهـ مـرـجـوـحـاـ؛ إـلـاـ مـطـلـقاـ؛ وـإـنـاـ فـيـ حـالـةـ تـكـرـارـ صـدـورـهـ مـنـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ؟ـ أـوـ لـاـ يـدلـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـمـاـ تـقـدـمـ مـنـ نـفـيـ الـحـرـمـةـ فـيـ ذـلـكـ؟ـ وـجـوهـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ أـنـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ هـلـ يـجـوزـ فـيـ حـقـهـ تـرـكـ الـأـوـلـىـ وـفـعـلـ الـمـكـرـوـهـ، أـوـ يـجـوزـ حـتـىـ التـكـرـارـ وـمـواـظـبـةـ عـلـىـ ذـلـكـ؟ـ أـوـ لـاـ يـجـوزـ شـيـءـ مـنـ هـذـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهـ؟ـ وـيـلـاحـظـ أـنـهـ عـلـىـ تـقـدـيرـ عـدـمـ تـجـوـيزـ تـرـكـ الـأـوـلـىـ عـلـىـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ - إـلـاـ مـطـلـقاـ؛ أـوـ بـنـحـوـ الـمـواـظـبـةـ عـلـىـ التـرـكـ،ـ نـسـطـيـعـ أـنـ نـسـتـفـيدـ مـنـ التـرـكـ،ـ عـدـمـ اـسـتـحـبـابـ الـمـتـرـوـكـ^٢ـ؛ـ كـماـ نـسـتـفـيدـ مـنـ الـفـعـلـ،ـ عـدـمـ كـوـنـهـ مـكـرـوـهـاـ،ـ وـعـدـمـ كـوـنـ التـرـكـ مـسـتـحـبـاـ.

وـتـبـقـىـ هـنـاكـ نـقـطـةـ،ـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـؤـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـبـارـ؛ـ وـهـيـ:ـ أـنـ هـذـهـ الدـلـالـاتـ،ـ إـلـاـ تـتـحـقـقـ فـيـ إـثـبـاتـ حـكـمـ لـلـمـكـلـفـ عـنـدـ اـفـتـرـاضـ وـحدـةـ

١ـ.ـ لـعـلـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ بـهـذـاـ النـحـوـ؛ـ كـماـ إـذـاـ رـوـيـ نـوـمـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـاـ مـسـتـقـبـلاـ لـلـقـبـلـةـ.

٢ـ.ـ وـعـدـمـ كـوـنـ التـرـكـ مـكـرـوـهـاـ.

الظروف المحتمل دخلها في الحكم الشرعي؛ فإن الفعل لما كان دالاً صامتاً وليس له إطلاق^١، فلا يُعَيِّن ما هي الظروف التي لها دخل في إثبات ذلك الحكم للمعصوم عليهما السلام؛ فما لم يحرز وحدة الظروف المحتمل دخلها، لا يمكن أن تُثبت الحكم.

ومن هنا، قد يُشار اعتراض عام في المقام؛ وهو أنّ نفس النبوة والإمامية، ظرف يُيَيز المعصوم عليهما السلام عن غيره دائمًا، فكيف يمكن أن تُثبت الحكم على أساس فعل الموصوم عليهما السلام.

والجواب على ذلك: أنّ احتمال دخل هذا الظرف في الحكم المكتشف، ملغي بقوله (تعالى): «وَلَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَأُ حَسَنَةً»^٢؛ وما يناظره من الأدلة الشرعية الدالة على جعل النبي والإمام عليهما السلام قدوة؛ فإنّ فرض ذلك، يقتضي إلغاء دخل النبوة والإمامية في سلوكهما، لكي يكون قدوة غير النبي والإمام عليهما السلام، فما لم يثبت بدليل، أنّ الفعل المعين من مختصات النبي والإمام عليهما السلام، يُبَيِّن على عدم الاختصاص.

دلالة السكوت والتقرير

وأمّا السكوت، فقد يقال: إنّه دليل الإ مضاء؛ وتوضيح ذلك: أنّ الموصوم عليهما السلام إذا واجه سلوكاً معيناً، فإنّما أن يُدلي موقف الشرع منه؛ وهذا يعني وجود الدليل الشرعي اللفظي؛ وإنّما أن يسكت؛ وهذا السكوت

١. لأنّ الموصوم عليهما السلام، ليس هنا في مقام البيان، حتى نتمسّك بقرينة الحكمة.

٢. الأحزاب / ٢١.

يمكن أن يعتبر دليلاً على الإمساء؛ ودلالته على الإمساء، تارة تدعى على أساس عقليٍّ، وأخرى على أساس الظهور الحالى.

إما الأساس العقلى، فيمكن توضيحه: إما بلاحظة المقصوم عليه مكلفاً، فيقال: إن هذا السلوك، لو لم يكن مرضياً، لوجب النهي عنه على المقصوم عليه، لوجوب النهي عن المنكر؛ أو لوجوب تعليم الجاھل؛ فعدم نهيه وسكته مع عصمه، يكشف عقلاً عن كون السلوك مرضياً؛ وإما بلاحظة المقصوم عليه شارعاً وهادفاً، فيقال: إن السلوك الذي يواجهه المقصوم عليه، لو كان يقوت عليه غرضه بما هو شارع، لتعين الوقوف في وجهه، ولما صاح السكوت؛ لأنّه تقضى للغرض، وتقضى الغرض من العاقل الملتفت، مستحيل.

وكلّ من اللحاظين، له شروطه؛ فاللحاظ الأول، يتوقف على توفر شروط وجوب النهي عن المنكر^١؛ واللحاظ الثاني، يتوقف على أن يكون السلوك المskوت عنه، مما يهدّد بتفويت غرض شرعيٍّ فعليٍّ، بأن يكون مرتبطاً بال المجال الشرعي مباشرة^٢؛ كالسلوك القائم على العمل بأخبار الآحاد الثقات، في الشريعتين؛ أو ناشئاً من نكتة تقتضي بطبعها، الامتداد إلى المجال الشرعي^٣؛ على نحو يتعرض الغرض الشرعي للخطر والتلفوت.

١. أو شروط توجيه الجاھل؛ كحرمة التعبير عن الرأي، التي تُفتقد في ظروف التقىة.
٢. كما لو كان سلوك المجتمع، يؤدي إلى اضحالة الدين؛ والمقصوم عليه، مأمور بحفظ الدين، بلغ ما بلغ؛ والحفاظ على نفسه أو التنفيذ بها، يدور مدار هذا التكليف؛ فيخضع لظروف التقىة أو ظروف الخروج؛ مثال ذلك، موقف أبي الأحرار، الحسين بن علي عليهما السلام، حيث قال: «إما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدي».«

كما لو كان العمل بأخبار الآحاد، قائماً في الحالات العرفية، ولكن بنكتة تقتضي بطبعها، تطبيق ذلك على الشريعتين أيضاً عند الحاجة. وأمّا الأساس الاستظهاري، فيقوم على دعوى أنّ ظاهر حال المعصوم عليهما - بوصفه المسؤول العام عن تبليغ الشريعة وتقويم الزيف -، عند سكوته عن سلوكه يواجهه، ارتضاء ذلك السلوك؛ وهذا، ظهور حالي؛ وتكون الدلالة حينئذٍ استظهاريّة؛ ولا تخضع لجملة من الشروط التي يتوقف على أساس العقلية.

السيرة

ومن الواضح أن السكوت، إنما يدلّ على الإمضاء في حالة مواجهة المعصوم عليهما سلوك معين؛ وهذه المواجهة على نحوين:
أحدهما: مواجهة سلوك فرد خاص، يتصرّف أمام المعصوم عليهما؛
كأن يسحّ أمام المعصوم عليهما في وضوئه منكوساً ويُسكت عليهما عنه.
والآخر: مواجهة سلوك اجتماعي؛ وهو ما يسمى بالسيرة العقلائية؛ كما
إذا كان العقلاء - بما هم عقلاء - يسلكون سلوكاً معيناً في عصر
المعصوم عليهما؛ فإنه بحكم تواجده بينهم، يكون مواجههاً لسلوكهم العام،
ويكون سكوته، دليلاً على الإمضاء؛ ومن هنا، أمكن الاستدلال بالسيرة
العقلائية عن طريق استكشاف الإمضاء من سكوت المعصوم عليهما.
والإمضاء المستكشف بالسكوت، ينصب على النكتة المركوزة عقلائياً؛
لا على المقدار الممارس من السلوك خاصة؛ وهذا يعني:

أولاً: أن الممضى ليس هو العمل الصامت، لكي لا يدل على أكثر من الجواز؛ بل هو النكتة؛ أي: المفهوم العقلاني المرتكز عنه؛ فقد يثبت به حكم تكليفي أو حكم وضعى.

وثانياً: أن الإمضاء، لا يختص بالعمل المباشر به عقلائياً في عصر المعصوم عليه السلام، فيما إذا كانت النكتة أوسع من حدود السلوك الفعلى، كان الظاهر من حال المعصوم عليه السلام إمضاءها كبروياً وعلى امتدادها.

وعلى ضوء ما ذكرناه، نعرف أن ما يمكن الاستدلال به على إثبات حكم شرعي، هو السيرة المعاصرة للمعصومين عليهما السلام؛ لأنها، هي التي ينعقد ظهور في الإمضاء لسكتوت المعصوم عليهما السلام عنها، دون السيرة المتأخرة.

وقد يتوجه أهل السيرة المتأخرة، معاصرة أيضاً للمعصوم عليهما السلام، وإن كان غائباً، فيدل سكتوته عنها، على إمضائه، وليس لدينا سيرة غير معاصرة للمعصوم عليهما السلام.

والجواب على هذا التوهّم: أن سكتوت المعصوم عليهما السلام في غيبته، لا يدل على إمضائه؛ لا على أساس العقل ولا على أساس استظهارى؛ أمّا الأول، فلأنّه عليهما السلام غير مكلف في حال الغيبة بالنهي عن المنكر وتعليم الجاهل، وليس الغرض بدرجة من الفعلية، تستوجب الحفاظ عليه، بغير الطريق الطبيعي الذي سبب الناس أنفسهم إلى سده بالتسبيب إلى غيبته؛ وأمّا الثاني، فلأن الاستظهار، مناطه حال المعصوم عليهما السلام، ومن الواضح أن حال الغيبة، لا يساعد على استظهار الإمضاء من السكتوت.

وعلى هذا، يُعرف أنَّ كشف السيرة العقلائيَّة عن إمضاء الشارع، إنما هو بِلاك دلالة السكوت عنها، على الإِمضاء؛ لا بِلاك أنَّ الشارع سيد العقلاء وطليعتهم، فما يصدق عليهم يصدق عليه، كما يظهر من بعض الأصوليين؛ وذلك لأنَّ كونه كذلك، بنفسه يوجب احتمال تمييزه عنهم في بعض المواقف، وتخطيئته لهم في غير ما يرجع إلى المدرَّكات السليمة الفطريَّة لعقولهم؛ كما هو واضح.

الخلاصة

- الدليل الشرعي غير اللغظي: هو الموقف الذي يَتَّخِذُ المقصوم عليهما، وتكون له دلالة على الحكم الشرعي؛ وهو على نحوين: ١. دلالة الفعل؛ ٢. دلالة السكوت والتقرير.
- دلالة فعل المقصوم عليهما: الفعل تارة يقترب بمقال أو بظهور حال، يقتضي كونه تعليمياً، فيكتسب مدلوله من ذلك؛ وأخرى يتجرّد عن قرينة من هذا القبيل؛ وحينئذ، فإن لم يكن من المحتدل، اختصاص المقصوم عليهما بحكم في ذلك المورد، دلّ صدور الفعل منه على عدم حرمته بحكم عصمته؛ أو تعين كون الحافز شرعاً - إن أحرزنا في مورد عدم وجود أي حافر غير شرعي؛ وحينئذ، يثبت الرجحان. وهل يدلّ الفعل، على عدم كونه مرجحاً؟ وجوه مبنية على أن المقصوم عليهما هل يجوز في حقه ترك الأولي وفعل المكرور؟ أم لا؟
- دلالة سكوت المقصوم عليهما: إن المقصوم عليهما إذا واجه سلوكاً معيناً، فإما أن يُبدي موقف الشرع منه؛ وهذا يعني وجود الدليل الشرعي اللغظي؛ وإما أن يسكت؛ وهذا السكوت يُمكّن أن يُعتبر دليلاً على الإمساء؛ ودلالته إما:
 ١. على الأساس العقلي: وهو بلاحظة المقصوم عليهما مكفأ؛ لوجوب النهي عن المنكر؛ فيتوقف على أن يكون السكوت عنه، متى يُسبّب تفويت غرض شرعي فعلي.
 ٢. أو على الأساس الاستظهاري: فيقوم على دعوى أن ظاهر حال المقصوم -بوصفه عليهما المسؤول العام- عن تبلیغ الشريعة وتقويم الريغ -عند سكوته عن سلوك يواجهه، ارتضاء ذلك.

□ السكوت على نحوين:

١. مواجهة سلوك فرد خاص يتصرف أمام المعصوم عليه السلام.

٢. مواجهة سلوك اجتماعي؛ وهو ما يسمى بالسيرة العقلانية.

□ السيرة العقلانية: إن العقلاء المعاصرين للمعصومين عليهم السلام، إذا أتجهوا إلى سلوك معين بما هم عقلاء، فسکوت المعصوم عليه السلام على ذلك، دليل على الإيماء للنكتة المركزة عقلانياً في السيرة؛ و تتوسع دائرتها إلى غير المعاصرين لزمن حضور المعصومين عليهم السلام، إذا كانت أوسع من حدود السلوك الفعليّ.

الأسئلة

١. ما هو الدليل الشرعي غير اللفظي؟ وما هي أقسامه؟
٢. متى يدلّ فعل المقصوم ^{عليه} على حكم شرعي؟
٣. متى يدلّ فعل المقصوم ^{عليه} على عدم حرمته ومتى يدلّ تركه لفعل، على عدم وجود قرينة؟
٤. إتيان المقصوم ^{عليه} بعبادة، عند عدم وجود قرينة على كون فعله تعليمياً، لماذا يدلّ على استحبابها ورجحانها؟
٥. اذكر مثلاً آخرًا لدلالة فعل المقصوم ^{عليه} على استحبابه ورجحانه، عند عدم وجود قرينة تدلّ على كون الفعل تعليمياً؟
٦. هل يدلّ فعل المقصوم ^{عليه} على «عدم حرمتة»؟ أم «عدم كونه مرجحاً»؟
٧. متى يمكن أن نستفيد من ترك المقصوم لفعل، عدم استحبابه؟ ومن فعله عدم كونه مكروهاً؟
٨. بما أن النبوة والإمامية، ظرف يُميّز المقصوم ^{عليه} عن غيره دائماً، فكيف يمكن أن تُثبت الحكم على أساس فعله؟
٩. ما هو الأساس العقلي لدلالة السكوت والتقرير على الدليل الشرعي؟
١٠. ما هي شروط دلالة السكوت والتقرير على الحكم الشرعي على الأساس العقلي؟
١١. ما هو الأساس الاستظهاري لدلالة السكوت والتقرير على الحكم الشرعي؟
١٢. ما هي السيرة العقلائية؟ وكيف يمكن أن تدلّ على حكم شرعي؟
١٣. ما هو الممضى من السيرة العقلائية؟ وما هي حدوده؟
١٤. ما هو شرط السيرة العقلائية في دلالتها على الحكم الشرعي؟
١٥. هل يمكن استنباط الحكم من السيرة العقلائية في زمن الغيبة؟ لماذا؟
١٦. ما هو ملاك كشف السيرة العقلائية عن إمضاء الشارع؟ وما هو الدليل على ذلك؟

الدليل الشرعي
القسم الثاني

[طرق] إثبات

صغرى الدليل الشرعي

١. وسائل الإثبات الوجданى
٢. وسائل الإثبات التعبدى

* كيف نعلم أن الدليل الشرعي اللغظي أو غير اللغظي، قد صدر من الشارع؟

تمهيد

الدليل الشرعي شيء يصدر من الشارع، وله دلالة على حكم شرعي، وقد تقدم في البحث الأول، عدد من الضوابط الكلية للدلالة؛ وهنا نتكلّم عن كيفية إثبات كون الدليل، صادراً من الشارع؛ وهذا ما نُعبر عنه بـ«إثبات صغرى الدليل الشرعي».

وهذا الإثبات، على نحوين:

أحدهما: الإثبات الوجдاني؛ وذلك بإحراز الصدور وجданاً.
والآخر: الإثبات التعبدية؛ وذلك بأن يتبعّدنا الشارع بالصدور؛ كأن يقول مثلاً: «اعملوا بما يرويه الثقات»؛ وهذا معنى جعل الحجّية؛ فالكلام يقع في قسمين:

١. وسائل الإثبات الوجداني

وسائل الإثبات الوجداني للدليل الشرعي -بالنسبة إلى غير المعاصرين للشارع-، هي الطرق التي توجب العلم بصدور الدليل من

الشارع، ولا يُكَن حصر هذه الطرق؛ ولكن يُكَن إِرْاز ثلاَث طرق رئيسيّة؛ وهي:

أولاً: الإِخْبَار الحسَّيِّ، المتعدّد بدرجة توجُّب اليقين؛ وهو المسمى بالخبر المتواتر.

ثانياً: الإِخْبَار الحدَّيِّ^١، المتعدّد بالدرجة نفسها؛ وهو المسمى بالإجماع.

ثالثاً: آثار محسوسة تكشف على سبيل الآن^٢ عن الدليل الشرعي. ونتكلّم الآن عن كُلّ واحد من هذه الطرق تباعاً.

الخبر المتواتر

كُلّ خبر حسَّيٍ يُحتمل في شأنه - بما هو خبر -، الموافقة للواقع والمخالفة له. واحتمال المخالفة، يقوم على أساس احتمال الخطأ في الخبر، أو احتمال تعمد الكذب لمصلحة معينة له، تدعوه إلى إخفاء الحقيقة؛ فإذا تعدّد الإِخْبَار عن محور واحد، تضاءل احتمال المخالفة للواقع؛ لأنّ احتمال الخطأ أو تعمد الكذب في كُلّ مخبر بصورة مستقلة، إذا كان موجوداً بدرجة ما، فاحتمال الخطأ أو تعمد الكذب في مخبرين عن واقعة واحدة، معاً، أقلّ درجة؛ لأنّ درجة احتمال ذلك ناتج [عن] ضرب قيمة احتمال الكذب في أحد المخبرين، بقيمة احتماله في الخبر الآخر، وكلما ضربنا قيمة احتمال بقيمة احتمال آخر،

١. أي: مستندات الفتاوى عند الفقهاء القريبين من عصر المعصوم عليه السلام.

٢. أي عن طريق كشف المعلول عن العلة.

تضاءل الاحتمال؛ لأنّ قيمة الاحتمال، تُمثل دائماً، كسرًا محدّداً من رقم اليقين. فإذا رمّزنا إلى رقم اليقين بواحد، فقيمة الاحتمال هي: $\frac{1}{1}$ أو أيّ كسر آخر من هذا القبيل؛ وكلّما ضربنا كسرًا بكسر آخر، خرجمنا بكسر أشدّ ضآلة كما هو واضح.

وفي حالة وجود مخبرين كثيرين، لابدّ من تكرار الضرب، بعدد إخبارات الخبرين، لكي نصل إلى قيمة احتمال كذبهم جمِيعاً؛ ويُصبح هذا الاحتمال ضئيلاً جدّاً، ويزداد ضآلة كلّما ازداد المخبرون، حتى يزول عملياً، بل واقعياً؛ لضآلته وعدم إمكان احتفاظ الذهن البشري بالاحتمالات الضئيلة جدّاً. ويُسمى حينئذ، ذلك العدد من الإخبارات التي يزول معها هذا الاحتمال عملياً أو واقعياً، بـ«التواتر»، ويُسمى الخبر، بـ«الخبر المتواتر».

ولا توجد هناك درجة معينة للعدد الذي يحصل به ذلك؛ لأنّ هذا يتأثر إلى جانب الكم، بنوعية المخبرين ومدى ثاقتهم ونباهتهم وسائر العوامل الدخيلة في تكوين الاحتمال.

وبهذا يظهر أنّ الإحراز في الخبر المتواتر، يقوم على أساس حساب الاحتمالات.

والتواتر، تارة يكون لفظياً؛ وأخرى معنوياً؛ وثالثة إجمالية؛ وذلك لأنّ الحور المشترك لكلّ الإخبارات: إن كان لفظاً محدّداً، فهذا من [النوع] الأول؛ وإن كان قضية معنوية محدّدة، فهذا من الثاني؛ وإن كان لازماً منتزاً، فهذا من الثالث.

وكلما كان المhour، أكثر تحديداً، كان حصول التواتر الموجب للبيدين بحساب الاحتمالات، أسرع؛ إذ يكون افتراض تطابق مصالح الخبرين جميعاً بتلك الدرجة من الدقة، رغم اختلاف أحواهم وأوضاعهم، أبعد في منطق حساب الاحتمالات.

وكما تدخل خصائص الخبرين من الناحية الكمية والكيفية في تقييم الاحتمال، كذلك تدخل خصائص الخبر عنه -أي: مفاد الخبر-؛ وهي على نحوين: خصائص عامة وخصائص نسبية.

والمراد بالخصوصيات العامة، كلّ خصوصية في المعنى، تُشكّل بحساب الاحتمال، عملاً مساعداً على كذب الخبر أو صدقه؛ بقطع النظر عن نوعية الخبر؛ ومثال ذلك: غرابة القضية الخبر عنها؛ فإنّها عامل مساعد على الكذب في نفسه، فيكون موجباً لتباطؤ حصول اليقين بالتواتر؛ وعلى عكس ذلك، كون القضية اعتيادية ومتوقعة ومنسجمة مع سائر القضايا الأخرى المعلومة؛ فإنّ ذلك عامل مساعد على الصدق، ويكون حصول اليقين حينئذ أسرع.

والمراد بالخصوصيات النسبية، كلّ خصوصية في المعنى تُشكّل بحساب الاحتمال، عملاً مساعداً على صدق الخبر أو كذبه، فيما إذا لوحظت نوعية الشخص الذي جاء بالخبر؛ ومثال ذلك: غير الشيعي إذا نقل ما يدلّ على إمامية أهل البيت عليهما السلام؛ فإنّ مفاد الخبر نفسه، يعتبر بلحاظ خصوصية الخبر، عملاً مساعداً لإثبات صدقه بحساب الاحتمال؛ لأنّ افتراض مصلحة خاصة تدعوه إلى الافتراء، بعيد.

وقد تجتمع خصوصية عامة مع خصوصية نسبية، لصالح صدق الخبر؛ كما في المثال المذكور، إذا فرضنا صدور الخبر في ظل حكم بني أمية وأمثالهم، ممّن كانوا يحاولون المنع من أمثال هذه الأخبار، ترهيباً وترغيباً؛ فإنّ خصوصية المضمون، بقطع النظر عن مذهب الخبر، شاهد قوي على الصدق؛ وخصوصية المضمون، معأخذ مذهب الخبر بعين الاعتبار، أقوى شهادة على ذلك.

الخلاصة

■ أنحاء إثبات صدور الدليل من الشارع:

١. الإثبات الوجданى: وهو إحراز الصدور وجданاً؛ ويمكن إبراز ثلاث طرق رئيسية لهذا النوع من الإثبات:

أ. الإخبار الحسى المتعدد، بدرجة توجب اليقين؛ وهو المسئى بالخبر المتواتر.

ب. الإخبار الحدى المتعدد، بدرجة توجب اليقين؛ وهو المسئى بالإجماع.

ج. آثار محسوسة تكشف على سبيل الإنّ عن الدليل الشرعي.

٢. الإثبات التعبدي: وهو أو يتبعنا الشارع بالصدور، و يجعل الحججية للدليل.

■ إن الاحراز في الخبر المتواتر، يقوم على أساس حساب الاحتمالات.

■ إن المحور المشترك لكل الإخبارات المتواترة:

١. إن كان محدداً: فالتواتر لفظي.

٢. إن كان قضية معنوية محددة: فالتواتر معنويّ.

٣. إن كان لازماً متزعاً: فالتواتر إجمالي.

■ خصائص مفاد الخبر التي تؤثر في تقييم الاحتمال، على نحوين:

١. الخصائص العامة: وهي كلّ خصوصية في المعنى، تُشكّل بحسب الاحتمال عاملًا مساعدًا على كذب الخبر أو صدقه.

٢. الخصائص النسبية: وهي كلّ خصوصية في المعنى، تُشكّل بحسب الاحتمال عاملًا مساعدًا على صدق الخبر أو كذبه، فيما إذا لوحظ نوعية الشخص المخبر.

الأسئلة

١. ما هي طرق إثبات صغرى الدليل الشرعي؟
٢. ما هي وسائل الإثبات الوجданى؟
٣. ما هو الخبر المتواتر؟
٤. ما هو الإخبار الحسنى؟
٥. ما هو الإخبار الحدسى؟
٦. ما هو أساس إحراز الصدور في الخبر المتواتر؟
٧. ما هو التواتر اللغظى؟ وما هو التواتر المعنوي؟
٨. ما هو التواتر الإجمالي؟
٩. ما هي الخصائص العامة في الخبر المتواتر؟
١٠. ما هي الخصائص النسبية في الخبر المتواتر؟

* هل أن اتفاق أهل النظر والفتوى يوجب إحراز الحكم الشرعي؟
وهل أن سلوك المتشتّعين في عصر المعصومين عليهم السلام يثبت لنا حكمًا شرعياً؟

الإجماع

الإجماع، اتفاق عدد كبير من أهل النظر والفتوى في الحكم، بدرجة توجّب إحراز الحكم الشرعي؛ وذلك أنّ فتوى الفقيه في مسألة شرعية بحثة، تُعتبر إخباراً حدسيّاً عن الدليل الشرعي؛ والإخبار الحدسي، هو الخبر المبني على النظر والاجتهاد؛ في مقابل الخبر الحسني القائم على أساس المدارك الحسنية؛ وكما يكون الخبر الحسني ذا قيمة احتمالية في إثبات مدلوله، كذلك فتوى الفقيه؛ بوصفها خبراً حدسيّاً يُحتمل فيه الإصابة والخطأ معاً؛ وكما أن تعدد الإخبارات الحسنية، يُؤدي بحساب الاحتمالات إلى غلوّ احتمال المطابقة وضآلّة احتمال المخالفه، كذلك الحال في الإخبارات الحدسيّة، حتى تصل إلى درجة توجّب ضآلّة احتمال الخطأ في الجميع جداً، وبالتالي، زوال هذا الاحتمال عملياً أو واقعياً؛ وهذا ما يُسمى بـ«الإجماع».

فالإجماع والخبر المتواتر، مشتركان في طريقة الإثبات بحساب الاحتمالات؛ ويعتمد الكشف في كلّ منها، على هذا الحساب؛ ولكنّها

يتفاوتان في درجة الكشف؛ فإنّ نفّوا احتمال الموافقة للواقع، وتضاؤل احتمال المخالفة، أسرع حركةً في التواتر، من غوّه و تضاؤله في الإجماع؛ وذلك لعدة أمور؛ يُمكّن إبراز أهمّها في النقاط التالية:

الأولى: أنّ القيمة الاحتمالية للمفردات في الإجماع، أصغر من القيمة الاحتمالية للمفردات في التواتر؛ لأنّ نسبة وقوع الخطأ في الحسّيات، أكبر من نسبة وقوعه في الحسّيات.

الثانية: أنّ الخطأ المحتمل في مفردات الإجماع، لا يتعين أن يكون ذا مركز واحد^١، بينما يكون الخطأ في الأخبار الحسّية، منصباً على مركز واحد عادةً^٢؛ فحينما يُفتقى فقهاء عديدون بوجوب غسل الشعر في غسل الجناة، ويكونون على خطأ مثلاً، قد يكون خطأً أحدهم، ناشئًا من اعتقاده على رواية غير تامة السنّد؛ وخطأً الآخر، ناشئًا من اعتقاده على رواية غير تامة الدلالة؛ وخطأً الثالث، ناشئًا من اعتقاده على أصالة الاحتياط وهكذا...^٣؛ وكلّما كان المركز المحتمل للأخطاء المتعددة، واحدًا أو كانت المراكز متقاربة، كان احتمال تراكم الأخطاء على ذلك أضعف؛ والعكس صحيح أيضًا.

١. وذلك لأنّه معلوم؛ ويحتمل أن تكون عللته متعددة؛ فليس مركّزه، استناده إلى خبر شرعي أو عدم استناده فحسب؛ بل له مراكز أخرى؛ كالخطأ في الاستنباط أو عدمه؛ أو اختلاف المبني في الاستنباط؛ وغير ذلك....

٢. وهو وقوع الخبر أو عدم وقوعه.

٣. فليس احتمال الخطأ يتترك في نقطة واحدة؛ و من هنا تقلّ قيمة موافقة الإجماع للواقع من حيث ارتکاز احتمالات الخطأ، عن قيمة التواتر.

الثالثة: أنّ احتمال تأثير الخبر الأول في الخبر الثاني، موجود في مجال الأخبار الحدسية، وغير موجود عادة، في مجال الأخبار الحسية؛ وهذا يعني أنّ احتمال الخطأ في الخبر الأول، يتضمن في مجال الحدسات، احتمالاً للخطأ في الخبر الثاني^١؛ بينما هو في مجال الحسّيات حيادي تجاه كون الثاني خطئاً أو مصيباً^٢.

الرابعة: أنّ احتمال الخطأ في قضية حسية، يقترن عادة بإحراز وجود المقتضي للإصابة؛ وهو سلامة الموات والفطرة؛ وينشأ من احتمال وجود المانع عن تأثير المقتضي؛ وأمّا احتمال الخطأ في قضية نظرية حدسية، فهو يتضمن أحياناً احتمال عدم وجود المقتضي للإصابة؛ أي: احتمال كون عدم الإصابة، ناشئاً من القصور؛ لا لعارض من قبيل الذهول أو ارتباك البال.

الخامسة: أنّ الأخطاء المحتملة في مجموعة الأخبار الحدسية، يُحتمل نشوؤها من نكتة مشتركة^٣؛ وأمّا الأخطاء المحتملة في مجموعة الأخبار الحسية، فلا يُحتمل فيها ذلك عادة؛ بل هي ترتبط في كلّ مخبر بظروفه الخاصة؛ وكلما كان هناك احتمال النكتة المشتركة موجوداً، كان احتمال المجموع^٤ أقرب^٥ من احتماله في حالة عدم وجودها.

١. فِيَسْتَمِي بـ«الاحتمال المشروط»؛ لأنّه مشروط باحتمال تأثير الخبر الآخر فيه.

٢. و ذلك لأنّ الفرض في التواتر، مباشرة كلّ من المخبرين للمشاهدة؛ و يُسمّى الاحتمال حينئذ، بـ«المطلق».

٣. و هي الارتكاز أو الرؤية الواضحة التي أدت إلى الفتوى.

٤. أي: احتمال اجتماع الأخطاء.

٥. فتزداد قيمة احتمال الخطأ بالنسبة إلى حالة عدم وجود نكتة مشتركة في منشأ الخطأ.

ويتأثر حساب الاحتمال في الإجماع بعوامل عديدة: منها: نوعية العلماء المتفقين من الناحية العلمية، ومن ناحية قربهم من عصر النصوص.

ومنها: طبيعة المسألة المتفق على حكمها، وكونها من المسائل المترقبة ورود النصّ بشأنها، أو من التفصيات والتفريعات.

ومنها: درجة ابتلاء الناس بتلك المسألة وظروفها الاجتماعية؛ فقد يتفق أنها بنحو يقتضي توافر الدواعي والظروف [على] إشاعة الحكم المقابل، لو لم يكن الحكم المجمع عليه، ثابتاً في الشريعة حقاً.

ومنها: لحن كلام أولئك الجماعين في مقام الاستدلال على الحكم، ومدى احتمال ارتباط موقفهم بمدارك نظرية موهونة؛ إلى غير ذلك من النكات والخصوصيات.

ولما كان استكشاف الدليل الشرعي من الإجماع، مرتبطاً بحساب الاحتمال، لم يكن للإجماع بعنوانه، موضوعية في حصوله؛ فقد يتم الاستكشاف حتى مع وجود المخالف، إذا كان الخلاف بنحو لا يؤثر على حساب الاحتمال المقابل؛ وهذا يرتبط إلى درجة كبيرة بتشخيص نوعية المخالف وعصره، ومدى تغلله في الخط العلمي وموقعه فيه؛ كما أنه قد لا يكفي الإجماع بحساب الاحتمال للاستكشاف، فتُضمّ إليه قرائن احتمالية أخرى؛ على نحو يتشكل من المجموع، ما يقتضي الكشف بحساب الاحتمال.

سيرة المتشرّعة

ويُناظر الإجماع، السيرة المعاصرة والقريبة من عصر المعصومين عليهما السلام، للمتشرّعة بما هم متشرّعه؛ وتوضيح ذلك أنّ العقلاة المعاصرین للمعصومین عليهما السلام، إذا اتجهوا إلى سلوك معین، فتارة: يسلكونه بما هم عقلاة؛ كسلوكهم القائم على التملّك بالحيازة مثلاً، وأخرى: يسلكونه بما هم متشرّعة؛ كمسحهم القدم في الوضوء ببعض الكفّ مثلاً؛ والأول: هو السيرة العقلائيّة؛ والثانی: سيرة المتشرّعة؛ والفرق بين السيرتين: أنّ الأولى لا تكون بنفسها كاشفة عن موقف الشارع؛ وإنّما تكشف عن ذلك بضمّ السكوت الدالّ على الإيماء، كما تقدّم؛ وأمّا سيرة المتشرّعة، فبالإمكان اعتبارها بنفسها كاشفة عن الدليل الشرعيّ؛ على أساس أنّ المتشرّعة حينما يسلكون سلوكاً بوصفهم متشرّعة، يجب أن يكونوا متلقّين ذلك من الشارع.

وهناك في مقابل ذلك، احتمال أن يكون السلوك المذكور، مبنياً على الغفلة عن الاستعلام، أو الغفلة في فهم الجواب على تقدير الاستعلام؛ غير أنّ هذا الاحتمال، يضعف بحساب الاحتمال، كلّما لوحظ شمول السيرة وتطابق عدد كبير من المتشرّعة عليها؛ ومن هنا قلنا: إنّ سيرة المتشرّعة تناظر الإجماع؛ لأنّهما معاً، يقومان في كشفهما على أساس حساب الاحتمال؛ غير أنّ الإجماع، يُمثل موقفاً فتوائياً نظريّاً للفقهاء؛ والآخر يُمثل سلوكاً عمليّاً دينياً للمتشرّعة.

وكمثالاً ما تشكّل سيرة المتشرّعة بالمعنى المذكور، الحلقة الوسيطة

بين الإجماع والدليل الشرعي؛ بمعنى أنّ تطابق أهل الفتوى على حكم، مع عدم كونه منصوصاً - فيما بأيدينا من نصوص -، يكشف بظنه غالباً إطمئنانِي، عن تطابق سلوكيّ وارتكانازي من المتشرّعة المعاصرين لعصر النصوص؛ وهذا بدوره يكشف عن الدليل الشرعي؛ وبكلمة أخرى: إنّ الإجماع المذكور، يكشف عن روایة غير مكتوبة، ولتكنّها معاشرة سلوكاً وارتكانازياً بين عموم المتشرّعة.

الخلاصة

- الإجماع: اتفاق عدد كبير من أهل النظر والفتوى في الحكم، بدرجة توجب إحراز الحكم الشرعي.
- إن نمواً احتمال الموافقة للواقع وتضاؤل احتمال المخالفة، أسرع حركة في التواتر من نموه وتضاؤله في الإجماع؛ لأنَّ ١. القيمة الاحتمالية لمفردات التواتر أكبر؛ ٢. الأخطاء تنصب في التواتر على مركز واحد عادة؛ لا على مراكز متعددة كما في الإجماع؛ ٣. احتمال الخطأ في مفردات التواتر مطلق؛ خلافاً للإجماع حيث تتأثر مفرداته بعضاً ببعض؛ ٤. احتمال الخطأ في مفردات التواتر يقترب عادة بإحراز وجود المقتضي للإصابة (سلامة الحواش والفطرة) وينشأ من احتمال وجود المانع فيه؛ بينما في مفردات الإجماع، ينشأ من احتمال عدم وجود المقتضي (احتمال الذهول أو ارتباك البال)؛ ٥. تزداد قيمة احتمال الخطأ في الأخبار الحسية بسبب تعدد منشأ الخطأ؛ بينما في الأخبار الحدسية تنبع ذلك.
- ليس للإجماع بعنوانه موضوعية في حصوله؛ فقد يتم استكشاف الدليل الشرعي، حتى مع وجود مخالف في الإجماع؛ ولكن بنحو لا يُؤثِّر على حساب الاحتمال.
- سيرة المتشرّعة: إنَّ العقلاً المعاصرين للموصومين عليهما إذا اتجهوا إلى سلوك معين، بوصفهم متشرّعة، يجب أن يكونوا متلقين ذلك من الشارع؛ وكلَّما لوحظ شمول السيرة وتطابق عدد كبير من المتشرّعة عليها، ضعف احتمال المغایرة مع الشرع.

الأسئلة

١. ما هو الإجماع؟
٢. ما هو الاشتراك والافتراق، بين التواتر والإجماع؟
٣. ما هي عوامل نمو احتمال الموافقة ل الواقع وتضاؤل احتمال المخالفة في التواتر، بدرجة أسرع من نموه و تضاؤله في الإجماع؟
٤. ما هي العوامل التي تؤثر في حساب الاحتمال عند الإجماع؟
٥. هل يحتاج الإجماع إلى اتفاق جميع أهل النظر والفتوى؟ أم يجوز وجود مخالف ما؟ وما هي الشروط حينئذ؟
٦. ما هو الفرق بين السيرة العقلائية وسيرة المتشرعة؟
٧. ما هو الاشتراك والافتراق بين طريقة كل من الإجماع وسيرة المتشرعة؟

* كيف نعرف أن الدليل الشرعي غير اللفظي، قد صدر من الشارع؟

إحراز الوجданى للدليل الشرعي غير اللفظي

مرر بنا أن دليل السيرة العقلائية يعتمد على ركين:

أحدهما: قيام السيرة [العقلائية] المعاصرة للمعصومين عليهم السلام على شيء.
والآخر: سكوت المعصوم عليه السلام، الذي يدلّ - كما تقدم - على الإمضاء.
والسؤال الآن، حول طريقة إثراز كلّ واحد من هذين الركينين؟ فإننا
بحكم عدم معاصرتنا لهم زماناً، يجب أن نستدلّ عليهما بقضايا معاصرة
ثابتة وجданاً، لكي تحرز بذلك هذا النوع من الدليل الشرعي.

[١. السيرة العقلائية المعاصرة للمعصومين عليهم السلام]

أما السيرة [العقلائية] المعاصرة للمعصومين عليهم السلام، فهناك طرق يمكن
أن يُدعى الاستدلال بها عليها؛ وقد تُستعمل نفس الطرق، لإثبات
السيرة المعاصرة للمعصومين عليهم السلام من المشرّعة بوصفهم الشرعي:
الطريق الأول: أن نستدلّ على ماضي السيرة العقلائية بواقعها
المعاصر لنا؛ وهذا الاستدلال، يقوم على: افتراض الصعوبة في تحول السيرة

من سلوك إلى سلوك مقابل، وكون السيرة العقلائية معتبرة -بوصفها عقلائية- عن نكبات فطرية وسليقة نوعية - وهي مشتركة بين العقلاط في كل زمان.-

ولكن الصحيح، عدم صحة هذا الاستدلال؛ إذ لا صعوبة في تصور تحول السيرة بصورة تدريجية وبطئه إلى أن تتمثل في السلوك المقابل، بعد فترة طويلة من الزمن؛ وما هو صعب الافتراض، [هو] التحول الفجائي العفوي؛ كما أن السلوك العقلائي، ليس منبثقاً دائماً عن نكباتٍ فطرية مشتركة؛ بل يتأثر بالظروف والبيئة والمرتكزات الثقافية، إلى غير ذلك من العوامل المتغيرة؛ فلا يمكن أن يعتبر الواقع المعاصر للسيرة، دليلاً على ماضيها البعيد.

الطريق الثاني: النقل التاريخي؛ إما في نطاق التاريخ العام؛ أو في نطاق الروايات والأحاديث الفقهية. ويتوقف اعتبار هذا النقل، إما على كونه موجباً للوثوق والعلم؛ أو على تجمع شرائط الحججية التعبديّة فيه؛ وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من الروايات نفسها؛ لأنّها تعكس ضمناً، جوانب من حياة الرواة والناس وقتئذٍ؛ كما يمكن الاستفادة أيضاً من فتاوى الجمهور في نطاق المعاملات مثلاً، باعتبارها متّوزعة أحياناً، عن الوضع العام المرتكز عقلائياً، إلى جانب دلالات التاريخ العام.

الطريق الثالث: أن يكون لعدم قيام السيرة [العقلائية] المعاصرة للمعصومين عليهما السلام على الحكم المطلوب، لازم يُعتبر انتفاء وجданياً، فيثبت بذلك قيام السيرة على ذلك النحو. ولنوضح ذلك في مثال كما يأتي:

لنفترض أنتاً نُريد أن تُثبت أنَّ السيرة المعاصرة للأئمة لهم الله أعلم، كانت قائمة على الاجتزاء بالمسح ببعض الكفَّ في الوضوء؛ فنقول: إنَّ السيرة إذا كانت منعقدة على ذلك حقًّا، فهذا سوف يكون دليلاً على عدم وجوب المسح بتسام الكفَّ، لدى من يحاول الاستعلام عن حكم المسألة، فيستغنى عن السؤال؛ وأمّا إذا لم تكن السيرة منعقدة على ذلك، وكان افتراض المسح بتسام الكفَّ وارداً في السلوك العمليٍّ لكتير من المتشرِّعة وقتئذ، فهذا يعني أنَّ استعلام حكم المسألة، ينحصر بالسؤال من المعصومين لهم الله أعلم؛ أو الرجوع إلى رواياتهم؛ لأنَّ مسح المتشرِّعة بتسام الكفَّ، لا يكفي لإثبات الوجوب؛ وحيث أنَّ المسألة محلَّ الابتلاء لعموم أفراد المكلَّفين، ووجوب المسح بتسام الكفَّ يستبطن عنایة فائقة تُحفَّز على السؤال، فمن الطبيعي أن تكثر الأسئلة في هذا المجال، وتكثر الأُجوبة تبعًا لذلك؛ وفي هذه الحالة يُفترض عادةً، أن يصل إلينا مقدار من ذلك على أقلِّ تقدير؛ لاستبعاد اختفاء جلَّها، مع توفر الدواعي على نقلها، وعدم وجود ما يُبَرِّر الاختفاء، فإذا لم يصل إلينا ذلك، نعرف أنَّه لم تكن هناك أسئلة وأُجوبة كثيرة، وبالتالي، لم تكن هناك حاجة إلى استعلام حكم المسألة عن طريق السؤال والجواب؛ وهذا يُعَيِّن افتراض قيام السيرة على الاجتزاء بالمسح ببعض الكفَّ.

وهذا الاستدلال، يتوقف - كما لاحظنا - على: «كون المسألة محلَّاً لابتلاء العموم»؛ و«كون الحكم المقابل - كوجوب المسح بتسام الكفَّ في المثال -، يتطلَّب سلوكاً لا يقتضيه الطبع بنفسه»؛ و«توفر الدواعي على

نقل ما يرد في حكم المسألة»؛ و«عدم وجود مبررات للإخفاء»؛ و«عدم وصول شيءٍ معتمدٍ به في هذا المجال لإثبات الحكم المقابل من الروايات وفتاويٍ المتقدّمين».

الطريق الرابع: أن يكون للسلوك الذي يراد إثبات كونه سلوكاً عاماً للمعاصرين للأئمة عليهم السلام، سلوك بديل على نحو لو لمفترض ذاك، تعين افتراض هذا البديل، ويكون هذا السلوك البديل، معبراً عن ظاهرة اجتماعية غريبة، لو كانت واقعة حقاً، سُجّلت وانعكست علينا باعتبارها على خلاف المألف، وحيث لم تُسجّل، يُعرف أن الواقع خارجاً، كان هو المُبدَّل لا البدل؛ ومثال ذلك: أن نقول: إن السلوك العام المعاصر للمعصومين عليهم السلام، كان منعقداً على اعتبار الظواهر والعمل بها؛ إذ لو لا ذلك، لكان لابد من سلوك بديل يُمثل طريقة أخرى في التفهم، ولما كانت الطريقة البديلة، تُشكّل ظاهرة غريبة عن المألف، كان من الطبيعي أن تتعكس ويشار إليها، وبالتالي غير واقع، فكذلك المقدم؛ وبذلك يثبت استقرار السيرة على العمل بالظواهر.

الطريق الخامس: الملاحظة التحليلية الوج다尼ّة؛ بمعنى أن الإنسان إذا عرض مسألة على وجданه ومرتكزاته العقلائيّة، فرأى أنّه منساق إلى اتّخاذ موقف معين، ولاحظ أنّ هذا الموقف واضح في وجدانه درجة كبيرة، واستطاع أن يتأكّد من عدم ارتباطه بالخصوصيّات المتغيّرة من حال إلى حال ومن عاقل إلى عاقل، بلاحظة تحليلية وجداNiّة، أمكنه أن ينتهي إلى الوثوق بأنّ ما ينساق إليه من موقف، حالة عامّة في كل العقلاء.

وقد يُدعم ذلك باستقراء حالة العقلاة في مجتمعات عقلائية مختلفة، للتأكد من هذه الحالة العامة؛ وهذا طريق قد يحصل للإنسان الوثوق بسببه؛ ولكنّه ليس طریقاً استدلاليّاً موضوعياً؛ إلّا بقدر ما يتاح للملاحظ، من استقراء للمجتمعات العقلائية المختلفة.

٢. سكوت المعصوم عليه السلام [

وأمّا سكوت المعصوم عليه السلام على الإمضاء، فقد يقال: إنّ من الصعوبة بمكان، الجزم به؛ إذ كيف نعرف أنّه لم يصدر من المعصوم عليه السلام، ما يدلّ على الردع عن السيرة المعاصرة له؛ وغاية ما نستطيع أن نتأكد منه، هو عدم وجود هذا الردع فيما أيدينا من نصوص؛ غير أنّ ذلك لا يعني عدم صدوره؛ إذ لعله قد صدر ولم يصل.

غير أنّ الطريقة التي تتغلّب بها على هذه الصعوبة، تتمّ كما يأتي: نطرح القضية الشرطية الفائلة: لو كان قد ردع المعصوم عليه السلام عن السيرة، لوصل إلينا؛ وبالتالي باطل؛ لأنّ المفروض عدم وصول الردع؛ فالمقدم مثله. ووجه الشرطية، أنّ الردع عن سيرة عقلائية مستحکمة، لا يتحقق بصورة جادة، بمجرد نهي واحد أو هنفين؛ بل يجب أن يتناسب حجم الردع مع قوّة السيرة وترسّختها؛ فالردع إذًا، يجب أن يتمثّل في نواه كثيرة، وهذه النواهي بنفسها، تخلق ظروفًا مناسبة لأمثالها؛ لأنّها تُلْفت أنظار الرواة إلى السؤال، وتكثر الأسئلة والأجوبة، والداعي متوفّرة لضبط هذه النواهي من قبل الرواة، فيكون من الطبيعي أن يصل إلينا شيء منها؛ وفي حالة عدم وصول شيء - بالقدر الذي تفترضه الظروف

المشار إليها، نستكشف عدم صدور الردع، وبذلك يتم كلا الركنين لدليل السيرة.

درجة الوثوق في وسائل الإحراز الوجданى

وسائل الإحراز الوجданى التي يقوم كشفها على حساب الاحتمال، تؤدى تارة إلى القطع بالدليل الشرعي؛ وأخرى: إلى قيمة احتمالية كبيرة؛ ولكن تناظرها في الطرف المقابل، قيمة احتمالية معندة بها؛ وثالثة: إلى قيمة احتمالية كبيرة، تقابلها في الطرف المقابل، قيمة احتمالية ضئيلة جداً؛ وتسمى القيمة الاحتمالية الكبيرة في هذه الحالة بـ«الإطمئنان»، وفي الحالة السابقة بـ«الظن».

ولا شك في حجية الإحراز الواصل إلى درجة القطع؛ تطبيقاً لمبدأ حجية القطع؛ كما لا شك في أن الإحراز الظاهر غير كافٍ للمقصود، ما لم يقم دليل شرعي على التعبّد به، فيدخل في نطاق الإحراز التعبدى؛ وأما الإطمئنان، فقد يقال بحجّيته الذاتية عقلاً؛ -تنجيزاً وتعذيراً - كالقطع؛ بمعنى أن حقّ الطاعة ثابت عقلاً، كما يشمل حالة القطع بالتكليف، كذلك يشمل حالة الإطمئنان به؛ وكما لا يشمل حالة القطع بعدم التكليف، كذلك لا يشمل حالة الإطمئنان بعدهه؛ فإن صحت هذه الدعوى، لمن肯 بحاجة إلى تعبد شرعي للعمل بالإطمئنان، مع فارقٍ: وهو إمكان الردع عن العمل بالإطمئنان، مع عدم إمكانه في القطع كما تقدّم؛ وإن لم تصبح هذه الدعوى، تعين طلب الدليل على التعبّد الشرعي بالإطمئنان؛ والدليل هو

السيرة العقلائية المضادة بدلالة السكوت؛ وفي مقام الاستدلال على حججية الاطمئنان شرعاً بالسيرة العقلائية، مع سكوت الشارع عنها، لابد من افتراض القطع بهذين الركنين؛ ولا يكفي الإطمئنان، وإلا كان من الاستدلال على حججية الإطمئنان بالإطمئنان.

الخلاصة

▣ الطرق لإثبات السيرة المعاصرة للمعاصومين عليه السلام :

١. الاستدلال على ماضي السيرة العقلائية، بواقعها المعاصر لنا؛ على أساس افتراض الصعوبة في تحويل السيرة.

٢. النقل التأريخي.

٣. أن يكون لعدم قيام السيرة المعاصرة للمعاصومين عليه السلام على الحكم المطلوب، لازم يعتبر انتفاوه وجداً.

٤. أن يكون للسلوك الذي يراد إثبات كونه سلوكاً عاماً للمعاصرین عليه السلام للأئمة عليهم السلام، بديل على نحو لو لم نفترض ذاك، تعين افتراض هذا البديل. ويكون هذا السلوك البديل، معتبراً عن ظاهرة اجتماعية غريبة، لو كانت واقعة حقاً، لسُجّلت وانعكست علينا، باعتبارها على خلاف المأثور، وحيث لم تُسجّل، يُعرف أنَّ الواقع خارجاً، كان هو المُبدَل؛ لا البديل.

٥. الملاحظة التحليلية الوجданية.

▣ طريق إثبات سكوت المعصوم عليه السلام: إنَّ الردع عن سيرة عقلائية مستحكمة، يجب أن يتنااسب مع قوَّة السيرة وترسخها، ولو كان قد ردع

المقصوم عليه عن السيرة، لوصل إلينا، والتالي باطل؛ لأن المفروض عدم وصول الردع، فالمقدم مثله.

▣ الكشف الحاصل من وسائل الإحراز الوجданى:

١. إن كان قطعاً: فلا شك في حجتته.
٢. إن كان ظناً: فهو قيمة احتمالية كبيرة، ولكن تُناظرها في الطرف المقابل، قيمة احتمالية معتد بها؛ فيدخل في نطاق الإحراز التعبدي ولا يكفي للمقصود، ما لم يقم دليل شرعى على حجتته.
٣. إن كان إطمئناناً: فهو قيمة احتمالية كبيرة، تُقابلها في الطرف المقابل، قيمة احتمالية ضئيلة جداً. وقد اختلف في حجتته؛ فقيل كالقطع مع إمكان الردع عن العمل به وقيل بزورم القطع بالسيرة العقلائية في الاعتماد عليها، المضادة بدلالة السكوت، لإثبات التعبّد الشرعي به.

الأسئلة

١. ما هو الدليل في افتراض صعوبة تحول السيرة؟
٢. هل يصح الاستدلال على ماضي السيرة العقلائية بواقعها المعاصر لنا؟
٣. كيف يمكن أن يكون النقل التاريخي طريراً لإثبات السيرة المعاصرة للمقصومين عليهما؟
٤. اذكر طرقاً آخر، لإثبات السيرة المعاصرة للمقصومين عليهما؟
٥. هل يمكن إثبات سكوت المقصوم عليهما الدال على الإمساء؟
٦. هل الإطمئنان الحاصل من وسائل الإحراز الوجданى، حجة كالقطع؟ أم لا؟
٧. هل يمكن الردع عن العمل بالإطمئنان إن قلنا بحجتته؟

* ما هي الطرق التي جعلها الشارع لمعرفة صدور الدليل منه؟ (٢)

٢. وسائل الإثبات التعبدي

وأهم ما يبحث عنه في علم الأصول، كوسيلة تعبدية لإنجاز صدور الدليل من الشارع، خبر الواحد؛ ويراد به، الخبر الذي لم يحصل منه القطع بشبوبت مؤداته.

والكلام فيه، في ثلاثة مراحل:

إحداها: استعراض الأدلة المدعى على حكم الشارع بحجيتها.

وثانيتها: استعراض الأدلة المدعى كونها معارضة لذلك.

والمرحلة الثالثة: تحديد دائرة الحجية وشروطها، بعد فرض ثبوتها.

و سنبحث هذه المراحل تباعاً.

أدلة حجية خبر الواحد

وقد استدل على الحجية بالكتاب والسنة.

أما الكتاب الكريم: فبآيات:

منها: آية النبأ، وهي قوله (تعالى): «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ

**فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُضْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ
نَادِمِينَ».^١**

وتقريب الاستدلال: أن الجملة في الآية الكريمة، شرطية، والحكم فيها هو «الأمر بالتبين»، وموضع الحكم «النبأ»، وشرطه «مجيء الفاسق به»، فتدلّ بالمفهوم، على انتفاء وجوب التبّين عن النبأ، إذا انتفى الشرط ولم يجيء به الفاسق؛ وهذا يعني أنه لا يجب التبّين في حالة مجيء العادل بالنبأ؛ وليس ذلك إلا لحجّيته.

وقد نوقش في الاستدلال المذكور بوجهين:
الأول: أن مجيء الفاسق بالنبأ، شرط متحقّق للموضوع؛ لأنّه هو الذي يتحقق النبأ، وليس للجملة الشرطية مفهوم، إذا كان الشرط مسقاً لتحقيق الموضوع، كما تقدّم في بحث مفهوم الشرط.

وحاول صاحب الكفاية أن يدفع هذه المناقشة، بدعوى أنها إنما تstemّ على الافتراض المتقدّم في تعين الموضوع والشرط؛ وأمّا إذا قيل بأنّ الموضوع هو «الجائي بالنبأ»، والشرط هو «الفاسق»، كانت الآية في قوّة قولنا: «إذا كان الجائي بالنبأ فاسقاً، فتبيّنوا»، ومن الواضح حينئذٍ، أنّ الشرط هنا، ليس متحقّقاً للموضوع، فيتمّ المفهوم.

ولكن مجرّد إمكان هذه الفرضية، لا يكفي لتصحيح الاستدلال، ما لم يثبت كونها هي المستظهرة عرفاً من الآية الكريمة.

الثاني: أن الحكم بوجوب التبّين، معلّل في الآية الكريمة، بالتحرّز من

الإصابة بجهالتِه، والعلة مشتركة بين أخبار الآحاد؛ لأنَّ عدم العلم ثابت فيها جميًعاً، ف تكون بعثابة القرينة المتصلة على إلغاء المفهوم.

وأجيب عن ذلك، تارة: بأنَّ الجهة لاتليست مجردة عدم العلم؛ بل تستبطن السفاهة، وليس في العمل بخبر العادل سفاهة؛ لأنَّ سيرة العقلاء عليه: وأخرى: بأنَّ المفهوم، أخص من عموم التعليل؛ لأنَّه يقتضي حججية خبر العادل، بينما التعليل يدلُّ على عدم حججية كلِّ ما هو غير علمي، ويشمل بإطلاقه خبر العادل، فليكن المفهوم مقيداً لعموم التعليل؛ وثالثة: بأنَّ المفهوم، مفاده أنَّ خبر العادل لا حاجة إلى التبيين بشأنه؛ لأنَّه بين واضح، وهذا يعني افتراضه بعثابة الدليل القطعي، والأمر بالتعامل معه، على أساس أنه بينا وعلمه، وبهذا يخرج عن موضوع عموم التعليل؛ لأنَّ العموم في التعليل، موضوعه عدم العلم، فإذا كان خبر العادل واضحاً بيئنا بحكم الشارع، فهو علم ولا يشمله التعليل.

ومنها: آية النفر؛ وهي قوله (تعالى): ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائفةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^١.

وتقريب الاستدلال بها، أنها تدلُّ على مطلوبية التحذير عند الإنذار؛ بقرينة وقوع الحذر، موقع الترجي بدخول «لعل» عليه، وجعله غاية للإنذار الواجب، ومقتضى الإطلاق، كون التحذير واجباً عند الإنذار؛ ولو لم يحصل العلم من قول المنذر؛ وهذا يكشف عن حججية إخبار المنذر.

والجواب على ذلك:

أولاً: أن وجوب التحذير عند الإنذار، لا يكشف عن كون المذر الواجب، بلاك حجية خبر المنذر؛ وذلك لأنّ «الإنذار»، يفترض العقاب مسبقاً، وكون الحكم منجزاً بمنجز سابق؛ كالعلم الإجمالي أو الشك قبل الفحص، ولا يصدق عنوان «الإنذار» على الإخبار عن حكم لا يستطيع عقاباً، إلاّ بسبب هذا الإخبار.

وثانياً: لو سلّمنا أنّ خبر المنذر بنفسه، كان منجزاً، فهذا لا يساوic الحجية بعنانها الكامل؛ لما سبق من أنّ أي دليل احتيالي على التكليف، فهو ينجزه بحكم العقل، فغاية ما تُقيده الآية الكريمة، أنها تنفي جعل أصلالة البراءة شرعاً، في موارد قيام الخبر على التكليف؛ ولا تثبت جعل الشارع الحجية للخبر.

نعم، بناءً على مسلك قبح العقاب بلا بيان، يكشف ما ذكر، عن الجعل الشرعي؛ إذ لو لا الجعل الشرعي، لجرت قاعدة قبح العقاب بلا بيان.

وثالثاً: أنّ الآية الكريمة، لو دلت على حجية قول المنذر شرعاً، فإنّا تدلّ على حجيته بما هو رأي ونظر؛ لا بما هو إخبار وشهادة؛ لأنّ الإنذار يعني مزج الإخبار بتشخيص المعنى واقتناص النتيجة.

ومنها: آية الكتّان؛ وهي قوله (تعالى): «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْلَعُنَّهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الظَّاغِنُونَ»^١.

وتقريب الاستدلال بها: أنها تدلّ بالإطلاق على حرمة الكتمان؛ ولو في حالة عدم ترتب العلم على الأداء، وهذا يكشف عن وجوب القبول في هذه الحالة؛ لأنّ تحريم الكتمان، من دون إيجاب القبول لغو، ووجوب القبول مع عدم العلم، يساوق حكم الشارع بالحجّية.

والجواب على ذلك:

أولاً: أنّ الكتمان إنما يصدق في حالة الإخفاء، مع توفر مقتضيات الوضوح والعلم، فلا يشمل الإطلاق المذكور، عدم الخبرار في مورد لا تتوفر فيه مقتضيات العلم.

وثانياً: أنّ تعميم حرمة الكتمان، لعلّه بداعم الاحتياط من قبل المولى، لعدم إمكان إعطاء قاعدة للتمييز بين موارد ترتب العلم على الخبرار وغيرها؛ فإنّ الحاكم قد يوسع موضوع حكمه الواقعي بداعم الاحتياط، وهذا غير الأمر بالاحتياط.

ومنها: آية السؤال من أهل الذكر؛ وهي قوله (تعالى): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^١.

وتقريب الاستدلال: أنّ الأمر بالسؤال، يدلّ بإطلاقه على وجوب قبول الجواب، ولو لم يُفْدِ العلم؛ لأنّه بدون ذلك، يكون الأمر بالسؤال في حال عدم إفادة الجواب للعلم، لغوًّا، وإذا وجب قبول الجواب، ولو لم يُفْدِ العلم، ثبتت الحجّية.

وقد اتّضح الجواب مما سبق؛ إضافة إلى أنَّ الأمر بالسؤال في الآية، ليس ظاهراً في الأمر المولوي، لكي يستفاد منه ذلك؛ لأنَّه وارد في سياق الحديث مع المعاندين والمتشكّفين في النبوة من الكفار، ومن الواضح أنَّ هذا السياق، لا يناسب جعل الحجّيَّة التعبديَّة؛ وإنما يناسب الإرشاد إلى الطرق التي توجب زوال التشكُّك ودفع الشبهة بالحجّة القاطعة؛ لأنَّ الطرف، ليس ممْنَ يتبعَد بقرارات الشرعية.

ونلاحظ أيضاً: أنَّ الأمر بالسؤال، مفَرَّع على قوله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ»، والتفریع ينبع عن انعقاد إطلاق في متعلق السؤال، لكي يثبت الأمر بالسؤال في غير مورد المفَرَّع عليه وأمثاله. هذا على أنَّ مورد الآية، لا حجّيَّة فيه لأخبار الآحاد؛ لأنَّه يرتبط بأصول الدين.

وإذا قطعنا النظر عن كلِّ ذلك، فالاستدلال يتوقف على حمل أهل الذكر، على العلماء والرواة؛ لا أهل النبوات السابقة؛ بحمل الذكر على العلم؛ لا على الرسالة الإلهية.

وأمّا السُّنة: فلابدّ لكي يصحّ الاستدلال بها في المقام، أن تكون ثابتة بوسيلة من وسائل الإحراز الوجديَّة؛ ولا يكفي ثوتها بخبر الواحد، لثلاَّ يلزم الدور.

وهنا وسيلة للإحراز الوجديَّة:
إداتها: التواتر في الروايات الدالّة على حجّيَّة خبر الواحد.
والأخرى: السيرة.

أمّا الوسيلة الأولى، فنقرّيب الاستدلال بها: أنّ حجّيّة خبر الواحد، يُمكّن اقتناصها من ألسنة روایات كثيرة، تشتّرك جميعاً في إفادة هذا المعنى، وإنّ اختلّفت مضامينها، وبذلك يحصل التواتر الإجمالي؛ ويثبت بالتواتر، حجّيّة خبر الواحد الواحد من المزايا لما يجعله مشمولاً لمجموع تلك الروایات المكوّنة للتواتر؛ فإذا اتّفق وجود خبر من هذا القبيل، يدلّ على حجّيّة خبر الواحد في دائرة أوسع، أخذ به.

وأمّا الوسيلة الثانية، فنقرّيب الاستدلال بها، يشتمل على الأمور التالية:

أولاً: إثبات السيرة وأنّ المتشّرّعة والرواية في عصر الأئمّة كانوا يعملون بأخبار الثقات، ولو لم تقدّهم الاطمئنان الشخصي، وفي هذا المجال، يُمكّن استعمال الطريق الثالث من طرق إثبات السيرة المتقدّمة؛ وذلك لتوفر شروطه؛ فإنّه لا شكّ في وجود عدد كبير من هذه الروایات بأيدي المتشّرّعة المعاصرین للأئمّة عليهما السلام، ودخول حكمها في محلّ ابتلائهم على أوسع نطاق، فإنّما أن يكونوا قد انعقدت سيرتهم على العمل بها من أجل تلقّي ذلك من الشارع أو جريأاً على سجيّتهم؛ وإنّما أن يكونوا قد توقفوا عن العمل بها.

والأولّ هو المطلوب؛ إذ ثبت بذلك السيرة الممتدة في تطبيقها، إلى المجال الشرعي.

وأمّا الثاني، فليس من المحتمل أن يؤدّي توقفهم إلى طرح تلك الروایات جميعاً، بدون استعلام الحكم الشرعي تجاهها؛ لأنّ ارتکاز الاعتماد على

أخبار الثقات؛ وكون طرح خبر الثقة على خلاف السجية العقلائية، يحول عادةً دون التوافق على الطرح بلا استعلام؛ والاستعلام يجب أن يكون بحجم أهمية المسألة، وهذا يقتضي افتراض أسئلة وأجوبة كثيرة؛ فلو لم يكن خبر الثقة حجة، لكان هذا يعني تضاد النصوص بذلك في مقام الجواب على أسئلة الرواية، ومع توفر الدواعي على نقل ذلك، فلا بد من وصول هذه النصوص إلينا، ولو في الجملة؛ بينما لم يصل إلينا شيء من ذلك؛ بل وصل ما يعزّز الحجّية، وهذا يعني: إنما استقرار العمل بأخبار الثقات بدون استعلام؛ وإنما استقراره على ذلك بسبب الاستعلام وصدور البيانات المثبتة للحجّية.

ثانياً: أن السيرة الثابتة بالبيان السابق، إذا كانت سيرة لأصحاب الأئمة عليهم السلام، بما هم متشرّعة، فهي تكشف عن الدليل الشرعي بلا حاجة إلى ضمّ مقدمة، وإذا كانت سيرة لهم بما هم عقلاً، ضمناً إليها مقدمة أخرى؛ وهي: أن الشارع لم يردّع عنها؛ إذ لو كان قد ردع بالدرجة الكافية، لأنّرّ هذا الردع من ناحيته في هدم السيرة، ولوصل إلينا شيء من نصوص الردع.

ثالثاً: أن الآيات الناهية عن العمل بالظنّ، قد يُتوهم أنها تردع عن السيرة؛ لأنّ خبر الواحد، أمارة ظنّية، فيشمله إطلاق النهي عن العمل بالظنّ؛ ولكن الصحيح، أنها لا تصلح أن تكون رادعة، وذلك لأنّنا أتبنا بالفعل، انعقاد السيرة المعاصرة للأئمة عليهم السلام على العمل بأخبار الثقات في الشرعيات؛ وهذا يعني - بعد استبعاد العصيان -: إنما وصول دليل إليهم

على الحجّيّة؛ أو غفلتهم عن اقتضاء تلك النواهي للردع؛ أو عدم كونها دالّة على ذلك في الواقع؛ وعلى كلّ من هذه التقادير لا يكون الردع تاماً. ومثل ذلك يقال، في مقابل التستك بأدلة الأصول بإطلاقها -كدليل أصلية البراءة مثلاً-، لإثبات الردع عن حالة قيام خبر الثقة على خلاف الأصل المقرّر فيها.

رابعاً: أنّ عدم الردع، يكشف عن الامضاء، وهذا أوضح، بعد إثبات امتداد السيرة إلى الشريعتين وجريانها على إثبات الحكم الشرعي بخبر الثقة؛ الأمر الذي يُعرّض الأغراض الشرعية للفوبيّة، لو لم تكن مرضيّة؛ مضافاً إلى أنّ ظاهر الحال في أمثل المقام، هو الامضاء؛ كما تقدّم.

أدلة نفي حجّيّة خبر الواحد

وقد استدلّ على نفي الحجّيّة بالكتاب والسنّة.

أما الكتاب، فبما ورد فيه من النهي عن اتّباع الظن؛ كقوله (تعالى): **(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)** ^١.

وقد يجّاب على ذلك، بأنّ النهي المذكور، إنما يدلّ على نفي الحجّيّة عن خبر الواحد بالإطلاق، وهذا الإطلاق، يقيّد بدليل حجّيّة خبر الواحد؛ سواء كان لفظياً أو سيرة.

أما على الأوّل، فواضح؛ وأما على الثاني، فلا نّ إطلاق الآيات، لا يصلح

أن يكون رادعاً عن السيرة كما تقدم؛ وهذا يعني: استقرار حجّيّة السيرة، فتكون مقيدة للإطلاق.

وأمّا السنة: فيها ما دلّ على عدم جواز العمل بالخبر غير العلمي؛ وفيها ما دلّ على عدم جواز العمل بخبر لا يكون عليه شاهد من الكتاب الكريم.

أمّا الفريق الأوّل، فيرد عليه:

أولاً: أنّه من أخبار الآحاد الضعيفة سندًا، ولا دليل على حجّيّته.
وثانياً: أنه يشمل نفسه؛ لأنّه خبر غير علميّ بالنسبة إلينا، ولا يتحمل الفرق بينه وبين سائر الأخبار غير العلمية؛ وهذا يعني امتناع حجّيّة هذا الخبر؛ لأنّ حجّيّته تؤدي إلى نفي حجّيّته والتعبّد بعدها.
وأمّا الفريق الثاني، فيرد عليه: أنه لو تمّ في نفسه، لكان مطلقاً شاملًا للأخبار الواردة في أصول الدين، والأخبار الواردة في الأحكام، فيُعتبر ما دلّ على الحجّيّة في القسم الثاني بالخصوص، صالحًا لتقييد إطلاق تلك الروايات.

الخلاصة

- الخبر الواحد: هو الخبر الذي لم يحصل منه القطع بثبتت مؤدّاه.
- قد استدلّ على حجّيّة خبر الواحد، بأيات من القرآن؛ وهي: آية النبأ، آية النفر، آية الكتمان وآية السؤال من أهل الذكر.
- وسائل الإحراز الوجданّي لإثبات حجّيّة خبر الواحد:
 ١. التواتر الإجمالي في الروايات الدالّة عليه.
 ٢. السيرة وتقريب الاستدلال بها:
 - أ. لو كان المشرّعين في عصر الأئمّة عليهم السلام، قد توقفوا عن العمل بهذه السيرة، لكان يلزم وصول خبر بديل منه إلينا، واللازم لم يتحقق، فالسيرة ثابتة.
 - ب. إن كانت السيرة، سيرة المترسّعة، فيتم الاستدلال؛ وإنْ عدم الردع يكشف عن الإمضاء.

الأسئلة

١. ما هو خبر الواحد؟
٢. كيف يُستدلّ بآية النبأ في دلالتها على حجّيّة خبر الواحد؟
٣. اذكر المناقشات التي وردت على الاستدلال بآية النبأ.
٤. بين تقرّب الاستدلال بآية السنفر، على حجّيّة خبر الواحد؟
٥. ما هي الردود على الاستدلال بآية السنفر؟
٦. كيف استدلّ بآية الكتمان على حجّيّة خبر الواحد؟
٧. ما هو الرد على الاستدلال بآية الكتمان؟
٨. اذكر الاستدلال بآية السؤال عن أهل الذكر، على حجّيّة خبر الواحد.
٩. بين الرد على الاستدلال بآية السؤال من أهل الذكر على حجّيّة خبر الواحد.
١٠. هل تتمّ الاستدلال بآيات القرآن، على حجّيّة الواحد؟ أم لا؟
١١. ما هي وسائل الإحراز الوجданّي لإثبات حجّيّة خبر الواحد؟
١٢. بين نوع التواتر الذي يُدعّى حصوله من روایات حجّيّة خبر الواحد.
١٣. بين الاستدلال بالسيرة على حجّيّة خبر الواحد.
١٤. هل تردع الآيات الناهية عن العمل بالظنّ، السيرة على العمل بخبر الواحد؟
١٥. ما هو جواب الاستدلال بآيات النهي عن العمل بالظنّ في نفي حجّيّة خبر الواحد؟
١٦. هل تتمّ الاستدلال بالسنة على نفي حجّيّة خبر الواحد؟ وكيف؟

* ما هي الطرق التي جعلها الشارع لمعرفة صدور الدليل منه؟ (٢)

تحديد دائرة حجية خبر الواحد

وبعد افتراض ثبوت الحجية يقع الكلام في تحديد دائرتها. وتحديد الدائرة، تارة: بلحاظ صفات الراوي؛ وأخرى: بلحاظ المروي.

أما باللحاظ الأول، فصفوة القول في ذلك: أنّ مدرك الحجية، إذا كان مفهوم آية النبأ، فهو يقتضي حجية خبر العادل، ولا يشمل خبر الفاسق الثقة؛ وإذا كان المدرك السنة، على أساس الروايات والسير، فلا شكّ في أنّ موضوعها، خبر الثقة، ولو لم يكن عادلاً من غير جهة الإخبار؛ إلا أنّ وثاقة الراوي، تارة تؤخذ مناطاً للحجية على وجه الموضوعية؛ وأخرى تؤخذ مناطاً لها على وجه الطريقية، وبما هي سبب للوثوق غالباً بصدق الراوي وصحة نقله؛ فإن استُظهر الأول، لزم القول بحجية خبر الثقة؛ ولو قامت أمارة عكسية مكافئة لوثاقة الراوي في كشفها؛ وإن استُظهر الثاني، لزم سقوط خبر الثقة عن الحجية في حالة قيام أمارة من هذا القبيل.

وعليه يتربّ، أنّ إعراض القدماء من علمائنا عن العمل بخبر شقة، يوجب سقوطه عن الحجية – إذا لم يُحتمل فيه كونه قائماً على أساس اجتهاديّ؛ لأنّه يكون أمارة على وجود خلل في النقل.

وأمّا خبر غير الثقة، فإن لم تكن هناك أمارات ظنية، على صدقه، فلا إشكال في عدم حجّيته؛ وإن كانت هناك أمارات كذلك، فإن أفادت الإطمئنان الشخصي، كان حجّة لحجّية الإطمئنان، كما تقدّم؛ وإلا ففي حجّية الخبر وجهان؛ متيتان على أنّ وثاقة الراوي، هل هي مأخوذة، مناطاً للحجّية على وجه الموضوعية؟ أو بما هي سبب للوثوق الغالب بالمضمون على نحو يكون السبب والسبب كلاهما دخiliين في الحجّية؟ أو بما هي معرفٌ صرف، للوثوق الغالب بالمضمون؛ دون أن يكون لوثاقة الراوي دخل بعنوانها.

فعلى الأوّل والثاني، لا يكون الخبر المذكور حجّة؛ وعلى الثالث يكون حجّة.

وعلى هذه التقادير، تبني - إثباتاً ونفيًا - مسألة انجبار الخبر الضعيف، بعمل المشهور من قدماء العلماء؛ فإنّ عمل المشهور به، يُعتبر أمارة على صحة النقل؛ فقد يدخل في نطاق الكلام السابق.

وأمّا باللحاظ الثاني، فيعتبر في الحجّية أمران:

أحدهما: أن يكون الخبر حسياً لا حدسيّاً.

والآخر: أن لا يكون مخالفًا لدليل قطعي الصدور من الشارع؛ كالكتاب الكريم.

أمّا الأوّل، فلعدم شمول أدلة الحجّية للأخبار الحدسية.

وأمّا الثاني، فلما دلّ من الروايات، على عدم حجّية الخبر المخالف للكتاب الكريم؛ فإنه يُقيّد أدلة حجّية الخبر، بغير صورة المخالفة للكتاب الكريم؛ أو ما كان بعثابته من الأدلة الشرعية القطعية صدوراً وسندأً.

قاعدة التسامح في أدلة السنن

ذكرنا أنّ خبر غير الثقة، إذا لم تكن هناك أمارات على صدقه، فهو ليس بحجّة؛ ولكن قد يُستثنى من ذلك، الأخبار الدالة على المستحبّات، أو على مطلق الأوامر والنواهي غير الإلزامية، فيقال بأنّها حجّة في إثبات الاستحباب أو الكراهة، ما لم يعلم ببطلان مفادها.

ويُستند في ذلك، إلى روایات فيها الصحاحة وغيرها؛ دلت على أنّ من بلغه عن النبي ﷺ، ثواب على عمل فعلمه، كان له مثل ذلك الثواب؛ وإن كان النبي لم يقله؛ بدعوى أنّ هذه الروایات، تجعل الحجّية لطلق البلوغ في موارد المستحبّات؛ ومن أجل هذا، يُعبّر عن ذلك بالتسامح في أدلة السنن.

والتحقيق: أنّ هذه الروایات، فيها بدواً، عدّة احتلالات:

الأول: أن تكون في مقام جعل الحجّية لطلق البلوغ.

الثاني: أن تكون في مقام إنشاء استحباب واقعيٍّ نفسيٍّ على طبق البلوغ، فيكون بلوغ استحباب الفعل، عنواناً ثانوياً له، يستدعي ثبوت استحباب واقعيٍّ بهذا العنوان.

الثالث: أن تكون إرشاداً إلى حكم العقل بحسن الاحتياط واستحقاق المحتاط للثواب.

الرابع: أن تكون وعداً مولوياً لمصلحةٍ في نفس الوعد؛ ولو كانت هذه المصلحة، هي الترغيب في الاحتياط، باعتبار حسنِه عقلاً.

والاستدلال بالروایات على ما ذكر، مبنيٌ على الاحتمال الأول، وهو

غير متعين؛ بل ظاهر لسان الروايات، ينفيه؛ لأنّها تجعل للعامل التواب، ولو مع مخالفة الخبر للواقع؛ فلو كان وضع نفس التواب، تعبيراً عن التبعد بشivot المؤذى وحجّية البلوغ، لما كان هناك معنى للتصریح بأنّ نفس التواب، محفوظ حتى مع مخالفة الخبر للواقع.

كما أنّ الاحتمال الثاني، لا موجب لاستفادته أيضاً؛ إلا دعوى أنّ التواب على عمل، فرع كونه مطلوباً. وهي مدفوعة بأنّه يكفي حسن الاحتياط عقلاً، ملاكاً للثواب؛ فالمتعين، هو الاحتمال الثالث؛ ولكن مع تعويذه بالاحتمال الرابع؛ لأنّ الاحتمال الثالث بغيره، لا يفسّر إعطاء العامل نفس الثواب الذي يبلغه؛ لأنّ العقل، إنما يحكم باستحقاق العامل للثواب، لالشخص ذلك الثواب، فلا بدّ من الالتزام بأنّ هذه الخصوصية، مردّها إلى وعدِ مولويّ.

الخلاصة

- تختلف دائرة حجية خبر الواحد، باختلاف المستند في إثبات حجيتها.
- تضم دائرة حجية خبر الواحد، الأخبار الحسية – ولا الحدسية فقط – ما لم تخالف دليلاً قطعياً الصدور من الشارع؛ كالكتاب الكريم.
- قاعدة التسامح في أدلة السنن:
إن الأخبار الدالة على المستحبات، أو على مطلق الأوامر والنواهي غير الازامية، حجة في إثبات الاستحباب أو الكراهة؛ ما لم يعلم ببطلان مفادها.

الأسئلة

١. بين حدود دائرة حجية خبر الواحد بلحاظ صفات الراوي.
٢. بين حدود دائرة حجية خبر الواحد بلحاظ حجية المروي.
٣. ما هي قاعدة التسامح في أدلة السنن؟
٤. ما هو الدليل على قاعدة التسامح في أدلة السنن؟

الدليل الشرعي
القسم الثالث

إثبات حجية الدلالة في الدليل الشرعي [كراه]

* هل إن الظهور في دلالات الدليل الشرعي، حجّة؟ أم لا؟

حجّية الدلالة في الدليل الشرعي

تمهيد

الدليل الشرعي قد يدلّ على حكم دلالة، واضحة توجب اليقين أو الإطمئنان بأنّ هذا الحكم، هو المدلول المقصود؛ وفي هذه الحالة، يُعتبر حجّة في دلالته على إثبات ذلك الحكم؛ لأنّ اليقين حجّة، والإطمئنان حجّة؛ من دون فرق بين أن يكون هذا الوضوح واليقين بالدلالة، قائماً على أساس كونها دلالة عقلية إِنْتِيَّة؛ من قبيل دلالة فعل المعصوم على عدم الحرمة، أو على أساس كون الدليل لفظاً لا يتحمّل بحسب نظام اللغة وأساليب التعبير، سوى إفادة ذلك المدلول؛ وهو المسمى بـ«النص»؛ أو على أساس احتفاف الدليل اللفظيّ بقرائن حالية أو عقلية، تنفي احتمال مدلول آخر؛ وإن كان ممكناً من وجاهة نظر لغوية وعرفية عامة.

وقد يدلّ الدليل الشرعي على أحد أمرين أو أمور، على نحو تكون صلاحيته لإفادة أيّ واحد منها، مكافأة لصلاحيته لإفادة غيره، بحسب نظام اللغة وأساليب التعبير العرقي؛ وهذا هو «المجمل»؛ ويكون حجّة في

إثبات الجامع، على أساس العلم بأنّ المراد، لا يخلو من أحد محتمليه أو محتملاته؛ هنا فيما إذا كان للجامع أثر قابل للتنجيز بالعلم المذكور؛ وأمّا كلّ واحد من المحتملات بخصوصه، فلا يثبت بالدليل المذكور؛ إلّا مع الاستعانتة بدليل خارجيٍّ على نفي المحتمل الآخر، فيُضَمِّن إلّى إثبات الجامع، فينتج التعين في المحتمل البديل.

وقد يدلّ الدليل الشرعيٌّ على أحد أمرین، مع أولويّة دلالته على أحدهما، بنحو يُسْبِّق إلى الذهن تصوّرًا، على مستوى المدلول التصوريّ، وتصديقاً، على مستوى المدلول التصديقيّ، وإن كانت إفادة المعنى الآخر -تصوّرًا وتصديقاً - بالدليل المذكور، ممكنة ومحتملة أيضاً، بحسب نظام اللغة وأساليب التعبير؛ وهذا هو الدليل «الظاهر» في معنٍ؛ وفي مثل ذلك، يُحمل على المعنى الظاهر؛ لأنّ الظهور حجّة في تعين مراد المتكلّم؛ وهذه الحجّية لا تقوم على أساس اعتبار العلم؛ لأنّ الظهور، لا يوجب العلم دائمًا؛ بل على أساس حكم الشارع بذلك.

ويُعَبَّر عن حجّية الظهور، بأصالة الظهور؛ وعلى وزان ذلك يقال: أصالة العموم، وأصالة الإطلاق، وأصالة الحقيقة، وأصالة الجِدْ، وغير ذلك من مصاديق لكبرى حجّية الظهور.

الاستدلال على حجّية الظهور

وحكم الشارع بحجّية الظهور، يُمكن الاستدلال عليه بالسيرة، بأحد النحوين التاليين:

النحو الأول: أن تتمسّك بالسيرة العقلائيّة، بمعنى استقرار بناء العقلاة على اتّخاذ الظهور ووسيلة كافية لمعرفة مقاصد المتكلّم، وترتيب ما يُرى لها من آثار، بحسب الأغراض التكوينيّة أو التشريعيّة؛ وهذه السيرة، بحكم استحكامها، تُشكّل دافعاً عقلائياً عاماً للعمل بالظهور في الشرعيات، لو ترك المشرّعة إلى ميوهم العقلائيّة؛ وفي حالة من هذا القبيل، يكون عدم الردع والسكوت، كاشفاً عن الإمضاء.

وقد تقدّم في بحث دلالات الدليل الشرعي غير اللفظي، استعراض عدد من الأوجه، لتفسير دلالة السكوت على الإمضاء؛ ويلاحظ هنا، أنّ واحداً من تلك الأوجه، لا يمكن تطبيقه في المقام؛ وهو تفسير الدلالة على أساس الظهور الحالي؛ لأنّ الكلام هنا، في حجّيّة الظهور، فلا يكفي في إثباتها، ظهور حال المقصوم ^{عليّلا} في الإمضاء.

النحو الثاني: أن تتمسّك بسيرة المشرّعة من أصحاب الأمة ^{عليهم السلام} وفقهاهـم؛ فإنّنا لانشك في أنّ عملهم في مقام الاستنباط، كان يقوم فعلـاً على العمل بظواهر الكتاب والستة؛ ويعـكـن إثبات ذلك باستعمال الطريق الرابع من طرق إثبات السيرة المتقدّمة، فلاحظ.

وعلـى هـذا، تكون السيرة المذكورة، كاشفة كـشـفـاً إـنـيـاً مـباـشـراً عن الإـمضـاء؛ ولا حاجة حينـدـ إلى توسيـطـ قـاعـدةـ أنـ السـكـوتـ كـاـشـفـ عنـ الإـمضـاءـ؛ عـلـى ما تـقدـمـ من الفـرقـ بـيـنـ سـيـرـةـ المـشـرـعـةـ وـسـيـرـةـ العـقـلـائـيـةـ. ويواجه الاستدلال بالسيرة هنا، نفس ما واجهه الاستدلال بالسيرة في بحث حجّيّة الخبر؛ إذ يُعرض بأنّ هذه السيرة، مردوع عنها بالطلقات الناهية عن العمل بالظنّ أو بإطلاق أدلة الأصول.

والجواب على الاعتراض، يُعرف مما تقدم في بحث حجّيّة الخبر؛ مضافاً إلى أنّ ما دلّ على النهي عن العمل بالظنّ، يشمل إطلاق نفسه؛ لأنّه دلالة ظنّيّة أيضاً، ولا يتحمل الفرق بينها وبين غيرها من الدلالات والظواهر الظنّيّة، فيلزم من حجّيّته، التعبّد بعدم حجّيّة نفسه؛ وما ينفي نفسه كذلك، لا يُعقل الاكتفاء به في مقام الردع.

موضوع الحجّيّة

عرفنا سابقاً، أنّ الدلالة، تصوّريّة وتصديقيّة؛ وعليه، فهناك ظهور على مستوى الدلالة التصوّريّة؛ وهناك ظهور على مستوى الدلالة التصديقيّة. ومعنى الظهور الأوّل، أن يكون أحد المعنيين، أسرع انسياقاً إلى تصوّر الإنسان وذهنه من الآخر، عند سماع اللفظ.

ومعنى الظهور الثاني، أن يكون كشف الكلام، تصديقاً عما في نفس المتكلّم، يُبرز هذا المعنى دون ذاك؛ فيقال حينئذ: أنّه ظاهر فيه بحسب الدلالة التصديقيّة.

وقد تقدّم أنّ الظاهر من كلّ كلام، أن يتّطابق مدلوله التصوّري مع مدلوله التصديقيّ.

وعلى أيّ حال، فموضوع الحجّيّة، هو الظهور على مستوى الدلالة التصديقيّة؛ لأنّ الحجّيّة، معناها: إثبات مراد المتكلّم وحكمه، بظهور الكلام؛ والكافّ عن المراد والحكم، إنّما هو الدلالة التصديقيّة والظهور التصديقيّ.

وأمّا الدلالة التصوّريّة، فلا تشکف عن شيء، لكي تكون حجّة في

إثباته؛ وإنما هي مجرد إخبار وتصور؛ نعم، الظهور على مستوى الدلالة التصورية، هو الذي يعين لنا عادةً الظهور التصديقى؛ لأنّ ظاهر الكلام هو التطابق بين ما هو الظاهر تصوّراً، وما هو المراد تصدِيقاً وجداً؛ فالظهور التصورى إذاً، يؤخذ كأداة لتعيين الظهور التصديقى الذي هو موضوع الحجية؛ لأنّه موضوع لها مباشرة.

وقد يُوضّح المتكلّم في نفس كلامه، أنّ مراده الجدي يختلف عما هو الظاهر من الكلام في مرحلة المدلول التصورى، وبهذا يُصبح الظهور التصديقى الذي هو موضوع الحجية، مختلفاً عن الظهور التصورى؛ كما إذا قال: «جئني بأسد، وأعني به رجلاً شجاعاً»؛ وتسمى الجملة التي سببت هذا الاختلاف، بـ«القرينة المتصلة»؛ وهذه القرينة، تارة يكون تواجدها في الكلام مؤكّداً؛ كما في هذا المثال؛ وأخرى، يكون محتملاً؛ كما لو كنا نستمع إلى المتكلّم، ثم ذهلنا عن الاستماع، واحتمنا أنّه قال شيئاً من ذلك القبيل.

وفي كلّ من الحالتين، لا يمكن الأخذ بالظهور التصديقى للكلام في إرادة الحيوان المفترس؛ إذ في الحالة الأولى، لا ظهور كذلك جزماً؛ لأنّنا نعلم بأنّ الظهور التصديقى، اختلف عن الظهور التصورى؛ وفي الحالة الثانية، نشك في وجود ظهور تصدقى على طبق الظهور التصورى؛ لأنّ احتمال القرينة، يوجب احتمال التخالف بين الظهورين، ومع الشك في وجوده، لا يمكن البناء على حجيته؛ وهذا يعني أنّ احتمال القرينة المتصلة، كالقطع بها، يوجب عدم جواز الأخذ بالظهور الذي كان من المترقب أن يثبت للكلام في حالة تجرّده عن القرينة.

الخلاصة

- لا يمكن تطبيق تفسير دلالة السكوت على الإيماء، على أساس الظهور الحالي؛ لأنَّ الكلام هنا في حجَّة الظهور، فلا يكفي في إثباتها، ظهور حال المعصوم عليهما في الإيماء؛ وأمّا باقي الأوجه، فلا إشكال في تطبيقها لتفسير دلالة السكوت على الإيماء.
- يتم الاستدلال على حجَّة الظهور بالسيرتين؛ والاعتراض على الاستدلال بسيرة المتشرعة بمطلقات النهي عن العمل بالظن أو بإطلاق أدلة الأصول العملية، لا تكفي للرد عنها.
- موضوع حجَّة الظهور، ينحصر بمستوى الدلالة التصديقية.

الأسئلة

١. ما هي الأدلة على حجَّة الظهور؟
٢. على أيِّ أساس من أساس تفسير دلالة السكوت على الإيماء، لا يمكن إثبات حجَّة الظهور بالسيرة العقلائية؟ ولماذا؟
٣. ما هو الاعتراض على إثبات حجَّة الظهور بسيرة المتشرعة؟ وما هو الجواب عن ذلك؟
٤. هل يشمل موضوع حجَّة الظهور، الدلالة التصوّرية أم التصديقية؟ أم كليهما؟ ولماذا؟

* هل تدخل ظواهر القرآن الكريم في دائرة حجّيّة الظهور؟

ظواهر الكتاب الكريم

ذهب جماعة من العلماء، إلى استثناء ظواهر الكتاب الكريم من الحجّيّة، وقالوا بأنّه لا يجوز العمل فيها يتعلّق بالقرآن العزيز؛ إلّا بما كان نصّاً في المعنى، أو مفسّراً تفسيراً محدّداً من قبل النبي ﷺ أو الموصومين من آلـه عليهم الصلاة والسلام.

وقد يُستدلّ على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله (تعالى): **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾** [آل عمران: ١٤٠].

فإنه يدلّ على النهي عن اتّباع المتشابه؛ وكلّ ما لا يكون نصّاً، فهو

متشابه؛ لتشابه محتملاته في علاقتها باللفظ^١، سواء كان اللفظ مع أحدها أقوى علاقة، أو لا.

والجواب من وجوه:

الأول: أنّ اللفظ الظاهر ليس من المتشابه^٢؛ إذ لا تشابه ولا تكافؤ بين معانيه في درجة علاقتها باللفظ؛ بل المعنى الظاهر، متميّز في درجة علاقته، وعليه فالمتشابه يختص بالجمل.

١. ليس التشابه في الآية، يعني تشابه محتملات اللفظ؛ كما اشتبه على جمّ غفير من المفسرين تأثراً بكترة الروايات الضعاف في هذا المعنى؛ منهم العلامة الطباطبائي توفي حيث قال: «التشابه: كون الآية بحيث لا يتعين مرادها لفهم السامع بمجرد ما يسمعها» (*الميزان*، ج ٣، ص ٢١)؛ ولعل السبب في الخطأ، ما التبس على بعضهم من توهم استعمال «التشابه» بمعنى «الاشتباه»؛ إنّ بعض ما ورد في تفسير الآية؛ كما عن الصادق عليه السلام: «المتشابه ما اشتبه على جاهله» (*بحار الأنوار*، نقلًا عن *تفسير العياشي*، ج ١، ص ١٢، ح ٧، و ص ١٦٢، ح ٣)؛ وهو يعني: من لا يعرف معناها لعدم التدبر.
- وأما وجه الخطأ، أنّ استعمال التشابه في القرآن الكريم، لم يكن إلا بمعناه الحقيقي؛ وهو المشابهة؛ لا الاشتباه؛ والمقصود من استعمالها خصوصاً في وصف الكتاب العزيز وآياته، مشابهة أجزاءه بعضها مع بعض؛ من هنا فإنَّ التقابل بين الإحکام والتشابه، نفس التقابل بين الإحکام والتفصیل؛ غير أنَّ الأول، يقصد منه، مشابهة الآيات لمحكماتها، ومن الثاني، تفصیل الآيات لمحكماتها؛ فلا يلزم من تقسیم الآيات بهذا التقسيم، مغایرته مع وصف الكتاب في قوله (تعالى): (*كتاباً متشابهاً مثاني* - الزمر ٢٣)؛ خلافاً لرأي العلامة (نفس المصدر، ص ٣٢)؛ فإنَّ تشابهها، يعني رجوعها إلى معنٍ واحد؛ وهذا ما يتافق معنا فيه العلامة نفسه (نفس المصدر، ص ٢١ و ١٠، ح ١٣٦)؛ والمناني، ما تنعطف وترجع إلى ما قبلها؛ كما أنَّ «سبعاً من المثاني»، قد فسرت في المصادر الروائية عند الفريقيين، بسورة الفاتحة؛ وبهذا يتضح مغزى ما ورد عن الرضا عليه السلام: «من رد متشابه القرآن إلى محكمه، هُدّني إلى صراط مستقيم» (*عيون أخبار الرضا* عليه السلام، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ٣٩).
٢. لو سلمنا أنَّه بمعنى المشتبه.

الثاني: لو سلّمنا أنّ الظاهر من المتشابه، فلأنسُلّم أنّ الآية الكريمة تنهى عن مجرد العمل بالتشابه؛ وإنّا هي في سياق ذمّ من يلقط المتشابهات فيركّز عليها بصورة منفصلة عن المحكمات ابتغاء الفتنة؛ وهذا مما لا إشكال في عدم جوازه، حتّى بالنسبة إلى ظواهر الكتاب؛ فساق الآية، مساق قول القائل: إنّ عدوّي يحاول أن يبرّز النقاط الموهمة من سلوكي، ويفصلها عن ملابساتها التي تُوضّح سلوكي العام.^١

الثالث: ما قد يقال: من أنّ الآية ليست نصّاً في الشمول لظاهر الكتاب؛ وإنّا هي ظاهرة -على أكثر تقدير- في الشمول؛ وهذا الظهور، يشمله

١. الشاهد على ذلك، ذيل الآية؛ حيث قال (تعالى): «وَرَاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِكُلِّ مَا عَنْدَ رَبِّنَا»؛ الذي يشهد على أنّ المقصود من متابعة المتشابه، فصله عن سياق الآيات وابتساع تفسيره حسب ما يوافق الهوى؛ بينما لو نظرنا في الآية بسياقها، لوجدوا أنّ كلّ آية إنما تُفضل ما قبلها، ولا يمكن أن يكون معناها مبهمًا؛ ومن هنا قال العلامة الطباطبائي رحمه الله: «إنّ الإحكام والتشابه، وصفان يقبلان الإضافة والاختلاف بالجهات؛ بمعنى أنّ آية ما يمكن أن تكون محكمة من جهة، متشابهة من جهة أخرى؛ و لا مصدق للمتشابه على الإطلاق في القرآن؛ ولا مانع من وجود محكم على الإطلاق (الميزان، ج ٢، ص ٦٤)؛ إلا أنّ هذه النسبة لا تتأتّي إلا في صورة واحدة؛ وهي أن تكون كلّ آية متشابهة بالنسبة إلى ما قبلها ومحكمة بالنسبة إلى ما بعدها في كلّ سورة؛ بل بترتيب المصحف الدائر؛ ولو تدبّرت المصحف، لوجدته يُفسّر نفسه بترتيبه، فيبدأ من إجمال المعارف، إجمالاً ليس فيه اختزال؛ بل يضمّ جميع المعارف دو تقويت -و من هنا عبر عنه بالإحكام-. ثمّ يبادر بتبيينه ويسّره تفصيلاً، لأنّه ليس من قبيل الشرح؛ بل هو بيان في مستوىً أدنى ويكشف عن الجزيئات والمصاديق؛ وهذا يتآزر مع ما أجمع عليه المحققون إلا من شدّة؛ من أنّ ترتيب المصحف الشريف، توقيفي؛ تمّ في عهد رسول الله ﷺ؛ وللمزيد من التفصيل، راجع كتاب: «تحري الغاية في سور القرآن الكريم»، خصوصاً موضوع «التشابه وضرورته» بتحرير المعلّق.

النفي نفسه، فيلزم من حججية ظاهر الآية في إثبات الردع عن العمل بظواهر الكتاب الكريم، نفي هذه الحججية.

الدليل الثاني: الروايات النافية عن الرجوع إلى ظواهر القرآن الكريم، وُيُكَلِّفُ تصنيفها إلى ثلات طوائف.

الطائفة الأولى: ما دلّ من الروايات على أنّ القرآن الكريم، مسهم وغامض؛ قد استهدف المولى إغماضه وإيهامه، لأجل تأكيد حاجة الناس إلى الحجّة، وأنّه لا يعرفه إلّا من خوطب به، وأنّ غير المقصوم لا يصل إلى مستوى فهمه.

وَهَذِهِ الطائفة يرد عليها:

أولاً: أنّ روایاتها جمیعاً، ضعيفة السند؛ بل قد يحصل الإطمئنان بکذبها نتيجة لضعف روايتها وكونهم في الغالب، من ذوي الاتجاهات الباطنية المنحرفة على ما يظهر من ترجمتهم؛ مع الالتفات إلى أنّ إسقاط ظواهر الكتاب الكريم عن الحجّية، أمر في غاية الأهميّة؛ فلو كان الأئمّة عليهما السلام بصدده بيانه، لما أمكن عادة افتراض اختصاص هؤلاء الضعاف بالاطلاع على ذلك والإخبار عنه؛ دون فقهاء أصحاب الأئمّة عليهما السلام، الذين عليهم المعول وإليهم تفزع الشيعة في الفتوى والاستنباط بأمر الأئمّة عليهما السلام وإرجاعهم.

وثانياً: أن هذه الروايات، معارضة للكتاب الكريم الدال على أنه نزل تبياناً لكل شيء وهدى وبلاغاً؛ والمخالف لكتاب، من أخبار الآحاد، لا يشتمل دليلاً حجّيّة خبر الواحد؛ كما أشرنا سابقاً.^١

الطائفة الثانية: ما دلّ من الروايات على عدم جواز الاستقلال في فهم القرآن عن الحجّة^٢؛ وهذه لا تدلّ على عدم جواز العمل بظاهر الكتاب بعد الفحص في كلمات الأئمّة عليهم السلام^٣ وعدم الظرف بقرينة على خلاف الظاهر؛ لأنّ هذا النحو من العمل، ليس استقلالاً عن الحجّة في مقام فهم القرآن الكريم.

الطائفة الثالثة: ما دلّ من الروايات، على النهي عن تفسير القرآن بالرأي، وأنّ من فسّر القرآن برأيه فقد كفر.

وقد أُجيب على الاستدلال بها، بأنّ حمل اللفظ على معناه الظاهر، ليس تفسيراً؛ لأنّ التفسير كشف القناع؛ ولا قناع على المعنى الظاهر.

وقد يقال: إنّ هذا الجواب لا ينطبق على بعض الحالات، حينما يكون الدليل مشتملاً على ظواهر اقتضائية عديدة متضاربة، على نحو يحتاج تقدير الظهور الفعلي المتحصل من مجموع تلك الظواهر، بعد الموازنـة والكسر والانكسار، إلى نظر وإمعان، فيكون لوناً من كشف القناع؛ وهذا نرى أنّ الفقهاء قد يختلفون في فهم دليل، فيفهمـون بشكل من [قبل] فقيهـ،

١. وهذا لا ينافي كونه تبياناً لكل شيء؛ اختصاصاً بالتبني عليه^{للله}، حيث خصه (تعالى) بالخطاب في الآية ليُبَيِّنَه للناس؛ ولا ينافي بنفس الوقت، كونه عربياً مبيناً لا يفتقر إلى تفسير، حيث قال (تعالى): «ولا يأتونك بمثل إلّا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً -الفرقان / ٤٣».

٢. في تحديد دائرة حجّيّة خبر الواحد.

٣. ومن الحجّة، التدبر في القرآن على وجهه، الذي دعى القرآن بنفسه إليه.

ويأتي فقيه آخر فيبرز نكتة من داخل الدليل، تُعيّن فهمه بشكل آخر، على أساس ما تقتضيه تلك النكتة من ظهور.

فالأحسن أن تُحِبِّبَ:

أولاً: بأنّ الكلمة الرأي، منصرفة -على ضوء ما نعرفه من ملابسات عصر النصّ، وظهور هذه الكلمة كمصطلح وشعار لاتجاه فقهيٍّ واسع -إلى الحدس والاستحسان؛ فلاتشتمل الرأي المبني على قريحة عرفية عامة.

وثانياً: أنّ إطلاق الظاهر في الروايات المذكورة، لا يصلح أن يكون رادعاً عن السيرة على العمل بالظواهر؛ سواء أُريد بها السيرة العقلائية، أو سيرة المتشرّعة؛ نظير ما تقدّم في بحث حجّية خبر الواحد.

أما الأولى، فلأنّ الردع يجب أن يتّناسب حجماً ووضوحاً مع درجة استحكام السيرة؛ وأما الثانية، فلأنّنا إذا أدعينا أنّ سيرة المتشرّعة من أصحاب الأئمّة عليهما السلام، كانت على العمل بظواهر الكتاب -وإلا لُعِرِفَ الخلاف عنهم -، فنفس هذه السيرة، تُثبت عدم صلاحية الإطلاق المذكور للردع؛ بل تكون مقيدةً له.

وممّا يُدفع به الاستدلال بالروايات المذكورة عموماً، ما دلّ من الروايات على الأمر بالتمسك بالقرآن الكريم، الصادق عرفاً على العمل بظواهره، وعلى إرجاع الشروط إليه وإبطال ما كان منها مخالفًا له؛ فإنّ المخالفة، إن كان المراد بها المخالفة للفظه، فتصدق على مخالفة ظاهره؛ وإن كان المراد بها، المخالفة لواقع مضمونه، فتقتضي الإطلاق المقامي إمساء ما عليه العرف من موازين في استخراج المضمون، فيدلّ على حجّية الظهور.

وأوضح من ذلك، ما دلّ على عرض ما ورد عنهم عليهم السلام، على الكتاب، والإحجام عن العمل بما كان مخالفًا له^١؛ فإنه لا يُحتمل فيه أن يراد منه المخالفة للمضمون القرآني المكتشف بالخبر؛ لأنّه بصدق بيان جعل الضابط لما يقبل وما لا يقبل من الخبر؛ كما أنه لا يحتمل اختصاص المخالفة فيه بالمخالفة للنص؛ لندرة الخبر المخالف للنص، وكون روایات طرح المخالف، ناظرة إلى ما هو الشائع من المخالفة.

فإن قدّمت هذه الروایات الدالة على حجّيّة ظواهر الكتاب على الروایات التي استدلال بها على نفي الحجّيّة، فهو؛ وإن تكافأ الفريقيان، فعلى الأقلّ، يلتزم بالتساقط، ويقال بالحجّيّة حينئذ؛ لأنّ الردع غير ثابت، فتثبت الحجّيّة بالسيرة العقلائيّة بصورة مستقلّة؛ أو بضمّ استصحاب مفادها الثابت في صدر الشريعة.

الدليل الثالث: ومردّه إلى إنكار الظهور، بدعوى أنّ القرآن الكريم محمل؛ إمّا لتعمّد من الله (تعالى) في جعله محملًا لتأكيد حاجة الناس إلى الإمام، وإمّا لاقتضاء طبع المطلب ذلك؛ لأنّ علوّ المعاني وشموخها يقتضي عدم تيسيرها للفهم.

والجواب على ذلك: أنّ التعمّد المذكور، على خلاف الحكمة من نزول القرآن؛ وربط الناس بالإمام، فرع إقامة الحجّة على أصل الدين المتوقفة على فهم القرآن وإدراك مضامينه؛ كما أنّ شموخ المعاني وعلوّها، ينبغي أن

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

لا يكون على حساب الهدف من بيانها؛ ولما كان الهدف هداية الإنسان، فلابد أن تُبيّن المعاني على نحو يُؤثّر في تحقيق هذا الهدف؛ وذلك موقوف على تيسير فهمه.^١

فالصحيح أنّ ظواهر الكتاب الكريم، حجّة كظواهر السنة.

الخلاصة

■ إنّ ظواهر الكتاب الكريم، حجّة كظواهر السنة؛ وإنّ أدلة من يرى خلاف ذلك، من الكتاب و الرويات، لاتفي بمقصوده.

الأسئلة

١. ما هي أدلة القاتلين بعدم حجّية ظواهر الكتاب من القرآن؟
٢. ما هو الجواب على المستدلّ بالقرآن على عدم حجّية ظواهر الكتاب؟
٣. ما هي أصناف الروايات التي يُدعى دلالتها على عدم حجّية ظواهر الكتاب؟
٤. اذكر مفاد الروايات التي تدلّ على حجّية ظواهر الكتاب؟

١. وقد صرّح (تعالى) بذلك بقوله: «ولقد يسّرنا القرآن للذكر فهل من مذكّر – القراء / ١٧٤».

الأدلة المحرزة
القسم الثاني

الدليل العقلي

١. تمهيد
٢. إثبات القضايا العقلية [صغريات الدليل العقلي]
٣. حجّية [كبرى] الدليل العقلي

* ما هي القضايا العقلية التي قد تكون دليلاً
في استنباط الحكم الشرعي؟ وما هي أقسامها؟

تمهيد

الدليل العقلي، كل قضية يدركها العقل ويعتقد أن يستنبط منها حكم شرعي؛ والبحث عن هذه القضايا العقلية، تارة: يقع صغرياً في صحة القضية العقلية ومدى إدراك العقل لها؛ وأخرى: يقع كبروتاً في حجية الإدراك العقلي لها.

والقضايا العقلية على قسمين:
أحدهما: قضايا تُشكّل عناصر مشتركة في عملية الاستنباط؛ كالقضية العقلية القائلة: إن إيجاب شيء يستلزم إيجاب مقدمته.
والآخر: قضايا مرتبطة بأحكام شرعية معينة، كحكم العقل بحرمة المخدر، قياساً له على الخمر، لوجود صفة مشتركة؛ وهي: إذهب الشعور؛ وحكم العقل بحرمة الكذب لأنّه قبيح.

والقسم الأول، يدخل بحثه الصغري والكروي معاً، في علم الأصول؛ فقد يبحث عن أصل وجود إدراك عقلي؛ وهذا بحث صغير؛ وقد يبحث

عن حجّيّته؛ وهذا بحث كبرويّ؛ وكلاهما أصوليّ؛ لأنّهما بحثان في العناصر المشتركة في عملية الاستنبطاط.

والقسم الثاني، لا يدخل بحثه الصغرويّ في علم الأصول؛ لأنّه بحث في عنصر غير مشترك؛ وإنما يدخل بحثه الكبرويّ في هذا العلم؛ لكونه بحثاً في عنصر مشترك؛ كالبحث عن حجّيّة القياس.

وهكذا يتضح أنّ البحث الصغرويّ، لا يكون أصولياً، إلّا في القسم الأول؛ وأنّ البحث الكبرويّ، أصوليّ في كلا القسمين؛ غير أنّ الإدراك العقليّ، إذا كان قطعياً، فلا موجب للبحث عن حجّيّته؛ للفراغ عن حجّيّته بعد الفراغ عن حجّيّة القطع؛ وإنما تحتاج إلى البحث عن حجّيّته، إذا لم يكن قطعياً؛ كالقياس مثلاً.

وسوف نُصطف البحث في القضايا العقلية إلى بحثين: أحدهما: صغرويّ؛ في إثبات القضايا العقلية التي تشكّل عناصر مشتركة.

وآخر: كبرويّ؛ في حجّيّة الإدراك غير القطعي للعقل.

١. إثبات القضايا العقلية

تقسيمات للقضايا العقلية

القضايا العقلية التي تُشكّل عناصر مشتركة في عملية الاستنباط وأدلة عقلية على الحكم الشرعي، يمكن أن تُقسّم كما يلي: أولاً: تنقسم إلى ما يكون دليلاً عقلياً مستقلاً، وما يكون عقلياً غير مستقلّ.

والمراد بالأول، ما لا يحتاج إلى إثبات قضية شرعية، لاستنباط الحكم منه.

والمراد بالثاني، ما يحتاج إلى إثبات قضية شرعية لذلك. ومثال الأول، القضية القائلة: بأن كلّ ما حكم العقل بحسنه أو قبحه، حكم الشارع بوجوبه أو حرمته؛ فإنّ تطبيقها لاستنباط حرمة الظلم مثلاً، لا يتوقف على إثبات قضية شرعية مسبقة.

ومثال الثاني، القضية القائلة: إن وجوب شيء، يستلزم وجوب مقدمته؛ فإنّ تطبيقها لاستنباط وجوب الوضوء، يتوقف على إثبات قضية شرعية مسبقة؛ وهي وجوب الصلاة.

ثانياً: تنقسم القضية العقلية إلى قضية تحليلية، وقضية تركيبية. والمراد بالقضية التحليلية، ما كان البحث فيها، يدور حول تفسير ظاهرة معينة؛ كالبحث عن حقيقة الوجوب التخييري؛ والمراد بالقضية التركيبية، ما كان البحث فيها يدور حول استحالة شيءٍ أو ضرورته، بعد الفراغ عن معناه وحقيقة في نفسه؛ كالبحث عن استحالة الأمر بالضدين في وقت واحد.

ثالثاً: تنقسم الأدلة العقلية المستقلة التركيبية في دلالتها، إلى سالبة ومحضة؛ والمراد بالسالبة، الدليل العقلي المستقل في استنباط نفي حكم شرعي؛ والمراد بالمحضة، الدليل العقلي المستقل في استنباط إثبات حكم شرعي.

ومثال الأول، القضية القائلة باستحالة التكليف بغير المدور.
ومثال الثاني، القضية المشار إليها آنفاً القائلة: بأن كلّ ما حكم العقل بقيمه، حكم الشارع بجرمته.

والقضايا العقلية، متفاعلة فيما بينها؛ فقد يتفق أن تدخل قضية عقلية تحليلية في البرهنة على قضية أخرى تحليلية أو تركيبية؛ كما قد تدخل قضية تركيبية في البرهنة على قضايا تحليلية؛ وهذا ما سرّاه في البحوث الآتية إن شاء الله (تعالى).

الخلاصة

□ القضايا العقلية:

١. قضايا تُشكّل عناصر مشتركة في عملية الاستنباط، فيدخل بحثها الصغري والكبوري معاً في علم الأصول.
٢. قضايا مرتبطة بأحكام شرعية معينة، فيدخل بحثها الكبوري في هذا العلم.

□ تقسيمات أخرى للقضايا العقلية:

١. المستقلة: وهي ما لا تحتاج إلى إثبات قضية شرعية
 - أ. لاستنباط الحكم منها.
٢. غير المستقلة: وهي ما تحتاج إلى إثبات قضية شرعية لذلك.
 - ب. التحليلية: وهي ما يدور البحث فيها، حول ظاهرة معينة.
 ٢. التركيبية: وهي ما يدور البحث فيها، حول استحالة شيء أو ضرورته، بعد الفراغ عن معناه وحقيقة في نفسه.

ج: الأدلة العقلية المستقلة التركيبية:

١. السالبة: المستقلة في استنباط نفي حكم شرعي.
٢. الموجبة: المستقلة في استنباط إثبات حكم شرعي.

الأسئلة

١. ما هي أقسام القضايا العقلية؟
٢. لماذا لا يدخل البحث الصغري للقضايا العقلية المرتبطة بأحكام معينة، في علم الأصول؟
٣. ما هو الدليل العقلي المستقل؟
٤. ما هو الدليل العقلي غير المستقل؟
٥. ما هو الفارق بين القضية العقلية التحليلية والقضية التركيبية؟
٦. عرّف القضية العقلية التركيبية. السالبة منها والموجية.

التمرين

- * يَبْيَنْ نَوْعَ الْقَضَايَا الْعُقْلِيَّةِ التَّالِيَّةِ، مِنَ الْمُسْتَقْلَةِ وَغَيْرِ الْمُسْتَقْلَةِ وَالتَّحْلِيلِيَّةِ وَالْمُتَكَبِّبِيَّةِ وَالسَّالِبَةِ مِنْهَا وَالْمَوْجِبَةِ:
- إنَّ إِيجَابَ شَيْءٍ، يَسْتَلِزُمُ إِيجَابَ مَقْدَمَتِهِ.
 - إنَّ الْكَذْبَ حَرَامٌ؛ لَأَنَّ الْعُقْلَ يَحْكُمُ بِقَبْحِهِ.
 - كُلُّ مَا كَانَ حَسَنًاً بِحُكْمِ الْعُقْلِ، كَانَ وَاجِبًاً بِحُكْمِ الشَّرْعِ.
 - التَّكْلِيفُ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ مُسْتَحِيلٌ.
 - إنَّ الْمَخْدُورَ مُشْتَرِكٌ مَعَ الْخَمْرِ فِي إِذْهَابِ الشَّعُورِ، فَهُوَ حَرَامٌ بِنَفْسِ الدَّلِيلِ.
 - كُلَّمَا كَانَ قَبِيحًا بِحُكْمِ الْعُقْلِ، كَانَ حَرَامًاً بِحُكْمِ الشَّرْعِ.

* هل يمكن أن يصدر في عالم التشريع تكليفاً من المولى بغير المقدور؟

قاعدة استحالة التكليف بغير المقدور

يستحيل التكليف بغير المقدور؛ وهذا له معنيان:

أحدهما: أن المولى يستحيل أن يدين المكلف بسبب فعل أو ترك غير صادر منه بالاختيار؛ وهذا واضح؛ لأن العقل يحكم بقبح هذه الإدانة؛ [و] لأن حق الطاعة لا ينتمي إلى ما هو خارج عن الاختيار.

والمعنى الآخر: أن المولى يستحيل أن يصدر منه تكليف بغير المقدور في عالم التشريع؛ ولو لم يرتب عليه إدانة ومؤاخذة للمكلف؛ فليست الإدانة وحدها مشروطة بالقدرة؛ بل التكليف ذاته مشروط بها أيضاً.

وتوضيح الحال في ذلك، أن مقام الثبوت للحكم، يشتمل - كما تقدم - على ملاك وإرادة واعتبار؛ ومن الواضح أنه ليس من الضروري أن يكون الملاك مشروطاً بالقدرة؛ كما أن بالإمكان، تعلق إرادة المولى بأمر غير مقدور؛ لأننا لا نريد بالإرادة، إلا الحب الناشئ من ذلك الملاك؛ وهو منها كان شديداً، يمكن افتراض تعلقه بالمستحيل ذاتاً؛ فضلاً عن الممتنع بالغير؛ والاعتبار، إذا لوحظ بما هو اعتبار، يعقل أيضاً أن يتکفل جعل الوجوب

على غير المقدور؛ لأنّ الاعتبار سهل المؤونة، وليس لغواً في هذه الحالة؛ إذ قد يراد به، مجرد الكشف بالصياغة الشرعية التي اعتادها العقلاء عن الملاك والمبادئ؛ ولكن إذا لوحظ المعدل والاعتبار، بما هو ناشئ من داعي البُعث والتحريك، فمن الواضح أنّ القدرة على مورده، تُعتبر شرطاً فيه؛ لأنّ داعي تحريك العاجز، يستحيل أن ينقدح في نفس العاقل الملتفت.

وحيث أنّ الاعتبار الذي يكشف عنه الخطاب الشرعي، هو الاعتبار بهذا الداعي -كما يقتضيه الظهور التصديقي السياقي للخطاب-؛ فلا بدّ من اختصاصه بحال القدرة؛ ويستحيل تعلقه بغير المقدور.

ومن هنا، كان كلّ تكليف مشروطاً بالقدرة على متعلقه؛ بدون فرق بين التكاليف الإلزامية وغيرها؛ وكما يُشترط في التكليف الظلي (الوجوب والاستحباب) القدرة على الفعل، كذلك يُشترط الشيء نفسه، في التكليف الضروري (الحرمة والكرابة)؛ لأنّ الزجر عما لا يقدر المكلف على إيجاده، أو عن الامتناع عنه، غير معقول أيضاً.

وهكذا نعرف أنّ القدرة، شرط ضروري في التكليف؛ ولكنّها ليست شرطاً ضرورياً في الملاك والمبادئ؛ ولكنّ هذا، لا يعني أنها لا تكون شرطاً [أبداً]، فإنّ مبادىء الحكم، يمكن أن تكون ثابتة وفعالية في حال القدرة والعجز على السواء؛ ويمكن أن تكون مختصّة بحالة القدرة، ويكون انتفاء التكليف عن العاجز لعدم المقتضي وعدم الملاك رأساً.

وفي كلّ حالة من هذا القبيل، يقال: إنّ دخل القدرة في التكليف شرعي؛ وقد تُسمى القدرة حينئذ بـ«القدرة الشرعية»، بهذا الاعتبار؛ تبيّزاً لذلك

عن حالات عدم دخول القدرة في الملاك؛ إذ يقال عندئذٍ: إنّ دخول القدرة في التكليف عقليٌّ؛ وقد تُسمى القدرة حينئذٍ بـ«القدرة العقلية».

ولا فرق في استحالة التكليف بغير المقدور، بين أن يكون التكليف مطلقاً؛ من قبيل أن يقول الأمر لمؤمره: «طُرِنَ إِلَى السَّمَاءِ»، أو مقيداً بقيد يرتبط بإرادة المكلّف و اختياره؛ من قبيل أن يقول: «إن صعدت إلى السطح، فطُرِنَ إِلَى السَّمَاءِ»؛ فإنّ التكليف في كلتا الحالتين مستحيل.

والثرة في اشتراط القدرة في صحة الإدانة (المعنى الأول)، واضحة؛ وأما الثرة في اشتراط القدرة في التكليف ذاته (المعنى الثاني)، فقد يقال: إنّها غير واضحة؛ إذ مadam العاجز، غير مدان على أيّ حال، فلا يختلف الحال؛ سواء افترضنا أنّ القدرة شرط في التكليف، أو نفيانا ذلك وقلنا بأنّ التكليف يشمل العاجز؛ إذ لا أثر لذلك بعد افتراض عدم الإدانة.

ولكنّ الصحيح وجود ثرة؛ على الرغم من أنّ العاجز غير مدان على أيّ حال؛ وهي تتصل بملك الحكم؛ إذ قد يكون من المفيد أن نعرف أنّ العاجز، هل يكون ملاك الحكم فعليّاً في حقه وقد فاته بسبب العجز، لكي يجب القضاء مثلاً؟، أو أنّ الملاك لا يشمله رأساً، فلم يفته شيء ليجب القضاء؛ أي: أن نعرف أنّ القدرة هل هي دخلية في الملاك أو لا؟

فإذا جاء الخطاب الشرعي مطلقاً ولم ينصّ فيه الشارع على قيد القدرة، ظهرت الثرة؛ لأنّا إن قلنا إن باشتراط القدرة في التكليف ذاته كما تقدم، كان حكم العقل بذلك، بنفسه قرينة على تقييد إطلاق الخطاب؛ فكأنّه متوجّه إلى القادر خاصّة وغير شامل للعجز؛ وفي هذه الحالة، لا يمكن

إثبات فعليّة الملاك في حق العاجز، وأنّه قد فاته الملاك، ليجب عليه القضاء مثلاً لأنّه لا دليل على ذلك، نظراً إلى أنّ الخطاب إنما يدلّ على ثبوت الملاك بالدلالة الالتزامية؛ وبعد سقوط المدلول المطابقي للخطاب، وتبعية الدلالة الالتزامية على الملاك، للدلالة المطابقية على التكليف، لا يبقى دليل على ثبوت الملاك في حق العاجز؛ وإن لم تكن باشتراط القدرة في التكليف، أخذنا بإطلاق الخطاب في المدلول المطابقي والالتزامي معاً، وأثبتنا التكليف والملاك على العاجز، وبذلك يثبت أنّ العاجز قد فاته الملاك، وإن كان معذوراً في ذلك؛ إذ لا يُدان العاجز على أيّ حال.

الخلاصة

- ليس من الضروري أن يكون الملاك والأرادة، مشروطتان بالقدرة؛ ولكن الاعتبار، بما هو ناشئ من داعي البعث والتحريك، فيستحب تعلقه بغير المقدور.
- القدرة العقلية: إن كانت مبادئ الحكم ثابتة و فعلية في حال القدرة والعجز على السواء، فيقال إن دخل القدرة عقلية.
- القدرة الشرعية: إن كانت مبادئ الحكم مختصة بحالة القدرة و انتفاء التكليف عن العاجز لعدم الملاك والمقتضي رأساً، فيقال إن دخل القدرة شرعية.
- ثمرة قاعدة استحالة التكليف بغير المقدور، تتصل بالملك؛ إذ قد يكون من المفيد أن نعرف أن العاجز هل يكون ملاك الحكم فعلياً في حقه، لكي يجب عليه القضاء مثلاً؟ أو لا؟

الأسئلة

١. اذكر معاني استحالة التكليف بغير المقدور؟
٢. هل يمكن اشتراط القدرة في مستوى الملك والإرادة؟ أم لا؟ كيف؟
٣. هل يمكن اشتراط القدرة في مرحلة الاعتبار؟ لماذا؟
٤. ما هي القدرة الشرعية؟
٥. ما هي القدرة العقلية؟
٦. ما هي ثمرة مسألة استحالة التكليف بغير المقدور؟

* كيف يمكن أن يشرع المولى حكماً مشروطًا، والحال أن الشرط لم يتحقق بعد؟

* أتي قيد في الحكم الشرعي يجب تحصيله؟ وأتي قيد لا يجب؟

قاعدة إمكان التكليف المشروط

مرر بنا، أنّ مقام الثبوت للحكم، يستلزم على عنصر يسمى بـ «الجعل والاعتبار»، وفي هذه المرحلة، يجعل الحكم، على نهج القضية الحقيقة كما تقدم؛ فيفترض المولى كل المخصوصيات والقيود التي يُريد إناطة الحكم بها، ويجعل الحكم منوطاً بها، فيقول مثلاً: «إذا استطاع الإنسان وكان صحيح البدن مخلّي السرب [الطريق] وجب عليه الحجّ».

ونحن إذا لاحظنا هذا الجعل، نجد هناك شيئاً قد تحقق بالفعل؛ وهو نفس الجعل الذي يعتبر في قوّة قضيّة شرطية، شرطها القيود المفترضة، وجزاؤها ثبوت الحكم؛ ولكنّ هناك شيء قد لا يكون متحققاً فعلاً؛ وإنما يتحقق إذا وُجد في الخارج مستطيع صحيح مخلّي؛ وهو الوجوب على هذا أو ذاك الذي يُمثل فعليّة الجزاء في تلك القضية الشرطية؛ فإنّ فعليّة الجزاء في كل قضيّة شرطية، تابعة لفعليّة الشرط؛ فما لم تتحقق تلك القيود، لا يكون الوجوب فعليّاً؛ ويسمى الوجوب الفعليّ بـ «المجعول».

ومن هنا أمكن التمييز بين الجعل والمجعول؛ لأنّ الأول موجود منذ البداية، والثاني لا يوجد إلا بعد تحقق القيود خارجاً؛ والقيود بالنسبة إلى

المجعول، بثابة العلة؛ وليس كذلك بالنسبة إلى المجعل؛ لأنّ المجعل متحقق قبل وجودها خارجاً؛ نعم، المجعل يتقوّم بافتراض القيود وتصورها؛ إذ لو لم يتصور المولى الاستطاعة والصحة مثلاً، لما أمكنه أن يجعل تلك القضية الشرطية؛ وبذلك تعرف أنّ المجعل، متقوّم بلحاظ القيود وتصورها ذهناً؛ والمجعول، متقوّم بوجود القيود خارجاً، ومتربّب عليها؛ من قبيل ترتّب المعلول على علته.

وعلى هذا الأساس، نعرف أنّ الحكم المشروط يمكن؛ ونعني بـ«الحكم المشروط»: أن يكون تحقق الحكم منوطاً بتحقيق بعض القيود خارجاً؛ فلا وجود له قبلها؛ فقد عرفنا أنّ المجعول يُمكن أن يكون مشروطاً، سواء كان حكماً تكليفيّاً كالوجوب والحرمة؛ أو وضعياً كالملكية والزوجية. وبذلك يندفع ما قد يقال: من أنّ الحكم المشروط غير معقول؛ لأنّ الحكم فعل للمولى، وهذا الفعل، يصدر ويتحقق ب مجرد إعمال المولى لحاكميته، فائيّ معنى للحكم المشروط؟ ووجه الاندفاع، أنّ ما يتحقق كذلك، إنما هو المجعل؛ لا المجعول؛ والحكم المشروط، هو المجعول دائمًا.

قاعدة تنوع القيود وأحكامها

تنوع القيود

حينما يقال: «إذا زالت الشمس، صلّ متظهراً»، فال يجعل يتحقق بنفسه هذا الإنشاء؛ وأمّا المجعول - وهو وجوب الصلاة فعلاً - فهو مشروط بالزوال ومقيد به؛ فلا وجوب قبل الزوال.

ونلاحظ قياداً آخر؛ وهو الطهارة؛ وهذا القيد، ليس قياداً للواجب المعمول؛ لوضوح أنَّ الشمس إذا زالت، وكان الإنسان محدثاً، وجبت عليه الصلاة أيضاً؛ وإنما هو قيد لتعلق الوجوب؛ أي: للواجب؛ وهو الصلاة؛ ومعنى كون شيء قياداً للواجب، أنَّ المولى حينما أمر بالصلاحة، أمر بحصة خاصة منها؛ لا يها كيفما اتفقت؛ حيث أنَّ الصلاة، تارة تقع مع الطهارة، وأخرى بدونها؛ فاختيار الحصة الأولى وأمر بها. وحينما تخلل الحصة الأولى، نجد أنها تشتمل على صلاة، وعلى تقدير بالطهارة؛ فالأمر بها، أمر بالصلاحة وبالتقيد؛ ومن هنا نعرف أنَّ معنى أخذ الشارع شيئاً قياداً في الواجب، تحصيص الواجب به والأمر به، بما هو مقيد بذلك القيد.

وفي المثال السابق، حينما نلاحظ الطهارة مع ذات الصلاة، لأنَّ إحداهما علة للأخرى أو جزء العلة لها؛ ولكن، حينما نلاحظ الطهارة مع تقيد الصلاة بها، نجد أنَّ الطهارة علة لهذا التقيد؛ إذ لو لاتها، لما وُجِدت الصلاة مقيدة ومقترنة بالطهارة.

ومن ذلك نستخلص: أنَّ أخذ الشارع قياداً في الواجب، يعني أولاً: تحصيص الواجب به؛ وثانياً: أنَّ الأمر يتعلق بذات الواجب؛ وأنَّ التقيد يتعلق بذلك القيد؛ وثالثاً: أنَّ نسبة القيد إلى التقيد نسبة العلة إلى المعلول؛ وليس كذلك نسبة إلى ذات الواجب.

وقد يُؤخذ شيء قياداً للوجب وللواجب معاً؛ كشهر رمضان الذي هو قيد لوجوب الصيام؛ فلا وجوب للصيام بدون رمضان؛ وهو أيضاً، قد

للصوم الواجب؛ بمعنى أن الصوم المأمور به، هو الحصة الواقعة في ذلك الشهر خاصة، وبحسب كون الشهر قيداً للوجوب، فالوجوب تابع لوجود هذا القيد، وبوجب كونه قيضاً للواجب، يكون الوجوب متعلقاً بالمقيد به؛ أي: أن الأمر، يتعلّق بذات الصوم وبتقيده بأن يكون في شهر رمضان.

أحكام القيود المتنوّعة

لا شك في أن الواجبات تشتمل على نوعين من القيود:
 أحدهما: قيود يلزم على المكلف تحصيلها؛ بمعنى أنه لو لم يحصل لها، لا يعتبر عاصياً للأمر بذلك الواجب؛ كالطهارة بالنسبة إلى الصلاة.
 والآخر: القيود التي لا يلزم على المكلف تحصيلها؛ بمعنى أنه لو لم يأت بها المكلف، وبالتالي لم يأت بالواجب، لا يعتبر عاصياً؛ كالاستطاعة بالنسبة إلى الحج.

والقضية التي نبحثها، هي محاولة التعرّف على الفرق بين هذين النوعين من القيود؛ وما هو الضابط في كون القيد، مما يلزم تحصيله أو لا.
 والصحيح: أن الضابط في ذلك، أن كل ما كان قيضاً لنفس الوجوب، فلا يجب تحصيله، ولا يكون المكلف مسؤولاً عن إيجاده من قبل ذلك الوجوب؛ لأنّه ما لم يوجد القيد، لا وجود للوجوب كما تقدّم؛ وكلما كان القيد، قيضاً لمتعلّق الوجوب -أي للواجب-. فهذا يعني أن الوجوب فد تعلّق بالمقيد كما تقدّم؛ أي: بذات الواجب والتقييد بالقيد المذكور؛ وحينئذٍ

يلاحظ هذا القيد، فإن كان قيدها في نفس الوقت للوجوب أيضاً، لم يكن المكلّف مسؤولاً عقلاً من قبل ذلك الوجوب عن إيجاده، وإنما هو مسؤول عن إيجاد ذات الواجب وإيجاد تقييده بذلك القيد، متى ما وجد القيد؛ وإن لم يكن القيد قيدها للوجوب، بل كان قيدها للواجب، فهذا يعني أن الوجوب فعلياً حتى لو لم يوجد هذا القيد، وإذا كان الوجوب فعلياً، فالمكلّف مسؤول عن امتناعه والإتيان ب المتعلقة به وهو المقيد، وكان عليه حينئذ عقلاً، أن يوفر القيد، لكي يوجد المقيد الواجب.

ونستخلص من ذلك:

أولاً: أنه كلما كان القيد قيدها للوجوب فقط، فلا يكون المكلّف مسؤولاً عن إيجاد القيد.

وثانياً: أنه كلما كان القيد قيدها للواجب فقط، فالمكلّف مسؤول عن إيجاد القيد.

وثالثاً: أنه كلما كان القيد قيدها للوجوب وللواجب معاً، فالمكلّف غير مسؤول عن إيجاد القيد؛ ولكنه مسؤول عن إيجاد التقييد حينما يكون القيد موجوداً.

وإذا ضمننا إلى هذه النتائج ما تقدم - من أنه لا إدانة بدون قدرة، وأن القدرة شرط في التكليف -، نستطيع أن نستنتج القاعدة القائلة: إن كل القيود التي تؤخذ في الواجب دون الوجوب، لابد أن تكون اختيارية ومقدورة للمكلّف؛ لأن المكلّف مسؤول عن توفيرها كما عرفنا آنفاً، ولا مسؤولية ولا تكليف إلا بالقدر؛ فلابد إذاً أن تكون مقدورة؛ وهذا

خلافاً لقيود الوجوب؛ فإنّها قد تكون مقدورة كالاستطاعة، وقد لا تكون كزوال الشمس؛ لأنَّ المكلَّف غير مسؤول عن إيجادها.

قيود الواجب على قسمين

عرفنا حتّى الآن من قيود الواجب القيد، الذي يأخذ الشارع قيداً، فيُحصّص به الواجب ويأمر بالمحصلة الخاصة كالطهارة؛ وتُسمّى هذه بـ«القيود أو المقدمات الشرعية».

وهناك قيود ومقدّمات تكوينية، يفرضها الواقع بدون جعل من قبل المولى، وذلِك من قبيل إيجاد واسطة نقل؛ فإنّها مقدمة تكوينية للسفر بالنسبة إلى من لا يستطيع المشي على قدميه؛ فإذا وجب السفر، كان توفير واسطة النقل، مقدمة للواجب؛ حتّى بدون أن يُشير إليها المولى أو يُحصّص الواجب بها؛ وتُسمّى بـ«المقدمة العقلية».

والمقدّمات العقلية للواجب، من ناحية مسؤولية المكلَّف تجاهها، كالقيود الشرعية؛ فإنَّ أخذت المقدمة العقلية للواجب قيداً للوجوب، لم يكن المكلَّف مسؤولاً عن توفيرها؛ وإلا كان مسؤولاً عقلاً عن ذلك؛ بسبب كونه ملزماً بامتثال الأمر الشرعي الذي لا يتم بدون إيجادها.

والمسؤولية تجاه قيود الواجب، سواء كانت شرعية أو عقلية، إنما تبدأ بعد أن يوجد الوجوب المعمول ويُصبح فعلياً بفعلية كلَّ القيود المأخوذة فيه؛ فالمسؤولية تجاه الطهارة والوضوء مثلاً، تبدأ من قبل وجوب صلاة الظهر، بعد أن يُصبح هذا الوجوب فعلياً بتحقّق شرطه وهو الزوال؛ وأمّا

قبل الزوال، فلا مسؤولية تجاه قيود الواجب؛ إذ لا وجوب لكي يكون الإنسان ملزماً عقلاً بامتثاله وتوفير كل ما له دخل في ذلك.

المسؤولية قبل الوجوب

إذا كان للواجب مقدمة عقلية أو شرعية، وكان وجوبه منوطاً بزمان معين، واقترضنا أن تلك المقدمة من المتعذر على المكلف إيجادها في ذلك الزمان، ولكن كان بإمكانه إيجادها قبل ذلك، فهل يكون المكلف مسؤولاً عقلاً عن توفيرها؟ أو لا؟

ومثال ذلك: أن يعلم المكلف بأنّه لن يتمكّن من الوضوء والتيمم عند الزوال، لأنعدام الماء والتراب، ولكنه يتمكّن منه قبل الزوال، فهل يجب عليه أن يتوضأ قبل الزوال؟ أو لا؟

والجواب: أنّ مقتضى القاعدة، هو عدم كونه مسؤولاً عن ذلك؛ إذ قبل الزوال لا وجوب للصلوة، لكي يكون مسؤولاً من ناحيته عن توفير المقدّمات للصلوة، وإذا ترك المقدمة قبل الزوال، فلن يحدث وجوب عند الزوال، ليبيّلي بمخالفته؛ لأنّه سوف يُصبح عند الزوال عاجزاً عن الإتيان بالواجب؛ وكلّ تكليف مشروط بالقدرة، فلا ضير عليه في ترك إيجاد المقدمة قبل الزوال؛ وكلّ مقدمة يفوت الواجب بعد المبادرة إلى الإتيان بها قبل زمان الوجوب، تُسمى بـ«المقدمة المفوترة»؛ وبهذا، صحّ أنّ القاعدة تقتضي عدم كون المكلف مسؤولاً عن المقدّمات المفوترة.

ولكن قد يتّفق أحياناً، أن يكون للواجب دائعاً مقدمة مفوترة، على نحو

لو لم يبادر المكلّف إلى إيقاعها قبل الوقت، لعجز عن الواجب في حينه؛ ومثال ذلك: الوقوف بعرفات الواجب على من يملّك الزاد والراحلة؛ فإنَّ الواجب منوط بظهور اليوم التاسع من ذي الحجّة، ولكن لو لم يسافر المكلّف قبل هذا الوقت، لما أدرك الواجب في حينه، وفي مثل ذلك لا شكّ فقهياً في أنَّ المكلّف مسؤول عن إيجاد المقدمة المفوترة قبل الوقت؛ وقد وقع البحث أصولياً في تفسير ذلك وتكيفه، وأنّه كيف يكون المكلّف مسؤولاً عن توفير المقدّمات لامثال وجوب غير موجود بعد؟ وستأتي بعض المحاولات في تفسير ذلك في حلقة مقبلة.

الخلاصة

إنّ الجعل في قوّة قضيّة شرطية؛ شرطها القيود المفترضة، وجزاؤها ثبوت الحكم؛ ولكن الوجوب الذي يُمثّل فعليّة الجزاء في هذه القضيّة الشرطية، ما لم تتحقّق القيود، لا يكون فعلياً؛ أي: إنّ المعجول لم يتحقّق بعد. فالجعل متقوّم بلحاظ القيود وتصوّرها ذهناً، والمعجول متقوّم بوجود القيود خارجاً، ومترتّب عليها من قبل ترتّب المعلول على عّنته. وعلى هذا، يمكن تصوّر الحكم المشروط.

القيد، تارة: يتعلّق بالمعجول -أي: الوجوب الفعلي-. فليس المكلّف مسؤولاً عن إيجاده؛ وأخرى: يتعلّق بمتتعلّق الوجوب -أي الواجب-. فالمكلّف مسؤول عن إيجاد القيد لا التقييد؛ وثالثة: يتعلّق بكلٍّيهما؛ فالمكلّف مسؤول عن إيجاد التقييد حينما يكون القيد موجوداً.

إنّ أخذ الشارع قياداً في الواجب، يعني أوّلاً تحصيص الواجب به؛ وثانياً: أنّ الأمر يتعلّق بذات الواجب، وأنّ التقييد، بذلك القيد؛ وثالثاً: أنّ نسبة القيد إلى التقييد، نسبة العلة إلى المعلول؛ وليس كذلك نسبة إلى ذات الواجب.

قاعدة: إنّ كلّ القيود التي تؤخذ في الواجب دون الوجوب، لابد أن تكون مقدورة للمكلّف.

قيود الواجب:

- القيد الشرعي (المقدمة الشرعية): هو القيد الذي يأخذه الشارع قياداً.
- القيد العقلي (المقدمة العقلية): هو القيد الذي يفرضه الواقع بدون جعل من قبل المولى.

المقدمة المفوّتة: هي كلّ مقدمة يفوّت الواجب بعد المبادرة إلى الإيتان بها قبل زمان الوجوب؛ والقاعدة تقتضي عدم كون المكلّف مسؤولاً عنها.

الأسئلة

١. ما هو الوجوب الفعلي؟
٢. ما هو المجعل؟
٣. كيف يمكن تصوير التكليف المشروط؟
٤. ما الفرق بين الوجوب والواجب؟
٥. ما الفرق بين تقيد المجعل وتقيد الواجب؟
٦. هل يمكن أن يكون القيد، قيداً للوجوب والواجب معاً؟ كيف؟
٧. أيّ القيود يجب على المكلّف تحصيلها وأيتها لا يجب؟
٨. إذا كانت القدرة شرطاً في التكليف، فما هو شرط القيود المأخوذة في الواجب؟
٩. اذكر أقسام قيود الواجب؟
١٠. ما هي المقدمة الشرعية؟
١١. ما هي المقدمة المقلية؟
١٢. متى يكون المكلّف مسؤولاً عن قيود الواجب؟
١٣. هل على المكلّف إيجاد المقدمة التي يعلم بعدم إمكان إيجادها في زمان تنجز الوجوب العقلي؟
١٤. ما هي المقدمة المفوتة؟

التمرين

* ميز بين التكاليف المشروطه و اذكر نوع القيد فيها:

- إذا استطاع الإنسان وكان صحيح البدن مخلّى السرب وجب عليه الحجّ.

- إذا زالت الشمس صلّ متظهراً.

- إذا حضر شهر رمضان فيجب عليك الصيام فيه.

* هل يمكن تقييد الحكم بقيد متأخر زماناً عن المقيد؟

* هل يمكن أن يتأخر زمان الواجب عن زمان الوجوب؟

القيود المتأخرة زماناً عن المقيد

القيد، تارة يكون قيداً للحكم المعمول؛ وأخرى يكون قيداً للواجب الذي تعلق به الحكم كما تقدم. والغالب في القيود -في كلتا الحالتين- أن يكون المقيد موجوداً حال وجود القيد أو بعده؛ فاستقبال القبلة قيد يجب أن يوجد حال الصلاة، والوضوء قيد يجب أن توجد الصلاة بعده؛ ويسمى الأول بـ«الشرط المقارن»، والثاني بـ«الشرط المتقدم»؛ ولكن قد يدعى أحياناً، شرط للحكم أو للواجب ويكون متأخراً زماناً عن ذلك الحكم أو الواجب.

ومثاله: ما يقال من أن غسل المستحاضة في ليلة الأحد، شرط في صحة صوم نهار السبت، فهذا شرط للواجب، ولكنه متأخر عنه زماناً.

ومثال آخر: ما يقال من أن عقد الفضولي يُنقذ من حين صدوره، إذا وقعت الإجازة بعده، فهذا شرط للحكم، ولكنه متأخر عنه زماناً.

وقد وقع البحث أصولياً في إمكان ذلك واستحالته؛ إذ قد يقال بالاستحالة؛ لأن الشرط بالنسبة إلى المشروع، بعنابة العلة بالنسبة إلى

المعلول، ولا يعقل أن تكون العلة متأخرة زماناً عن معلوها؛ وقد يقال بالإمكان، وپرداً على هذا البرهان: أمّا بالنسبة إلى الشرط المتأخر للواجب، فإنَّ القيود الشرعية للواجب، لا يتوقف عليها وجود ذات الواجب؛ وإنما تنشأ قيدها من تحصيص المولى للطبيعة بحصة عن طريق تقييدها بقيد؛ فكما يمكن أن يكون القيد المخصوص، مقارناً أو متقدماً، يمكن أن يكون متأخراً؛ وأمّا بالنسبة إلى الشرط المتأخر للوجوب، فإنَّ قيود الوجوب كلّها، قيود للحكم المعمول؛ لا للجعل كما تقدّم؛ لوضوح أنَّ الجعل ثابت قبل وجودها، والمعنى وجوده مجرّد افتراض؛ وليس وجوداً حقيقياً خارجياً، فلا محذور في إناطته بأمر متأخر.

زمان الوجوب والواجب

لكلّ من الوجوب -أي: الحكم المعمول- والواجب، زمان؛ والزمانان متطابقان عادة؛ فوجوب صلاة الفجر مثلاً زمانه الفترة الممتدة بين الطلوعين، وهذه الفترة هي بنفسها زمان الواجب، ويستحيل أن يكون زمان الوجوب بكامله متقدماً على زمان الواجب؛ لأنَّ هذا معناه أنَّه في هذا الظرف الذي يترقب فيه صدور الواجب، لا وجوب، فلا محرّك للمكلف إلى الإتيان بالواجب؛ وهذا واضح.

ولكن وقع البحث في أنَّه هل بالإمكان أن تتقدّم بداية زمان الوجوب على زمان الواجب، مع استمراره وامتداده وتعارضه بقاءً مع الواجب؟

ومثال ذلك: الوقوف بعرفات؛ فإنّه واجب على المستطيع، وزمان الواجب هو يوم عرفة من الظهر إلى الغروب، وأمّا زمان الوجوب، فيبدأ من حين حدوث الاستطاعة لدى المكلّف التي قد تسبق يوم عرفة بفترة طويلة، ويستمر الوجوب من ذلك الحين إلى يوم عرفة الذي هو زمان الواجب.

وقد ذهب جماعة من الأصوليين إلى أنّ هذا معقول، وسموا كيل واجب تتقّدم ببداية زمان وجوبه على زمان الواجب، بـ«الواجب المعلق»، وحاولوا عن هذا الطريق، أن يفسّروا ما سبق من مسؤولية المكلّف تجاه المقدّمات المفوّتة؛ وذلك لأنّ الإشكال في هذه المسؤولية، كان يبتيّن على افتراض أنّ الوجوب لا يحدث إلا في ظرف إيقاع الواجب، فإذا افترضنا أنّ الوجوب غير مشروط بزمان الواجب، بل يحدث قبله ويُصبح فعلياً بالاستطاعة، فمن الطبيعي أن يكون المكلّف مسؤولاً عن المقدّمات المفوّتة قبل مجيء يوم عرفة؛ لأنّ الوجوب فعليّ، وهو يستدعي عقلانياً التهيؤ لامتناله.

والصحيح: أنّ زمان الواجب، يجب أن يكون قيداً للوجوب؛ ولا يمكن أن يكون قيداً للواجب فقط؛ لأنّه أمر غير اختياري، وقد تقدّم أنّ كلّ القيود التي تؤخذ في الواجب فقط، يلزم أن تكون اختيارية، فبهذا نبرهن على أنّه قيد للوجوب؛ وحيثئذ:

فإن قلنا باستحالة الشرط المتأخر للحكم، ثبت أنّ الوجوب مادام مشروطاً بزمان الواجب، فلا بدّ أن يكون حادثاً بحدوثه؛ لا سابقاً عليه؛

لئلا يلزم وقوع الشرط المتأخر؛ وبهذا يتبرهن أن الواجب المعلق مستحيل.

وإن قلنا بإمكان الشرط المتأخر، جاز أن يكون زمان الواجب شرطاً متأخراً للوجوب؛ فوجوب الوقوف بعرفات يكون له شرطان: أحدهما: مقارن، يحدث الوجوب بحدوثه، وهو الاستطاعة. والآخر: متأخر، يسبق الوجوب؛ وهو مجيء يوم عرفة على المكلف المستطيع وهو حيٌّ؛ فكل من استطاع في شهر شعبان مثلاً، وكان ممن سيجيء عليه يوم عرفة وهو حيٌّ، فوجوب الحج يبدأ في حقه من شعبان، وبذلك يُصبح مسؤولاً عن توفير المقدمات المفروضة له، من أجل فعلية الوجوب.

الخلاصة

- إنّ القيود الشرعية للواجب، لا يتوقف عليها ذات الواجب؛ وقيود الوجوب، كلّها قيود للحكم المجنول، لا للجعل؛ فلا محدود في إنطاطة الحكم والواجب بأمر متأخر.
- الواجب المعلق: هو كُلّ واجب تقدّم بداية زمان وجوبه، على زمان الواجب.
- الصحيح أنّ زمان الواجب، يجب أن يكون قيداً للوجوب، ولا يمكن أن يكون قيداً للواجب فقط؛ لأنّه أمر غير اختياري؛ فإن قلنا بإمكان الشرط المتأخر، جاز أن يكون زمان الواجب، شرطاً متأخراً للوجوب.

الأسئلة

١. هل يمكن أن يكون القيد متأخراً عن زمان المقيد؟ اذكر مثالاً.
٢. هل يلزم من القول بإمكان الشرط المتأخر، القول بتأخر العلة عن المعلول؟
٣. ما هو الواجب المعلق؟
٤. هل يمكن أن يكون زمان الواجب قيداً للواجب فقط؟ أم لا؟
٥. ما هو رأي من يقول باستحالة الشرط المتأخر بالنسبة إلى زمان الوجوب والواجب؟
٦. هل يمكن أن يكون زمان الواجب شرطاً متأخراً للرجوب؟ كيف؟

* هل يجوز للمكلف تعجيز نفسه عن الإتيان بالواجب وتفويت المقدمات المفتوحة؟

* هل يعقل أن يكون العلم بالحكم، دخيلاً في جعله؟

متى يجوز التعجيز عقلاً؟

تارة: يترك المكلف الواجب، وهو قادر على إيجاده؛ وهذا هو العصيان؛ وأخرى: يتسبب إلى تعجيز نفسه عن الإتيان به؛ وهذا التسبب له صورتان:

الأولى: أن يقع بعد فعليّة الوجوب؛ كحال إنسان يحمل عليه وقت الفريضة، ولديه ماء، فيريق الماء ويعجز نفسه عن الصلاة مع الوضوء؛ وهذا لا يجوز عقلاً؛ لأنّه معصية.

الثانية: أن يقع قبل فعليّة الوجوب؛ كما لو أراق الماء في المثال، قبل دخول الوقت؛ وهذا يجوز؛ لأنّه بإراقة الماء، يجعل نفسه عاجزاً عن الواجب عند تحقق ظرف الوجوب، وحيث أنّ الوجوب مشروط بالقدرة، فلا يحدث الوجوب في حقّه؛ ولا محذور في أن يُسبّب المكلف عدم حدوث الوجوب في حقّه؛ وإنما المحذور، في أن لا يتشمله بعد أن يحدث.

ولكن قد يقال هنا بالتفصيل بين ما إذا كان دخل القدرة في هذا الوجوب، عقلياً أو شرعاً؛ فإذا كان الدخل شرعاً، جاز التعجيز المذكور؛

لأنه لا يفوت على المولى بذلك شيئاً، إذ يصبح عاجزاً، ولا ملاك للواجب في حق العاجز؛ وإذا كان الدخل عقلياً، وكان ملاك الواجب ثابتاً في حق العاجز أيضاً وإن اختص التكليف بال قادر بحكم العقل -. فلا يجوز التعجيز المذكور؛ لأن المكلف، يعلم بأنه، بهذا سوف يُسبّب إلى تفويت ملاك فعلي في ظرفه المُقبل؛ وهذا لا يجوز بحكم العقل.

وعلى هذا الأساس، يمكن تخريج مسؤولية المكلف، تجاه المقدمات المفروضة في بعض الحالات؛ بأن يقال: إن هذه المسؤولية، تثبت في كل حالة يكون دخل القدرة فيها عقلياً لا شرعاً.

أخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم

استحالة اختصاص الحكم بالعالم به

إذا جعل الحكم على نحو القضية الحقيقة وأخذ في موضوعه العلم بذلك الحكم، اختص بالعالم به، ولم يثبت للشاكِ أو القاطع بالعدم؛ لأن العلم يُصبح قياداً للحكم؛ غير أنَّ أخذ العلم قياداً كذلك، قد يقال: إنه مستحيل؛ وبرهن على استحالته بالدور؛ وذلك لأنَّ ثبوت الحكم المعمول، متوقف على وجود قيوده، والعلم بالحكم متوقف على الحكم، توقف كل علم على معلومه، فإذا كان العلم بالحكم، من قيود نفس الحكم، لزم توقف كل منها على الآخر؛ وهو محال.

وقد أُجيب عن ذلك بمنع التوقف الثاني؛ لأنَّ العلم بشيء، لا يتوقف على وجود ذلك الشيء؛ وإلا لكان كل علم مصرياً؛ وإنما يتوقف على الصورة

الذهبية له في أفق نفس العالم؛ أي: إنّ العلم يتوقف على المعلوم بالذات؛ لا على المعلوم بالعرض، فلا دور.

إلا أنّ هذا الجواب، لا يُزعزع الاستحالة العقلية؛ لأنّ العقل قاضٍ بأنّ العلم وظيفته تجاه معلومه، مجرد الكشف؛ ودوره دور المرأةف ولا يعقل للمرأة أن تخلق الشيء الذي تكشف عنه؛ فلأنّيكن أن يكون العلم بالحكم، دخيلاً في تكوين شخص ذلك الحكم.

غير أنّ هذه الاستحالة، إنما تعني عدم إمكان أخذ العلم بالحكم المعمول قيداً له، وأماماً أخذ العلم بالجعل قيداً للحكم المعمول، فلا محظوظ فيه بناءً على ما تقدّم من التمييز بين العمل والمعمول؛ فلابدّ دور ولا إخراج للعلم عن دوره الكاشف البحت.

والثرة التي قد تفترض لهذا البحث، هي أنّ التقييد بالعلم بالحكم، إذا كان مستحيلاً، فهذا يجعل الإطلاق ضروريّاً، ويثبت بذلك أنّ الأحكام الشرعية، مشتركة بين العالم وغيره على مبني من يقول: بأنّ التقابل بين التقييد والإطلاق الثبوتيين، تقابل السلب والإيجاب؛ وعلى العكس تكون استحالة التقييد، موجبة لاستحالة الإطلاق على مبني من يقول: إنّ التقابل بين التقييد والإطلاق، كالتناسب بين البصر والمعنى؛ فكما لا يصدق الأعمى حيث لا يُيكلن البصر، كذلك لا يُيكلن الإطلاق، حيث يتعدّر التقييد؛ ومن هنا تكون الأحكام على هذا القول، مهملة؛ لا هي بالمقيدة ولا هي بالمطلقة؛ والمهملة في قوّة الجزئيّة.

أخذ العلم بحكم في موضوع حكم آخر

قد يُؤخذ العلم بحكم في موضوع حكم آخر، والحكمان: إما أن يكونا متخالفين أو متضادين أو مماثلين؛ فهذه ثلاث حالات:
أمّا الحالة الأولى، فلا شك في إمكانها؛ كما إذا قال الأمر: «إذا علمنت بوجوب الحجّ عليك، فاكتب وصيّتك»، ويكون العلم بوجوب الحجّ هنا، قطعاً موضوعياً بالنسبة إلى وجوب الوصيّة، وطريقياً بالنسبة إلى متعلّقه.

وأمّا الحالة الثانية، فلا ينبغي الشك في استحالتها؛ ومثالها أن يقول الأمر: «إذا علمنت بوجوب الحجّ عليك، فهو حرام عليك»؛ والوجه في الاستحالة، ما تقدّم من أنّ الأحكام التكليفيّة الواقعية، متنافية متضادة، فلأنّ يكن للمكفّل القاطع بالوجوب، أن يتصرّر ثبوت الحرمة في حقّه.

وأمّا الحالة الثالثة، فقد يقال باستحالتها، على أساس أنّ اجتماع حكمين مماثلين، مستحيل؛ كاجتّماع المتنافيّين؛ فإذا قيل: «إن قطعت بوجوب الحجّ، وجب عليك»؛ بنحو يكون الوجوب المعمول في هذه القضية، غير الوجوب المقطوع به مسبقاً، كان معنى ذلك في نظر القاطع، أنّ وجوبيّن مماثلين، قد اجتمعا عليه.

الخلاصة

- قد يقال إذا كان دخل القدرة في الوجوب شرعاً، جاز التمجيز قبل فعلية الوجوب؛ وإذا كان عقلياً، وكان ملاك الواجب ثابتاً في حق العاجز أيضاً، فلا يجوز.
- أخذ العلم بالحكم المجعل، قيداً له، مستحيل؛ وأمّا أخذ العلم بالجعل، قيداً للحكم المجعل، فلا محذور فيه.

الأسئلة

١. هل يجوز تمجيز المكلّف نفسه، عن إتيان الواجب بعد فعلية الوجوب؟
٢. ما هو الفرق في التمجيز بعد فعلية الوجوب، فيما إذا كان دخل القدرة في الوجوب شرعاً أو عقلياً؟
٣. بين برهان من يقول باستحالـة أخذ العلم قيداً في موضوع الحكم. وما هو الرد على هذا البرهان؟
٤. متى يستحيل أخذ العلم في موضوع الحكم؟ ومتى لا يستحيل؟
٥. ما هي ثمرة البحث عن استحالـة أخذ العلم بالحكم في موضوعه؟

* هل يعقل أن يؤخذ قصد امتنال الأمر في متعلقه؟

* هل التكليف مشروط بالقدرة، فيما إذا كان المكلف قادرًا

ولكن لا يستطيع الإتيان بالتكليف، لاشغاله بتكليف آخر مضار له؟

أخذ قصد إمتنال الأمر في متعلقه

قد يكون غرض المولى قائمًا بإتيان المكلف للفعل كيما اتفق؛ ويسمى بـ«الواجب التوصلي»، وقد يكون غرضه قائمًا بأن يأتي المكلف بالفعل، بقصد امتنال الأمر؛ ويسمى بـ«الواجب التبعدي»؛ والسؤال هو أنت: هل بإمكان المولى عند جعل التكليف والوجوب في الحالة الثانية، أن يدخل في متعلق الوجوب، قصد امتنال الأمر؟ أو لا؟

قد يقال بأن ذلك مستحيل؛ لأن قصد امتنال الأمر، إذا دخل في الواجب، كان نفس الأمر قيداً من قيود الواجب؛ لأن القصد المذكور، مضاد إلى نفس الأمر، وإذا لاحظنا الأمر، وجدنا أنه ليس اختيارياً للمكلف كما هو واضح، وحينئذٍ نطبق القاعدة السابقة القائلة: إن القيود المأخوذة في الواجب فقط، يجب أن تكون اختيارية، لينستنتج أن هذا القيد إذاً لا يمكن أن يكون قيداً للواجب فقط؛ بل لا بد أن يكون قيداً للوجوب أيضاً، وهذا يعني أن الأمر مقيد بنفسه وهو محال؛ وهكذا يتبرهن أن أخذ قصد امتنال الأمر، في متعلق نفسه، يؤدي إلى المحال.

وَمِنْهُ هَذَا الْبَحْثُ، أَنَّ هَذِهِ الْإِسْتِحَالَةُ، إِذَا ثَبَّتَتْ، فَسُوفَ يَخْتَلِفُ الْمَوْقِفُ تَجْاهَ قَصْدِ امْتِنَالِ الْأُمْرِ، عَنِ الْمَوْقِفِ تَجْاهَ أَيِّ خَصْوَصِيَّةٍ أُخْرَى يُشَكُّ فِي دُخُلِهَا فِي الْوَاجِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا شَكَّنَا فِي دُخُلِ خَصْوَصِيَّةٍ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ مَعِ التَّوْبَ الْأَيْضَى فِي الْوَاجِبِ، أَمْكَنَ التَّسْكُنَ بِإِطْلَاقِ كَلَامِ الْمَوْلَى، لَنْفِي دُخُلِ هَذِهِ الْخَصْوَصِيَّةِ فِي الْوَاجِبِ بِحَسْبِ عَالَمِ الْوَجُوبِ وَالْجَعْلِ؛ وَإِذَا ثَبَّتَ عَدْمُ دُخُلِهَا فِي الْوَاجِبِ بِحَسْبِ عَالَمِ الْجَعْلِ، يَثْبِتُ عَدْمُ دُخُلِهَا فِي الْغَرْضِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ دَخِيلَةً فِي الْغَرْضِ، لَأَخْذَتْ فِي الْوَاجِبِ، وَلَوْ أَخْذَتْ كَذَلِكَ، لَذُكْرَتْ فِي الْكَلَامِ؛ وَهَذَا الْأُسْلُوبُ، لَا يُكَيِّنُ تَطْبِيقَهُ عَلَى قَصْدِ امْتِنَالِ الْأُمْرِ عَنْدَ الشَّكِّ فِي دُخُلِهِ فِي الْغَرْضِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ كَلَامِ الْمَوْلَى وَأَمْرِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي عَدْمَ أَخْذِهِ هَذَا الْقَصْدُ فِي مُتَعَلِّقِ الْوَجُوبِ، وَنَحْنُ بِحَكْمِ الْإِسْتِحَالَةِ الْأَنْفَةُ الذَّكَرُ، نَعْلَمُ بِذَلِكَ بِدُونِ حَاجَةٍ لِلرجُوعِ إِلَى كَلَامِ الْمَوْلَى، وَلَكِنْ لَا يُكَيِّنُ أَنْ نَسْتَكْشِفَ مِنْ ذَلِكَ، عَدْمَ كُونِ الْقَصْدِ الْمُذَكُورِ، دَخِيلًا فِي الْغَرْضِ الْمَوْلَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى مُضْطَرٌ عَلَى أَيِّ حَالٍ، بَعْدَ أَخْذِهِ فِي الْوَاجِبِ؛ سَوَاءٌ كَانَ دَخِيلًا فِي غَرْضِهِ، أَوْ لَا؛ فَلَا يَدِلُّ عَدْمُ أَخْذِهِ، عَلَى عَدْمِ دُخُلِهِ؛ وَهَذَا يَعْنِي: أَنَّ الْإِسْتِحَالَةَ الْمُذَكُورَةُ، تُبْطِلُ إِمْكَانَ التَّسْكُنِ بِإِطْلَاقِ كَلَامِ الْمَوْلَى لَنْفِي التَّعْبِدِيَّةِ وَإِثْبَاتِ التَّوْصِلِيَّةِ.

وَمِنْ هَنَا، يُكَيِّنُ أَنْ نُصُورَ الثَّرَةَ لِإِسْتِحَالَةِ أَخْذِ الْعِلْمِ بِالْحَكْمِ قِيدًا لِنَفْسِهِ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ، غَيْرَ مَا تَقْدِمُ فِي ذَلِكَ الْبَحْثِ؛ فَنَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْإِسْتِحَالَةَ تُبْطِلُ إِمْكَانَ التَّسْكُنِ بِإِطْلَاقِ كَلَامِ الْمَوْلَى لَنْفِي اخْتِصَاصِ أَغْرِزَاضِهِ بِالْعَالَمِيْنِ بِالْأَحْكَامِ، بِنَفْسِ الطَّرِيقَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي قَصْدِ امْتِنَالِ الْأُمْرِ.

اشتراط التكليف بالقدرة، بمعنى آخر

مرّ بنا: أنّ التكليف مشروط بالقدرة؛ وكثّا نُريد بها القدرة التكوينية؛ وهذا يعني أنّ التكليف لا يشمل العاجز؛ وكذلك لا يشمل أيضاً من كان قادرًا على الامثال، ولكنّه مشغول فعلاً بامتثال واجب آخر مضادًّا، لا يقلّ عن الأول أهميّة، فإذا وجب إنقاذ غريق، يُعذر المكلّف في ترك إنقاذه، إذا كان عاجزاً تكوينياً، كما يُعذر إذا كان قادرًا، ولكنه اشتغل بإنقاذ غريق آخر مماثل، على نحو لم يبق بالإمكان إنقاذه الغريق الأول معه؛ وهذا يعني: أنّ كلّ تكليف، مشروط بعدم الاشتغال بامتثال مضادًّا لا يقلّ عنه أهميّة؛ وهذا القيد، دخيل في التكليف، بحكم العقل؛ ولو لم يصرّح به المولى في خطابه، كما هو الحال في القدرة التكوينية. ولنُطلق على القدرة التكوينية، اسم «القدرة بالمعنى الأخص»، وعلى ما يشمل هذا القيد الجديد، اسم «القدرة بالمعنى الأعم».

والبرهان على هذا القيد الجديد: أنّ المولى إذا أمر بواجب، وجعل أمره مطلقاً، حتى لحالة الاشتغال بامتثال مضادًّا لا يقلّ عنه أهميّة، فإن أراد بذلك أن يجمع بين الامثالين، فهو غير معقول؛ لأنّه غير مقدور للمكلّف؛ وإن أراد بذلك أن يصرف المكلّف عن ذلك الامثال المضاد، فهذا بلا موجب، بعد افتراض أنّهما متساويان في الأهميّة، فلا بدّ إذاً، من أخذ القيد المذكور.

ومن هنا، يُعرف أنّ ثبوت أمرين بالضدين، مستحيل إذا كان كلّ من الأمرتين مطلقاً، [شاملاً] لحالة الاشتغال بامتثال الأمر الآخر أيضاً؛ وأما

إذا كان كلّ منها، مقيّداً بعدم الاستغلال الآخر، أو كان أحدهما كذلك، فلا استحالة؛ ويقال عن الأمرين بالضدين حينئذ: إنّهما مجعلان على وجه الترتيب، وإنّ هذا الترتيب، هو الذي صَحَّ جعلهما على هذا الوجه؛ وهذا ما يحصل في كلّ حالة يواجه فيها المكلّف واجبين شرعاً، ويكون قادراً على امتثال كلّ منها بفرده، ولكنّه غير قادر على الجمع بينهما؛ فإنّهما، إنّ كانوا متكافئين في الأهميّة، كان وجوب كلّ منها مشروطاً بعدم امتثال الآخر؛ وإنّ كان أحدهما أهّم من الآخر ملاكاً، فوجوب الأهمّ غير مقيّد بعدم الإتيان بالأقلّ أهميّة (المهم)؛ ولكنّ وجوب المهمّ مقيّد بعدم الإتيان بالأهمّ؛ وتُسمى هذه الحالات، بـ«حالات التزاحم».

وقد تعرّض وتقول: إنّ الأمرين بالضدين على وجه الترتيب، مستحيل؛ لأنّ المكلّف في حالة تركه لكلا الضدين، يكون كلّ من الأمرين فعلياً وثابتاً في حقّه؛ لأنّ شرطه محقّق، وهذا يعني أنّ المكلّف في هذه الحالة، يُطلب منه كلا الضدين؛ وهو محال.

والجواب على الاعتراض: أنّ الأمرين والوجوبين، وإنّ كانوا فعليين معاً في الحالة المذكورة، ولكن لا محذور في ذلك؛ إذ مادام امتثال أحدهما ينفي شرط الآخر وموضوعه، وبالتالي ينفي فعليّة الوجوب الآخر، فلا يلزم من اجتماع الأمرين، أن يكون المطلوب من المكلّف ما لا يطاق، وهو الجمع بين الضدين؛ وهذا لو فرض الحال، وصدر كلا الضدين من المكلّف، لما وقع على وجه المطلوبية معاً؛ فليس المطلوب، خارجاً عن حدود القدرة.

وبهذا، يتضح أن إمكان وقوع الأمرين بالضدين على وجه الترتيب واجتاعهما معاً، نشأ من خصوصية الترتيب بينهما؛ أي: من خصوصية كون أحدهما، أو كلّ منها، نافياً بامتثاله لموضوع الآخر ومعدماً لشرطه.

الخلاصة

- **الواجب التوصلي:** هو الواجب الذي يكون غرض المولى فيه، قائماً بإثبات المكلف لل فعل فيما اتفق.
- **الواجب التعبدية:** هو الواجب الذي يكون غرض المولى فيه، قائماً بأن يأتي المكلف بالفعل، بقصد امتنال الأمر.
- إن القيود المأخوذة في الواجب فقط، يجب أن تكون اختيارية؛ والحال أنّ قصد امتنال الأمر، مضاد إلى نفس الأمر؛ وهو غير اختياري؛ فيستحيل أخذ قصد امتنال الأمر، في متصل نفسه.
- ثمرة البحث في استحالة أخذ قصد امتنال الأمر في متصلقه، أنّ المولى مضطّر على أي حال لعدم أخذه في الواجب؛ فلا يمكن التمسك بإطلاق كلام المولى، لنفي التعبدية وإثبات التوصلية.
- إن التكليف، كما لا يشمل العاجز، كذلك لا يشمل من كان قادراً على الامتنال، ولكنه مشغول فعلاً بامتثال واجب آخر مضاداً لا يقل عن الأول أهمية؛ والبرهان على ذلك، أنّ المولى، إذا أمر بواجب، وجعل أمره مطلقاً شاملاً حتى لحالة الاشتغال بامتثال مضاد لا يقل عنه أهمية، فإن أراد الجمع بين الامتناليين، فهو غير معقول؛ وإن أراد صرف المكلف عن ذلك الامتنال مضاد، فهذا بلا موجب، بعد افتراض أنّهما متساويان في الأهمية؛ فلا بدّ من أخذ القيد المذكور.

الأسئلة

١. ما هو الواجب التوصلي؟
٢. ما هو الواجب التعبدى؟
٣. لماذا يستحب أخذ قصد امثالي الأمر في متعلقه؟
٤. ما هي ثمرة القول باستحالة أخذ قصد امثالي الأمر في متعلقه؟
٥. ما هي القدرة بالمعنى الأعم وما هي القدرة بالمعنى الأخص؟
٦. ما هو الدليل على اشتراط التكليف بالقدرة بالمعنى الأعم؟
٧. كيف ترتفع استحالة الأمر بالضدين؟
٨. ما هو جواب الاعتراض على إمكان الأمر بالضدين على وجه الترتيب؟

* كيف تخرج التخيير والكافأة في الواجب عقلاً؟

التخيير والكافأة في الواجب

المخطاب الشرعي المتکفل للوجوب على نحوين:

أحدهما: أن يُبَيَّن فيه وجوب عنوان كلي واحد، وتجري قرينة الحكمة لإثبات الإطلاق في الواجب، وأنه إطلاق بدلٍ؛ كما إذا قال: «صل»، فيكون الواجب طبيعيا الصلاة، ويكون [المكلف] مخيراً بين أن يطبق هذا الطبيعي على الصلاة في المسجد، أو على الصلاة في البيت؛ إلا أن هذا التخيير، ليس شرعاً؛ بل هو عقلي؛ بمعنى أن المخطاب الشرعي لم يتعرض إلى هذا التخيير، ولم يذكر هذه البديلتين مباشرة، وإنما يحكم العقل والعرف بالتخدير المذكور.

والنحو الآخر: أن يتعرض المخطاب الشرعي مباشرة، للتخيير بين شيئين، فيأمر بها على سبيل البدل؛ فيقول مثلاً: «صل أو أعتق رقبة»، ويُسمى التخيير حينئذٍ «شرعاً»، والوجوب بـ«الوجوب التخييري».

التخيير الشرعي في الواجب

ولا شك في أن الوجوب التخييري، ثابت في الشريعة في موقع عديدة، وله خصائص متّفق عليها؛ منها: أن المكلّف يُعد ممثلاً، بإتيان أحد الشيئين أو الأشياء؛ ويُعد عاصياً، إذا ترك البديل كلها؛ غير أنها معصية واحدة ولها عقاب واحد؛ وإذا أتى بالشيئين معاً، فقد امتنل أيضاً.

وقد وقع البحث في تحليل حقيقة الوجوب التخييري؛ فقيل: إنّ مرجعه إلى التخيير العقلي؛ بمعنى أنّه وجوب واحد متعلق بالجامع بين الشيئين، تبعاً لقيام الملاك به؛ سواء كان هذا الجامع عنواناً أصيلاً، أو عنواناً انتزاعياً؛ كعنوان أحدهما؛ وقيل: إنّ مرجعه إلى وجودين مشروطتين؛ بمعنى: أنّ كلاً من العدلين، واجب وجوباً مشرطياً بترك الآخر؛ ومرد هذين الوجوبين، إلى ملاكين وغرضين غير قابلين للاستيفاء معاً؛ فمن أجل تعدد الملاك وقيام ملاك خاص بكلّ من العدلين، تعدد الوجوب؛ ومن أجل عدم إمكان استيفاء الملاكين معاً، جعل الوجوب في كلّ منها مشرطياً بترك الآخر.

وقد لوحظ على التفسير الثاني بأنّ لازمه: أولاً: تعدد المعصية والعقاب في حالة ترك العدلين معاً؛ كما هو الحال في حالات التزاحم بين واجبين، لو تركهما المكلّف معاً.

وثانياً: عدم تحقق الامتثال عند الإتيان بكلّ الأمرين؛ إذ لا يكون كلّ من الوجوبين حينئذ فعلياً.

وكلا اللازمين معلوم البطلان.

وتوجّد ثراث تترتب على تفسير الوجوب التخييريّ بهذا الوجه، أو بذلك؛ وقد يُذكَر منها: جواز التقرّب بأحد العِدلين بخصوصه على التفسير الثاني؛ لأنَّه متعلّق للأمر بعنوانه؛ وعدم جواز ذلك على التفسير الأول؛ لأنَّ الأمر متعلّق بالجامع، فالنقرّب ينبغي أن يكون بالجامع المحفوظ في ضمنه؛ كما هي الحال في سائر موارد التخيير العقلّي.

ثم إنَّ العِدلين في موارد الوجوب التخييريّ، يجب أن يكونا متباینين؛ ولا يُمكِّن أن يكونا من الأقلّ والأكثر؛ لأنَّ الزائد حينئذٍ، مما يجوز تركه بدون بديل؛ ولا معنى لافتراضه واجباً، فالتحيير بين الأقلّ والأكثر في الإيجاب غير معقول.

ويشابه ما تقدّم، الحديث عن الوجوب الكفائيّ، وهل هو واجب موجَّه إلى جامع المكلَّف؟ أو وجوهات متعددة بعدد أفراد المكلَّفين؟ غير أنَّ الوجوب على كلّ فرد مشروط بترك الآخرين؟

التخيير العقلّي في الواجب

حينما يأمر المولى بطبيعيّ فعل، على نحو صِرف الوجود والإطلاق البديليّ، فيقول: «أكرم زيداً»، والإكرام له حصص، فالتحيير بين الحصص، عقلّي لا شرعيّ؛ كما تقدّم. وإذا اختار المكلَّف أن يُكرِّم بإهداء كتاب، لا يكون اختيار المكلَّف لهذه الحصة من الإكرام، موجِّهاً للكشف عن تعلّق الوجوب بها خاصة؛ بل الوجوب بعبادته، متعلّقاً بالطبيعيّ الجامع؛ وهذا لو أتى المكلَّف بحصة أخرى، لكان ممثلاً أيضاً؛ وبهذا صحّ أن يقال: إنَّ تلك

الحصة، ليست متعلّقاً للأمر؛ وإنّا هي مصداق ل المتعلّق الأمر، وإنّ متعلّق الأمر نسبته إلى سائر الحصص، على نحو واحد؛ والوجوب لا يسري من الجامع إلى الحصة، ب مجرد تطبيق المكّلّف؛ لأنّ استقرار الوجوب على متعلّقه، إنّما هو بالجعل، والمفروض أنّه قد جعل على الطبيعي الجامع الملاحظ بنحو صرف الوجود.

و خلافاً لذلك، ما إذا أمر المولى بالطبيعي على نحو الإطلاق الشمولي أو العوم ومطلق الوجود، فقال: «أكرم زيداً بكل أشكال الإكرام»؛ فإنّ كلّ شكل منها، يُعتبر متعلّقاً للوجوب، وليس مجرّد مصداق للمتعلّق؛ فالوجوب هنا، يتعدّد، وتنال كلّ حصة وجوباً خاصاً بها.

و كما رأينا سابقاً، [من] وجود محاولة لإرجاع الوجوب التخييري، إلى وجوب واحد للجامع؛ فإنّ هناك محاولة معاكسّة ممّن يرى أنّ الوجوب التخييري، وجوبان مشروطان؛ وهي: محاولة إرجاع الوجوب المتعلّق بالطبيعي الجامع، على نحو صرف الوجوب، إلى وجوباتٍ متعدّدة للحصص، مشروط كلّ واحد منها، بعدم الإتيان بسائر الحصص؛ وقد يُعبر عن هذه المحاولة، بأنّ الأوامر المتعلّقة بالأفراد لا بالطبائع.

الخلاصة

- **التخيير العقلي:** هو أن يبيّن في الخطاب الشرعي، وجوب عنوان كلّي واحد، وتجري قرينة الحكمة لإثبات الإطلاق البديهي فيه.
- **التخيير الشرعي:** هو أن يتعرّض الخطاب الشرعي مباشرة، للتخيير بين شيئين أو أشياء.
- **الواجب التخييري:** هو ما كان الوجوب فيه بالتحيير الشرعي؛ وله خصائص؛ منها أن المكلّف:
 ١. يُعَد ممتنلاً بإتيان أحد الشيئين أو الأشياء.
 ٢. ويعَد عاصيًّا، إذا ترك البديل كلّها؛ غير أنها معصية واحدة، ولها عقاب واحد.
 ٣. ويعَد ممتنلاً أيضاً، إذا أتى بالشيئين معاً.

الأسئلة

١. ما هو التخيير العقلي؟
٢. ما هو التخيير الشرعي؟
٣. ما هو الواجب التخييري؟
٤. اذكر بعض خصائص الواجب التخييري.
٥. ما هي حقيقة الوجوب التخييري؟
٦. ما هي ثمرة تحليل حقيقة الوجوب التخييري؟
٧. كيف يُمكّن تصوّر التخيير العقلي في الواجب؟

* متى يمتنع اجتماع الأمر والنهي؟

* هل يتعلّق الوجوب شرعاً بالمقدّمات؟

امتناع اجتماع الأمر والنهي

لا شك في التنافي والتضاد بين الأحكام التكليفيّة الواقعية كما تقدّم؛ وهذا التنافي، إنما يتحقّق إذا كان المتعلّق واحداً؛ فوجوب الصلاة ينافي حرمتها، ولا ينافي حرمة النظر إلى الأجنبية؛ لأنّ الصلاة والنظر، أمراً متغايران، وإن كانوا قد يوجدان في وقت واحد وفي موقف واحد؛ فلا محظوظ في أن يكون أحدهما حراماً والآخر واجباً.

وهناك حالتان يقع البحث في أنسُها: هل تلحقان بفرض وحدة المتعلّق؟ أو تعددّه؟

الحالة الأولى: فيما إذا كان الوجوب متعلّقاً بالطبيعيّ، على نحو صرف الوجوب والإطلاق البديهي؛ والحرمة متعلقة بحصة من حصص ذلك الطبيعيّ؛ كما في «صلٌّ» و«لاتصلٌ في الحمام» مثلاً؛ فإنّ الحصة والطبيعيّ باعتبار وحدتها الذاتيّة، قد يقال: إنّ المتعلّق واحد، فيستحيل أن يتعلّق الوجوب بالطبيعيّ، والحرمة بالحصة؛ وباعتبار تغايرهما بالإطلاق والتقييد، قد يقال: بأنّه لا محظوظ في وجوب الطبيعيّ وحرمة الحصة.

والتحقيق: أنّ وجوب الطبيعيّ، يستدعي التخيير العقليّ في مقام الامتثال، بين حصصه وأفراده.

فإن قلنا بأنّ هذا الوجوب، مردُّه إلى وجوهات مشروطة للشخص، فالصلة في الحرام إذاً، باعتبارها حصة من الطبيعي المتعلق لوجوب خاص مشروط، فلو تعلّقت بها الحرمة أيضاً، لزم اجتماع الحكيمين المتنافيين، على متعلّق واحد.

وإن انكرنا إرجاع وجوب الطبيعي إلى وجوهات مشروطة، ولكن قلنا: إنّ الحصة التي يختارها المكلّف في مقام امتثاله، يسري إليها الوجوب، أو على الأقلّ، تسري إليها مبادئ الوجوب من الحبّ والإرادة، وتقع على صفة المحبوبية الفعلية، فأيضاً لا يمكن أن نفترض حينئذٍ تعلق الحرمة بالحصة؛ إذ في حالة إيقاعها في الخارج، يلزم أن تكون محبوبة ومبغوضة في وقت واحد؛ وهو مستحيل.

وأمّا إذا قلنا بأنّ الوجوب، واحد متعلّق بالجامع، ولا يسري إلى الشخص، وأنّ الحصة التي تقع خارجاً منه، لا تكون متعلّقاً للوجوب ولا لمبادئه، وإنّما هي مصدق للواجب والمحبوب؛ وليس هي الواجب أو المحبوب؛ فلا مذكور في أن يتعلّق الأمر بالجامع، على نحو صرف الوجود، ويتعلّق النهي بحصة منه.

ثمّ إذا تجاوزنا هذا البحث، واقترضنا الاستحالة، فالإمكان أن ندخل عنصراً جديداً، لنرى أنّ الاستحالة، هل ترتفع بذلك؟ أو لا؟ فنحن حتى الآن، كنّا نفترض أنّ الأمر والنهي، يتعلّقان بعنوان واحد - وهو الصلة -؛

غير أنّ الأمر متعلّق بالطبيعيّ، والنهي متعلّق بالحصة؛ والآن نفترض
الحالة الثانية.

الحالة الثانية: أن لا يكون النهي المتعلق بالحصة، متعلّقاً بها بنفس
العنوان الذي تعلّق به الأمر – وهو الصلاة في المثال –؛ بل بعنوان آخر؛ كما
في «صلٌ» و«لاتغصب»؛ فإذا صلٌ في مكان مخصوص، كان ما وقع منه
باعتباره صلاةً، مصداقاً للواجب؛ وباعتباره غصباً، حراماً؛ أي: إنّ له
عنوانين، والأمر متعلّق بأحد هما، والنهي بالآخر؛ فهل يكفي تغيير
العنوانين في إمكان التوفيق بين الأمر بالصلاحة والنهي عن الغصب،
وتصادقهما على الصلاة في المخصوص؟ أو لا؟

فقد يقال بأنّ ذلك يكفي؛ لأنّ الأحكام تتعلّق بالعنوانين، لا بالأشياء
الخارجية مباشرة؛ وبحسب العنوانين، يكون متعلق الأمر، معايراً لمتعلق
النهي؛ وأمّا الشيء الخارجيّ الذي تصدق عليه العنوانان، فهو وإن كان
واحداً، ولكنّ الأحكام، لا تتعلّق به مباشرة؛ فلا محدود في اجتماع الأمر
والنهي عليه، بتوسّط عنوانين؛ بل هناك من يذهب إلى أنّ تعدد العنوان،
يكشف عن تعدد الشيء الخارجيّ أيضاً؛ فكما أنّ الغصب غير الصلاة
عنواناً، كذلك غيرها مصداقاً؛ وإن كان المصداقان متشابكين وغير
متميّزين خارجاً، فيكون الجواز – لو صحّ هذا – أوضح.

وقد يقال: بأنّ تعدد العنوان، لا يكفي؛ لأنّ العنوانين، إنما تتعلّق بهما
الأحكام، باعتبارها مرآةً للخارج؛ لا بما هي مفاهيم مستقلة في الذهن؛
فلكي يرتفع التنافي بين الأمر والنهي، لا بد أن يتعدد الخارج؛ ولا يمكن

أن تُبرهن على تعددِه، عن طريق تعدد العنوان؛ لأنَّ العنوانين المتعددة، قد تُنتزع عن شيء واحد في الخارج.

وثرَّة هذا البحث واضحة؛ فإنَّه على القول بامتناع اجتماع الأمر والنفي، يقع التعارض حتماً، بين دليل الأمر ودليل النفي؛ لأنَّ الأخذ بإطلاق الدليلين معاً، معناه اجتماع الأمر والنفي، وهو مستحيل بحسب الفرض، ويجب أن يعالج هذا التعارض بين الدليلين، وفقاً للقواعد العامة للتعارض؛ وخلافاً لذلك إذا قلنا بالجواز؛ فإنَّا نأخذ حينئذ بإطلاق الدليلين معاً، بدون محدود.

الوجوب الغيري لمقادمات الواجب

لا شك في أنَّ المكلَف، مسؤول عقلاً عن توفير المقدّمات العقلية والشرعية للواجب؛ إذ لا يكفيه الامتثال بدون ذلك، ولكن وقع البحث في أنَّ هذه المقدّمات، هل تتّصف بالوجوب الشرعيّ تبعاً لوجوب ذيها؟ بمعنى أنَّه: هل يتّسخ عليها في نفس المولى إرادة من إرادته للواجب الأصيل؟ ووجوبُ من إيجابه لذلك الواجب؟

فهناك من ذهب إلى أنَّ إرادة شيء وإيجابه، يستلزمان إرادة مقدّماته وإيجابها؛ وتُسمى الإرادة المترشحة، بـ«الإرادة الغيرية»؛ والوجوب المترشح، بـ«الوجوب الغيري»؛ في مقابل «الإرادة النفسية» و«الوجوب النفسيّ»؛ وهناك من أنكر ذلك.

وقد يقال بالتفصيل بين الإرادة والإيجاب؛ فبالنسبة إلى الإرادة وما تُعتبر عنه من حبّ، يقال بالملازمة والترشح؛ فحب الشيء، يكون علة لحب مقدمته؛ وبالنسبة إلى الإيجاب والجعل، يقال بعدم الملازمة. والقائلون بالملازمة، يتّفقون على أنّ الوجوب الغيري، معلول للوجوب النفسي؛ وعلى هذا الأساس، لأيُّكن أن يسبقه في الحدوث؛ كما لا يُ يكن أن يتعلّق بقيود الوجوب؛ لأنّ الوجوب النفسي، لا يوجد إلّا بعد افتراض وجودها، والوجوب الغيري لا يوجد، إلّا بعد افتراض الوجوب النفسي؛ وهذا يعني أنّ الوجوب الغيري، مسبوق دائمًا بوجود قيود الوجوب؛ فكيف يُعقل أن يتعلّق بها؟ وإنما يتعلّق بقيود الواجب ومقدماته العقلية والشرعية.

كما أنّهم يتّفقون على أنّ الوجوب الغيري، ليس له حساب مستقلّ، في عالم الإدانة واستحقاق العقاب؛ لوضوح أنّه لا يتعدّد استحقاق العقاب، بتعدد ما للواجب النفسي المتروك من مقدمات؛ كما أنّ الوجوب الغيري، لا يُ يكن أن يكون مقصوداً للمكلّف في مقام الامتثال، على وجه الاستقلال؛ بل يكون التحرّك عنه دائمًا، في إطار التحرّك عن الوجوب النفسي؛ فمن لا يتحرّك عن الأمر بذى المقدمة، لا يُ يكنه أن يتحرّك من قبل الوجوب الغيري؛ لأنّ الانقياد إلى المولى، إنما يكون بتطبيق المكلّف، إراداته التكوينية على إرادة المولى التشريعية، ولما كانت إرادة المولى للمقدمة، تبعية، فكذلك لا بدّ أن يكون حال المكلّف.

واختلف القائلون بالملازمة، بعد ذلك في أنّ الوجوب الغيريّ، هل يتعلّق بالحصة الموصلة من المقدمة إلى ذيها؟ أو بالجامع المطبّق على الموصّل وغيره؟

فلو أتى المكلّف بالمقدمة، ولم يأت بذيها، يكون قد أتى بصدق الواجب الغيريّ على الوجه الثاني؛ دونه على الوجه الأوّل.

ولا برهان على أصل الملازمة إثباتاً أو نفيّاً، في عالم الإرادة؛ وإنّا المرجع، الوجدان الشاهد بوجودها؛ وأمّا في عالم الجعل والإيجاب، فالملازمة لا معنى لها؛ لأنّ الجعل، فعل اختياري للفاعل، ولا يمكن أن يتّرّشح من شيء آخر، ترشّحاً ضروريّاً؛ كما هو معنى الملازمة.

وأمّا ثرة هذا البحث: فقد يبدو على ضوء ما تقدّم، أنّه لا ثرة له، مادام الوجوب الغيريّ غير صالح للإدانة والمحرّكية؛ وإنّا هوتابع محض، ولا إدانة ولا محركية إلا للوجوب النفسيّ، والوجوب النفسيّ يكفي وحده لجعل المكلّف مسؤولاً عقلاً عن توفير المقدّمات؛ لأنّ امثاله، لا يتم بدون ذلك؛ فأيّ فرق، بين افتراض وجود الوجوب الغيريّ، وافتراض عدمه؟

ولكن قد يُعَن تصوير بعض الثرات، ومثال ذلك:

أنّه إذا وجّب إنقاذ الغريق، وتوقف على مقدمة محرّمة أقلّ أهميّة - وهي إتلاف زرع الغير -، فيجوز للمكلّف ارتكاب المقدمة المحرّمة، تمهيداً لإنقاذ الغريق؛ فإذا افترضنا أنّ المكلّف ارتكب المقدمة المحرّمة، ولم يُنقذ الغريق، فعل القول بالملازمة، وبأنّ الوجوب الغيريّ يتعلّق بالجامع بين

الحصة الموصلة وغيرها، تقع المقدمة التي ارتكبها المكلّف، مصداقاً للواجب، ولا تكون محترمة في تلك الحالة؛ لامتناع اجتماع الوجوب والحرمة على شيء واحد؛ وعلى القول بإنكار الملازمة أو باختصاص الوجوب الغيريّ بالحصة الموصلة، لاتقع المقدمة المذكورة، مصداقاً للواجب، ولا موجب حينئذٍ لسقوط حرمتها؛ بل تكون محترمة بالفعل؛ وإنما تسقط الحرمة عن الحصة الموصلة من المقدمة (خاصةً).

الخلاصة

- التحقيق أنَّ وجوب الطبيعي، يستدعي التخيير العقلي في مقام الامتنال بين حصصه وأفراده؛ فلا يمتنع اجتماع الأمر والنهي؛ وأما إن كانا متعلقيْن بعنوانين في حصة واحدة، فهل يُمكِّن الاجتماع؟ فيه خلاف؛ ثمرته وقوع التعارض أو عدمه.
- إنَّ إرادة شيء وإيجابه، يستلزم إرادة مقدماته وإيجابها؛ فال الأولى تُسمى «نفسية» والثانية «غيرية»؛ والوجوب المترشح من الإرادتين، «نفسية» و«غيريّة».
- الوجوب الغيريّ، لا يُمكِّن أن يسبق الوجوب النفسي في الحدوث؛ كما لا يُمكِّن أن يتعلق بقيود الوجوب؛ وليس له حساب مستقل عن الوجوب النفسي في عالم الإدانة واستحقاق العقاب.

الأسئلة

١. هل يمتنع اجتماع الأمر والنهي، إذا تعلقاً بطبيعيّ وحصة من حجمه؟
٢. هل يمتنع اجتماع الأمر والنهي في حصة بعنوانين؟ أم لا؟
٣. ما هي ثمرة البحث في امتناع اجتماع الأمر والنهي؟
٤. ما هو الواجب الغيريّ؟
٥. ما هو الواجب النفسيّ؟
٦. هل يمكن للوجوب الغيري أن يسبق الوجوب النفسي في الحدوث؟ لماذا؟
٧. هل الوجوب الغيري في الإدانة واستحقاق العقاب مستقلّ؟ أم لا؟
٨. ما هي ثمرة البحث في الوجوب الغيري؟

* كيف يقتضي وجوب الشيء حرمة ضدّه؟

* هل تقتضي حرمة الشيء بطلانه؟

اقتضاء وجوب الشيء لحرمة ضدّه

قد يقال بأنّ إيجاب شيء، يستلزم حرمة ضدّه؛ والضدّ على قسمين:
أحدهما: الضدّ العام؛ وهو بمعنى النقيض.

والآخر: الضدّ الخاصّ؛ وهو الفعل الوجوديّ الذي لا يجتمع مع الفعل الواجب.

والمعروف بين الأصوليين، أنّ إيجاب شيء، يقتضي حرمة ضدّه العام؛ ولكتّهم اختلفوا في جوهر هذا الاقتضاء؛ فزعم البعض أنّ الأمر بالشيء، عين النهي عن ضدّه العام؛ وذهب بعض آخر، إلى أنّه يتضمنه؛ بدعيّ أنّ الأمر بالشيء، مركب من طلب ذلك الشيء، والمنع عن تركه؛ وقال آخرون بالاستلزم.

وأمّا بالنسبة إلى الضدّ الخاصّ، فقد وقع الخلاف فيه؛ وذهب جماعة إلى أنّ إيجاب شيء، يقتضي تحريم ضدّه الخاصّ؛ فالصلة وإزالة النجاسة عن المسجد، إذا كان المكلف عاجزاً عن الجمع بينهما، فهما ضدان، ويقتضي إيجاب أحدهما، تحريمه الآخر.

وقد استدلّ البعض على ذلك، بأنّ ترك أحد الضدين، مقدمة لوقوع الضد الآخر، فيكون واجباً بالوجوب الغيري، وإذا وجب أحد النقيضين، حرم نقيضه؛ وبهذا يثبت حرمة الضدّ الخاصّ.

ولكن الصحيح، أنّه لا مقدمة لترك أحد الفعلين، لإيقاع الفعل الآخر؛ فإنّ المقدمة، هي العلة أو جزء العلة، ونحن نلاحظ أنّ المكلّف في مثال الصلاة والإزاله، يكون اختياره هو العلة الكفيلة بتحقق ما يختاره، ونفي ما لا يختاره؛ فوجود أحد الفعلين وعدم الآخر، كلاهما من تطابق باختيار المكلّف؛ لأنّ أحدهما معلول للآخر؛ ولو كان ترك الصلاة علة أو جزء العلة للإزاله، وترك الإزاله علة أو جزء العلة للصلاه، لكان فعل الصلاه نقيضاً لعلة الإزاله؛ ونقيض العلة، علة لنقيض المعلول، فينتج أنّ فعل الصلاه، علة لترك الإزاله؛ وهذا يؤدي إلى الدور؛ إذ يكون كلّ من الضدين معلولاً لترك الآخر، وعلة لترك نفسه.

فإن قيل: «إنّ عدم المانع، من أجزاء العلة، ولا شكّ في أنّ أحد الضدين، مانع عن وجود ضده؛ فعدمه عدم المانع؛ فيكون من أجزاء العلة؛ وبذلك تثبت مقدمته»، كان الجواب: أنّ المانع على قسمين:

أحدهما: مانع يجتمع مع مقتضى الممنوع؛ كالرطوبة المانعة عن احتراق الورقة والتي تجتمع مع وجود النار وإصابتها للورقة بالفعل.

والآخر: مانع لا يمكن أن يجتمع مع مقتضى الممنوع؛ كالإزاله المضادة للصلاه التي لا تجتمع مع المقتضي للصلاه؛ وهو إرادتها؛ إذ من الواضح أنه كلما أراد الصلاه، لم توجد الإزاله؛ وما يعتبر عدمه من أجزاء العلة، هو القسم الأول، دون الثاني؛ والضدّ مانع من القسم الثاني، دون الأول.

وغيره هذا البحث: أنه إذا وجبت الإزالة في المثال المذكور، فإن قلنا: بأنّ وجوب شيءٍ يقتضي حرمة ضده، حرمت الصلاة، ومع حرمتها لا يُعقل أن تكون مصداقاً للواجب؛ لاستحالة اجتماع الوجوب والحرمة؛ فلو ترك المكلف الإزالة واختار الصلاة، لوقعت باطلة؛ وإن قلنا: بأنّ وجوب شيءٍ لا يقتضي حرمة ضده، فلا محذور في أن يتعلق الأمر بالصلاحة؛ ولكن على وجه الترتيب ومشروعطاً بترك الإزالة؛ لما تقدم من أنّ الأمرين بالضدين على وجه الترتيب، معقول؛ فإذا ترك المكلف الإزالة وصلّى، كانت صلاته مأمورةً بها، وتفع صحيحة؛ وإن اعتبر عاصياً بتركه للإزالة.

اقتضاء الحرمة للبطلان

الحرمة حكم تكليفيٌ؛ والبطلان حكم وضعٍ قد توصف به العبادة؛ وقد توصف به المعاملة؛ ويراد ببطلان العبادة: أنها غير مجرية، ولا بدّ من إعادةتها أو قضائها؛ وببطلان المعاملة: أنها غير مؤثرة ولا يترتب عليها مضمونها؛ وقد وقع الكلام في أن التحريرم، هل يستلزم البطلان؟ أو لا؟ أمّا تحريرم العبادة، فيستلزم بطلانها؛ وذلك:

أمّا أولاً: فلأنّ تحريرها، يعني عدم شمول الأمر لها؛ لامتناع اجتماع الأمر والنهي، ومع عدم شموله لها، لا تكون مجرية، ولا يسقط بها الأمر؛ وهو معنى البطلان.

فإن قيل: إنّ الأمر غير شامل، ولكن، لعلّ ملاك الوجوب شامل لها، وإذا كانت واجدة للملك، ومستوفية له، فيسقط الأمر بها.

قلنا: إنّه بعد عدم شمول الأمر لها، لا دليل على شمول الملاك؛ لأنّ الملاك إنما يُعرف من ناحية الأمر.

وهذا البيان، كما يأتي في العبادة المحرّمة، يأتي أيضًا في كلّ مصدق لطبيعة مأمور بها؛ سواء كان الأمر، تعبدًياً أو توصيلياً. وأمّا ثانياً: فلأنّنا نفترض مثلاً، أنّ الملاك موجود في تلك العبادة المحرّمة، ولكتّها مادامت محرّمة ومبغوضة للمولى، فلا يمكن التقرّب بها نحوه، ومعه لا تقع عبادة، لتصحّ وتجزى عن الأمر؛ وهذا البيان، يختص بالعبادات، ولا يجري في غيرها.

وأمّا تحريم المعاملة، فتارة: يراد به تحريم السبب العاملّي الذي يارسه المتعاملان؛ وهو الإيجاب والقبول مثلاً؛ وأخرى: يراد به تحريم المسبّب؛ أي: التملّك الحاصل نتيجةً لذلك.

ففي الحالة الأولى، لا يستلزم تحريم السبب، بطلانه وعدم الحكم بنفوذه؛ كما لا يستلزم صحته ونفوذه؛ ولا يأبى العقل عن أن يكون صدور شيء من المكلّف مبغوضٍ للمولى، ولكنّه إذا صدر، ترتب عليه -بحكم الشارع- أثره الخاصّ به؛ كما في الظهار؛ فإنّه محرّم، ولكنّه نافذ ويترتب عليه الآخر.

وفي الحالة الثانية، قد يقال: إنّ التحرير المذكور، يستلزم الصحة؛ لأنّه لا يتعلّق إلّا بمقدور، ولا يكون المسبّب مقدوراً، إلّا إذا كان السبب تافذاً. فتحريم المسبّب، يستلزم نفوذ السبب وصحة المعاملة. وينبغي التنبيه هنا، على أنّ النهي في موارد العبادات والمعاملات،

كثيراً ما يُستعمل لا لإفادة التحرير؛ بل لإفادة مانعية متعلقة النهي؛ أو شرطية تقىضه؛ وفي مثل ذلك، لا إشكال في أنّه يدلّ على البطلان؛ كما في «لاتصلّ فيما لا يؤكل لحمه»، الدالّ على مانعية لبس ما هو مأخوذ مما لا يؤكل لحمه؛ أو: «لاتبع بدون كيل»، الدالّ على شرطية الكيل ونحو ذلك؛ ودلالته على البطلان باعتباره إرشاداً إلى المانعية أو الشرطية؛ ومن الواضح أنّ المركب يختلّ بوجود المانع أو فقدان الشرط؛ ولا علاقة لذلك باستلزم الحرمة التكليفيّة للبطلان.

الخلاصة

■ ضدّ الواجب على قسمين:

١. الضدّ العام: وهو تقىض الواجب.

٢. الضدّ الخاصّ: وهو الفعل الوجودي الذي لا يجتمع مع الفعل الواجب.

■ إنّ إيجاب شيء يقتضي حرمة ضده العام؛ وأما بالنسبة إلى الضدّ الخاصّ، فالصحيح أته لا مقدمة لترك أحد الفعلين ليقاع الفعل الآخر؛ بل وجود أحد الفعلين وعدم الآخر، كلاهما مرتبطان باختيار المكلّف.

■ تحرير العبادة، يستلزم بطلانها؛ وأما تحرير المعاملة، فإنّ أريد به السبب المعجميّ الذي يمارسه المتعاملان، فلا يستلزم تحرير السبب، بطلانه؛ وإن أريد به تحرير التملّيك الحاصل نتيجةً للسبب، ففي استلزمـه البطلان، خلاف.

الأمثلة

١. ما هو الضد العام؟
 ٢. ما هو الضد الخاص؟
 ٣. هل يقتضي وجوب الشيء حرمة ضدّه العام؟ كيف؟
 ٤. هل يقتضي وجوب الشيء حرمة ضدّه الخاص؟
 ٥. ما هي ثمرة البحث عن اقتضاء وجوب الشيء لحرمة ضدّه؟
 ٦. هل تحرير العبادة، تقتضي بطلانها؟ ما الدليل على ذلك؟
 ٧. تحرير المعاملة، متى تستلزم بطلانها؟
 ٨. هل يدل التحرير في «لاتصل فيما لا يؤكل لحمه»، على البطلان؟ لماذا؟

* متى يسقط الحكم عن المكلّف؟

* كيف يمكن نسخ حكم من قِبَل المولى؟

* هل حسن الشيء أو قبحه، يقتضي الأمر به أو النهي عنه، وبالعكس؟ أم لا؟

مسقطات الحكم

يسقط الحكم بالوجوب وغيره، بعدة أمور:
منها: الإتيان بتعلقه.

ومنها: عصيانه.

وهذان الأمران، ليسا قيدين في حكم المعمول؛ وإنما تنتهي بهما فاعلية هذا الحكم وحركته.

ومنها: الإتيان بكلّ فعل جعله الشارع مسقطاً للوجوب؛ بأن أخذ عدمه، قيداً فيبقاء الوجوب المعمول.

ومنها: امتنال الأمر الاضطراري؛ فإنه مجرّد عن الأمر الواقعي الأولي في بعض الحالات.

وتفصيل ذلك: أنّه إذا وجبت الصلاة مع القيام، وتعدّر القيام على المكلّف، فأمر الشارع أمراً اضطرارياً بالصلاحة من جلوس، فلذلك صورتان:

الأولى: أن يفترض اختصاص الأمر الاضطراري بن يستمر عجزه عن القيام طيلة الوقت.

الثانية: أن يفترض شموله لكل من كان عاجزاً عن القيام عند إرادة الصلاة؛ سواء تجدّدت له القدرة بعد ذلك، أو لا.

ففي الصورة الأولى، لو صلّى المكلّف العاجز جالساً في أول الوقت، وتجددت له القدرة على القيام قبل خروج الوقت، وجبت عليه الإعادة؛ لأنّ الأمر الواقعيّ الأوليّ بالصلاحة قائماً، يشمله بقتضي إطلاق دليله؛ وما أقى به، لا موجب للاكتفاء به.

وأمّا في الصورة الثانية، فلاتجب الإعادة على من صلّى جالساً في أول الوقت، ثمّ تجدّدت له القدرة قبل خروجه؛ وذلك لأنّ صلاة المجالس التي أداها، قد تعلّق بها الأمر بحسب الفرض، وهذا الأمر ليس تعينيّاً؛ لأنّه لو لم يصلّ من جلوس في أول الوقت، وصلّى من قيام في آخر الوقت، لكافاه ذلك بلا إشكال؛ فهو إذًا، أمر تخييريّ بين الصلاة الاضطراريه في حال العجز، والصلاحة الاختياريه في حال القدرة؛ ولو وجّبت الإعادة، لكان معنى هذا، أنّ التخيير لا يكون بين هذه الصلاة وتلك؛ بل بين أن يجمع بين الصالتيين وبين أن ينتظرا ويقتصر على الصلاحة الاختياريه؛ وهذا، تخيير بين الأقل والأكثر في الإيجاب؛ وهو غير معقول، كما تقدّم. وبهذا يثبت أنّ الأمر الاضطراري في الصورة الثانية، يقتضي كون امثاله، مجزياً عن الأمر الواقعيّ الاختياريّ؛ وتُعرَف بذلك ثرة البحث في امتناع التخيير بين الأقل والأكثر.

إمكان النسخ و تصويره

من الظواهر المألوفة في الحياة الاعتيادية، أن يشرع المشرع حكماً، مؤمناً بصحة تبريعه، ثم ينكشف له أن المصلحة على خلافه، فينسخه ويتراجع عن تقديره السابق للمصلحة، وعن إرادته التي نشأت من ذلك التقدير الخاطئ.

وَهُذَا الافتراض، مستحيل في حقّ الباري (سبحانه وتعالى)؛ لأنّ الجهل لا يجوز عليه عقلاً؛ فأيّ تقدير للمصلحة، وأيّ ارادة تنشأ من هذا التقدير، لا يمكن أن يطأ عليه تبدل وعدول، مع حفظ مجموع الظروف التي لوحظت عند تحقق ذلك التقدير وتلك الإرادة.

ومن هنا، صحّ القول بأنّ النسخ بمعناه الحقيقّي المساوق للعدول، غير معقول في مبادئ الحكم الشرعي؛ من تقدير المصلحة والفسدة وتحقّق الإرادة والكرامة.

ولكنّ هناك مرحلة للحكم، بعد تلك المبادئ؛ وهي مرحلة الجعل والاعتبار؛ وفي هذه المرحلة، يُمكن تصوير النسخ بمعناه الحقيقىّ ومعناه المجازىّ معاً.

أما تصويره بالمعنى الحقيقي، فبأن نفترض أنّ المولى، جعل الحكم على

طبيعي المكلف، دون أن يُقيّده بزمان دون زمان، ثمّ بعد ذلك، يلغى ذلك المجعل ويرفعه، تبعاً لما سبق في علمه من أنَّ الملاك مرتبط بزمان مخصوص، ولا يلزم من ذلك محذور؛ لأنَّ الإطلاق في المجعل، لم ينشأ من عدم علم المولى بدخول الزمان المخصوص في الملاك؛ بل قد ينشأ لصلحة أخرى؛ كإشعار المكلف بهيبة الحكم وأبديته.

وأمّا تصويره بالمعنى المجازي، فبأنْ نفترض أنَّ المولى، جعل الحكم على طبيعي المكلف المقيد، بأن يكون في السنة الأولى من الهجرة مثلاً، فإذا انتهت تلك السنة، انتهى زمان المجعل، ولم يطرأ تغيير على نفس المجعل. والافتراض الأول، أقرب إلى معنى النسخ؛ كما هو ظاهر.

الملازمة بين الحسن والقبح والأمر والنهي

الحسن والقبح، أمران واقعيتان، يدركهما العقل. ومرجع الأول، إلى أنَّ الفعل مما ينبغي صدوره. ومرجع الثاني، إلى أنه مما لا ينبغي صدوره. وهذا الإنبعاء إثباتاً وسلباً، أمر تكويني واقعي، وليس معمولاً؛ ودور العقل بالنسبة إليه، دور المُدرِك؛ لا دور المنشئ والحاكم؛ ويُسمى هذا الإدراك بـ«الحكم العقلي»، توسيعاً.

وقد ادعى جماعة من الأصوليين، الملازمة بين حسن الفعل عقلاً، والأمر به شرعاً؛ وبين قبح الفعل عقلاً، والنهي عنه شرعاً؛ ففصل بعض المدققين منهم، بين نوعين من الحسن والقبح:

أحدهما: الحسن والقبح الواقعان في مرحلة متأخرة عن حكم شرعي، والمرتبطان بعالم امتناله وعصيائه؛ من قبيل حُسن الوضوء، باعتباره طاعة لأمر شرعي؛ وقبح أكل لحم الأرنب، بوصفه معصية لنهي شرعي. والآخر: الحسن والقبح الواقعان بصورة منفصلة عن الحكم الشرعي؛ كحسن الصدق والأمانة؛ وقبح الكذب والخيانة.

ففي النوع الأول، يستحيل أن يكون الحسن والقبح، مستلزمان للحكم الشرعي؛ وإلا للزم التسلسل؛ لأنّ حسن الطاعة وقبح المعصية، إذا استتبعا أمراً ونهياً شرعاً، كانت طاعة ذلك الأمر، حسنة عقلاً، ومعصية هذا النهي، قبيحة عقلاً أيضاً؛ وهذا الحسن والقبح، يستلزم بدوره، أمراً ونهياً، وهكذا حتى يتسلسل. وأمّا في النوع الثاني، فالاستلزم ثابت، وليس فيه محظوظ التسلسل.

الاستقراء والقياس

عرفنا سابقاً، أنَّ الأحكام الشرعية، تابعة للمصالح والمفاسد والملالات التي يُقدّرها المولى وفق حكمته ورعايته لعباده؛ وليس جزافاً أو تشهيّاً. وعلىه، فإذا حرّم الشارع شيئاً كالخمر مثلاً، ولم ينصلّ على المالك والمناط في تحريمه، فقد يستنتجه العقل ويحدس به، وفي حالة الحدس به، يحدس حينئذٍ بثبوت الحكم في كلّ الحالات التي يشملها ذلك المالك؛ لأنَّ المالك، بثابة العلة لحكم الشارع، وإدراك العلة، يستوجب إدراك المعلول. وأمّا كيف يحدس العقل بذلك الحكم ويعينه في صفة محددة، فهذا ما قد يكون عن طريق الاستقراء تارة، وعن طريق القياس أخرى.

والمراد بالاستقراء، أن يلاحظ القبيه، عدداً كبيراً من الأحكام، يجدها جميعاً تشتراك في حالة واحدة؛ من قبيل أن تُحصى عدداً كبيراً من الحالات التي يُعذر فيها الجاهل، فيجد أن الجهل هو الصفة المشتركة بين كل تلك المعدّيات، فيستنتج أن المناط والملاك في المعتبرة، هو الجهل، فيعمم الحكم إلى سائر حالات الجهل.

والمراد بالقياس، أن تُحصي الحالات والصفات التي من المحتمل أن تكون مناطاً للحكم، وبالتأمّل والحدس والاستناد إلى ذوق الشريعة، يغلب على الظنّ أنّ واحداً منها هو المناط، فيعمم الحكم إلى كلّ حالة يوجد فيها ذلك المناط.

والاستنتاج القائم على أساس الاستقراء، ظني غالباً؛ لأنّ الاستقراء ناقص عادة، ولا يصل عادة إلى درجة اليقين.

والقياس ظني دائماً؛ لأنّه مبني على استنباط حديسي للمناط، وكلما كان الحكم العقليّ ظتيّاً، احتاج التعميل عليه، إلى دليل على حجّيته؛ كما هو واضح.

٢. حجّية الدليل العقلي

الدليل العقلي، تارة: يكون قطعياً؛ وأخرى: يكون ظتيّاً.
فإذا كان الدليل العقليّ، قطعياً ومؤدياً إلى العلم بالحكم الشرعيّ، فهو حجّة من أجل حجّية القطع؛ وهي حجّية ثابتة للقطع الظريقيّ منها كان دليلاً ومستندـه.

ولكن هناك من خالف في ذلك، وبني على أنّ القطع بالحكم الشرعي الناشئ من الدليل العقليّ، لا أثر له، ولا يجوز التعويل عليه؛ وليس ذلك تجريداً للقطع الطريقيّ عن الحجّية، حتى يقال بأنّه مستحيل؛ بل ادعى أنّ بالإمكان تخرّيجه على أساس تحويل القطع، من طريقيّ إلى موضوعيّ؛ بأنّ يقال:

إنّ الأحكام الشرعية قد أخذت في موضوعها قيد، وهو عدم العلم يجعلها من ناحية الدليل العقليّ، فمع العلم يجعلها من ناحية الدليل العقليّ، لا يكون الحكم الشرعيّ ثابتاً، لانتفاء قيده، فلا أثر للعلم المذكور؛ إذ لا حكم في هذه الحالة.

وقد يقال: كيف يعقل أن يقال لمن علم يجعل الحكم الشرعي بالدليل: «إنّ الحكم غير ثابت»، مع أنّه عالم به؟
والجواب على ذلك: أنّ هذا، عالم يجعل الحكم، وما نُريد أن ننفيه عنه، ليس هو الجعل؛ بل المعمول؛ فالعلم العقليّ بالجعل الشرعيّ، يؤخذ عدمه قيضاً في المعمول؛ فلا معمول مع وجود هذا العلم العقليّ؛ وإن كان الجعل الشرعيّ ثابتاً، فلا محدود في هذا التخرّيج؛ ولكنّه بحاجة إلى دليل شرعيّ على تقييد الأحكام الواقعية بالوجه المذكور، ولا يوجد دليل من هذا القبيل.

وأمّا إذا كان الدليل العقليّ ظنيّاً - كما في الاستقراء الناقص والقياس؛ وفي كلّ قضية من القضايا العقلية المتقدمة: إذا لم يجزم بها العقل، ولكنّه ظنّ بها -، فهذا الدليل، يحتاج إلى دليل على حجيّته وجواز التعويل عليه؛

ولا دليل على ذلك؛ بل قام الدليل على عدم جواز التعويل على الحدس والرأي والقياس.

الخلاصة

- يسقط الحكم بالوجوب وغيره، بعدة أمور:
 - الإتيان بمتعلقه.
 - عصيانه.
 - الإتيان بكل فعل جعله الشارع مُسقِطاً.
 - امتحال الأمر الاضطراري؛ وله صورتان:
 ١. أن يختصّ بمن يستمرّ عجزه عن الإتيان طيلة الوقت.
 ٢. أن يشمل كلّ من كان عاجزاً عن القيام عند إرادة الصلاة؛ سواء تجدّدت له القدرة بعد ذلك، أو لا؛ وفي هذه الصورة، يقتضي امتحال الأمر الاضطراري، كونه مجزياً عن الأمر الواقعي الاختياري؛ وبذلك تُعرف ثمرة البحث، في امتناع التخيير، بين الأقل والأكثر.
- النسخ بالمعنى الحقيقي: هو أن يشرع المشرع حكماً، مؤمّناً بصحّة تشريعه، ثم ينكشف له أن المصلحة على خلافه، فينسخه فيتراجع عن تقديره السابق للمصلحة وعن إرادته التي نشأت من ذلك؛ وهو غير معقول في مبادئ الحكم الشرعي؛ إلا في مرحلة الجعل والاعتبار، فيُمكن تصوير النسخ بكلام معنييه معاً.
- النسخ بالمعنى المجازى: هو أن المصلحة المقدّرة في الحكم، كان لها أمد. محَدَّد من أول الأمر، وقد انتهى.
- الحُسن: هو ما ينبغي صدوره؛ والقبح: هو ما لا ينبغي صدوره؛ وهم أمران واقعيان، يُدركهما العقل تكويناً؛ وهذا الإدراك، يُسمى بـ«الحكم»

العلقي» توسعًا؛ والملازمة بين الحسن والقبح، والانباء وعدمه، على

نوعين:

١. ملازمة الحسن والقبح الواقعين في مرحلة متأخرة عن حكم شرعي،
فهي مستحيلة؛ للزوم التسلسل.

٢. ملازمة الحسن والقبح الواقعين بصورة منفصلة عن الحكم الشرعي، فهي
ثابتة، بحكم العقل.

■ إن الملاك، بمثابة العلة لحكم الشارع؛ وإدراك العلة، يستوجب إدراك
المعلوم؛ ولإدراك الملاك طريقان:

١. الاستقراء: وهو أن يلاحظ الفقيه عدداً كبيراً من الأحكام، يجدها جميعاً
تشترك في حالة واحدة؛ وهو ظني غالباً؛ لأنّه ناقص عادةً، ولا يصل
إلى درجة اليقين.

٢. القياس: وهو أنْ نُخصي الحالات والصفات التي من المحتمل أن تكون
مناطاً للحكم، وبالتأمل والحدس والاستناد إلى ذوق الشريعة، يغلب
على الظن أنَّ واحداً منها هو المناط، فيعمم الحكم إلى كلّ حالة يوجد
فيها ذلك المناط؛ وهو ظني دائماً؛ لأنّه مبني على استنباط حديسي
للمناط.

■ الدليل العقلي، إن كان قطعياً، فهو حجة من أجل حججية القطع؛ وأما إذا
كان ظنياً، فهو يحتاج إلى دليل على حججته، ولا دليل على ذلك؛ بل
قام الدليل على عدم جواز التعويل على الحدس والرأي والقياس.

الأسئلة

١. اذكر بعض مسقطات الحكم.
٢. ما هو المستحيل في تصوير النسخ؟
٣. ما هو التصوير الصحيح للنسخ؟
٤. ما هو النسخ بالمعنى الحقيقي؟ وما هو النسخ بالمعنى المجازي؟
٥. متى يُمكن تصوير النسخ بكل معنيه؟
٦. ما هو الحسن والقبح؟
٧. ما هي أنواع الحسن والقبح؟
٨. لماذا لا يُمكن افتراض وجود الملازمة بين النوع الأول من الحسن والقبح والأمر والنهي؟
٩. ما هو الاستقراء؟
١٠. ما هو القياس؟
١١. كيف يُمكن استنباط حكم عن طريق الاستقراء والقياس؟
١٢. ما هو الدليل على حجية الدليل العقلية القطعية؟
١٣. ما هو دليل من خالف في حجية الدليل العقلية القطعية؟
١٤. كيف يصح تخرير القائل بعدم حجية الدليل العقلية القطعية؟
١٥. ما هو إشكال دليل القائل بعدم حجية الدليل العقلية القطعية؟
١٦. هل الدليل العقلية الظنّي، حجّة أم لا؟ لماذا؟
١٧. هل الدليل العقلية الظنّي، حجّة أم لا؟ لماذا؟

الأصول العملية

١. القاعدة العملية في حالة الشك [غير المسبوق بيقين]:

أ. القاعدة العملية الأولية في الشك البدوي

(غير المترن بالعلم الإجمالي)

أ. ١. القاعدة العملية الأولية

أ. ٢. القاعدة العملية الثانوية

ب. القاعدة العملية في حالة الشك المترن بالعلم

الإجمالي (قاعدة منجزة العلم الإجمالي)

٢. [القاعدة العملية الثانوية في حالة الشك المسبوق بيقين]

(الاستصحاب)

* ما هو الموقف العملي حين لا يتيسر للفقيه، إحراز الحكم؟

* هل رخص الشارع في حالة الجهل بالحكم الشرعي؟

١. القاعدة العملية في حالة الشك

[غير المسبوق بيقين]

قلنا سابقاً: إنّ الفقيه تارة: يحصل على دليل يُحرّز به الحكم الشرعي؛ وأخرى: لا يتيسر له إحراز الحكم، ولكنّه يحصل على دليل يحدد الموقف العملي تجاه التكليف المشكوك؛ وهو الذي يُسمى بـ«الأصل العملي»؛ وهذا القسم من الأدلة، هو ما سنتحدّث عنه هنا.

[١.١. القاعدة العملية في حالة الشك البدوي]

[غير المقترب بالعلم الإجمالي]

[١.١.١. القاعدة العملية الأولية في حالة الشك]

كلّما شك المكلّف في تكليف شرعي ولم يتيسر له إثباته أو نفيه، فلابدّ له من تحديد موقفه العملي تجاه هذا الحكم المشكوك. ويوجّد مسلكان في تحديد هذا الموقف:

الأول: مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان؛ وهو المسلك المشهور القائل بأنّ التكليف، مادام لم يتمّ عليه البيان، فيقبح من المولى أن يعاقب على مخالفته.

وهذا المسلك، يعني بحسب التحليل – كما عرّفنا في بحث سابق –، أن حقّ الطاعة للمولى، مختص بالتكاليف المعلومة، ولا يشمل المشكوكة.

الثاني: مسلك حقّ الطاعة الذي تقدّم شرحه؛ وهو مبني على الإيمان بأنّ حقّ الطاعة للمولى، يشمل كلّ تكليف غير معلوم العدم، ما لم يأذن المولى نفسه، في عدم التحفظ من ناحيته.

فبناءً على المسلك الأول، تكون القاعدة العملية الأولى، هي البراءة بحكم العقل؛ وبناءً على المسلك الثاني، تكون القاعدة المذكورة، هي أصالة شغل الذمة بحكم العقل ، ما لم يثبت إذن من الشارع في عدم التحفظ.

[مستمسك مسلك قبح العقاب بلا بيان]

ويظهر من كلام الحقّ النائي^١، أنه حاول الاستدلال على قاعدة قبح العقاب بلا بيان، والبرهنة عليها؛ ويعُكِّن تلخيص استدلاله في وجهين:

أحدهما: أن التكليف إنما يكون محركاً للعبد، بوجوده العلمي؛ لا بوجوده الواقعي؛ كما هو الحال فيسائر الأغراض الأخرى؛ فالأسد مثلاً، إنما يُحرِّك الإنسان نحو الفرار، بوجوده المعلوم؛ لا بوجوده الواقعي؛ وعليه، فلامقتضي للتحرّك مع عدم العلم، ومن الواضح أن العقاب على عدم التحرّك، مع أنه لا مقتضي للتحرّك، قبيح.

والآخر: الاستشهاد بالأعراف العقلائية، واستقباح معاقبة الأمر في المجتمعات العقلائية، مأموره على مخالفة تكليف غير واصل.

١. أجود التقريرات، ج ٢، ص ١٨٦.

أما الوجه الأول، فيرد عليه: أنّ المحرّك للعبد، إنّما هو الخروج عن عهدة حقّ الطاعة للمولى، وغرضه الشخصيّ قائم بالخروج عن هذه العهدة، لا بامتثال التكليف بعنوانه، فلابدّ من تحديد حدود هذه العهدة، وأنّ حقّ الطاعة: هل يشمل التكاليف المشكوكة؟ أو لا؟ فإن ادعى عدم الشمول، كان مصادرة^١، وخرج البيان عن كونه برهاناً؛ وإن لمفرغ عن عدم الشمول، فلا يتم البرهان المذكور؛ إذ كيف يفترض أنّ التحرّك مع عدم العلم بالتكليف، بلا مقتضٍ؛ مع أنّ المقتضي للتتحرّك، هو حقّ الطاعة الذي ندعى شموله للتکاليف المشكوكة أيضاً.

وأمّا الوجه الثاني، فهو قياس حقّ الطاعة الثابتة للمولى (سبحانه وتعالى)، على حقّ الطاعة الثابت للأمر العقلايّ؛ وهو قياس بلا موجب؛ لأنّ حقّ الطاعة للأمر العقلايّ، مجعل لا محالة، من قبل العقلاء أو أمرٍ أعلى، فيكون محدداً سعةً وضيقاً، تبعاً لجعله؛ وهو عادة يجعل في حدود التكاليف المقطوعة؛ وأمّا حقّ الطاعة للمولى (سبحانه)، فهو حقّ ذاتي تكويني غير مجعل؛ ولا يلزم من ضيق دائرة ذلك الحق المجعل، ضيق دائرة هذا الحق الذاتي؛ كما هو واضح؛ فالمعوّل في تحديد دائرة هذا الحق، على وجдан العقل العمليّ؛ وهو يقتضي التعميم.
فالصحيح إذًا، أنّ القاعدة العملية الأولى، هي «أصلّة الاشتغال» بحكم العقل^٢، ما لم يثبت الترخيص في ترك التحفظ.

١. بالمطلوب.

٢. أي: أصلّة الاحتياط العقلية.

[١.١.٢.] القاعدة العملية الثانوية في حالة الشك

والقاعدة العملية الثانوية في حالة الشك، التي ترفع موضوع القاعدة الأولى، هي «البراءة الشرعية».

ومفادها: الإذن من الشارع، في ترك التحفظ والاحتياط، تجاه التكليف المشكوك؛ ولما كانت القاعدة الأولى، مقيّدة بعدم ثبوت الترخيص في ترك التحفظ، كانت البراءة الشرعية، رافعةً لقيدها ونافحةً لموضوعها ومبدلةً للضيق بالسعة.

[أدلة البراءة الشرعية]

ويُستدلّ لإثبات البراءة الشرعية، بعدد من الآيات الكريمة والروايات.
﴿أَمَّا الْآيَاتُ فَعِدِيدَةٌ﴾:

منها: قوله (سبحانه و تعالى): ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا﴾.^١

وتقريب الاستدلال بالأية الكريمة: أنَّ اسم الموصول فيها، إمَّا أن يراد به المال، أو الفعل، أو التكليف، أو الجامع؛ والأول هو المتيقَّن؛ لأنَّه المناسب لمورد الآية، حيث أمرت بالنفقة، وعقبت ذلك بالكتاب المذكورة؛ ولكن لا موجب للاقتصار على المتيقَّن؛ بل تتمسك بالإطلاق، لإثبات الاحتمال الأخير؛ فيكون معنى الآية الكريمة: أنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ بمال، إِلَّا بقدر ما رزق وأعطى، ولا يُكَلِّفُ بفعل، إِلَّا في حدود ما أقدر عليه من أفعال، ولا يُكَلِّفُ بتتكليف، إِلَّا إذا كان قد آتاه وأوصله إلى المكلف؛ فالإيتاء

بالنسبة إلى كلّ من «المال» و«ال فعل» و«التكليف»، بالنحو المناسب له، فينتج أنَّ الله (تعالى)، لا يجعل المكلَّف مسؤولاً تجاه تكليف غير واقع؛ وهو المطلوب.

وقد اعترض الشيخ الأنصاري على هذا الاستدلال، بأنَّ إرادة الجامع من اسم الموصول، غير ممكنة؛ لأنَّ اسم الموصول حينئذ، بلحاظ شموله للتوكيل، يكون مفعولاً مطلقاً^١، وبلحاظ شموله للهال، يكون مفعولاً به؛ والنسبة بين الفعل والمفعول المطلق، تُغایر النسبة بين الفعل والمفعول به؛ فإنَّ الأولى، هي نسبة الحدث إلى طور من أطواره؛ والثانية، هي نسبة المغاير إلى المغاير، فيلزم من استعمال الموصول في الجامع، إرادة كلتا النسبتين من هيئة ربط الفعل بفعاليه؛ وهو من استعمال اللفظ في معنيين، مع أنَّ كلَّ لفظ، لا يستعمل إلا في معنى واحد.

ومنها: قوله (تعالى): «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً»^٢.

وتقريب الاستدلال بالأية الكريمة: أنها تدل على أنَّ الله (تعالى) لا يُعذب حتى يبعث الرسول، وليس الرسول إلا كمثال للبيان؛ فكأنَّه قال: لا عقاب بلا بيان.

ويُ يكن الاعتراض على هذا الاستدلال، بأنَّ غاية ما يقتضيه، نفي العقاب في حالة عدم صدور البيان من الشارع؛ لا في حالة صدوره وعدم وصوله إلى المكلَّف؛ لأنَّ الرسول، إنما يُؤخذ كمثال لصدور البيان من

١. وقد لا يكون مفعولاً مطلقاً، كما إذا قال: «كلفني المولى تكليفاً؛ هو أن أكرم الفقير» مثلاً؛ وبذلك

تصح إرادة الجامع.

٢. بني إسرائيل / ١٥

الشارع؛ لا للوصول الفعلي إلى المكلَّف؛ وما نحن بصدده، إنما هو التأمين من ناحية تكليف لم يصل إلينا بيانه؛ حتى ولو كان هذا البيان قد صدر من الشارع.

ومنها: قوله (تعالى): «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً، أَوْ دَمًا مَسْفُوهًا، أَوْ لَحْمَ حِنْزِيرٍ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ، أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ»^١. وتقريب الاستدلال بالآية الكريمة: أن الله (تعالى) لقَنَ نبيه ﷺ، كيفية الحاجة مع اليهود، فيما يرُونه محَرَّمًا، بأن يتمسك بعدم الوجдан؛ وهذا ظاهر في أن عدم الوجدان كافٍ للتأمين.

ويرد عليه: أن عدم وجдан النبي فيما أُوحى إليه، يساوق عدم الوجود الفعلي للحكم، فكيف يقاس على ذلك عدم وجدان المكلَّف، المحتمل أن يكون بسبب ضياع النصوص الشرعية؟

ومنها: قوله (تعالى): «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلِّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»^٢.

وتقريب الاستدلال بالآية الكريمة: أن المراد بالإضلال فيها، إما تسجيلهم ضالين ومنحرفين؛ وإما نوع من العقاب؛ كالخذلان والطرد من أبواب الرحمة؛ وعلى أي حال، فقد أنيط الإضلال، ببيان ما يتَّقون لهم، وحيث أُضيف البيان لهم، فهو ظاهر في وصوله إليهم، فع عدم وضول

١. الأنعام / ١٤٥.

٢. التوبة / ١١٥.

البيان، لا عقاب ولا ضلال؛ وهو معنى البراءة.

* وأما الروايات فعديدة أيضاً:

منها: ما رُوي عن الصادق عليه السلام من قوله: «كلّ شيء مطلق، حتى يرد فيه نهي»^١، والإطلاق، يساوّق السعة والتامين، والشاك يصدق بشأنه أنه لم يرد النهي، فيكون مؤمّناً عن التكليف المشكوك؛ وهو المطلوب.

وقد يُعترض على هذا الاستدلال، بأنّ الورود تارة: يكون بمعنى الصدور؛ وأخرى: بمعنى الوصول؛ فإذا كان مفاد الرواية، جعل صدور النهي غاية^٢، فلا يتم الاستدلال؛ لأنّ الشاك، يتحمل صدور النهي وتحقيق الغاية؛ وإذا كان مفادها، جعل وصول النهي إلى المكلف غاية^٣، ثبت المطلوب؛ ولكن، لا معين للثاني، فلا يمكن الاستدلال بالرواية المذكورة.

وقد يحاب على ذلك، بأنّ الورود دائماً، يستبطن حيّثيّة الوفود على شيء^٤؛ فلا يُطلق على حيّثيّة الصدور البحتة.

ولكن مع هذا، لا يتم الاستدلال؛ إذ لم يُعلم أن الملحوظ فيه، وفود النهي على المكلف المساوّق لوصوله إليه؛ بل لعل الملحوظ، وفوده على الشيء نفسه^٥؛ كما يناسبه قوله: «يرد فيه نهي»؛ فكان النهي يرد على المادة؛ فهناك مورود عليه ومورود عنه، بقطع النظر عن المكلف؛ وهذا يعني أنّ الغاية،

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي، ح ٦٠.

٢. أي: حتى يصدر فيه نهي.

٣. أي: حتى يصل فيه نهي.

٤. أي: حتى ينطلق فيه نهي.

٥. أي: حتى يرد في خصوصه نهي.

صدور النهي من الشارع ووقوعه على المادة؛ سواء وصل إلى المكلف أو لا، فلابد من الاستدلال.

ومنها: حديث الرفع؛ وهو الحديث المروي عن النبي ﷺ، ومفاده: رفع عن أمتى تسعه: الخطأ، والتسنيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكير في الوسوسة في الخلق، ما لم ينطق بشفته.^١

وتقريب الاستدلال بفقرة «رفع ما لا يعلمون»، يتم على مراحلين:
 الأولى: أن هذا الرفع، يوجد فيه بدوًّا، احتلالاً:
 أحدهما: أن يكون رفعاً واقعياً للتکلیف المشکوك، فيكون الحديث مقيداً ومحصضاً لإطلاق أدلة الأحكام الواقعية الإلزامية، بفرض العلم بها.

والآخر: أن يكون رفعاً ظاهرياً، بمعنى تأمين الشك ونفي وجوب الاحتياط عنه، في مقابل وضع التکلیف المشکوك، وضعاً ظاهرياً بإيجاب الاحتياط تجاهه؛ وكل من الاحتمالين، ينفع لإثبات السعة؛ لأن التکلیف المشکوك، منفي: إما واقعاً؛ وإما ظاهراً؛ ولكن الاحتمال الأول، ساقط؛ لأنّه يؤدّي إلى تقيد الأحكام الواقعية الإلزامية بالعلم بها، وقد سبق أنّ أخذ العلم بالحكم قيداً لنفس الحكم^٢، مستحيل.
 فإن قيل: أو لستم قلتم بإمكان أخذ العلم بالجعل، في موضوع المعمول؟

١. وسائل الشيعة، ج ١١، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١.

٢. في الدرس السادس والثلاثين.

قلنا: نعم؛ ولكن ظاهر الحديث، أن المرفوع والمعلوم شيء واحد؛ بمعنى أن الرفع والعلم، يتباينان على مركز واحد؛ فإذا افترضنا أن العلم بالجعل، مأخذو في موضوع المجنول، فهذا معناه أن العلم لوحظ متعلقاً بالجعل، وأن الرفع إنما هو رفع للمجنول بتقييده بالعلم بالجعل، وهذا خلاف ظاهر الحديث؛ فلا بد إذن من افتراض أن الرفع يتعلق بالمجنول، وكذلك العلم؛ فكأنه قال: «الحكم المجنول مرفوع، حتى يعلم به»؛ وعلى هذا الأساس، يتعمّن حمل الرفع على أنه ظاهري لا واقعي؛ وإلا لزم أخذ العلم بالمجنول، قيداً لنفس المجنول؛ وهو محال.

الثانية: أن الشك في التكليف، تارة: يكون على نحو الشبهة الموضوعية؛ كالشك في حرمة المردد بين الخل والخمر؛ وأخرى: يكون على نحو الشبهة الحكمية؛ كالشك في حرمة لحم الأرنب مثلاً؛ وعليه، فالرفع الظاهري في فقرة «رُفع ما لا يعلمون»، قد يقال باختصاصه بالشبهة الموضوعية، وقد يقال باختصاصه بالشبهة الحكمية، وقد يقال بعمومه لكلا الشهبتين.

أما الاحتمال الأول^١، فقد استدلّ عليه، بوحدة السياق لاسم الموصول في الفقرات المتعددة؛ إذ من الواضح أن المقصود منه، في «ما اضطروا إليه ونحوه»، الموضوع الخارجي؛ أو الفعل الخارجي؛ لا نفس التكليف؛ فيُحمل «ما لا يعلمون» على الموضوع الخارجي أيضاً؛ فيكون مفاد الجملة حينئذ:

١. اختصاص الحديث بالشبهة الموضوعية.

أنّ المخمر غير العلوم، مرفوع الحرمة؛ كما أنّ الفعل المضطّر إليه، مرفوع الحرمة؛ فلا يشمل حالات الشك في أصل جعل الحرمة، على نحو الشبهة الحكيمية.

والتحقيق: أنّ وحدة السياق، إنّما تقتضي كون مدلول اللفظ المتكرّر، واحداً، في السياق الواحد؛ لا كون المصاديق من سند واحد؛ فإذا افترضنا أنّ اسم الموصول، قد استُعمل في جميع تلك الفقرات، في معناه العام المبهم، - غير أنّ مصادقه، يختلف من جملة إلى أخرى، باختلاف صفاتـه -، لم تنتهي بذلك وحدة السياق في مرحلة المدلول الاستعمالي.

وأمّا الاحتمال الثاني^١، فيستند إلى أنّ ظاهر «ما لا يعلمون»، أن يكون نفس ما بـإزاره اسم الموصول، غير معلوم؛ فإنّ كان ما بـإزاره التكليف، فهو بنفسه غير معلوم؛ وإنّ كان ما بـإزاره الموضوع الخارجيّ، فهو بنفسه ليس مشكوكاً؛ وإنّما المشكوك، كونه خمراً مثلاً؛ فلا يكون عدم العلم، مستنداً إلى مدلول اسم الموصول حقيقة، وهذا خلاف ظاهر الحديث؛ فيتعرّى أن يراد باسم الموصول، التكليف؛ ومعه، يختصر بالشبهة الحكيمية.

ويرد عليه أولاً: أنّ بالإمكان أن يكون ما بـإزاره اسم الموصول، نفس عنوان المخمر؛ لا الماء المشكوك كونه خمراً؛ فعدم العلم، يكون مستنداً إليه حقيقة.

وثانياً: لو سلّمنا أنّ ما بـإزاره اسم الموصول، ينبغي أن يكون هو

١. اختصاص الحديث بالشبهة الحكيمية.

التكليف، فإنّ هذا، لا يوجب الاختصاص بالشبهة الحكمية؛ لأنّ التكليف بمعنى الحكم المعمول، مشكوك في الشبهة الموضوعية أيضاً.

وأمّا الاحتمال الثالث^١، فهو يتوقف على تصوير جامع، يمكن أن يراد باسم الموصول؛ على نحو ينطبق على الشبهة الحكمية والموضوعية، وهذا الجامع له فرضيّتان:

الأولى: أن يراد باسم الموصول، «الشيء»؛ سواءً كان تكليفاً أو موضوعاً خارجياً.

واعتُرض على ذلك: بأنّ إسناد الرفع إلى التكليف، حقيقة؛ لأنّه قابل للرفع بنفسه؛ وإسناده إلى الموضوع، مجازيٌّ وبلحاظ حكمه؛ ولأنّه ينافي الجمع بين الإسناد الحقيقية والمجازية في استعمال واحد.

والجواب: أنّ إسناد الرفع إلى التكليف، ليس حقيقةً أيضاً، لما عرف سابقاً، من أنّه رفع ظاهريٌّ، لا واقعيٌّ؛ فالإسنادان، كلاهما عنائيان.

الثانية: أن يراد باسم الموصول، التكليف المعمول، وهو مشكوك في الشبهة الحكمية والموضوعية معاً، وإنما يختلفان في منشأ الشك؛ فإنّ المنشأ في الأولى، عدم العلم بالجعل؛ وفي الثانية، عدم العلم بالموضوع.

والمعين للاحتمال الثالث، بعد تصوير الجامع، هو الإطلاق، فتتم دلالة حديث الرفع، على البراءة ونفي وجوب التحفظ والاحتياط.

ومنها: رواية زكرياً بن يحيى عن أبي عبد الله، عليهما السلام، أنّه قال: «ما

١. عمومية الحديث في الشبهتين.

حجب الله علّم عن العباد، فهو موضوع عنهم»^١، فإنّ الوضع عن المكلّف، تعبير آخر عن الرفع عنه، فتكون دلالة هذه الرواية، على وزان دلالة الحديث السابق؛ ويستفاد منها نفي وجوب التحفظ والاحتياط.

وقد يلاحظ على الاستدلال أمراً:

أحد هما: أنّ الحجب هنا، أُسند إلى الله (تعالى)، فيختص بالأحكام المجهولة التي ينشأ عدم العلم بها، من قبل الشارع، لأخفائه لها؛ ولا يشمل ما نشّك فيه عادة، من الأحكام التي يتحمل عدم وصوها العوارض اتفاقية.

ويرد عليه: أنّ الحجب لم يُسند إلى المولى (سبحانه) بما هو شارع وحاكم، ليصرف إلى ذلك النحو من الحجب؛ بل أُسند إليه بما هو رب العالمين، وببيده الأمر من قبل ومن بعد، وبهذا يشمل كلّ حجب يقع في العالم، ولا موجب لتقييده بالحجب الواقع منه بما هو حاكم.

والآخر: أنّ موضوع القضية، ما حُجب عن العباد، فتختص بما كان غير معلوم لهم جميعاً؛ فلا يشمل التكاليف التي يشكّ فيها بعض العباد، دون بعض.

وقد يجاب على ذلك، باستظهار الانحرافية من الحديث؛ بمعنى أنّ كلّ ما حُجب عن عبدِ، فهو موضوع عنه؛ فالعباد لوحظوا بنحو العموم الاستغراقية؛ لا العموم المجموعي.

ومنها: رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، أنسه قال: «كلّ

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي، ح ٢٨.

شيء فيه حلال وحرام، فهو لك حلال، حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه».^١

وتقريب الاستدلال، أنها تجعل الحلية مع افتراض وجود حرام وحلال واقعي، وتجعل هذه الحلية غاية، وهي تميز الحرام؛ فهذه الحلية ظاهرية إذاً؛ وهي تعبير آخر عن الترخيص في ترك التحفظ والاحتياط.

ولكن، ذهب جماعة من المحققين إلى أن هذه الرواية، مختصة بالشبهات الموضوعية؛ وذلك لقرينتين:

الأولى: أن ظاهر قوله: «كل شيء فيه حلال وحرام»، افتراض طبيعية منقضة فعلاً، إلى أفراد محللة وأفراد محرمة، وأن هذا الانقسام، هو السبب في الشك في حرمة هذا الفرد أو ذاك؛ وهذا إنما يصدق في الشبهة الموضوعية؛ لا في مثل الشك في حرمة شرب التُّنَّ مثلاً، وأمثاله من الشبهات الحكمية؛ فإن الشك فيها، لا ينشأ من تنوع أفراد الطبيعة؛ بل من عدم وصول النص الشرعي على التحرير.

الثانية: أن مفاد الحديث، إذا حمل على الشبهة الحكمية، كانت الكلمة «بعينه»، تأكيداً صرفاً؛ لأن العلم بال Haram فيها، مساوق للعلم بالHaram بعينه.

١. الكافي، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٣٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٥٣، ح ٩٣٥ (٣) ووسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٨٨، ح ٢٢٠٥٠ (١)، نقلأً عن «من لا يحضره الفقيه» (ج ٣، ص ٣٤١، ح ٤٢٠٨) وتهذيب الأحكام (ج ٧، ص ٢٢٦، ح ٩٨٨ (٨) وج ٩، ص ٧٩، ح ٢٣٧ (٧٢))؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٥٨، نقلأً عن التهذيب.

عادة؛ وأمّا إذا حُمل على الشبهة الموضوعيّة، كان للكلمة المذكورة، فائدة ملحوظة؛ لأجل حصر الغاية للحلّية بالعلم التفصيليّ؛ دون العلم الإجماليّ الذي يغلب تواجده في الشبهات الموضوعيّة؛ إذ مَنْ الّذِي لا يعلم عادةً بوجود جبنٍ حرام؟ وبوجود لحمٍ حرام؟ وبوجود شرابٍ نجس؟ وإنّا الشك في أنّ هذا الجبن أو اللحم أو الشراب المعين، هل هو من الحرام النجس؟ أو لا؟ وعليه، فيكون الحمل على الشبهة الموضوعيّة، متعيّناً عرفاً؛ لأنّ التأكيد الصِّرف، خلاف الظاهر.

هذه، هي أهم النصوص التي استُدلّ بها على البراءة من الكتاب والسنة؛ وقد لاحظنا أنّ بعضها تام الدلالة.

وقد يضاف إلى ذلك، التمسّك بعموم دليل الاستصحاب؛ وذلك بأحد لحاظين:

الأول: أن نلتفت إلى بداية الشريعة، فنقول: إنّ هذا التكليف المشكوك، لم يكن قد جُعل في تلك الفترة يقيناً؛ لأنّ تشريع الأحكام، كان تدربيجاً، فيُستصحب عدم جعل ذلك التكليف.

الثاني: أن يلتفت المكلّف إلى حالة ما قبل تكليفيه، كحالة صغره مثلاً، فيقول: إنّ هذا التكليف، لم يكن ثابتاً على في تلك الفترة يقيناً، ويُشكّ في ثبوته بعد البلوغ، فيُستصحب عدمه.

وقد اعترض الحقّ النائي عليه السلام على إجراء الاستصحاب بأحد هذين اللحاظين؛ بأنّ استصحاب عدم حدوث ما يُشكّ في حدوثه، إنما يجري إذا كان الأثر المطلوب إثباته بالاستصحاب، منوطاً بعدم الحدوث؛ فنتوصل

إليه تعبدًا بالاستصحاب؛ ومثاله: أن نشك في حدوث النجاسة في الماء، والأثر المطلوب، تصحيف الوضوء به، وهو منوط بعدم حدوث النجاسة، فنجري استصحاب عدم حدوث النجاسة ونثبت بالتعبد الاستصحابي، أنَّ الوضوء به، صحيح؛ وأمَّا إذا كان الأثر المطلوب إثباته بالاستصحاب، يكفي في تحققه واقعًا، مجرد عدم العلم بحدوث ذلك الشيء، فيكون ذلك الأثر محقًّا وجданًاً، في حالة الشك في الحدوث، ولا يحتاج حينئذٍ إلى إجراء استصحاب عدم الحدوث؛ ومثال ذلك: محل الكلام؛ لأنَّ الأثر المطلوب هنا، هو التأمين، ونفي استحقاق العقاب؛ وهذا الأثر، متربَّ على مجرد عدم البيان وعدم العلم بحدوث التكليف - وفقًا لقاعدة قبح العقاب بلا بيان -، فهو حاصل وجданًاً؛ وأيَّ معنى حينئذٍ، لمحاولة تحصيله تعبدًا بالاستصحاب؟ وهل هو إلا نحو من تحصيل المحاصل؟

وهذا الاعتراض، غير صحيح؛ لعدة اعتبارات:

منها: أنت تنكر قاعدة قبح العقاب بلا بيان؛ فالأثر المطلوب لا يكفي فيه إذًا، مجرد عدم العلم؛ كما هو واضح من مسلك حق الطاعة.

ومنها: أنَّه حتى إذا آمننا بقاعدة قبح العقاب بلا بيان، فلا شك في أنَّ قبح العقاب على مخالفة تكليف مشكوكٍ لم يصل إدْن الشارع فيه، ثابت بدرجةٍ أقلٍ من قبحه على مخالفة تكليفٍ مشكوكٍ قد يُبَين إدْن الشارع في مخالفته؛ والمطلوب بالاستصحاب، تحقيق هذه الدرجة الأعلى من قبح العقاب والمعنِّية، وما هو ثابت بمجرد الشك، الدرجة الأدنى؛ فليس هناك تحصيل للحاصل.

الخلاصة

■ القاعدة العملية في حالة الشك:

أ. غير المسبوق بيقين:

أ. و غير المقترن بالعلم الإجمالي (البدوي)

١. القاعدة العملية الأولى (أصالة الاشتغال أو البراءة عقلياً)

٢. القاعدة العملية الثانية (البراءة الشرعية)

ب. و المقترن بالعلم الإجمالي (الاشتغال = قاعدة منجزة العلم الإجمالي).

ج. موارد التردد بين الأولى و الثانية (حالات الدوران: الاشتغال أو البراءة أو التخيير.

٢. المسبوق بيقين: الاستصحاب

■ القاعدة العملية الأولى في حالة الشك، هي القاعدة التي تُحدّد الموقف العملي تجاه شك المكلّف في تكليف شرعي لم يتيّسر له إثباته أو نفيه؛ وهي:

بناءً على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان: البراءة بحكم العقل؛ و تُسمى: «أصالة البرائة العقلية».

بناءً على مسلك حق الطاعة: أصالة شغل الذمة بحكم العقل؛ ما لم يثبت إدن من الشارع في عدم التحفظ؛ و تُسمى: «أصالة الاشتغال العقلية».

■ مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان: هو المسلك المشهور القائل بأن التكليف مادام لم يتم عليه البيان، فيقيبح من المولى أن يعاقب على مخالفته؛ وهو يعني أن حق الطاعة للمولى، مختص بالتكاليف المعلومة، ولا يشمل المشكوكة.

■ مسلك حق الطاعة: هو المسلك الذي يتبيني على الإيمان بأن حق الطاعة للمولى، يشمل كل تكليف غير معلوم العدم، ما لم يأذن المولى نفسه في

عدم التحفظ من ناحيته.

□ البراءة الشرعية: هي الأذن من الشارع في ترك التحفظ والاحتياط، تجاه التكليف المشكوك.

□ أدلة البراءة الشرعية:

١. الكتاب: قوله (تعالى): «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَصْلِي قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقَوْنَ ...»، وتقريب الاستدلال، إناطة الإضلال، ببيان ما يتّقون؛ وهو معنى البراءة.

٢. السنة: حديث الرفع ورواية زكرياً بن يحيى.

٣. التمسك بعموم دليل الاستصحاب.

الأسئلة

١. ما هو الأصل العملي؟

٢. ما هو مسلك قبح العقاب بلا بيان؟

٣. ما هي القاعدة العملية الأولى في حالة الشك، بناء على مسلك قبح العقاب بلا بيان؟

٤. ما هو مسلك حق الطاعة؟

٥. ما هي القاعدة العملية الأولى في حالة الشك، بناء على مسلك حق الطاعة؟

٦. ما هي أدلة القائلين بقاعدة قبح العقاب بلا بيان؟

٧. ما هو المحرّك للعبد في امتحانه لأوامر المولى؟

٨. ما هي البراءة الشرعية؟

٩. ما هو اعتراض الشيخ الأنصاري على الاستدلال بأبيات «لَا يكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا»؟

١٠. كيف استدلّ بأبيات «وَمَا كَانَ مَعْذِبَنِي حَتَّى نَبَثَ رَسُولًا»، على البراءة؟ وما هو

الاعتراض على الاستدلال بهذه الآية؟

١١. اذكر آية تدلّ على البراءة الشرعية دلالة تامة.

١٢. ما هو جواب الاعتراض على الاستدلال برواية «كلّ شيء مطلق، حتى يرد فيه نهي»؟ وهل يتم الاستدلال بهذه الرواية؟

١٣. اذكر حديثاً يدلّ على البراءة الشرعية، دلالة تامة.

١٤. هل يدلّ حدث الرفع، على الرفع الواقعي للتکلیف المشکوك؟ أم لا؟ لماذا؟

١٥. حدث «رفع ما لا يعلمون»، هل يختص بالشبهة الموضوعية؟ أو الحكمة؟ أو كلتيهما؟ وما هو الدليل على ذلك؟

١٦. ما هي الملاحظات على الاستدلال برواية زکریا بن یحیی؟ وما هي الأجوية عنها؟

١٧. هل تدلّ رواية عبد الله بن سنان، على البراءة من التکلیف المشکوك؟ لماذا؟

١٨. هل لدينا دليل، عدا الآيات والروايات، على البراءة؟ ما هو؟

١٩. ما هو اعتراض المحقق النائيني على التمسّك بعموم دليل الاستصحاب؟

التمرين

* ميّز بين موارد جريان الأصل العملي الأولى والثانوي في الأمثلة التالية، وبين الوظيفة العملية على أساس كلّ من المسلكين.

- كان أمس، التاسع والعشرين من شعبان يقييناً، واليوم نشكّ في كونه أول رمضان.

- الشكّ في الفقرة السابقة، إذا كان أمس، ثلاثين من شعبان.

- إذا شكّ الفقيه في مسألة مستحدثة، لم يجد لها مستنداً لاستنباط حكمها.

- إذا شكّ الفقيه في موضوع، هل أنّه مصدق لحكم شرعي خاص؟ أم لا؟

- * هل رَّخص الشارع في حالة الجهل بالحكم الشرعي؟
- * هل يجوز إجراء البراءة بمجرد الشك في التكليف؟ أم يُشترط الفحص؟

الاعتراضات على أدلة البراءة

ويوجَد هناك اعتراضان رئيسيان على أدلة البراءة المتقدمة. أحدهما: أن هذه الأدلة، إنما تشمل حالة الشك البدوي، ولا تشمل حالة الشك المقترب بعلم إجمالي، كما تقدِّم في الحلقة السابقة، والفقير حينها يلحظ الشبهات الحكمية ككل، يوجَد لديه علم إجمالي بوجود عدد كبير من التكاليف المنتشرة في تلك الشبهات؛ فلأنَّكَنه إجراء أصل البراءة في أي شبهة من تلك الشبهات.

والجواب: أنَّ العلم الإجمالي المذكور، وإن كان ثابتاً، ولكنَّه منحلٌ؛ لأنَّ الفقير، من خلال استنباطه وتتبُّعه، يتواجد لديه علم تفصيلي بعدد محدد من التكاليف، لا يقلُّ عن العدد الذي كان يعلمه بالعلم الإجمالي في البداية؛ ومن هنا، يتحوَّل علمه الإجمالي، إلى علم تفصيلي بالتكليف في هذه الواقع، وشكٌّ بدويٌّ في التكليف فيسائر الواقع الأخرى، وقد تقدِّم في حلقة سابقة، أنَّ العلم الإجمالي، إذا انحلَّ إلى علم تفصيليٍّ وشكٌّ بدويٌّ، بطلت منجزيَّته، وجرت الأصول المؤمنة، خارج نطاق العلم التفصيلي.

والاعتراض الآخر: أنّ أدلة البراءة، معارضة بأدلة شرعية وروايات تدلّ على وجوب الاحتياط؛ وهذه الروايات، إما رافعة لموضع أدلة البراءة؛ وإما مكافئة لها؛ وذلك أنّ هذه الروايات، بيان لوجوب الاحتياط؛ لا للتکلیف الواقعي المشکوك.

فدلیل البراءة، إن كانت البراءة فيه، مجعلة في حقّ من لم يتمّ عنده البيان - لا على التکلیف الواقعي، ولا على وجوب الاحتياط -، كانت تلك الروايات، رافعة لموضع البراءة المجعلة فيه، باعتبارها بياناً لوجوب الاحتياط؛ وإن كانت البراءة في دلیلها، مجعلة في حقّ من لم يتمّ عنده البيان على التکلیف الواقعي، فروايات الاحتياط، لا ترفع موضوعها؛ ولكنّها تعارضها؛ ومع التعارض، لا يکن أيضاً، الاعتماد على أدلة البراءة. ومثال النحو الأول من أدلة البراءة: البراءة المستفادة من قوله (تعالى): «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا»؛ فإنّ الرسول، اعتبر كمثال لطلق البيان وإقامة الحجّة، وإقامة الحجّة، كما تحصل بإصال الحكم الواقعي، كذلك بإصال وجوب الاحتياط؛ فروايات وجوب الاحتياط، بثابة بعث الرسول، وبذلك ترفع موضوع البراءة.

ومثال النحو الثاني من أدلة البراءة: المستفادة من حديث الرفع أو المَحْبَب؛ فإنّ مفادها الرفع الظاهري للتکلیف الواقعي المشکوك؛ ومعنى الرفع الظاهري، عدم وجوب الاحتياط؛ فالبراءة المستفادة من أمثلها، تستبطن بنفسها، نفي وجوب الاحتياط، وليس منوطه بعدم ثبوته. .

ونستعرض فيما يلي جملةً من الروايات التي تُدعى دلالتها على وجوب الاحتياط؛ وسنرى أنها لا تنهض لإثبات ذلك: فمنها: المرسل عن الصادق عليه السلام، قال: «من اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدینه»^١.

ونلاحظ أنّ الرواية، غاية ما تدلّ عليه، الترغيب في الاتقاء؛ وليس فيها ما يدلّ على الإلزام. ومنها: ما رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام، من أنته قال لكميل: «يا كميل، أخوك دينك، فاحافظ لدينك بما شئت».^٢

ونلاحظ أنّ الرواية، وإن اشتملت على أمر بالاحتياط، ولكنّه قيّد بالمشيئة؛ وهذا يصرفه عن الظهور في الوجوب؛ ويجعله في إفاده أنّ الدين أمر مهم؛ فأيّ مرتبة من الاحتياط، تلتزم بها تجاهه، فهو حسن. ومنها: ما عن أبي عبد الله عليه السلام: «أورع الناس من وقف عند الشبهة».^٣ ونلاحظ أنّ هذا البيان لا يكفي لإثبات الوجوب؛ إذ لم يدلّ دليل على وجوب الأورعية.

ومنها: خبر حمزة بن طيّار^٤، أنته عرض على أبي عبد الله عليه السلام، بعض خطب أبيه، حتى إذا بلغ موضعًا منها، قال له: «كُفّ واسكت»، ثم قال:

١. جامع أحاديث الشيعة، ج ١، الباب ٨ من أبواب المقدّمات: ح ٢٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي، ح ٥٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي، ح ٤١.

٣. نفس المصدر، ح ٢٤ و ٣٣.

٤. نفس المصدر، ح ٣.

«لا يسعكم فيها ينزل بكم مما لا تعلمون، إِلَّا الكف عنه والتثبت والردة إلى أئمة المهدى، حتى يحملوكم فيه على القصد، ويجلوا عنكم فيه العمى، ويعرّفوكم فيه الحق؛ قال الله (تعالى): «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^١.

ونلاحظ أن هذه الرواية، تأمر بالكف والتثبت من أجل مراجعة الإمام وأخذ الحكم منه؛ لا بالكاف والاجتناب بعد المراجعة وعدم التمكّن من تعين الحكم؛ وما نُريده، هو إجراء البراءة بعد المراجعة والفحص؛ لما سيأتي من أن البراءة، مشروطة بالفحص وبذل الجهد، في التوصل إلى الحكم الواقعي.

ومنها: رواية أبي سعيد الزهري عن أبي جعفر علیه السلام، قال: «الوقوف عند الشبهة، خير من الاقتحام في الهمكة»^٢؛ وتقريب الاستدلال: أنها تدل على وجود هلكة في اقتحام الشبهة؛ وهذا يعني تنجز التكليف الواقعي المشكوك، وعدم كونه مؤمناً عنه؛ وهو معنى وجوب الاحتياط.

ويرد على ذلك، أن هذا يتوقف على حمل الشبهة، على الاشتباه بمعنى الشك؛ مع أن الأصل في مدلول الشبهة لغة المثل والمحاكي؛ وإنما يطلق على الشك، عنوان الشبهة؛ لأن الماهلة والمشابهة، تؤدي إلى التحير والشك؛ وعليه، فلا موجب لحمل الشبهة على الشك؛ بل بالإمكان حملها على ما يشبه الحق، شبيهاً صورياً، وهو باطل في حقيقته؛ كما هو الحال في كثير من الدعوات الباطلة التي تبدو بالتدليس وكأنها واجدة لسمات الحق.

١. النحل / ٤٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي، ح ٢.

وقد فسرت الشبهة بذلك، في جملة من الروايات؛ كما في كلام الإمام علي بن الحسن، حيث روي عنه أنه قال: «وإنما سُمِّيت الشبهة، شبهة؛ لأنَّها تشبه الحقَّ؛ فأمّا أولياء الله، فضياؤهم فيها اليقين، ودليلهم سمت الهدى؛ وأمّا أعداء الله، فدعاؤهم فيها الضلال ودليلهم العمى».^١

وعلى هذا الأساس، يكون مفاد الرواية، التحذير من الانحراف في الدعوات والاتجاهات التي تحمل بعض شعارات الحق، مجرّد حسن الظنّ بوضعها الظاهري، بدون تمحّص وتدقيق في واقعها؛ ولا ربط لها حينئذٍ بتعيين الوظيفة العملية، في موارد الشك في التكليف.

وأمّا مشهور المعلّقين على الرواية، فقد افترضوا أنَّ الشبهة، بمعنى الشك؛ تأثراً بشيوع هذا الإطلاق في عرفهم الأصولي؛ وحاولوا المناقشة في الاستدلال بوجه آخر، مبنيًّا على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان؛ إذ على هذا المسلك، تكون الشبهة البدوية، مؤمّناً عنها بالقاعدة المذكورة؛ ما لم يجعل الشارع منجزاً للتکلیف المشکوک، بایجاب الاحتیاط ونحو ذلك؛ وهذا، معناه أنَّ التنجّز واستحقاق العقاب، من تبعات وجوب الاحتیاط، وليس سابقاً عليه؛ ونحن إذا لاحظنا الرواية المذكورة، نجد أنَّها تفترض مسبقاً، أنَّ الإقدام مظنة للهلكة، وتنصح بالوقوف حذرًا من الهلكة؛ ومقتضى ذلك، أنَّها تتحدّث عن تکاليف قد تنجّزت وخرجت عن

١. نفس المصدر، ح ٢٠؛ وفي لسان العرب: قال أبو منصور: ... وجمع الشُّبَهَةِ: شُبَهَ؛ وهو اسم من الاشتباهة؛ وقال الليث: «واشتبه الأمر: إذا اخْتَلَطَ؛ واشتبه عَلَى الشَّيْءِ»؛ وعن ابن الأعرابي: «وأمور مُشَبِّهَةٌ و مُشَبَّهَةٌ: مشكلة، يشبه بعضها بعضاً ... وفيه شُبَهَةٌ منه: أي: شُبَهَ ... وفي التنزيل: «مُشَبِّهَآ وَغَيْر مُشَابِهَ»؛ ج ٧، ص ٢٣ - ٢٤.

موضوع قاعدة قبح العقاب بلا بيان في المرتبة السابقة؛ وليست بصدق إيجاب الاحتياط وتجيز الواقع المشكوك بنفسها؛ ونتيجة ذلك، أنّ الرواية لا تدلّ على وجوب الاحتياط؛ وأنّها تختص بالحالات التي يكون التكليف المشكوك فيها، منجزاً مبنجاً سابقاً؛ كالعلم الإجمالي ونحوه.

ومنها: رواية جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه عليهما السلام، قال: «قال رسول الله عليه السلام: الأمور ثلاثة: أمرٌ بين لك رُشده، فاتّبعه؛ وأمرٌ بين لك غيّه، فاجتنبه؛ وأمر اختلف فيه، فرُدّه إلى الله».^١

وكأنّه يراد أن يُدعى أن الشبهات الحكمية، من القسم الثالث، وقد أمرنا فيه بالرّد إلى الله وعدم الترسّل في التصرّف؛ وهو معنى الاحتياط. ويرد عليه أولاً: أن الرّد إلى الله، ليس بمعنى الاحتياط؛ بل لعله بمعنى الرجوع إلى الكتاب والسنّة في استنباط الحكم، في مقابل ما يكون بيتاً متتفقاً على رشده أو غيّه؛ فكأنّه قيل: «إنّ ما كان متتفقاً على غيّه ورشده وبيتاً في نفسه، عوّمل على أساس ذلك؛ وما كان مختلفاً فيه، فلا بدّ من الرجوع فيه إلى الكتاب والسنّة، ولا يجوز التحرّص فيه والرجم بالغيب». وبهذا، يكون مفاد الرواية، أجنبياً عما هو المقصود في المقام.

وثانياً: لو سلّم أن المراد بالأمر بالرّد إلى الله، الأمر بالاحتياط، فنحن نُنكر أن تكون الشبهة الحكمية، بعد قيام الدليل الشرعي على البراءة، من القسم الثالث؛ بل الإقدام فيها، بين الرشد؛ لقيام الدليل القطعي على إدّن الشارع في ذلك.

١. جامع أحاديث الشيعة، ج ١، الباب ٨ من أبواب المقدّمات، ح ٤٥.

و على العموم، فالظاهر عدم قافية سائر الروايات التي يُستدلّ بها على وجوب الاحتياط؛ و عليه، فدليل البراءة، سليم عن المعارض. ولو سلّمنا المعارضة، كان الرجحان في جانب البراءة؛ لا وجوب الاحتياط، و ذلك لوجوهه:

منها: أن دليل البراءة، قرآنٌ؛ و دليل وجوب الاحتياط، من أخبار الآحاد؛ وكلما تعارض هذان القسمان، فُدِمَ الدليل القرآني القطعي، ولم يكن خبر الواحد حجّة في مقابله.

و منها: أن دليل البراءة، لا يشمل حالات العلم الإجمالي - كما سيأتي -، و دليل وجوب الاحتياط، شامل لذلك؛ فيكون دليل البراءة أخص، فيُخصّصه.

و منها: أن دليل وجوب الاحتياط، أخص من دليل الاستصحاب، القاضي باستصحاب عدم التكليف؛ فإن افترضنا أن دليل الاحتياط و دليل البراءة، متكافئان وتساقطا، رجعنا إلى دليل الاستصحاب؛ إذ كلما وُجد عام كدليل الاستصحاب، و مخصوص كدليل الاحتياط، و معارض للمخصوص كدليل البراءة، سقط المخصوص مع معارضه، و رجعنا إلى العام.

تحديد مفاد البراءة

بعد أن ثبت أن الوظيفة العملية الثانوية، هي أصلية البراءة، نتكلّم عن تحديد مفاد هذا الأصل وحدوده، و ذلك في عدّة نقاط:

البراءة مشروطة بالفحص

النقطة الأولى: في أنّ هذا الأصل، مشروط بالفحص واليأس عن الظفر بدليل؛ فلا يجوز إجراء البراءة، لمجرد الشك في التكليف؛ وبدون فحص في مظان وجوده من الأدلة.

وقد يتراءى في بادئ الأمر، أنّ في أدلة البراءة الشرعية، إطلاقاً حتى حالة ما قبل الفحص؛ كما في «رُفع ما لا يعلمنون»؛ فإنّ عدم العلم، صادق قبل الفحص أيضاً؛ ولكنّ هذا الإطلاق، يجب رفع اليد عنه؛ وذلك للأمور التالية:

أولاً: أنّ بعض أدلة البراءة، تثبت المسؤولية والإدانة، في حالة وجود بيان على التكليف، في معرض الوصول؛ على نحو لو فحص عنه المكلّف، لوصل إليه؛ فشلاً الآية الثانية^١ إذا ثبتت دلالتها على البراءة، فهي تدلّ في نفس الوقت، على أنّ البراءة، مغيبة ببعث الرسول؛ وبعد حمل الرسول على المثال، يثبت أنّ الغاية، هي توفير البيان على نحو يتاح للمكلّف الوصول إليه؛ كما هو شأن الناس مع الرسول؛ وعليه، فيثبت بفهم الغاية، أنّه متى توفر البيان على هذا النحو، فاستحقاق العذاب ثابت؛ ومن الواضح أنّ الشك قبل الفحص، يحتمل تحقق الغاية وتوفّر البيان، فلا بدّ من الفحص؛ وكذلك أيضاً، الآية الرابعة^٢؛ فإنّ البيان لهم، جعل غاية للبراءة، وهو يصدق مع توفير بيان في معرض الوصول.

١. بنى إسرائيل / ١٥.

٢. التوبة / ١١٥.

وثانياً: أن المكلّف علماً إجماليًا بوجود تكاليف في الشبهات الحكمية كما تقدّم؛ وهذا العلم، إنّما ينحلّ بالفحص، لكي يُحرّز عدد من التكاليف بصورة تفصيلية، وما لم ينحلّ، لا تجري البراءة؛ فلا بدّ من الفحص إذًا.

وثالثاً: أن الأخبار الدالّة على وجوب التعلم^١، وأن المكلّف يوم القيامة يقال له: لماذا لم تتعلّم؟ فإذا قال: لم أعلم، يقال له: لماذا لم تتعلّم؟، تُعتبر مقيّدة لإطلاق دليل البراءة ومُثبتةً أن الشك بدون فحص وتعلم، ليس عذرًا شرعاً.

الخلاصة

- الظاهر، عدم تمامية الروايات التي يُستدلّ بها على وجوب الاحتياط؛ وعليه، فدليل البراءة، سليم عن المعارض؛ و حتّى مع التسلّيم بالمعارضة، يُقدّم دليل البراءة؛ لأنّ:
 ١. دليل البراءة، قرآنّي قطعي؛ و دليل الاحتياط، ظنّي من أخبار الآحاد؛
 ٢. دليل البراءة، أخصّ من دليل الاحتياط؛ لعدم شموله على حالات العلم الإجمالي؛
 ٣. لو افترضنا مكافحة الدليلين و تساقطهما، فإنّ دليل الاستصحاب، يعمّهما فيُقدّم؛ و هو يدلّ على استصحاب عدم التكليف.
- لا يجوز إجراء البراءة لمجرد الشك في التكليف؛ بل هي مشروطة بالفحص في مظان وجود الأدلة.

١. انظر: جامع أحاديث الشيعة، ج ١، الباب الأول من أبواب المقدّمات.

الأسئلة

١. ما هو الاعتراض الأول على أدلة البراءة؟ وما هو الجواب على هذا الاعتراض؟
٢. ما هو الاعتراض الثاني على أدلة البراءة؟ وما هو الرد عليه؟
٣. اذكر بعض الروايات التي ذكرت لإثبات وجوب الاحتياط؟
٤. ما هو خبر حمزة بن طيّار؟
٥. ما هي دلالة رواية أبي سعيد الزهري؟
٦. إذا كان الأمر بالرّد إلى الله في رواية جميل، أمر بالاحتياط، فهل يتعارض مع البراءة؟ أم لا؟
٧. إن قلنا بتعارض أدلة البراءة والاحتياط، فأيتها أرجح؟ وما هي المرجحات؟
٨. هل أدلة البراءة مطلقة؟ أم لا؟
٩. ما هي النتيجة، إذا قلنا بعدم جواز التمسّك بإطلاق أدلة البراءة؟

* إذا شك المكلّف في الامثال، فهل يجوز له إجراء البراءة؟

التمييز بين الشك في التكليف و الشك في المكلف به
النقطة الثانية:^١ في أن الضابط لجريان أصل البراءة، هو الشك في التكليف؛ لا الشك في المكلّف به.

و توضيح ذلك: أن المكلّف، تارة: يشك في ثبوت الحكم الشرعي؛ كما إذا شاك في حرمة شرب التُّنُون؛ أو في وجوب صلاة المنسوف؛ وأخرى: يعلم بالحكم الشرعي ويشك في امثاله؛ كما إذا علم بأن صلاة الظهر واجبة، وشك في أنها هل أتى بها؟ أو لا؟

فالشك الأول، هو مجرى البراءة العقلية والبراءة الشرعية عند المشهور؛ وهو مجرى البراءة الشرعية عندنا.

والشك الثاني، لاتجحري فيه البراءة العقلية ولا الشرعية؛ لأن التكليف فيه معلوم، وإنما الشك، في امثاله والخروج عن عهده؛ فيجري هنا أصل يُسمى بـ«أصالة الاشتغال»، ومفاده: كون التكليف في العهدة، حتى يحصل المجزم بامثاله؛ وعلى الفقيه أن يميز بدقة، كل حالة من حالات الشك التي

١. من النقاط في تحديد مفاد البراءة.

يفترضها؛ وهل أنها من الشك في التكليف، لتجري البراءة؟ أو من الشك في المكلَّف به، لتجري أصلَة الاشتغال؟

والتمييز في الشبهات الحكمية، واضح عادة؛ لأنَّ الشك في الشبهة الحكمية، إِنَّما يكون عادة في التكليف؛ وأمَّا الشبهات الموضوعية، ففيها من كلا القسمين؛ ولهذا، لابدَّ من تمييز الشبهة الموضوعية بدقة، وتحديد دخولها في هذا القسم أو ذاك.

وقد يقال في بادئ الأمر: أنَّ الشبهة الموضوعية، ليس الشك فيها، شكًا في التكليف؛ بل التكليف في الشبهات الموضوعية، معلوم دائمًا؛ فلا تجري البراءة.

والجواب: أنَّ التكليف بمعنى الجعل معلوم في حالات الشبهة الموضوعية؛ وأمَّا التكليف بمعنى المجعل، فهو مشكوك في كثير من الحالات؛ ومتى كان مشكوكًاً، جرت البراءة.

وتوضيح ذلك: أنَّ الحكم إذا جُعل مقييدًا بقييدٍ، كان وجود التكليف المجعل وفعاليته تابعاً لوجود القيد خارجاً وفعليته؛ وحينئذٍ، فالشك يُتصور على أنحاء:

النحو الأول: أن يشكّ [المكلَّف] في أصل وجود القيد؛ وهذا يعني الشك في فعليَّة التكليف المجعل، فتجرِي البراءة؛ ومثاله: أن يكون وجوب الصلاة مقييداً بالخسوف؛ فإذا شكَّ في الخسوف، شكَّ في فعليَّة الوجوب، فتجرِي البراءة.

النحو الثاني: أن يعلم بوجود القيد في ضمن فردٍ، ويشكّ في وجوده

ضمن فرد آخر؛ ومثاله: أن يكون وجوب إكرام الإنسان، مقيداً بالعدالة، ويعلم [المكلّف] بأنّ هذا عادل، ويشكّ في أنّ ذاك عادل؛ ومثال آخر: أن يكون وجوب الغسل مقيداً بالماء؛ بمعنى أنه يجب الغسل بالماء، ويعلم بأنّ هذا ماء، ويشكّ في أنّ ذاك ماء.

وهناك فرق بين المثالين؛ وهو أنّ المشكوك في المثال الأول، لو كان فرداً ثانياً حقاً، لحدث وجوب آخر للإكرام؛ لأنّ وجوب الإكرام بالنسبة إلى أفراد العادل، شموليٌّ وانحلاقيٌّ؛ بمعنى أنّ كلّ فردٍ له وجوب إكرام؛ وأما المشكوك في المثال الثاني، فهو لو كان فرداً ثانياً حقاً للماء، لما حدث وجوب آخر للغسل؛ لأنّ وجوب الغسل بالنسبة إلى أفراد الماء، بدليٌّ؛ فلا يجب الغسل بكلّ فرد من الماء؛ بل بصرف الوجود؛ فكون المشكوك فرداً من الماء، لا يعني تعددًا في الواجب؛ بل يعني أنّك لو غسلت به لكافاك، ولا تعتبرت ممتثلاً؛ وعلى هذا، تجري البراءة في المثال الأول؛ لأنّ الشكّ، شكّ في الوجوب الزائد، فلا يجب أن تُكرم من تشكيك في عدالته؛ وتجرِي أصلحة الاشتغال، في المثال الثاني؛ لأنّ الشكّ، شكّ في الامتثال؛ فلا يجوز أن تكتفي بالغسل بالماء الذي تشكيك في أنه ماء.

النحو الثالث: أن لا يكون هناك شكّ في القيد إطلاقاً؛ وإنّما الشكّ في وجود متعلق الأمر؛ وهذا واضح في أنه شكّ في الامتثال مع العلم بالتكليف؛ فتجري أصلحة الاشتغال.

و هنا مورد الكلمة المعروفة القائلة: إن الشغل اليقيني، يستدعي الفراغ اليقيني.

النحو الرابع: أن يشكّ [المكلّف] في وجود مسقطٍ شرعيٍ للتكليف؛ ذلك أنَّ التكليف، كما يسقط عقلاً بالامتثال أو العصيان، كذلك قد يسقط بُسْقط شرعيٍ من قبيل الأضحية المسقطة شرعاً للأمر بالحقيقة؛ وعليه، فقد يشكّ في وقوع المسقط الشرعي: إما على نحو الشبهة الحكمية؛ بأن يكون قد ضحى، ويشكّ في أنَّ الشارع هل جعلها مسقطة؟ أو على نحو الشبهة الموضوعية، بأن يكون عالماً بأنَّ الشارع جعل الأضحية مسقطة، ولتكنه يشكّ في أنته ضحى.

والمسقط الشرعي، لا يكون مسقطاً، إلَّا إذا أخذ عدمه قيداً في الطلب أو الوجوب؛ وحينئذٍ، فإنَّ فرض أنَّه احتُمل أخذ عدمه قيداً وشرطأً في الوجوب، على نحو لا يحدث وجوب مع وجود المسقط، فالشكّ في المسقط بهذا المعنى، يكون شكّاً في أصل التكليف، ويدخل في النحو الأول المتقدّم؛ وإنْ فرض أنَّ مسقطيته كانت بمعنى أخذ عدمه قيداً في بقاء الوجوب، فهو مسقط بمعنى كونه رافعاً للوجوب؛ لأنَّه مانع عن حدوثه؛ فالوجوب معلوم، ويشكّ [المكلّف] في سقوطه؛ والمعروف في مثل ذلك، أنَّ الشكّ في السقوط هنا - كالشكّ في السقوط الناشئ من احتمال الامتثال -، يكون مجرّئاً لأصالة الاستغال؛ لا للبراءة؛ ولكنَّ الأصحّ، أنه في نفسه مجرّئ للبراءة؛ لأنَّ مرجعه إلى الشكّ في الوجوب بقاءً؛ ولكنَّ استصحاب بقاء الوجوب، مقدّم على البراءة.

البراءة عن الاستحباب

النقطة الثالثة: في أنّ البراءة، هل تجري عند الشك في التكاليف الإلزامية فقط؟ أو تشمل موارد الشك في الاستحباب والكراهية أيضاً؟ ولعلّ المشهور: أنها لا تجري في موارد الشك في حكم غير إلزامي؛ لقصور أدلةها؛ أمّا ما كان مفاده السعة ونفي الضيق والتأمين من ناحية العقاب، فواضح؛ لأنّ الحكم الاستحبابي المشكوك مثلاً، لا ضيق ولا عقاب من ناحيته جزماً؛ فلا معنى للتأمين عنه بهذا اللسان؛ وأمّا ما كان بلسان «رفع ما لا يعلمون»، فهو وإن لمفترض كون المرووع، مما فيه مقتنة للعقاب، ولكن لا محض لإجرائه في الاستحباب المشكوك؛ لأنّه إن أريد بذلك، إثبات الترخيص في الترك، فهو متيقن في نفسه؛ وإن أريد عدم رجحان الاحتياط، فهو معلوم البطلان؛ لوضوح أنّ الاحتياط راجح على أيّ حال.

الخلاصة

- إن الضابط لجريان أصل البراءة، هو الشك في التكليف؛ لا الشك في المكلف به.
- أصلة الاشتغال: إن التكليف المعلوم ولو إجمالاً، في عهدة المكلف، حتى يحصل له الجرم بامثاله.
- المشهور، أن البراءة لا تجري في موارد الشك في حكم غير إلزامي.

الأسئلة

١. إذا شك المكلف في امثاله للحكم الشرعي، فهل له إجراء البراءة؟ أم لا؟
٢. ما هي أصلة الاشتغال؟
٣. ما هي أنواع الشك في ما إذا كان الحكم مقيداً؟
٤. هل البراءة تشمل موارد الشك في الاستحباب والكراهية؟ أم لا؟

* ما هي الوظيفة العملية

فيما إذا قطعنا بأحد أمرين أو أمور، لا على التعيين؟
وهل يمكن إجراء الأصول في جميع الأطراف عندئذ؟

[١. ب. القاعدة العملية في حالة الشك

المقترب بالعلم الإجمالي]

قاعدة منجزية العلم الإجمالي

كلّ ما تقدّم، كان في تحديد الوظيفة العملية في حالات الشك البدوي
المجرّد عن العلم الإجمالي^١.

وقد نفترض الشك في إطار علم إجمالي؛ والعلم الإجمالي، كما عرفنا سابقاً، علم بالجامع مع شكوك بعدد أطراف العلم، وكلّ شك يُمثل احتلاطاً من احتلالات انتباري الجامع، وموارد كلّ واحد من هذه الاحتمالات، يُسمى بـ«طرف من أطراف العلم الإجمالي»، والواقع الجمل المردّد بينها، هو المعلوم بالإجمال.

والكلام في تحديد الوظيفة العملية تجاه الشك المفروض بالعلم الإجمالي، تارة: يقع بلحاظ حكم العقل، وبقطع النظر عن الأصول الشرعية المؤمنة؛ كأصالة البراءة؛ وأخرى يقع بلحاظ تلك الأصول؛ فهنا مقامان:

١. وغير المسبوق بيقين.

منجزية العلم الإجمالي عقلاً

أما المقام الأول، فلا شك في أنّ العلم بالجامع الذي يتضمنه العلم الإجمالي، حجة ومنجز.

ولكن السؤال أنه: ما هو المنجز بهذا العلم؟

إذا علم [المكلف] بوجوب الظهر أو الجمعة، وكان الواجب في الواقع، فالشك في أنّ الوجوب ينجز بالعلم الإجمالي؛ وإنما البحث في أنّ الوجوب، بأيّ مقدار ينجز بالعلم؟ [١.] فهل ينجز وجوب صلاة الظهر خاصة؟ بوصفه المصدق المحقّ واقعاً للجامع المعلوم؟ [٢.] أو كلا الوجوين، المعلوم تحقق الجامع بينهما؟ [٣.] أو الوجوب بقدر إضافته إلى الجامع بين الظهر وال الجمعة؟ لا إلى الظهر بالخصوص؟ ولا إلى الجمعة كذلك؟

على الأول، يدخل في العهدة - بسبب العلم -، صلاة الظهر خاصة؛ باعتبارها الواجب الواقعي الذي تنجز بالعلم الإجمالي؛ ولكن حيث أنّ المكلف لا يميز الواجب الواقعي عن غيره، لزمه الإتيان بالطرفين؛ ليضمن الإتيان بما تنجز واشتغلت به عهده؛ ويسمى الإتيان بكل الطرفين «موافقة قطعية» للتوكيل المعلوم بالإجمال.

وعلى الثاني، يدخل في العهدة - بسبب العلم -، كلتا الصلاتين معاً، فتكون الموافقة القطعية واجبة عقلاً؛ بسبب العلم المذكور مباشرة.

وعلى الثالث، يدخل في العهدة - بسبب العلم -، الجامع بين الصلاتين؛ لأنّ الوجوب لم ينجز بالعلم، إلا بقدر إضافته إلى الجامع؛ فلا يسعه ترك

الجامع، بترك كلا الطرفين معاً - ويسمى تركهما معاً، بـ «المخالفه القطعية» للتكليف المعلوم بالإجمال -، فيكيفه أن يأتي بأحدهما؛ لأن ذلك يفي بالجامع؛ ويسمى الإتيان بأحد الطرفين دون الآخر، «موافقة احتمالية».

وقد يقال بالافتراض الأول؛ باعتبار أن المصدق الواقعي، هو المطابق الخارجي للصورة العلمية، وحيث أن العلم، ينجز بما هو مرآة للخارج، ولا خارج بإزائه، إلا ذلك المصدق، فيكون هو المنجز بالعلم.

وقد يقال بالافتراض الثاني؛ باعتبار أن العلم بالجامع، نسبة بما هو، إلى كل من الطرفين، على نحو واحد؛ ومحرد كون أحد الطرفين محققاً، دون الآخر، لا يجعل الجامع بما هو معلوم، منطبقاً عليه دون الآخر.

وقد يقال بالافتراض الثالث؛ باعتبار أن العلم، حيث أنه لا يسري من الجامع إلى أي من الطرفين بخصوصه، فالمنجز المعلوم له، يقف على الجامع أيضاً، ولا يسري منه؛ وهذا هو الصحيح.

وعليه، فإن بُني على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان، فاللازم رفع اليد عن هذه القاعدة، بقدر ما تنجز بالعلم، وهو الجامع؛ فكل من الطرفين لا يكون منجزاً بخصوصيته؛ بل بجماعته؛ وينتتج حينئذ: أن العلم الإجمالي، يستتبع عقلأً، حرمة المخالفه القطعية؛ دون وجوب الموافقة القطعية.

وإن بُني على مسلك حق الطاعة، فالجامع منجز بالعلم؛ وكل من الحصوصيتين للطرفين، منجز بالاحتمال؛ وبذلك تحرم المخالفه القطعية، وتحب الموافقة القطعية عقلأً؛ غير أن حرمة المخالفه القطعية عقلأً، تُقتل منجزية العلم؛ ووجوب الموافقة القطعية، يُثيل منجزية مجموع الاحتمالين.

وعلى هذا، فالمسلكان، مشتركان في التسليم بمنجز الجامع بالعلم؛ ويتنازع المسلح الثاني، بمنجز الطرفين بالاحتمال. هذا كلّه في المقام الأول.

[تحديد الوظيفة بلحاظ] جريان الأصول في أطراف العلم الإجمالي

وأما المقام الثاني؛ وهو الكلام عن جريان الأصول الشرعية المؤمنة، في أطراف العلم الإجمالي؛ فهو تارة: بلحاظ عالم الإمكان؛ وأخرى: بلحاظ عالم الواقع.

أما بلحاظ عالم الإمكان، فقد ذهب المشهور إلى استحالة جريان البراءة وأمثالها، في كلّ أطراف العلم الإجمالي؛ لأحد أمرين: الأول: أنها ترخيص في المخالفة القطعية؛ والمخالفة القطعية، معصية محضة وقبيحة عقلاً؛ فلا يعقل ورود الترخيص فيها من قبل الشارع.

وهذا الكلام، ليس بشيءٍ لأنّه يرتبط بتشخيص نوعية حكم العقل بحرمة المخالفة القطعية للتوكيل المعلوم بالإجمال؛ فإن كان حكماً معلقاً على عدم ورود الترخيص الظاهري من المولى على الخلاف، فلا يكون الترخيص المولوي مصادماً له؛ بل رافعاً ل الموضوع؛ فردة الاستحالة إلى دعوى أنّ حكم العقل، ليس معلقاً؛ بل هو منجز ومطلق؛ وهي دعوى غير مبرهنة ولا واضحة.

الثاني: أنّ الترخيص في المخالفة القطعية، ينافي الوجوب الواقعي المعلوم

بالإجمال؛ فبدلاً عن الاستدلال بالمنافاة بين الترخيص المذكور وحكم العقل - كما في الوجه السابق -، يُستدلّ بالمنافاة بينه وبين الوجوب الواقعي المعلوم؛ لما تقدم من أنّ الأحكام التكليفيّة، متنافية ومتضادّة؛ فلأنّ يكن أن يوجب المولى شيئاً، ويُرخص في تركه، في وقت واحد.

وهذا الكلام [يصحّ] إذا كان الترخيص المذكور، واقعياً؛ أي: لم يؤخذ في موضوعه الشك؛ كما لو قيل بأنّك مرخص في ترك الواجب الواقعي المعلوم إجمالاً؛ ولا يتمّ إذا كان الترخيص المذكور، متمثلاً في ترخيصين ظاهريّين؛ كلّ منها مجعل على طرف، ومتربّ على الشك في ذلك الطرف؛ وذلك لما تقدم من أنّ التنافي، إنما هو بين الأحكام الواقعية؛ لا بين الحكم الواقعي والظاهري؛ فالوجوب الواقعي، ينافي الترخيص الواقعي في مورده؛ لا الترخيص الظاهري؛ وعليه، فلا محدود ثبوتاً، في جعل البراءة في كلّ من الطرفين، بوصفها حكماً ظاهرياً.

وأمّا بلحاظ عالم الواقع، فقد يقال: إن إطلاق دليل البراءة، شامل لكلّ من طرق العلم الإجمالي؛ لأنّه مشكوك ومتلايعلم؛ فلو كنّا قد بنينا على استحالة الترخيص في المخالفة القطعية فيما تقدّم، وكانت هذه الاستحالة، قرينة عقلية على رفع اليد عن إطلاق دليل البراءة، بالنسبة إلى أحد الطرفين على الأقلّ؛ لئلا يلزم الترخيص في المخالفة القطعية؛ وحيث لا معين للطرف الخارج عن دليل الأصل، فإطلاق دليل الأصل لكلّ طرفٍ، يعارض إطلاقه للطرف الآخر، ويسقط الإطلاقان معاً، فلاتجري البراءة الشرعية هنا ولا هناك؛ للتعارض بين الأصولين.

ويجري كلّ فقيهٍ حينئذٍ، وفقاً للمبني الذي اختاره في المقام الأول، لتشخيص حكم العقل بالمنجزية؛ فعلى مسلك حق الطاعة، القائل بمنجزية العلم والاحتمال معاً، تجب الموافقة القطعية؛ لأنّ الاحتمال في كلّ من الطرفين، منجز عقلاً، ما لم يرد إدْن في مخالفته، والمفروض عدم ثبوت الإدْن؛ وعلى مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان، القائل بمنجزية العلم دون الاحتمال، فيقتصر على مقدار ما تقتضيه منجزية العلم بالجامع، على الافتراضات الثلاثة المقدمة فيها.

وأمّا إذا لم بنّ على استحالة الترخيص في المخالفة القطعية، عن طريق إجراء أصلين مؤمّنين في الطرفين، فقد يقال حينئذٍ: أنّه لا يبقى مانع من التمسّك بإطلاق دليل البراءة، لإثبات جريانها في كلّ من الطرفين؛ ونتيجة ذلك، جواز المخالفة القطعية.

ولكن الصحيح مع هذا، عدم جواز التمسّك بإطلاق المذكور؛ وذلك: أولاً: لأنّ الترخيص في المخالفة القطعية، وإن لم يكن منافياً عقلاً للتکلیف الواقعي المعلوم بالإجمال، إذا كان ترخيص منتزعاً عن حکمین ظاهريّین؛ في الطرفين، ولكنّه منافي له عقلائياً وعرفاً؛ ويکفي ذلك في تعرّر الأخذ بإطلاق دليل البراءة.

وثانياً: إنّ الجامع قد تمّ عليه البيان، بالعلم الإجمالي، فيدخل في مفهوم الغایة لقوله (تعالى): «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً»^١ .

ومقتضى مفهوم الغاية، أنّه مع بعث الرسول وإقامة الحجّة، يستتحق العقاب؛ وهذا ينافي إطلاق دليل الأصل المقتضي للترخيص في المخالفه القطعية.

وبذلك نصل إلى نفس النتائج المشار إليها سابقاً، على تقدير استحالة الترخيص في المخالفه القطعية؛ فلاتجري البراءة في كلا الطرفين؛ لأنّ ذلك ينافي التكليف المعلوم بالإجمال، ولو عقلائياً؛ ولا تجري في أحدهما دون الآخر؛ إذ لا مبرّر لترجيح أحدهما على الآخر، مع أنّ نسبتها إلى دليل الأصل واحدة.

وقد اتّضح من جموع ما تقدّم، أنّ النتيجة النهائية بناء على مسلك حقّ الطاعة، حرمة المخالفه القطعية، ووجوب الموافقة القطعية معاً؛ وبناء على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان، حرمة المخالفه القطعية وعدم وجوب الموافقة القطعية.

وبما ذكرناه على المسلك المختار، يُعرف أنّ القاعدة العمليّة الشانويّة - وهي البراءة الشرعية - تسقط في موارد العلم الإجمالي؛ وتوجّد قاعدة عمليّة ثالثة، تطابق مفاد القاعدة العمليّة الأولى؛ ونُسمّي هذه القاعدة الثالثة، بـ«أصلّة الاشتغال في موارد العلم الإجمالي»، أو: بـ«قاعدة منجزية العلم الإجمالي».

الخلاصة

- **الموافقة القطعية:** في حالة العلم الإجمالي، هي مراعات جانب جميع الأطراف.
- **المخالفة القطعية:** في حالة العلم الإجمالي، هي عدم مراعات جانب جميع الأطراف.
- **الموافقة الاحتمالية:** في حالة العلم الإجمالي، هي مراعاة جانب بعض الأطراف.
- **منجزية العلم الإجمالي عقلاً:**
 ١. بناء على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان: اللازم رفع اليد عن القاعدة، بقدر ما تتجزأ بالعلم؛ وهو الجامع؛ وينتتج حينئذ، أنَّ العلم الإجمالي، يستتبع عقلاً، حرمة المخالفة القطعية؛ دون وجوب الموافقة القطعية.
 ٢. بناء على مسلك حق الطاعة: الجامع منجز بالعلم؛ وكلّ واحد من الأطراف، منجز بالاحتمال؛ وبذلك تحرم المخالفة القطعية، وتجب الموافقة القطعية عقلاً.
- ذهب المشهور إلى استحالة جريان البراءة وأمثالها في جميع أطراف العلم الإجمالي لأحد أمرين:
 ١. أنه ترخيص في المخالفة القطعية، وهي معصية محرمة وقبيحة عقلاً.
 ٢. أنَّ الترخيص في المخالفة القطعية، ينافي الوجوب الواقعي المعلوم بالإجمال.

والصحيح عدم المحذور ثبوتاً في جعل البراءة في كلّ من الأطراف، بوصفها حكمًا ظاهريًا.
- إنَّ إطلاق دليل البراءة، شامل لكلّ واحد من أطراف العلم الإجمالي؛ لأنَّه

مشكوك ومتا لا يعلم؛ فلو كنا قد بنينا على استحالة الترخيص في المخالفة القطعية، فإطلاق دليل الأصل لكل طرف، يعارض إطلاق للطرف الآخر، ويسقط الإطلاقان معاً؛ فلاتجري البراءة الشرعية هنا ولا هناك؛ للتعارض بين الأصلين؛ ويجري كل فقيه حيند، وفقاً للمبني الذي اختاره في المقام الأول، لتشخيص حكم العقل بالمنجزية، وأما إذا لم بنن على استحالة الترخيص في المخالفة القطعية، فالصحيح مع هذا، عدم جواز التمسك بالإطلاق المذكور؛ فالنتيجة النهائية، بناء على مسلك حق الطاعة، حرمة المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية معاً؛ وبناء على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان، حرمة المخالفة القطعية وعدم وجوب الموافقة القطعية.

- قاعدة منجزية العلم الإجمالي: تسقط البراءة الشرعية (القاعدة العملية الثانية)، في موارد العلم الإجمالي، بناء على مسلك حق الطاعة؛ وتوجد قاعدة عملية ثالثة، تطابق مفاد القاعدة العملية الأولى؛ وهي «أصالة الاشتغال في موارد العلم الإجمالي».

الأسئلة

١. ما هو العلم الإجمالي؟
٢. ما هو المنجز بالعلم الإجمالي عقلاً، على أساس مسلك قبح العقاب بلا بيان؟
٣. ما هو المنجز بالعلم الإجمالي عقلاً، على أساس مسلك حق الطاعة؟
٤. ما هو دليل رأي المشهور في استحالة جريان البراءة وأمثالها في كلّ من أطراف العلم الإجمالي؟
٥. ما هو الدليل على عدم جواز التمسّك بإطلاق دليل البراءة، في جريانه في كلّ من أطراف العلم الإجمالي؟
٦. ما هي قاعدة منجزية العلم الإجمالي؟

- * كيف تُميّز موارد جريان قاعدة منجزيّة العلم الإجمالي من غيرها؟
- * إذا كان شك المكالف بين الأقل والأكثر من أجزاء الواجب، فهل شكّه بدوبي؟ أم من نوع العلم الإجمالي؟

تحديد الأركان في قاعدة منجزيّة العلم الإجمالي

نستطيع أن نستخلص مما تقدّم، أن قاعدة منجزيّة العلم الإجمالي، لها عدة أركان:

الأول: وجود العلم بالجامع؛ إذ لو لا العلم بالجامع، لكان الشبهة في كل طرف، بدوبيّة وتجري فيها البراءة الشرعية.

الثاني: وقوف العلم على الجامع، وعدم سرايته إلى الفرد؛ إذ لو كان الجامع معلوماً في ضمن فرد معين، لكان علمًا تفصيلياً لا إجماليًا، ولما كان منجزاً، إلا بالنسبة إلى ذلك الفرد بالخصوص.

الثالث: أن يكون كل من الطرفين، مشمولاً في نفسه – وبقطع النظر عن التعارض الناشئ من العلم الإجمالي – لدليل أصلية البراءة؛ إذ لو كان أحدهما مثلاً، غير مشمول لدليل البراءة لسبب آخر، لجرت البراءة في الطرف الآخر، بدون محذور؛ لأن البراءة في طرف واحد، لا تعني الترخيص في المخالفة القطعية؛ وإنما لتجري؛ لأنها معارضة بالبراءة في الطرف الآخر؛ فإذا افترضنا أن الطرف الآخر، كان محروماً من البراءة لسبب آخر،

فلامانع من جريان البراءة في الطرف المقابل له؛ ومع جريانها، لا تجب الموافقة القطعية.

الرابع: أن يكون جريان البراءة في كلّ من الطرفين، مؤدياً إلى الترخيص في المخالفة القطعية، وإمكان وقوعها خارجاً، على وجه مأذون فيه؛ إذ لو كانت المخالفة القطعية، ممتنعة على المكلف، حتى مع الإذن والترخيص، لقصور في قدرته، فلا محظوظ في إجراء البراءة في كلّ من الطرفين؛ لأنّ ذلك لن يُؤدي إلى تمكين المكلف من إيقاع المخالفة القطعية، ليكون منافياً للتوكيل المعلوم بالإجمال عقلاً أو عقلانياً.

[**اختلال أركان القاعدة و انحلال العلم الإجمالي**] وكل الحالات التي تسقط فيها قاعدة منجزية العلم الإجمالي، يرجع فيها هذا السقوط، إلى اختلال أحد هذه الأركان الأربع. فيختل الركن الأول مثلاً، فيما إذا انكشف للعالم بالإجمال، خطؤه؛ أو تشكيك في ذلك، فيزول علمه بالجامع.

وكذلك فيما إذا كان في أحد الطرفين، ما يوجب سقوط التوكيل، لو كان مورداً له؛ ومثاله أن يعلم [المكلف] إجمالاً، بأنّ أحد الحليبين، من الحليب المحرّم؛ ولكنّه مضطر إلى الحليب البارد منها اضطراراً يُسقط الحرمة، لو كان هو الحرام؛ ففي مثل ذلك، لا يوجد علم بجماع الحرمة؛ إذ لو كان الحليب المحرّم، هو الحليب البارد، فلا حرمة فيه فعلاً، بسبب الاضطرار،

ولا في الآخر؛ ولو كان هو^١ الحليب الآخر، فالحرمة ثابتة فعلاً؛ وهذا يعني أنّ الحرمة لا يعلم ثبوتها فعلاً في أحد الحليبين؛ ومن أجل ذلك يقال: إنّ الاضطرار إلى طرف معين من العلم الإجمالي، يوجب سقوطه عن المنجزيّة.

ومن حالات اختلال الركن الأول، أن يأْتِي المكلَّف بفعل مترسلاً، ثم يعلم إجمالاً، بأنّ الشارع أوجب أحد الأمرين: إما ذلك الفعل؛ وإما فعل آخر؛ فعل الأول، يكون التكليف قد سقط بالإتيان بالمكلَّف به؛ وعلى الثاني، يكون ثابتاً، فالتكليف لا يعلم ثبوته فعلاً.

ويختلّ الركن الثاني، فيما إذا علم المكلَّف إجمالاً، بنجاسة أحد المائعين، ثم علم تفصيلاً^٢، بأنّ أحدهما المعين نجس، ففي مثل ذلك، لا يبقى العلم وافقاً على الجامع؛ بل يسري إلى الفرد؛ وهو معنى ما يقال من «الخلال العلم الإجمالي بالعلم التفصيلي والشك البدوي».

وكما ينحلُّ العلم الإجمالي بالعلم التفصيلي، نتيجة لاختلال الركن الثاني، كذلك قد ينحلُّ علم إجمالي أصغر منه، لاختلال هذا الركن أيضاً.

وتوضيح ذلك: أنتا قد نعلم إجمالاً بنجاسة مائعين في ضمن عشرة، فهذا العلم الإجمالي له عشرة أطراف، والمعلوم نجاسته فيه، إثنان منها، وقد نعلم بعد ذلك إجمالاً، بنجاسة مائعين في ضمن هذه الخمسة بالذات من تلك العشرة، فينحلُّ العلم الإجمالي الأول بالعلم الإجمالي الثاني، ويكون

١. أي: المحرّم.

٢. بعد علمه الإجمالي مباشرة؛ لا العلم بنجاسة أخرى؛ أو متأخّرة لا يعلم اتحادها مع منشأ العلم الإجمالي.

الشك في الخمسة الأخرى شكًاً بدويًا؛ لأنَّ العلم بجامع اثنين في عشرة، سرى إلى خصوصية جديدة؛ وهي كون الاثنين في ضمن الخمسة، فلم يُعد التردد في نطاق العشرة؛ بل في نطاق الخمسة.

ويُسمى العلم الإجمالي المنحل، بـ«العلم الإجمالي الكبير»؛ والعلم الإجمالي المسبب لانحلاله، بـ«العلم الإجمالي الصغير»؛ لأنَّ أطرافه أقل عدداً؛ ويعبر عن ذلك، بـ«قاعدة انحلال العلم الإجمالي الكبير بالعلم الإجمالي الصغير».

ويتوقف انحلال علم إجمالي، بعلم إجمالي ثانٍ:
أولاً: على أن تكون أطراف الثاني، بعض أطراف العلم الأول المنحل؛ كمارأينا في المثال.

وثانياً: على أن لا يزيد عدد المعلوم بالإجمال في العلم الأول المنحل، على المعلوم إجمالاً بالعلم الثاني^١؛ فلو زاد، لم ينحل؛ كما لو افترضنا في المثال، أنَّ العلم الثاني، تعلق بنجاسة الماء^٢ في ضمن الخمسة؛ فإنَّ العلم الإجمالي بنجاسة الماء الثاني، في ضمن العشرة يظل ثابتاً.

ويختل الركن الثالث، فيما إذا كان أحد الطرفين، مجرئاً لاستصحاب منجز للتكليف، لا للبراءة؛ ومثاله: أن يعلم [المكلف] إجمالاً، بنجاسة أحد الإناءين؛ غير أنَّ أحدهما كان نجساً في السابق، ويشك في بقاء نجاسته؛

١. بل يكون مساوياً؛ فلو كان المعلوم نجاسته ضمن العشرة، إناءين، فليكن المعلوم بالعلم الثاني أيضاً، إناءين؛ لا إناء واحد؛ وإلا لم ينحل العلم الإجمالي الكبير؛ لاحتمال كون الإناء الآخر، ضمن العشرة.

٢. واحدٍ من الاثنين أو أكثر مثلاً.

ففي هذه الحالة، يكون الإناء المسبوق بالنجاسة، مجرئاً في نفسه لاستصحاب النجاسة؛ لأنّه البراءة أو أصالة الطهارة؛ فتجرئي الأصول المؤمنة في الإناء الآخر، بدون معارض؛ وتبطل بذلك، منجزيّة العلم الإجمالي؛ ويُسمى ذلك، بـ«الانحلال الحكمي»؛ تقييزاً له عن «الانحلال الحقيقى» الذي تقدّم في حالة اختلال الركن الثاني.

وإنما يُسمى بالانحلال الحكمي، لأنّ العلم الإجمالي، موجود حقيقة؛ ولكنّه لا حكم له عملياً؛ لأنّ الإناء المسبوق بالنجاسة، حكمه منجز بالاستصحاب، والإناء الآخر، لا منجزيّة لحكمه؛ لجريان الأصل المؤمن فيه؛ فكانَ العلم الإجمالي غير موجود؛ وهذا هو محصل ما يقال من أنّ العلم الإجمالي، إذا كان أحد طرفيه مجرئاً لأصل مثبت للتکلیف، وكان الطرف الآخر، مجرئاً لأصل مؤمن، انخللَ العلم الإجمالي.

ومثال آخر لاختلال هذا الركن، هو أن يكون أحد طرفي العلم الإجمالي، خارجاً عن محل الابتلاء؛ ومعنى الخروج كذلك، أن تكون المخالفة في هذا الطرف، مما لا تقع من المكلّف عادة؛ لأنّ ظروفه لا تُتيّر له ذلك؛ وإن كانت لا تُعجّزه تعجّزاً حقيقياً؛ فالمخالفة غير مقدورة عرفاً، وإن كانت مقدورة عقلاً؛ كما لو علم بنجاسة وحرمة طعام، مردّد بين اللبنيّ الموجود على مائده، ولبنيّ موجود في بلد آخر، لا يصل إليه عادةً في حياته - وإن كان الوصول ممكناً من الناحية النظرية والعقليّة -، ففي هذه الحالة، لا يكون لهذا اللبنيّ الخارج عن محل الابتلاء، مجرئاً للبراءة في نفسه؛ إذ لا محصل عرفاً للتأمين من ناحية تکلیف لا يتعرّض المكلّف إلى مخالفته عادة؛ فتجرئي البراءة عن حرمة اللبنيّ الآخر، بدون معارض.

وهذا هو معنى ما يقال عادةً من أن تنجيز العلم الإجمالي، يشترط فيه دخول كلا طرفيه في محل الابتلاء.

ويختلّ الركن الرابع في حالات:

منها: حالة دوران الأمر بين المذورين؛ وهي ما إذا علم إجمالاً بأنّ هذا الفعل، إما واجب؛ وإما حرام؛ فإنّ هذا العلم الإجمالي، لا تُمكن مخالفته القطعية؛ كما لا تُمكن موافقته القطعية؛ فإذا جرت البراءة عن الوجوب وجرت البراءة عن الحرمة معاً، لم يلزم محذور الترخيص في المخالفة القطعية؛ لأنّها غير معقوله على كلّ حال.

ومنها: حالة كون الأطراف، غير ممحورة؛ وتُسمى بالشبهة غير الممحورة؛ وهي: أن يكون للعلم الإجمالي، أطراف كثيرة جداً، على نحو لا يتيسر للمكلّف ارتكاب المخالفة فيها جميعاً لكثرتها؛ ففي مثل ذلك، تجري البراءة في جميع الأطراف؛ إذ لا يلزم من ذلك، تكين المكلّف من المخالفة القطعية.

[١. ج. موارد التردد]

[١. دوران الأمر، بين الأقل والأكثر]

والآن، بعد أن اتّضح القاعدة العملية الشأنوية - وهي البراءة الشرعية -، والقاعدة العملية الثالثة - وهي منجزيّة العلم الإجمالي -، نستعرض جملة من الحالات التي وقع البحث في إدراجها، ضمن القاعدة الأولى أو الثانية.

حالة تردد أجزاء الواجب، بين الأقل والأكثر

والحالة الرئيسية من حالات التردد، هي ما إذا وجب مركب، بوجوب واحد، وكان كل جزء في المركب، واجباً بوجوب ضمفي، وتردد أمر هذا المركب، بين أن يكون مشتملاً على تسعه أجزاء، أو عشرة؛ فهل تدخل هذه الحالة، في حالات العلم الإجمالي؟ أو حالات الشك البدوي؟

ويجب أن نعرف قبل كل شيء، أن العلم الإجمالي، لا يمكن أن يوجد، إلا إذا افترض جامع بين فردین متباینین، وكان ذلك الجامع، معلوماً ومربداً - في انطباقه - بين الفردین؛ وأما إذا كان الجامع معلوماً في ضمن أحد الفردین، ويُحتمل وجوده في ضمن فرد آخر أيضاً، فليس هذا من العلم الإجمالي؛ بل هو علم تفصيلي بالفرد الأول، مع الشك البدوي في الفرد الثاني؛ وهذا معناه: أن طرف العلم الإجمالي، يجب أن يكونا متباینین؛ ويستحيل أن يكونا متداخلين، تداخل الأقل والأكثر.

وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ الحالة المطروحة للبحث، ليست من حالات العلم الإجمالي؛ إذ ليس فيها علم بالجامع بين فردین متباینین؛ بل علم تفصيلي بوجوب التسعة، وشك بدوي في وجوب العاشر؛ وقول القائل: إننا نعلم بوجوب التسعة أو العشرة، كلام صوري؛ لأنّ التسعة، ليست مبادنة للعشرة.

وقد حاول بعض المحققين، إبراز أن الدوران في الحقيقة، بين متباینین؛ لا بين متداخلين؛ لكي يتشكل علم إجمالي، وتطبق القاعدة الثالثة؛ وحاصل المحاولة، أن الوجوب المعلوم في الحالة المذكورة، إما متعلق بالتسعة المطلقة، أو بالتسعة المقيدة بالجزء العاشر؛ وإطلاق التسعة

وتقييدها، حالتان متباينتان؛ وبذلك يتشكل علم إجمالي بوجوب التسعة أو العشرة.

فإن قيل: إنَّ العلم الإِجمالي بوجوب التسعة أو العشرة، منحُلٌ إلى العلم التفصيلي بأحد طرفيه، والشك البدوي في الطرف الآخر؛ لأنَّ التسعة، معلومة الوجوب على أيِّ حال، والجزء العاشر، مشكوك الوجوب، وإذا انحُلَّ العلم الإِجمالي، سقط عن المنجزية.

قلنا: إنَّ طرفي العلم الإِجمالي، هما: وجوب التسعة المطلقة، ووجوب التسعة المقيدة بالعاشر، وكلٌّ من هذين الطرفين، ليس معلوماً بالتفصيل؛ وإنما المعلوم، وجوب التسعة على الإِجمال؛ وهذا نفس العلم الإِجمالي، فكيف ينحلُّ به؟

فالصحيح: أن يتجه البحث إلى أنْته: هل يوجد علم إجمالي؟ أو لا؟ بدلاً عن البحث في أنْته: هل ينحل؟ بعد افتراض وجوده؟

والتحقيق: هو عدم وجود علم إجمالي بالتكليف؛ وذلك لأنَّ وجوب التسعة المطلقة، لا يعني وجوب التسعة ووجوب الإطلاق؛ فإنَّ الإطلاق، كيفية في لحاظ المولى، تُتَّسِّع عدم وجود العاشر، وليس شيئاً يوجبه على المكلَّف؛ وأمّا وجوب التسعة في ضمن العشرة، فعنده وجوب التسعة ووجوب العاشر؛ وهذا معناه، أنَّنا حينما نلحظ ما أوجبه المولى على المكلَّف، نجد أنَّه ليس مردداً بين متباهين؛ بل بين الأقل والأكثر؛ فلأنَّ يمكن تصوير العلم الإِجمالي بالنسبة إلى المخصوصيات اللحاظية التي تُحدِّد كيفية لحاظ المولى للطبيعة عند أمره

بها؛ لأنّه: إمّا أن يكون قد لاحظها مطلقة، أو مقيدّة؛ غير أنّ هذا، ليس علماً إجماليّاً بالتكليف، ليكون منجزاً.

وهكذا يتّضح أنّه: لا يوجد [هنا] علم إجمالي منجز؛ وأنّ البراءة تجري عن الأمر العاشر المشكوك كونه جزءاً للواجب، في كيفية الإتيان بالأقل.

[حالة الشك في إطلاق الجزئية]

ولا فرق في جريان البراءة، عن مشكوكه الجزئية، بين أن يكون الشك في أصل الجزئية - كما إذا شُكَّ في جزئية السورة -؛ أو في إطلاقها بعد العلم بأصل الجزئية؛ كما إذا علمنا بأنّ السورة، جزء، ولكن شككنا في أنّ جزئيتها: هل تختص بالصحيح؟ أو تشمل المريض أيضاً؟ فإنّه تجري البراءة حينئذ، عن وجوب السورة بالنسبة إلى المريض خاصةً؟

وهناك صورة من الشك في إطلاق الجزئية، وقع البحث فيها؛ وهي: ما إذا ثبت أنّ السورة مثلاً، جزء في حال التذكرة، وشك في إطلاق هذه الجزئية للنافي؛ فهل تجري البراءة عن السورة، بالنسبة إلى النافي؟ لكي نثبت بذلك جواز الاكتفاء بما صدر منه في حالة النسيان من الصلاة الناقصة التي لا سورة فيها؟ فقد يقال: إنّ هذه الصورة، هي إحدى حالات دوران الواجب بين الأقل والأكثر؛ فتجري البراءة عن الزائد.

ولكن اعترض على ذلك: بأنّ حالات الدوران المذكورة، تفترض وجود أمر موجّه إلى المكلّف على أيّ حال، ويتردّد متعلّق هذا الأمر، بين التسعة، أو العشرة مثلاً؛ وفي الصورة المفروضة في المقام، نحن نعلم بأنّ غير

الناسي مأمور بالعشرة -مثلاً-، بما في ذلك السورة؛ لأنّنا نعلم بجزئيتها في حال التذكّر؛ وأمّا الناسي، فلا يُحتمل أن يكون مأموراً بالتسعة -أي: بالأقلّ-؛ لأنّ الأمر بالتسعة، لو صدر من الشارع، لكان متوجّهاً نحو الناسي خاصة؛ لأنّ المتذكّر، مأمور بالعشرة، لا بالتسعة؛ ولا يُعقل توجيه الأمر إلى الناسي خاصة؛ لأنّ الناسي، لا يلتفت إلى كونه ناسياً، لينبغي عن ذلك الأمر؛ وعليه، فالصلة الناقصة التي أتى بها، ليست مصداقاً للواجب يقيناً؛ وإنما يُحتمل كونها مسقطة للواجب عن ذمته؛ فيكون من حالات الشك في المُسقط؛ وتجري حينئذ، أصلّة الاستغفال؛ وتأتي تتممة الكلام عن ذلك، في حلقة مقبلة إن شاء الله (تعالى).

الخاتمة

□ أركان قاعدة منجزية العلم الإجمالي:

١. وجود العلم بالجامع.
 ٢. وقف العلم على الجامع، وعدم سرياته إلى الفرد.
 ٣. أن يكون كلّ من الطرفين، مشمولاً في نفسه - وبقطع النظر عن التعارض الناشئ من العلم الإجمالي - لدليل أصالة البراءة.
 ٤. أن يكون جريان البراءة في كلّ من الطرفين، مؤدياً إلى الترخيص في المخالفه القطعية، وإمكان وقوعها خارجاً، على وجه مأذون فيه.
- إنّ العلم الإجمالي، لا يُمكن أن يوجد، إلا إذا افترض جامع بين فردٍ متباينين، وكان ذلك الجامع، معلوماً ومردداً في انتظامه بين الفردَيْن؛ وأمّا إذا كان الجامع معلوماً في ضمن أحد الفردَيْن، ويُحتمل وجوده في ضمن فرد آخر أيضاً، فليس هذا من العلم الإجمالي؛ بل هو علم تفصيلي بالفرد الأول، مع الشك البُدوي في الفرد الثاني؛ فإذا وجب مرتكب، بوجوب واحد، وكان كلّ جزء في المرتكب، واجباً بوجوب ضمني، وتَرَدَّ أمر هذا المرتكب، بين أن يكون مشتملاً على تسعه أجزاء، أو عشرة مثلاً، فهذه الحالة، ليست من حالات العلم الإجمالي؛ بل تجري فيها البراءة عن الأمر العاشر، المشكوك كونه جزءاً للواحد. ولا فرق في جريان البراءة عن مشكوك الجزئية، بين أن يكون الشك في أصل الجزئية، أو في إطلاقها بعد العلم بأصل الجزئية.

الأسئلة

١. ما هي أركان قاعدة منجزية العلم الإجمالي؟
٢. ما هو دليل الركن الثالث لقاعدة منجزية العلم الإجمالي؟
٣. كيف يختلف الركن الأول من قاعدة منجزية العلم الإجمالي؟
٤. ما هو انحلال العلم الإجمالي، بالعلم التفصيلي والشك البدوي؟
٥. ما هو العلم الإجمالي الكبير؟ وما هو العلم الإجمالي الصغير؟
٦. على أي شيء يتوقف انحلال العلم الإجمالي، بالعلم التفصيلي والشك البدوي؟
٧. ما هو الانحلال الحكيم للعلم الإجمالي؟
٨. كيف يختلف الركن الرابع من قاعدة منجزية العلم الإجمالي؟
٩. حالة تردد أجزاء الواجب، بين الأقل والأكثر، هل هي من الشك البدوي؟ أو من نوع العلم الإجمالي؟
١٠. بين المحاولة لاعتبار الدوران بين الأقل والأكثر، دوراناً بين متبينين؟
١١. اذكر رد المحاولة المذكورة، عن طريق انحلال العلم الإجمالي في حالة الدوران؟
١٢. ما هو التكليف في حالة الدوران بين الأقل والأكثر؟
١٣. ما هو التكليف في حالة الدوران بين الأقل والأكثر، فيما إذا شكرنا في إطلاق الجزئية أو تقييدها؟

* إذا كان شك المكلف بين الأقل والأكثر من شروط الواجب،

فهل شكه بدوي؟ أم من نوع العلم الإجمالي؟

حالة احتمال الشرطية

عالجنا فيما سبق، حالة احتمال الجزء الزائد؛ والآن، نعالج حالة احتمال الشرط الزائد؛ كما لو احتُمِلَ أن الصلاة، مشروطة بالإيقاع في المسجد، على نحو يكون إيقاعها في المسجد، قياداً شرعاً في الواجب.

وتحقيق الحال في ذلك، أن مرجع القيد الشرعي - كما تقدم -، عبارة عن تحصيص المولى للواجب بحصة خاصة، على نحو يكون الأمر متعلقاً بذات الفعل وبالقيد؛ فحالة الشك في شرطية شيء، مرجعها إلى العلم بوجوب ذات الفعل، والشك في وجوب التقيد.

وهذا أيضاً، دوران بين الأقل والأكثر، بالنسبة إلى ما أوجبه المولى على المكلف؛ وليس دوراناً بين المتبادرتين؛ فلا يتصور العلم الإجمالي المنجز؛ بل تجري البراءة عن وجوب التقيد.

وقد يُفصّل بين أن يكون ما يُحتمل شرطيته، محتمل الشرطية في نفس متعلق الأمر ابتداءً؛ أو في متعلق المتعلق؛ أي: الموضوع.

ففي خطاب: «أعتق رقبة»: المتعلق للأمر، هو «العتق»، والموضوع،

هو «الرقبة»؛ فتارة: يُحتمل كون الدعاء عند العتق، قيداً في الواجب؛ وأخرى: يُحتمل كون الإيمان، قيداً في الرقبة.

ففي الحالة الأولى، تجري البراءة؛ لأنّ قيديّة الدعاء للمتعلّق، معناها تقييده، والأمر بهذا التقيد؛ فيكون الشك في هذه القيديّة، راجعاً إلى الشك في وجوب التقيد، فتجرى البراءة عنه.

وفي الحالة الثانية، لا تجري البراءة؛ لأنّ قيديّة الإيمان للرقبة، لاتعني الأمر بهذا التقيد؛ لوضوح أنّ جعل الرقبة مؤمنة، ليس تحت الأمر؛ وقد لا يكون تحت الاختيار أصلًاً؛ فلا يعود الشك في هذه القيديّة، إلى الشك في وجوب التقيد، لتجري البراءة.

والجواب: أنّ تقيد الرقبة بالإيمان، وإن لم يكن تحت الأمر، على تقدير أخذه قيداً؛ ولكنّ تقيد العتق بإيمان الرقبة المعتوقة، تحت الأمر على هذا التقدير، فالشك في قيديّة الإيمان، شك في وجوب تقيد العتق بإيمان الرقبة؛ وهو تقيد داخل في اختيار المكلّف، ويعقل تعلق الوجوب به؛ فإذا شُك في وجوبه، جرت البراءة عنه.

حالات دوران الواجب بين التعين والتخيير

وقد يدور أمر الواجب الواحد، بين التعين والتخيير؛ سواء كان التخيير المحتمل، عقلياً أو شرعاً.

ومثال الأول: ما إذا عُلم بوجوب مردّ بين أن يكون متعلقاً بإكرام زيد كيما اتفق، أو بإهداء كتاب له.

ومثال الثاني: ما إذا علم بوجوب مردّد بين أن يكون متعلقاً بإحدى الحالات - العتق أو الإطعام أو الصيام -، أو بالعتق خاصة. وفي هذه الحالات، نلاحظ أن العنوان الذي يتعلّق به الوجوب، مردّد بين عنوانين متباينين، وإن كان بينهما من حيث الصدق الخارجي، عموم وخصوص مطلق؛ وحيث أن الوجوب يتعلّق بالعنوانين، صح أن يُدعى وجود علم إجمالي بوقوع أحد العنوانين المتباينين، في عالم المفهوم، متعلقاً للوجوب؛ وبمجرد أن أحدهما أوسع صدقاً من الآخر، لا يوجب كونهما من الأقل والأكثر، ماداماً متباينين في عالم العناوين والمفاهيم الذي هو عالم عروض الوجوب وتعلقه؛ فالعلم الإجمالي بالوجوب إذاً، موجود.

ولكن هذا العلم، مع هذا، غير منجز للاحتجاط ورعاية الوجوب التعييني المحتمل؛ بل يكفي أن يأتي المكلّف بالجامعة؛ ولو في ضمن غير ما يُحتمل تعنته؛ وذلك لاختلال الركن الثالث من أركان تنجز العلم الإجمالي المتقدمة؛ وهو أن يكون كل من الطرفين، مشمولاً في نفسه للبراءة، بقطع النظر عن التعارض المحاصل بين الأصلين من ناحية العلم الإجمالي؛ فإنّ هذا الركن، لا يصدق في المقام؛ وذلك لأنّ وجوب الجامع الأوسع صدقاً، ليس مجرّئاً للبراءة، بقطع النظر عن التعارض بين الأصلين؛ لأنّه إن أريد بالبراءة عنه، التوصل إلى ترك الجامع رأساً، فهذا توصل بالأصل المذكور إلى المخالفة القطعية التي تتحقق بتترك الجامع رأساً؛ فإذا كان أصل واحد يؤدّي إلى هذا المذكور، تعدّ جريانه؛ وإن أريد بالبراءة عنه، التأمين من ناحية الوجوب التخييري فقط، فهو لغو؛ لأنّ المكلّف في حالة ترك الجامع

رأساً، يعلم أنه غير مأمون من أجل صدور المخالفة القطعية منه؛ فـأيّ أثر لنفي استناد عدم الأمان إلى جهة مخصوصة؟
وبهذا، يتبرهن أنّ أصل البراءة عن وجوب الجامع، لا يجري بقطع النظر عن التعارض، وفي هذه الحالة، تجري البراءة عن الوجوب التعيني بلا معارض.

الخلاصة

- حالة الشك في شرطية شيء، مرجعها إلى العلم بوجوب ذات الفعل، والشك في وجوب التقييد؛ فهي دوران بين الأقل والأكثر بالنسبة إلى ما أوجبه المولى على المكلف، وليس دوراناً بين المتبانيين.
- العنوان الذي يتعلّق به الوجوب، في دوران الواجب الواحد بين التعيين والتخيير، سواء كان التخيير المحتمل، عقلياً أو شرعاً، مردّد بين عناين متبانيين؛ وإن كان بينهما من حيث الصدق الخارجي، عموم وخصوص مطلق؛ فصح أن يدعى وجود علم إجمالي؛ ولكن هذا العلم، مع هذا، غير منجز ل الاحتياط ورعاية الوجوب التعييني المحتمل؛ لاختلال الركن الثالث، فتجري البراءة عن الوجوب التعييني بلا معارض.

الأسئلة

١. ما هو مرجع الشك في شرطية شيء؟
٢. الشك في شرطية شيء، هل هو دوران بين المتبانيين؟ أم بين الأقل والأكثر؟
٣. عند الشك في شرطية شيء، هل تجري البراءة؟ أم قاعدة منجزية العلم الإجمالي؟
٤. دوران الواجب بين التعيين والتخمير، هل هو بين عنوانين متبانيين؟ أم بين الأقل والأكثر؟
٥. لماذا لا تجري قاعدة منجزية العلم الإجمالي في حالة دوران الواجب بين التعيين والتخمير؟

* ما هي الوظيفة العملية، فيما إذا تيقّنا بأمر، ثم شكّلنا في بقائه؟

٢. [القاعدة العملية الثانوية في حالة الشك المسبوق بيقين] (الاستصحاب)

تعريف الاستصحاب

عُرِّف الاستصحاب بأنّه: «الحكم ببقاء ما كان»؛ وهو قاعدة من قواعد الاستنباط، لدى كثير من المحققين؛ ووظيفة هذه القاعدة، على الإجمال: أنَّ كُلَّ حالة كانت متيقنة في زمان، ومشكوكة بقاءً، يُمْكِن إثبات بقائِها^١، بهذه القاعدة التي تُسمى بـ«الاستصحاب».

وقد اختلف القائلون بالاستصحاب، في أنَّ الاعتماد عليه: هل هو على نحو الأمارية؟ أو على نحو الأصل العملي؟ كما اختلفوا في طريقة الاستدلال عليه: فقد استدلَّ بعضُهم عليه، بحكم العقل وإدراكه - ولو ظنًا - بقاءَ الحالة السابقة؛ وبعضُهم بالسيرة العقلائية؛ وبعضُهم بالروايات. ومن هنا وقع الكلام في كيفية تعريف الاستصحاب، بنحو يكون محوراً لكلَّ هذه الاتجاهات، وصالحًا لدعوى الأمارية ثارة، ودعوى الأصلية أخرى، وللاستدلال عليه بالأدلة المتنوعة المذكورة.

١. وليس المقصود، كشف بقاءها واقعًا؛ بل المقصود، إثبات بقاء حكمها شرعاً.

ولذلك اعترض السيد الأستاذ على التعريف المتقدم، بأنّه إنما يناسب افتراض الاستصحاب أصلًا؛ وأمّا إذا افترض أماراة، فلا يصحّ تعريفه بذلك؛ بل يجب تعريفه بـ«الحيثيّة الكاشفة عن البقاء»؛ وليس هي إلّا اليقين بالحدوث؛ فينبغي أن يقال حينئذ: أنّ الاستصحاب، هو «اليقين بالحدوث»؛ فلا يوجد معنىًّا جامعاً، يلائم كلّ المسالك، يُسمّى بالاستصحاب.

ويرد عليه:

أولاً: أنّ حيّثيّة الكاشفية عن البقاء، ليست -على فرض وجودها- قائمة باليقين بالحدوث، فضلاً عن الشكّ في البقاء؛ بل بنفس الحدوث؛ بدعوى: غلبة أنّ ما يحدث يبقى؛ وليس اليقين، إلّا طريقاً إلى تلك الأمارة^١؛ كاليقين بوثاقة الراوي^٢؛ فلو أردت تعريف الاستصحاب بنفس الأمارة، لتعين أن يعرّف بالحدوث مباشرةً.

وثانياً: أنه سواء بني على الأماريّة، أو على الأصلية، لا شكّ في وجود حكم ظاهريّ مجعل^٣ في مورد الاستصحاب؛ وإنما الخلاف في أنّه: هل هو بنكتة الكشف؟ أو لا؟ فلا ضرورة ببناء على الأماريّة -في أن يعرّف الاستصحاب بنفس الأمارة؛ بل: تعريفه بذلك الحكم الظاهري المجعل، يلائم كلا المسالكين أيضاً.

١. أي: الظنّ بأنّ ما يحدث، يبقى غالباً.

٢. فإنّ اليقين بوثاقة الراوي، طريق إلى الظنّ بغلبة تصور إصابته على تصور خطنه.

٣. أي: البناء على الحالة السابقة.

وثالثاً: أنّ بالإمكان، تعريف الاستصحاب بأنّه «مرجعية الحالة السابقة بقاءً»؛ ويراد بالحالة السابقة، اليقين بالحدث؛ وهذه المرجعية، أمر محفوظ على كل المسالك والاتجاهات؛ لأنّها عنوان يُنتَرَعُ عن الأمارّيّة والأصلّيّة معاً، ويبقى المجال مفتوحاً لافتراض أيّ لسان يُجعل به الاستصحاب شرعاً^١؛ من: لسان جعل الحالة السابقة منجزة؛ أو لسان جعلها كاشفة؛ أو جعل الحكم ببقاء المتيقّن...؛ لأنّ المرجعية، تُنتَرَعُ من كلّ هذه الألسنة؛ كما هو واضح.

التمييز بين الاستصحاب وغيره
هناك قواعد مزعومة، تشابه الاستصحاب؛ ولكنّها تختلف عنه في
حقيقة:

منها: قاعدة اليقين، وهي تشتراك مع الاستصحاب في افتراض اليقين والشكّ؛ غير أنّ الشكّ في موارد القاعدة، يتعلّق بنفس ما تعلّق به اليقين وبلحاظ نفس الفترة الزمنيّة؛ وأما في موارد الاستصحاب، فالشكّ يتعلّق ببقاء المتيقّن؛ لا بنفس المرحلة الزمنيّة التي تعلّق بها اليقين.
وإذا أردنا مزيداً من التدقيق، أمكننا أن نلاحظ، أنّ الاستصحاب لا يتقوّم دائمًا بالشكّ في البقاء؛ فقد يجري بدون ذلك؛ كما إذا وقعت حادثة، وكان حدوثها مردداً بين الساعة الأولى والساعة الثانية، ونشكّ في

١. أي: لسان يُشَرِّع الاستصحاب.

ارتفاعها، فإننا بالاستصحاب، ثبت وجودها^١ في الساعة الثانية؛ مع أن وجودها المشكوك في الساعة الثانية، ليس بقاء على أي حال؛ بل هو مردّ بين الحدوث والبقاء؛ ومع هذا، يثبت [وجودها]^٢ بالاستصحاب.

ولهذا كان الأولى أن يقال: إن الاستصحاب مبني على الفراغ عن ثبوت الحالة المراد إثباتها؛ وقاعدة اليقين، ليست كذلك.

ومن نتائج الفرق المذكور بين الاستصحاب وقاعدة اليقين، أن الشك في موارد قاعدة اليقين، ناقض تكويناً للإvidence السابق؛ ولهذا يستحيل أن يجتمع معه في زمان واحد؛ وأما الشك في موارد الاستصحاب، فهو ليس ناقضاً حقيقة.

ومنها: قاعدة المقتضي والمانع؛ وهي القاعدة التي يُبني فيها، عند إثراز المقتضي، والشك في وجود المانع، على انتفاء المانع وثبت المقتضي - بالفتح -؛ وهذه القاعدة تشتراك مع الاستصحاب، في وجود اليقين والشك؛ ولكنها فيها، متعلقان بأمررين متغيرين ذاتاً؛ وهما المقتضي والمانع؛ خلافاً لوضعهما في الاستصحاب، حيث أن متعلقهما فيه، واحد ذاتاً.

وكما تختلف هذه القواعد في أركانها المقومة لها، كذلك في حبيبات الكشف النوعي المزعومة فيها؛ فإن حبيبة الكشف في الاستصحاب، تقوم على أساس «غلبة أن الحادث يبقى»؛ وحبيبة الكشف في قاعدة اليقين،

١. أي: نحكم بثوبتها.

٢. أي: يعتبر وجودها شرعاً؛ ويؤخذ بهذا الاعتبار في العمل.

تقوم على أساس «غلبة أنّ اليقين لا يُنطوي»؛ وحيثية الكشف في قاعدة المقتضي والمانع، تقوم على أساس «غلبة أنّ المقتضيات، نافذة ومؤثرة في معلولاتها».

والبحث في الاستصحاب يقع في عدّة مقامات:
الأول: في أدلةه.

والثاني: في أركانه التي يتقوّم بها.

والثالث: في مقدار ما يثبت بالاستصحاب.

والرابع: في عموم جريانه.

والخامس: في بعض تطبيقاته.

وستتكلّم في هذه المقامات تباعاً، إن شاء الله (تعالى).

الخاتمة

▣ الاستصحاب، هو مرجعية الحالة السابقة - أي: اليقين بالحدوث -؛ معنى أنّ كلّ حالة متيقّنة في زمان، ومشكوكة بقاء، يثبت باقاؤها شرعاً، بهذه القاعدة.

▣ الفرق بين قاعدة اليقين والاستصحاب: أنّ الشك في قاعدة اليقين، يتعلّق بنفس الفترة الزمنية التي تعلّق به اليقين، وينقضه تكويناً خلافاً للاستصحاب؛ فإنّ الشك فيها، لا يتعلّق بفترة اليقين؛ بل ببعدها؛ و لا ينقضه حقيقة؛ وبسان آخر: إنّ الاستصحاب، مبنيٌ على الفراغ عن ثبوت الحالة المراد إثباتها.

▣ إنّ اليقين والشك، في قاعدة الاستصحاب، متعلّقهما واحد ذاتاً، ولكتهما في قاعدة المقتضي والمانع، متعلّقين بأمررين متغابرين ذاتاً.

▣ تختلف هذه القواعد أيضاً، في حيثيات الكشف النوعي المزعومة فيها؛ فإنَّ حيَّةَ الكشف في الاستصحاب، تقوم على أساس «غلبة أنَّ الحادث يبقى»؛ وفي قاعدة اليقين، تقوم على أساس «غلبة أنَّ اليقين لا يخطئ»؛ وفي قاعدة المقتضي والمانع، تقوم على أساس «غلبة أنَّ المقتضيات، نافذة ومؤثرة في معلولاتها».

الأسئلة

١. ما هو التعريف السائد للاستصحاب؟
٢. ما هي وظيفة قاعدة الاستصحاب؟
٣. ما هو تعريف الاستصحاب على رأي السيد الخوئي؟
٤. كيف يمكن تعريف الاستصحاب، بنحو يلائم كلَّ المسالك في تصويره؟
٥. ما هو الاشتراك والفارق بين قاعدة اليقين والاستصحاب؟
٦. ما هو الاشتراك والفارق بين قاعدةي الاستصحاب والمقتضي والمانع؟
٧. اذكر الفرق بين القواعد الثلاثة المذكورة من حيث الكشف النوعي فيها؟

* هل الاستصحاب حجّة؟ أم لا؟

١. أدلة الاستصحاب

وقد استدَلَ على الاستصحاب، تارة: بأنَّه مفيد للظنِ بالبقاء؛ وأخرى: بجريان السيرة العقلائية عليه؛ وثالثة: بالروايات.

أثناُ الأول: فهو منوع صغرىً وكبيراً:

أما صغيراً، فلأنَّ إفادة الحالة السابقة للظنِ بالبقاء، يحرّدُها منوعة؛ وإنما قد تُقيِّد [ذلك]، لخصوصية في الحالة السابقة، من حيث كونها مقتضية للبقاء والاستمرار.

وقد يُسْتَشَهِدُ لإفادة الحالة السابقة الظنِ -بنحو كليٍّ-، بجريان السيرة العقلائية على العمل بالاستصحاب؛ والعقلاء لا يعمدون، إلَّا بالطرق الظنية والكافحة.

ويرد على هذا الاستشهاد: أنَّ السيرة العقلائية، على افتراض وجودها، بالأقرب في تفسيرها: أنها قائمة بنكتة الألفة والعادة؛ لا بنكتة الكشف؛ وهذا يقال بوجودها، حتَّى في الحيوانات التي تتأثر بالألفة. وأثناً كبرىً، فلعدم قيام دليل على حججية مثل هذا الظنِ.

وأقا الثاني: فيه أنّ الجري والانسياق العملي على طبق الحالة السابقة، وإن كان غالباً في سلوك الناس؛ ولكنّه بداع من الألفة والعادة التي توجّب الغفلة عن احتمال الارتفاع، أو الاطمئنان بالبقاء في كثير من الأحيان؛ وليس بداع من البناء على حجّيّة الحالة السابقة في إثبات البقاء تعبداً.

وأقا الثالث: أي: الأخبار؛ فهو العمدة في مقام الاستدلال:
 فن الروايات المستدلّ بها: صحيحة زرارة عن أبي عبد الله عَلَيْهِ الْكَفَافُ، حيث سأله عن المرتبة التي يتحقق بها النوم الناقض للوضوء، فأجابه، ثم سأله عن الحكم في حالة الشك في وقوع النوم، إذ قال [الراوي] له: «فإن حرك في جنبه شيء ولم يعلم به»؛ فكان عدم التفاته إلى ما حرك في جنبه، جعله يشك في أنه نام فعلاً؟ أو لا؟ فاستفهم عن حكمه، فقال له الإمام عَلَيْهِ الْكَفَافُ: «لا حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين؛ وإلا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك؛ ولكن ينقضه بيقين آخر».^١

والكلام في هذه الرواية، يقع في عدة جهات:
الجهة الأولى: في فقه الرواية، بتحليل مفاد قوله: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين بالشك»، وذلك بالكلام في نقطتين:
النقطة الأولى: إنه كيف اعتبر البناء على الشك، نقضاً للبيقين؟ منع أنَّ

١. تهذيب الأحكام، ج ١، باب الأحداث الموجبة للطهارة، ح ١١؛ وسائل الشيعة، ج ١، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، ح ١؛ وفيه بدل (ينقض): تنقض؛ وبدل (ينقضه): انقضه.

اليقين بالطهارة حدوثاً، لا يتزعزع بالشك في الحدث بقاءً؛ فلو أن المكلف في الحالة المفروضة في السؤال، بنى على أنه محدث، لما كان ذلك منافياً ليقينه؛ لأنّ اليقين بالحدث، لا ينافي الارتفاع، فكيف يُسند نقض اليقين إلى الشك؟

والتحقيق: أن الشك، ينقض اليقين تكويناً، إذا تعلق بنفس ما تعلق به اليقين؛ وأمّا إذا تغایر المتعلقان، فلا تنافي بين اليقين والشك، ليكون الشك ناقضاً وهادماً للبيقين.

وعلى هذه الأساس، نعرف أن الشك في قاعدة اليقين، ناقض تكويني للبيقين المفترض فيها؛ لوحدة متعلقيها ذاتاً وزماناً، وأن الشك في مورد الاستصحاب، ليس ناقضاً تكوينياً للبيقين المفترض فيه؛ لأن أحدهما متعلق بالحدث، والآخر متعلق بالبقاء؛ وهذا يجتمعان في وقت واحد. ولكن مع هذا، قد يُسند النقض إلى هذا الشك، فيقال: إنه ناقض للبيقين، بإعمال عنایة عرفية؛ وهي أن تلغى ملاحظة الزمان؛ فلأنقطع الشيء إلى حدوث وبقاء؛ بل نلحظه بما هو أمر واحد؛ ففي هذه الملاحظة، يُرى الشك والبيقين، واردين على مصب واحد ومتصلق فارداً؛ فيصح بهذا الاعتبار، إسناد النقض إلى الشك؛ فكأن الشك، نقض اليقين؛ وبهذا الاعتبار يُرى أيضاً أن البيقين والشك غير مجتمعين؛ كما هو الحال في كل منقوض مع ناقضه؛ وعلى هذا الأساس، جرى التعبير في الرواية، فأُسند النقض إلى الشك ونُهى عن جعله ناقضاً.

النقطة الثانية: في تحديد عناصر الجملة المذكورة الواردة في كلام

الامام عثيّلًا؛ فإنّها جملة شرطية؛ والشرط فيها، هو أن لا يستيقن أنتَ قد نام؛ وأمّا الجزاء، ففيه ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون مذوفاً ومقدراً؛ وتقديره: «فلا يجب الوضوء»، ويكون قوله: «فإنّه على يقين... المخ»، تعليلًا للجزاء المذوف.

وقد يلاحظ على ذلك، أنتَ التزام بالتقدير؛ وهو خلاف الأصل في المحاورة؛ والتزام بالنكارة؛ لأنّ عدم وجوب الوضوء، يكون قد بُيّن مرّة قبل الجملة الشرطية، ومرّة في جزائها المقدّر.

وتندفع الملاحظة الأولى، بأنّ التقدير في مثل المقام، ليس على خلاف الأصل؛ لوجود القرينة المتصلة على تعينه وبيانه؛ حيث صرّح بعدم وجوب الوضوء قبل الجملة الشرطية مباشرة.

وتندفع الملاحظة الثانية، بأنّ التكرار الملقّن من التصرّف والتقدير، ليس على خلاف الطبع؛ وليس هذا تكراراً حقيقياً؛ كما هو واضح؛ فهذا الاحتمال، لا غبار عليه من هذه الناحية.

الثاني: أن يكون الجزاء، قوله: «فإنّه على يقين من وضوئه»، فيُتخلّص بذلك من التقدير؛ ولكن يلاحظ حينئذ: أنه لا ربط بين الشرط والجزاء؛ لوضوح أنّ اليقين بالوضوء، غير مترتب على عدم اليقين بالنوم؛ بل هو ثابت على أيّ حال؛ ومن هنا يتعمّن حينئذ، لأجل تصوير الترتّب بين الشرط والجزاء، أن يُحمل قوله: «فإنّه على يقين من وضوئه»، على أنتَ جملة إنسانية؛ يراد بها الحكم بأنّه متيقّن تعبداً؛ لا خبريةً تتحدّث عن اليقين الواقعيّ له بوقوع الوضوء منه؛ فإنّ اليقين التعبديّ بالوضوء، يمكن

أن يكون مترتبًا على عدم اليقين بالنوم؛ لأنّه حكم شرعي؛ خلافاً للبيتين الواقعي بالوضوء؛ فإنه ثابت على أي حال؛ ولكن حمل الجملة المذكورة على الإشاء، خلاف ظاهرها عرفاً.

الثالث: أن يكون الجزاء، قوله: «ولainقض اليقين بالشك»؛ وأمّا قوله: «فإنه على يقين من وضوئه»، فهو تمهد للجزاء؛ أو تتميم للشرط. وهذا الاحتمال، أضعف من سابقه؛ لأنّ الجزاء، لا يناسب الواو، والشرط وتتميّاته، لاتناسب الفاء.

وهكذا، يتبيّن أن الاحتمال الأول، هو الأقوى؛ ولكن يبقى أن ظاهر قوله: «فإنه على يقين من وضوئه»، كونه على يقين فعلي بالوضوء؛ وهذا إنما ينسجم مع حمل اليقين، على اليقين التعبدي الشرعي؛ كما يفترضه الاحتمال الثاني؛ لأنّ اليقين إذا حملناه على اليقين التعبدي الشرعي، فهو يقين فعلي بالوضوء؛ ولا ينسجم مع حمله على اليقين الواقعي؛ لأنّ اليقين الواقعي بالوضوء، ليس فعلياً؛ بل المناسب حينئذ، أن يقال: «فإنه كان على يقين من وضوئه»؛ فظهور الجملة المذكورة في فعلية اليقين، قد يُتّخذ قرينة على حملها على الإنشائية.

فإن قيل: أو ليس المكلف عند الشك في النوم، على يقين واقعي فعلاً، بأنّه كان متظهراً؟ فلماذا تفترضون أنّ فعلية اليقين، لا تنسجم مع حمله على اليقين الواقعي؟

قلنا: إن إسناد النقض إلى الشك، في جملة: «ولainقض اليقين بالشك»، إنما يصح إذا ألغيت خصوصيّة الزمان وجُرّد الشيء المتيقّن والمشكوك، عن

وصف الحدوث والبقاء؛ كما تقدّم توضيحة؛ وبهذا اللحاظ، يكون الشك ناقضاً لليقين، ولا يكون اليقين فعلياً حينئذ.

ولكنَّ الظاهر، أنَّ ظهور جملة: «فإنه على يقين من وضوئه»، في أنها جملة خبرية، لا إنشائية، أقوى من ظهور اليقين في الفعلية؛ وهكذا نعرف أنَّ مفاد الرواية: أنَّه إذا لم يستيقن بالنوم، فلا يجب الوضوء؛ لأنَّه كان على يقين من وضوئه، ثمَّ شُكَّ؛ ولا ينبغي أن ينقض اليقين بالشكّ.

الجهة الثانية: في أنَّ الرواية، هل هي ناظرة إلى الاستصحاب؟ أو إلى قاعدة المقتضي والمانع؟ فقد يقال: إنَّ الاستصحاب، يتعلّق فيه الشك ببقاء المتيقَّن؛ وقد فُرض في الرواية، اليقين بالوضوء، والوضوء ليس له بقاء ليُعقل الشك في بقائه؛ وإنما الشك في حدوث النوم، وينطبق ذلك على قاعدة المقتضي والمانع؛ لأنَّ الوضوء مقتضٍ للطهارة، والنوم رافع ومانع عنها؛ فالمقتضي في مورد الرواية، معلوم، والمانع مشكوك، فيبين على أصلة عدم المانع، وثبت المقتضي - بالفتح -.

ويرد على ذلك: أنَّ الوضوء قد فُرض له في الشريعة بقاء واستمرار، وهذا عَبْر عن الحدث، بأنَّه ناقض للوضوء، وقيل للمصلي: إنه على وضوء؛ وليس ذلك إلَّا لافتراضه أمراً مستمراً، فيتعلّق الشك ببقاء، وينطبق على الاستصحاب.

ونظراً إلى ظهور قوله: «ولا ينقض اليقين بالشكّ»، في وحدة متعلّقة اليقين والشك، يتعمّن تنزيل الرواية على الاستصحاب.

الجهة الثالثة: بعد افتراض تكفل الرواية للاستصحاب، يقع الكلام في

أنته: هل يستفاد منها جعل الاستصحاب على وجه كليّ، كقاعدة عامة؟ أو لاتدلّ على أكثر من جريان الاستصحاب في باب الوضوء عند الشك في الحدث؟

قد يقال بعدم الدلالة على الاستصحاب، كقاعدة عامة؛ لأنّ اللام في قوله: «ولا ينقض اليقين بالشك»، كما يمكن أن تكون للجنس - فتكون الجملة المذكورة، مطلقة -، كذلك يحتمل أن يكون للعهد وللإشارة إلى اليقين المذكور في الجملة السابقة: «فإنه على يقين من وضوئه»؛ وهو اليقين بالوضوء؛ فلا يكون للجملة إطلاق لغير مورد الشك في انتهاض الوضوء؛ وإجمال اللام، وترددّه بين الجنس والعهد، كافي في منع الإطلاق.

ويرد على ذلك أولاً: أنّ قوله: «فإنه على يقين من وضوئه»، مسوق مساق التعليل للجزاء المذوق؛ كما تقدم، وظهور التعليل، في كونه تعليلاً بأمر عرفيّ، وتحكيم مناسبات الحكم والموضع المركوزة عليه، يقتضي حمل اليقين والشك على طبيعيّ اليقين والشك؛ لأنّ التعليل بكبرى الاستصحاب، عرفيّ ومطابق للمناسبات العرفية؛ بخلاف التعليل باستصحابٍ مجعل في خصوص باب الوضوء.

وثانياً: أنّ اللام في قوله: «ولا ينقض اليقين بالشك»، لو سُلِّمَ أنته للعهد والإشارة إلى اليقين الوارد في جملة: «فإنه على يقين من وضوئه»، فلا يقتضي ذلك، اختصاص القول المذكور بباب الوضوء؛ لأنّ قيد «من وضوئه»، ليس قيداً للبيدين؛ حيث أنّ اليقين، لا يتعدّى عادة إلى متعلقه بـ«من»؛ وإنما هو قيد للظرف؛ ومحصل العبارة: أنّه من ناحية الوضوء،

على يقين؛ وهذا يعني أنّ الكلمة اليقين، استُعملت في معناها الكلّي؛ فإذا أشير إليها، لم يقتضِ ذلك، الاختصاص بباب الموضوع؛ خلافاً لما إذا كان القيد راجعاً إلى نفس اليقين، وكان مفاد الجملة المذكورة: أنّه على يقين بال موضوع؛ فإنّ الإشارة إلى هذا اليقين، توجب الاختصاص.

وعلى هذا، فالاستدلال بالرواية تام؛ وهناك روايات عديدة، يُستدلّ بها على الاستصحاب؛ ولا شكّ في دلالة جملة منها.

الخلاصة

□ استدلّ على الاستصحاب:

١. بأنّه المفيد للظنّ بالبقاء؛ وهو من نوع؛ أمّا صغرويًّا، فلأنّ إفادة الحالة السابقة - بمجرّدّها - للظنّ بالبقاء، ممنوعة؛ وأمّا كبرويًّا، فلعدم قيام دليل على حجّيّة مثل هذا الظنّ.
٢. بجريان السيرة؛ وفيه أنّ الجري والانسياق العملي على طبق الحالة السابقة، في كثير من الأحيان، يكون بدافع من الألفة والعادة التي توجب الغفلة عن احتمال الارتفاع أو الإطمئنان بالبقاء؛ لا بدافع من البناء على حجّيّة الحالة السابقة في إنّيات البقاء تعبدًا.
٣. بالروايات؛ وهي العدة في مقام الاستدلال؛ ومنها: صحيحه زرارة عن أبي عبدالله عليهما السلام.

الأسئلة

١. هل يُمكن الاستشهاد بالسيرة العقلائيّة، على أنّ الاستصحاب مفيد للظنّ بالبقاء؟
٢. هل الشكّ، ينقض اليقين تكويناً؟
٣. ما هي صحيحه زرارة عن أبي عبدالله عليهما السلام؟
٤. هل صحيحه زرارة، ناظرة إلى الاستصحاب؟ أم قاعدة المقتضي والمانع؟
لماذا؟
٥. هل تختصّ صحيحه زرارة، بجريان الاستصحاب، في باب الوضوء عند الشكّ في الحدث؟ أم تعمّمه؟

* كيف نعرف مجرى الاستصحاب؟

٢. أركان الاستصحاب

وبعد الفراغ عن ثبوت الاستصحاب شرعاً، يقع الكلام في تحديد أركانه على ضوء دليله.

والمستفاد من دليل الاستصحاب المتقدم، تقوّمه بأربعة أركان:
الأول: اليقين بالحدوث.

والثاني: الشك في البقاء.

والثالث: وحدة القضية المتيقنة والمشكوكة.

والرابع: كون الحالة السابقة في مرحلة البقاء، ذات أثر مصحح للتعبد ببقائها.

ولنأخذ هذه الأركان تباعاً.

أما الركن الأول، فهو مأْخوذ في لسان الدليل في قوله: «ولا ينقض اليقين بالشك»؛ وظاهر ذلك، كون اليقين بالحالة السابقة، دخيلاً في موضوع الاستصحاب؛ ف مجرد حدوث شيء، لا يكفي لجريان استصحابه، ما لم يكن هذا الحدوث متيقناً؛ ومجرد الشك في وجود شيء، لا يكفي لاستصحابه، ما لم يكن ثبوته في السابق معلوماً.

وعلى هذا، ترتب بحث؛ وهو: أنّ الحالة السابقة، قد ثبتت بالأماراة، لاباليقين؛ فإذا كان الاستصحاب، حكماً مترباً على اليقين، فكيف يجري إداؤشك فيبقاء شيءٍ لم يكن حدوثه متيقناً؟ بل ثابتًا بالأماراة؟

وقد حاول المحقق النائي^{رحمه الله}، أن يخرج ذلك على أساس قيام الأمارات، مقام القطع الموضوعي؛ فالاليقين هنا، جزء الموضع للاستصحاب؛ فهو قطع موضوعي، وتقوم مقامه الأمارة.

وهناك من أنكر ركتيّة اليقين بالحدوث، واستظهر أنه مأخوذ في لسان الدليل، بما هو معروف ومشير إلى الحدوث؛ فالاستصحاب، مترب على الحدوث، لا على اليقين به، والأماراة ثبتت الحدوث؛ فتنفتح بذلك موضوع الاستصحاب.

وأما الركن الثاني - وهو الشك -، فمأخذ أيضًا في لسان الدليل؛ والمراد به: مطلق عدم العلم، فيشمل حالة الظن أيضًا؛ بقرينة قوله: «ولكن انقضه بيقين آخر»؛ فإنّ ظاهره، حصر ما يسمح بأن ينقض به اليقين، بـ«اليقين».

والشك، تارة: يكون موجوداً وجوداً فعلياً؛ كما في الشك الملتفت إلى شكه؛ وأخرى يكون موجوداً وجوداً تقديرياً؛ كما في الغافل الذي لو التفت إلى الواقع، لشك فيها؛ ولكنه غير شاكًّا فعلاً، لغفلته.

ومن هنا، وقع البحث في أن الشك المأخذ في موضوع دليل الاستصحاب، هل يشمل القسمين معاً؟ أو يختص بالقسم الأول؟ فإذا كان المكلف على يقين من الحدث، ثم شك في بقائه وقام وصلّى ملتفتاً إلى شكه، فلا ريب في أن استصحاب الحدث، يجري في حقه وهو يصلّى؛

وبذلك، تكون الصلاة من حين وقوعها، محكمةً بالبطلان؛ وفي مثل هذه الحالة، لأنّيكن للمكلّف إذا فرغ من صلاته هذه، أن يتمسّك لصحتها، بقاعدة الفراغ؛ لأنّها إنما تجري في صلاة لم يثبت الحكم ببطلانها حين إيقاعها؛ وأمّا إذا كان المكلّف على يقين من الحدث، ثم غفل وذهل عن حاله، وقام وصلّى ذاهلاً، ثم بعد الصلاة، التفت وشكّ في أنته: هل كان لايزال محدّثاً حين صلّى؟ أو لا؟ فقد يقال: بأنّ استصحاب الحدث، لم يكن جاريًّا حين الصلاة؛ لأن الشك لم يكن فعلياً؛ بل تقديرياً؛ فالصلاحة لم تقرن بقاعدةٍ شرعية تحكم ببطلانها؛ فبإمكان المكلّف حينئذٍ، أن يرجع عند التفاته بعد الفراغ من الصلاة، إلى قاعدة الفراغ، فيحکم بصحة الصلاة.

فإن قيل: هب أنّ الاستصحاب، لم يكن جاريًّا حين الصلاة؛ ولكن لماذا لا يجري الآن، مع أن الشك فعلٍ، وباستصحاب الحدث فعلًا، يثبت أن صلاته التي فرغ منها، باطلة؟

قلنا: إنّ هذا الاستصحاب، ظرف جريانه، هو نفس ظرف جريان قاعدة الفراغ؛ وكلما اتّحد ظرف جريان الاستصحاب والقاعدة، تقدّمت قاعدة الفراغ؛ خلافاً لما إذا كان ظرف جريان الاستصحاب، أثناء الصلاة؛ فإنّه حينئذ، لا يدع مجالاً لرجوع المكلّف بعد الفراغ من صلاته، إلى قاعدة الفراغ؛ لأنّ موضوعها صلاة لم يُحکم ببطلانها في ظرف الإتيان بها.

ولكن الصحيح، أنّ قاعدة الفراغ، لا تجري بالنسبة إلى الصلاة المفروضة في هذا المثال على أيّ حال؛ حتى لو لم يجر استصحاب الحدث في أثناءها؛ وذلك لأنّ قاعدة الفراغ، لا تجري عند إحراز وقوع الفعل المشكوك الصحة مع الغفلة؛ ففي المثال المذكور، لأنّيكن تصحيح الصلاة بحال.

أما الركن الثالث - وهو وحدة القضية المتيقنة والمشكوكة -، فيستفاد من ظهور الدليل، في أن الشك الذي يُمثل الركن الثاني، يتعلّق بعين ما تعلّق به اليقين الذي يُمثل الركن الأول؛ إذ لو تغابر متعلّق الشك مع متعلّق اليقين، فلن يكون العمل بالشك نقضاً لليقين؛ وإنما يكون نقضاً له في حالة وحدة المتعلق لها معاً؛ والمقصود بالوحدة، الوحدة الذاتية؛ لا الزمانية؛ فلا ينافيها أن يكون اليقين متعلّقاً بحدوث الشيء، والشك ببقائه؛ فإن النقض، يصدق مع الوحدة الذاتية، وتجريده كلّ من اليقين والشك عن خصوصية الزمان كما تقدّم؛ وقد ترتب على هذا الركن، عدّة أمور:

نذكر منها: ما قد لوحظ من أنّ هذا الركن، يمكن تواجده في الشبهات الموضوعية؛ بأن تشكّ في بقاء نفس ما كنت على يقين منه؛ ولكن من الصعب، الالتزام بوجوده في الشبهات الحكمية؛ وذلك لأنّ الحكم المعمول؛تابع في وجوده، لوجود القيود المأخوذة في موضوعه عند جعله؛ فإذا كانت هذه القيود، كلّها متوفّرة ومحرّزة، فلا يمكن الشك في وجود الحكم المعمول، وما دامت باقية ومعلومة، فلا يمكن الشك في بقاء الحكم المعمول؛ وإنما يُتصوّر الشك، في بقائه بعد اليقين بحدوثه، إذا أحرز المكلّف في البداية، أنّ القيود كلّها، موجودة، ثم اختلّت خصوصية من الخصوصيات في الأئمة، واحتمل المكلّف أن تكون هذه الخصوصية، من تلك القيود؛ فإنّه سوف يشكّ حينئذٍ، في بقاء الحكم المعمول؛ لاحتلال انتفاء قيده.

ومثال ذلك: أن يكون الماء متغيّراً بالنجاسة، فيعلم بنجاسته، ثم يزول التغيير الفعلي، فيشكّ في بقاء النجاسة، لاحتلال أنّ فعلية التغيير، قيد في

النجاسة المعمولة شرعاً؛ وفي هذه الحالة، لو لاحظ المكلّف بدقة قضيّته المتيقّنة وقضيّته المشكوكة، لرأّها مختلفتين؛ لأنّ القضية المتيقّنة، هي نجاسة الماء المتّصف بالتغيّر الفعليّ، والقضية المشكوكة، هي نجاسة الماء الذي زال عنه التغيّر الفعليّ، فكيف يجري الاستصحاب؟

وقد ذكر المحققون: أنَّ الوحدة المعتبرة بين المتيقّن والمشكوك، ليست وحدة حقيقة مبنية على الدقة والاستيعاب؛ بل وحدة عرفية؛ على نحو لو كان المشكوك ثابتاً في الواقع، لا يعتبر العرف هذا الثبوت، بقاءً لما سبق؛ لا حدوثاً لشيءٍ جديد؛ إذ كلما صدق على المشكوك، أنته بقاء عرفاً للمتيقّن، انطبق على العمل بالشك، أنته نقض لليقين بالشك؛ فيشمله دليل الاستصحاب؛ ولا شك في أنَّ الماء المتغيّر، إذا كان نجساً بعد زوال التغيّر، فليست هذه النجاسة عرفاً، إلّا امتداداً للنجاسة المعلومة حدوثاً؛ وإن كانت النجاستان مختلفتين في بعض المخصوصيات والظروف؛ فيجري استصحاب النجاسة.

نعم، بعض القيود، تُعتبر عرفاً، مقوّمة للحكم ومنوعة له، على نحو يرى العرف، أنَّ الحكم المرتبط بها، مغاير للحكم الثابت بدونها؛ كما في وجوب إكرام الضيف المرتبط بالضيافة، فإنَّ الضيافة قيد منوع؛ فلو وجب عليك أن تُكرم ضيفك بعد خروجه من ضيافتك أيضاً، بوصفه فقيراً، فلا يُعتبر هذا الوجوب، استمراً لوجوب إكرامه من أجل الضيافة؛ بل وجوباً آخر؛ لأنَّ الضيافة، خصوصيّة مقوّمة ومنوعة؛ فإذا كنت على يقين من وجوب إكرام الضيف، وشككت في وجوب إكرامه بعد خروجه من

ضيافتك باعتبار فقره، لم يجر استصحاب الوجوب؛ لأنّ الوجوب المشكوك هنا، معاير للوجوب المتيقّن؛ وليس استمراً له عرفاً.

وهكذا، نخرج بنتيجة؛ وهي: أنّ القيود للحكم، على قسمين عرفاً: فقسم منها يُعتبر مقوّماً ومنوّعاً؛ وقسم ليس كذلك؛ وكلّما نشأ الشك من القسم الأوّل، لم يجر الاستصحاب؛ وكلّما نشأ من القسم الثاني، جرى؛ وقد يُسمّى القسم الأوّل، بـ«الحيثيات التقييدية»؛ والقسم الثاني، بـ«الحيثيات التعليلية».

وأمّا الركن الرابع، فقد يُبيّن بإحدى صيغتين:
 الأولى: أنّ الاستصحاب يتوقف جريانه، على أن يكون المستصحاب، حكماً شرعياً أو موضوعاً، يترتب عليه الحكم الشرعي؛ لأنّه إذا لم يكن كذلك، يُعتبر أجنبياً عن الشارع؛ فلا معنى لصدور التعبد منه بذلك.
 وهذه الصيغة، تُسبّب عدّة مشاكل:

منها: كيف يجري استصحاب عدم التكليف؟ مع أنّ عدم التكليف، ليس حكماً، ولا موضوعاً لحكم؟

ومنها: أنّه كيف يجري استصحاب شرط الواجب وقيده كالطهارة؟ كما هو مورد الرواية؟ فإنّ قيد الواجب، ليس حكماً ولا موضوعاً يترتب عليه الحكم؛ فإنّ الحكم، إنّما يترتب على قيد الوجوب، لا على قيد الواجب؛ ومن هنا وُضعت الصيغة الأخرى، كما يلي.

الثانية: أنّ الاستصحاب، يتوقف جريانه، على أن يكون لإثبات الحالة السابقة في مرحلة البقاء، أثر عمليٌّ؛ أي: صلاحية للتنجيز والتعديل؛ وهذا

حاصل في موارد استصحاب عدم التكليف؛ فإنّ إثبات عدم التكليف بقاءً، معذّر؛ وكذلك في موارد استصحاب قيد الواجب؛ فإنّ إثباته بقاءً، معذّر في مقام الامتثال.

وهذه الصيغة، هي الصحيحة؛ لأنّ برهان هذا الركن، لا يثبت أكثر مما تقرّره هذه الصيغة، كما سرّى؛ وبرهان توقف الاستصحاب على هذا الركن، أمران:

أحدهما: أنّ إثبات الحالة السابقة، في مرحلة البقاء تعبدًا، إذا لم يكن مؤثّراً في التنجيز والتعديل، يعتبر لغوًا.

والآخر: أنّ دليل الاستصحاب، ينفي عن نقض اليقين بالشك، ولا يراد بذلك، النهي عن النقض الحقيقي؛ لأنّ اليقين ينتقض بالشك حقيقة؛ وإنما يراد النهي عن النقض العملي؛ ومرجع ذلك، إلى الأمر بالجري على طبق ما يقتضيه اليقين من إقدام أو إحجام وتنجيز وتعديل؛ ومن الواضح أنّ المستصحاب، إذا لم يكن له أثر عمليّ وصلاحية للتنجيز والتعديل، فلا يقتضي اليقين به، جريًاً عمليًاً محدّدًا، ليؤمر المكلّف بإبقاء هذا الجري وينهى عن النقض العملي.

وهذا الركن، يتواجد فيما إذا كان المستصحاب، حكمًا قابلاً للتنجيز والتعديل؛ أو عدم حكم قابلٍ لذلك؛ أو موضوعاً لحكم كذلك؛ أو متعلّقاً بحكم [ذلك].

والظرف الذي يُعتبر فيه متواجد هذا الركن، هو ظرف البقاء؛ لا ظرف المحدث؛ فإذا كان للحالة السابقة، أثر عمليّ وصلاحية للتنجيز والتعديل

في مرحلة البقاء، جرى الاستصحاب فيها؛ ولو لم يكن لحدودتها أثر؛ فنلأ: إذا لم يكن لـكفر الابن في حياة أبيه أثر عمليّ، ولكن كان لبقائه كافراً إلى حين موت الأب، أثر عمليّ - وهو نفي الإرث عنه -، وشككنا في بقائه كافراً كذلك، جرى استصحاب كفره.

الخاتمة

□ الأركان المقومة للاستصحاب المستفادة من دليله، أربعة:

١. اليقين بالحدوث.

٢. الشك في البقاء.

٣. وحدة القضية المتيقنة والمشكوكة.

٤. كون الحالة السابقة في مرحلة البقاء، ذات أثر مصحح للتعبد ببقائها.

□ إنّ القيد للحكم عرفاً، على قسمين: فقسم منها يُعتبر مقوّماً ومنوّعاً؛

وقسم ليس كذلك؛ وكلّما نشأ الشك من القسم الأول، لم يجر الاستصحاب؛

وكلّما نشأ من القسم الثاني، جرى؛ وقد يُسمى القسم الأول، بـ «الحيثيات

التقييدية»؛ والثاني، بـ «الحيثيات التعليلية».

الأسئلة

١. ما هي أركان الاستصحاب على ضوء دليله؟
٢. اذكر عبارة الدليل، للركن الأول من أركان الاستصحاب.
٣. ما هي القرينة على الركن الثاني في دليل الاستصحاب؟
٤. كيف يُستدلّ بالرواية، على الركن الثالث؟
٥. اذكر ما يتربّب على الركن الثالث من أركان الاستصحاب؟
٦. بين أقسام القيود للحكم عرفاً.
٧. ما هي الحيثيات التقييدية؟
٨. ما هي الحيثيات التعليلية؟
٩. ما هي مشاكل صياغة الركن الرابع بأنّ الاستصحاب يتوقف جريانه على أن يكون المستصحب، حكماً شرعياً أو موضوعاً يتربّب عليه الحكم الشرعي؟
١٠. بين برهان توقف الاستصحاب، على الركن الرابع.

- * هل يجري الاستصحاب في السبب التكويني، أو الملازم الخارجي لموضوع الحكم؟
- * هل يختص الاستصحاب بالشك في الرافع؟ أم يعم الشك في المقتضي؟

٣. مقدار ما يثبت بالاستصحاب

دليل الاستصحاب كما عرفنا، مفاده النهي عن النقض العملي للبيقين، عند الشك.

وهذا النهي، لا يراد به، تحريم النقض العملي؛ بل يراد به، بيان أنّ حكم ببقاء المتيقّن، عند الشك في بقائه؛ والنهي، إرشاد إلى هذا الحكم؛ فكأنّه قال: «لا ينقض اليقين بالشك؛ لأنّي أحكم بأنّ المتيقّن باقي»؛ والحكم ببقاء المتيقّن هنا، لا يعني بقاءه حقيقة؛ و إلا لزال الشك؛ مع أنّ الاستصحاب، حكم الشك؛ بل يعني بقائه من الناحية العملية؛ أي: تنزيله منزلة الباقي عملياً؛ ومرجع ذلك إلى القول بأنّ الشيء الذي كنت على يقين منه، فشككت في بقائه، ثُرِّل منزلة الباقي؛ فإذا كان المستصحب، حكماً، فتنزيله منزلة الباقي، معناه التبعد ببقاءه؛ وإذا كان موضوعاً لحكم، فتنزيله منزلة الباقي، معناه التبعد بحكمه وأثره؛ وإذا كان للمستصحب، حكم شرعيّ، وكان هذا الحكم، بنفسه موضوعاً لحكم شرعي آخر، فتنزيله منزلة الباقي، معناه التبعد بحكمه؛ والتبعد بحكمه، هو بدوره، يعني التبعد بما لهذا الحكم من حكم أيضاً، وهكذا....

وقد لا يكون المستصحب، حكماً ولا موضوعاً لحكم؛ ولكن سبب تكويني أو ملازم خارجي لشيء آخر، وذلك الشيء هو موضوع الحكم؛ كما لو افترضنا أنّ حياة زيد، التي كنّا على يقين منها، ثم شككنا في بقائها، سبب - على تقدير بقائهما إلى زمان الشك - لنبات لحيته، وكان نبات اللحية، موضوعاً لحكم شرعي؛ ففي مثل ذلك، هل يجري استصحاب حياة زيد، لإثبات ذلك الحكم الشرعي؟ تعبدأ؟ أو لا؟

والمشهور بين الحُقَّيْقَيْنِ، عدم اقتضاء دليل الاستصحاب لذلك؛ وهذا هو الصحيح؛ لأنَّه إنْ أُريد إثبات ذلك الحكم الشرعي، باستصحاب حياة زيد مباشرة، بلا تعبد نبات اللحية، فهو غير ممكن؛ لأنَّ ذلك الحكم، موضوعه نبات اللحية، لا حياة زيد؛ فما لم يثبت بالتنزيل والتعبد نبات اللحية، لا يترتب الحكم؛ وإنْ أُريد إثبات نبات اللحية أولاً، باستصحاب الحياة، وبالتالي: إثبات ذلك الحكم الشرعي، فهو خلاف ظاهر دليل الاستصحاب؛ لأنَّ مفاده كما عرفنا، تنزيل مشكوك البقاء، متزلة الباقي؛ والتنزيل داعماً، ينصرف عرفاً، إلى توسيعة دائرة الآثار المعمولة من قِبَل المنزل، لا غيرها؛ ونبات اللحية، أثر للحياة، ولكنَّه أثر تكويني؛ وليس يجعل من الشارع بما هو شارع؛ فهو كما لو قال الشارع: «نزلت الفقاعة منزلة الخمر» -، فكما يترتب على ذلك توسيعة دائرة الحرمة - لا توسيعة الآثار التكوينية للخمر بالتنزيل، كذلك يترتب على استصحاب الحياة، توسيعة الأحكام الشرعية للحياة عملياً؛ لا توسيعة آثارها التكوينية التي متها، نبات اللحية.

ومن هنا صَحّ القول بأنّ الاستصحاب ترتب عليه الأحكام الشرعية للمستصحب، دون الآثار العقلية التكوينية وأحكامها الشرعية.

ويُسمى الاستصحاب الذي يراد به إثبات حكم شرعي مترب على أثر تكويني للمستصحب، بـ«الأصل المثبت»؛ ويقال عادة، بعدم جريان الأصل المثبت؛ ويراد به: أنّ مثل استصحاب الحياة، لا يثبت الحكم الشرعي لنبات اللحية؛ ويُسمى نبات اللحية، بـ«الواسطة العقلية».

٤. عموم جريان الاستصحاب

بعد أن ثبتت دلالة النصوص، على جريان الاستصحاب، نتمسّك بإطلاقها، لإثبات جريانه في كلّ الحالات التي تتمّ فيها أركانه؛ وهذا معنى عموم جريانه؛ ولكنّ هناك، أقوال تتوجه إلى التفصيل في جريانه بين بعض الموارد وبعض؛ بدعوى قصور إطلاق الدليل، عن الشمول لجميع الموارد؛ ونقتصر على ذكر أهمّها؛ وهو: ما ذهب إليه الشيخ الأنصاري والحقّق النائي (رحمهما الله)، من جريان الاستصحاب في موارد الشك في الرافع، وعدم جريانه في موارد الشك في المقتضي.

وتوسيع مدعاهما: أنّ المتيقن الذي يشكّ في بقائه، تارًّاً يكون شيئاً قابلاً للبقاء والاستمرار بطبيعته؛ وإنّما يرتفع برافع؛ والشك في بقائه، ينشأ من احتلال طرق الرافع؛ ففي مثل ذلك، يجري استصحابه؛ ومثاله: الطهارة التي تستمرّ بطبعها متى ما حدثت، ما لم ينقضها حدث.

وآخر: يكون المتيقن الذي يشكّ في بقائه، محدود القابلية للبقاء في

نفسه؛ كالشمعة التي تنتهي لا محالة بمرور زمان، حتى لو لم يهب عليها الريح؛ فإذا شُكَّ في بقاء نورها، لا حتَّال انتهاء قابلية، لم يجر الاستصحاب؛ ويُسمَّى ذلك، بـ«مورد الشك في المقتضي».

وبالنظرة الأولى، يبدو أنَّ هذا التفصيل، على خلاف إطلاق دليل الاستصحاب؛ لشمول إطلاقه لموارد الشك في المقتضي؛ فلابد للقائلين بعدم الشمول، من إبراز نكتة في الدليل، تغُّ عن إطلاقه؛ وهذه النكتة، قد أدعُّي أنَّها الكلمة «النَّفْض»؛ وتقرِيب استفادَة الاختصاص منها بوجهين:

الوجه الأول: أنَّ النَّفْض، حلٌّ لما هو مُحْكَم ومبِرْمٌ؛ وقد جُعل الاستصحاب بلسان النهي عن النَّفْض؛ فلا بد أن تكون الحالة السابقة التي يُنهى عن نقضها، مُحْكَمة ومبِرْمة ومستمرة بطبيعتها، لكي يصدق النَّفْض على رفع اليد عنها؛ وأمَّا إذا كانت مشكوكَة القابلية للبقاء، فهي على فرض انتهاء قابليتها، لا يصح إسناد النَّفْض إليها؛ لأنَّ حالاتها بحسب طبعها، فأنت لا تقول عن الخيوط المتفوكة: «إني نقضتها»، إذا فصلت بعضها عن بعض؛ وإنما تقول ذلك عن الجبل المحكم، إذا حلَّته؛ فيختص الدليل إذاً، بوارد إثراز قابلية المستصحاب للبقاء والاستمرار.

ويرد على هذا الوجه، أنَّ النَّفْض لم يُسند إلى المتيقَّن والمستصحاب، لِنفتَش عن جهة إحكام فيه، حتى نجدَها في افتراض قابلية للبقاء؛ بل أُسند إلى نفس اليقين في الرواية، واليقين بنفسه، حالة مستحكمة وفيها رسوخ مصْحَح لإسناد النَّفْض إليها، بقطع النظر عن حالة المستصحاب ومدى قابليته للبقاء.

الوجه الثاني: أن دليل الاستصحاب، يفترض كون العمل بالشك، نقضاً لليقين بالشك؛ وهذا لا يصدق حقيقة، إلا إذا كان الشك متعلقاً بعين ما تعلق به اليقين حقيقةً أو عنایةً؛ ومثال الأول: الشك في قاعدة اليقين مع يقينها؛ ومثال الثاني: الشك فيبقاء الطهارة مع اليقين بحدوثها؛ فإن الشك هنا، وإن كان متعلقاً بغير ما تعلق به اليقين حقيقة - لأنّه متعلق ببقاء، واليقين متعلق بالحدث -، ولكن، حيث أن المتيقن له قابلية البقاء والاستمرار، فكأنّ اليقين، بالعنایة قد تعلق به؛ بما هو باقٍ ومستمر، فيكون الشك متعلقاً بعين ما تعلق به اليقين؛ وبهذا يصدق النقض على العمل بالشك؛ وأمّا في موارد الشك في المقتضي، فاليقين غير متعلق بالبقاء؛ لا حقيقةً ولا عنایةً؛ أمّا الأول، فواضح؛ وأمّا الثاني، فلأنّ المتيقن، لم تحرّز قابليته للبقاء؛ وعليه، فلا يكون العمل بالشك نقضاً لليقين، ليشمله النهي المجعل في دليل الاستصحاب.

والجواب على ذلك، بأنّ صدق النقض، وإن كان يتوقف على وحدة متعلق اليقين والشك، ولكن يكفي في هذه الوحدة، تحريد اليقين والشك من خصوصية الزمان الحدوثي والبقاء، وإضافتها إلى ذات واحدة؛ كما تقدّم توضيحه فيما مضى؛ وهذه العنایة التجريدية، تُطبّق على موارد الشك في المقتضي أيضاً.

وعليه، فالاستصحاب يجري في موارد الشك في المقتضي أيضاً.

الخلاصة

- إن الاستصحاب ترتب عليه الأحكام الشرعية للمستصحاب، دون الآثار العقلية التكوينية وأحكامها الشرعية.
- الأصل المثبت: هو الاستصحاب الذي يراد به، إثبات حكم شرعي مترب على أثر تكويني للمستصحاب.
- الاستصحاب يجري في موارد الشك في الرافع والشك في المقتضي.
- إن الأصل المثبت، لا يُثبت الحكم الشرعي للواسطة العقلية.

الأسئلة

١. هل يقتضي مفاد دليل الاستصحاب، تحريم النقض العملي؟
٢. ما معنى الحكم ببقاء اليقين؟
٣. ما معنى بقاء المتيقن فيما إذا كان المستصحاب حكماً؟
٤. ما معنى بقاء المتيقن فيما إذا كان المستصحاب حكماً شرعاً، وهو موضوع لحكم شرعي آخر؟
٥. ما هو مقدار ما يثبت بالاستصحاب؟
٦. ما هو الأصل المثبت؟

* هل يجري الاستصحاب

فيما إذا انتفى الحكم وصار معلقاً بوجود الموضوع؟

* هل يجري الاستصحاب في الأمور التدريجية؟

* هل يجري استصحاب الكلمة؟

٥. تطبيقات

[١.] استصحاب الحكم المتعلق

في موارد الشبهة الحكيمية، تارةً يُشكّ في بقاء الجعل، لاحتلال نسخه، فيجري استصحاب بقاء الجعل؛ وأخرى: يُشكّ في بقاء المعمول، بعد افتراض تحققّه وفعاليته؛ كما إذا حرم العصير العنبى بالغليان، وشكّ في بقاء الحرمة بعد ذهاب الثلثين بغير النار، فيجري استصحاب المعمول؛ وثالثة: يكون الشكّ في حالة وسطى، بين الجعل والمعمول؛ وتوضيح ذلك في المثال الآتي:

إذا جعل الشارع حرمة العنب إذا غلى، ونفترض عنبًا، ولكنّه بعد لم يغلِ، فهنا المعمول ليس فعلياً؛ بل فعليته فرع تحقق الغليان؛ فلا علم لنا بفعالية المعمول الآن، ولكنّا نعلم بقضية شرطية؛ وهي: أنّ هذا العنب، لو غلى، لحرم؛ فإذا تبيّس العنب بعد ذلك، وأصبح زبيباً، نشكّ في أنّ تلك القضية الشرطية، هل لا تزال باقية؟ معنى أنّ هذا الزبيب، إذا غلى يحرم كالعنب؟ أو لا؟ فالشكّ هنا، ليس في بقاء الجعل ونسخه؛ إذ لا يختتم

النسخ؛ وليس في بقاء المجنول، بعد العلم بفعاليته، إذ لم يوجد علم بفعالية المجنول بعد، وإنما الشك في بقاء تلك القضية الشرطية.

فقد يقال: إنه يجري استصحاب تلك القضية الشرطية؛ لأنّها متيقنة حدوثاً، ومشكوكة بقاءً؛ ويُسمى بـ«استصحاب الحكم المعلق»؛ أو بـ«الاستصحاب التعليقي».

ولكن ذهب المحقق النائيني رحمه الله، إلى عدم جريان الاستصحاب؛ إذ ليس في الحكم الشرعي، إِلَّا الجعل والمجموع؛ والمعدل، لا شرط في بقائه، فالركن الثاني مختلف؛ والمجموع لا يقين بحدوثه، فالركن الأول مختلف.

وأما القضية الشرطية، فليس لها وجود في عالم التشريع، بما هي قضية شرطية وراء الجعل والمجموع، ليجري استصحابها.

[٥].٢. استصحاب التدريجيات

الأشياء: إِمَّا قارَّةٌ تُوجَدُ وَتَبْقَى؛ وَإِمَّا تَدْرِيْجِيَّةٌ كَالْحَرْكَةِ، تُوجَدُ وَتَفْنَى
يَاسِتمِار.

فبالنسبة إلى القسم الأول، لا إشكال في جريان الاستصحاب.
وأما بالنسبة إلى القسم الثاني، فقد يقال بعدم اجتماع الركن الأول
والثاني معاً؛ لأنّ الأمر التدرجيّ، سلسلة حدوثات، فإذا عُلِمَ بأنّ شخصاً
ييشي وشُكِّ في بقاء مشيه، لم يكن بالإمكان استصحاب المشي، لترتيب ما
له من الأثر؛ لأنّ الحصة الأولى منه، معلومة المحدث؛ ولكتها لا شُكٌ في
تصرّمها؛ والحصة الثانية، مشكوكه ولا يقين بها، فلم تتمّ أركان

الاستصحاب في شيء؛ ومن هنا، يُستشكل في إجراء الاستصحاب في الزمان؛ كاستصحاب النهار ونحو ذلك؛ لأنّه من الأمور التدريجية. والجواب على هذا الإشكال: أنَّ الأمر التدريجي، على الرغم من تدرّجه في الوجود وتصّرّمه قطعةً بعد قطعة، له وحدة ويُعتبر شيئاً واحداً مستمراً، على نحو يصدق على القطعة الثانية عنوان البقاء؛ فتتم أركان الاستصحاب، حينما نلحظ الأمر التدريجي، بوصفه شيئاً واحداً مستمراً، فنجد أنَّه متيقّن بدايَةً ومشكوكٌ نهايةً، فيجري استصحابه، وهذه الوحدة، مناطها في الأمر التدريجي، اتصال قطعاته بعضها ببعض، اتصالاً حقيقياً؛ كما في حركة الماء من أعلى إلى أسفل. أو اتصالاً عرفيَاً؛ كما في حركة المشي عند الإنسان؛ فإنَّ المشي يتخلله السكون والوقف، ولكنه يُعتبر عرفاً، متواصلاً.

[٣]. استصحاب الكلي

إذا وُجد زيد في المسجد مثلاً، فقد وُجد الإنسان فيه ضمناً؛ لأنَّ الطبيعي، موجود في ضمن فرده؛ فهناك وجود واحد، يضاف إلى الفرد وإلى الطبيعي الكلي؛ ومن حيث تعلق اليقين بالحدث، والشك في البقاء به، تارةً يتواجد كلا هذين الركنين في الفرد والطبيعي معاً؛ وأخرى يتواجدان في الطبيعي فقط؛ وثالثةً لا يتواجدان لا في الفرد ولا في الطبيعي؛ فهناك ثلات حالات:

الحالة الأولى: أن يُعلم بدخول زيد إلى المسجد، ويُشَك في خروجه؛

فهنا، الوجود الحادث في المسجد، بما هو وجود لزيد، وبما هو وجود طبيعي للإنسان، متيقن الحدوث، ومشكوك البقاء؛ فإن كان الأثر الشرعي، مترتبًا على وجود زيد - بأن قيل: «سبح مadam زيد موجوداً في المسجد» -، جرى استصحاب الفرد؛ وإن كان الأثر مترتبًا على وجود الكلّي - بأن قيل: «سبح مadam إنسان في المسجد» -، جرى استصحاب الكلّي، ويُسمى هذا، بـ«القسم الأول من استصحاب الكلّي».

الحالة الثانية: أن يعلم بدخول أحد شخصين إلى المسجد قبل ساعة؛ إما زيد؛ وإما خالد؛ غير أنّ زيداً فعلاً، نراه خارج المسجد، فإذا كان هو الداخل، فقد خرج؛ وأما خالد، فلعله إذا كان هو الداخل، لا يزال باقياً، فهنا إذاً، لوحظ كلّ من الفردين؛ فأركان الاستصحاب فيه غير متواجدة؛ لأنّ زيداً، لا شكّ في عدم وجوده فعلاً؛ وفالد، لا يقين بوجوده سابقاً ليُستصحب؛ ولكن، إذا لوحظ طبيعي الإنسان، أمكن القول بأنّ وجوده متيقن حدوثاً، ومشكوك بقاءً، فيجري استصحابه، إذا كان له أثر؛ ويُسمى هذا، بـ«القسم الثاني من استصحاب الكلّي».

الحالة الثالثة: أن يعلم بدخول زيد وبخروجه أيضاً، ولكن يشكّ في أنّ خالداً، قد دخل في نفس اللحظة التي خرج فيها زيد؟ أو قبل ذلك؟ على نحو لم يدخل المسجد من إنسان؟ فهنا لا مجال لاستصحاب الفرد؛ كما تقدّم في **المحالة السابقة**.

وقد يقال بجريان استصحاب الكلّي؛ لأنّ جامع الإنسان، متيقن حدوثاً ومشكوك بقاءً؛ ويُسمى هذا، بـ«القسم الثالث من استصحاب الكلّي».

والصحيح: عدم جريانه؛ لاختلال الركن الثالث؛ فإنّ وجود الجامع المعلوم حدوثاً، مغایر لوجوده المشكوك والمحتمل بقاءً؛ فلم يتحد متعلق اليقين ومتصل الشك؛ وبكلمة أخرى: إنّ الجامع، لو كان موجوداً فعلاً، فهو موجود بوجود آخر، غير ما كان حدوثاً؛ خلافاً للحالة الثانية؛ فإنّ الجامع، لو كان موجوداً فيها بقاءً، فهو موجود بعين الوجود الذي حدث ضمنه.

الخلاصة

استصحاب الحكم المتعلق: ذهب المحقق النائيني رحمه الله، إلى عدم جريان الاستصحاب في الحكم المتعلق؛ إذ ليس في الحكم الشرعي، إلا الجعل والمجموع؛ والجعل لا شك في بقائه، فالركن الثاني مختل؛ والمجموع لا يقين بحدوثه، فالركن الأول مختل؛ وأمّا القضية الشرطية، فليس لها وجود في عالم التشريع، بما هي قضية شرطية وراء الجعل والمجموع، ليجري استصحابها.

استصحاب التدرجيات: إنّ الأمر التدريجي، على الرغم من تدرّجه في الوجود، وتصّرّمه قطعة بعد قطعة، له وحدة؛ ويعتبر شيئاً واحداً مستمراً؛ على نحو يصدق على القطعة الثانية، عنوان البقاء؛ فتتمّ أركان الاستصحاب، حينما نلحظ الأمر التدريجي، بوصفه شيئاً واحداً مستمراً، فنجد أنّه متيقّن بداية، ومشكوك نهاية.

حالات استصحاب الكلّي:

١. أن يتواجد كلا ركني اليقين بالحدث والشك في البقاء، في الفرد والطبيعي:

- أ. إن كان الأثر الشرعي، مترتبًا على وجود الفرد؛ جرى استصحاب الفرد.
- ب. إن كان الأثر الشرعي، مترتبًا على وجود الكلّي؛ جرى استصحاب الكلّي.
٢. أن يتواجد كلا ركني اليقين بالحدوث والشك في البقاء، في الطبيعي فقط؛ يجري استصحابه، إذا كان له أثر.
٣. أن لا يتواجد كلا ركني اليقين بالحدوث والشك في البقاء؛ لا في الفرد ولا في الطبيعي، فالصحيح: عدم جريان الاستصحاب؛ لاختلال الركن الثالث؛ وهو وحدة القضية المتيقنة والمشكوكة.

الأسئلة

١. بيّن معنى استصحاب بقاء الجعل، واستصحاب بقاء المعمول.
٢. ما هو استصحاب الحكم المعلق؟
٣. ما هو رأي المحقق النائيني رحمه الله، في استصحاب الحكم المعلق؟
٤. ما هو تصوير عدم اجتماع الركن الأول والثاني، في استصحاب التدريجيات؟
٥. ما هو الصحيح في جريان استصحاب التدريجيات؟
٦. بيّن حالات استصحاب الكلّي.
٧. كيف يجري استصحاب الكلّي في كلّ من حالاته؟

- * هل يجري الاستصحاب فيما إذا لم تتحقق بالتقدم والتأخر؟
- * إذا كان استصحاب شيء، يعالج استصحاب شيء آخر؟
- فهل يجري الاستصحاب في الثاني؟ أم لا؟

٥ - ٤. الاستصحاب في حالات الشك في التقدم والتأخر

تارة: يُشكّ في أنّ الواقعية الفلسفية، حدثت؟ أو لا؟ فيجري استصحاب عدمها؛ أو يُشكّ في أنها، ارتفعت؟ أو لا؟ فيجري استصحاب بقائها؛ وأخرى: نعلم بأنّها حدثت أو ارتفعت، ولكنّا لانعلم بالضبط، تاريخ حدوثها أو ارتفاعها؛ مثلاً نعلم أنّ زيداً الكافر، قد أسلم، ولكن لانعلم هل أسلم صباحاً أو بعد الظهر؟ فهذا يعني أنّ فترة ما قبل الظهر، هي فترة الشك، فإذا كان لبقاء زيد كافراً في هذه الفترة وعدم إسلامه فيها، أثر مصحح للبعد، جرى استصحاب بقائه كافراً وعدم إسلامه إلى الظهر؛ وثبت بهذا الاستصحاب، كلّ أثر شرعي يترتب على بقائه كافراً وعدم إسلامه في الفترة؛ ولكن إذا كان هناك، أثر شرعي متربّ على حدوث الإسلام بعد الظهر، فلا يترتب هذا الأثر على الاستصحاب المذكور؛ لأنّ الحدوث كذلك، لازم تكويني لعدم الإسلام قبل الظهر؛ فهو عبارة نبات اللحية، بالنسبة إلى حياة زيد.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنّ موضوع الحكم الشرعي، قد يكون

بكامله، مجرئاً للاستصحاب إثباتاً أو نفيّاً؛ وقد يكون مركباً من جزءين أو أكثر، ويكون أحد الجزءين ثابتاً وجданاً، والآخر غير متيقّن.

ففي هذه الحالة، لا معنى لإجراء الاستصحاب، بالنسبة إلى الجزء الثابت وجданاً؛ كما هو واضح؛ ولكن قد تتوارد أركانه وشروطه لإثبات الجزء الآخر المشكوك، فيثبت الحكم؛ أو لنفيه، فينفي الحكم؛ ومثال ذلك أن يكون إرث الحفيد من جده، مترتبًا على موضوع مركب من جزءين: أحدهما: موت الجد؛ والآخر: عدم إسلام الأب إلى حين موت الجد؛ وإلا كان مقدّماً على الحفيد؛ فإذا افترضنا أنَّ الجد، مات يوم الجمعة، وأنَّ الابن، كان كافراً في حياة أبيه، ولأندربي: هل أسلم على عهده؟ أو لا؟ فهنا، [نجد] الجزء الأول من موضوع إرث الحفيد، محَرَّزاً وجданاً؛ والجزء الثاني - وهو عدم إسلام الأب - مشكوك، فيجري استصحاب الجزء الثاني؛ وبضم الاستصحاب إلى الوجدان، تُحرَّز موضوع الحكم الشرعي لإرث الحفيد؛ ولكن على شرط أن يكون الأثر الشرعي، مترتبًا على ذات الجزءين؛ وأما إذا كان مترتبًا على وصف الاقتران والاجتماع بينهما، فلا جدوى للاستصحاب المذكور؛ لأنَّ الاقتران والاجتماع، لازم عقلي وأثر تكويني للمستصحب؛ وقد عرفنا أنَّ الآثار الشرعية المترتبة على المستصحب بواسطة عقلية، لا تثبت.

وقد يفترض أنَّ الجزء الثاني، معلوم الارتفاع فعلاً، بأنَّا نعلم فعلاً، أنَّ الأب قد أسلم؛ ولكن نشأ في تاريخ ذلك، وأنته: هل أسلم قبل وفاة أبيه؟ أو بعد ذلك؟ وفي مثل ذلك، يجري استصحاب كفر الأب، إلى حين

وفاة الجد؛ ولا يضر بذلك أنّنا نعلم بأنّ الأب، لم يعد كافراً فعلاً؛ لأنّ المهم تواجد الشك في الظرف الذي يراد إجراء الاستصحاب بلحاظه؛ وهو فترة حياة الجد إلى حين وفاته، فيُستصحب بقاء الجزء الثاني [من] الموضوع وهو كفر الأب - إلى حين حدوث الجزء الأول - وهو موت «الجد» -، فيتتم الموضوع.

وكما قد يجري الاستصحاب على هذا الوجه، لإحراز الموضوع، بضم الاستصحاب إلى الوجودان، كذلك قد يجري لنفي أحد الجزئين؛ ففي نفس المثال، إذا كان الأب معلوم الإسلام في حياة أبيه، وشك في كفره عند وفاته، جرى استصحاب إسلامه وعدم كفره إلى حين موت الأب، ونفينا بذلك إرث الحفيد من الجد؛ سواء كنا نعلم بكفر الأب بعد وفاة أبيه، أو لا.

[حالة مجھولي التاريخ]

وعلى هذا الأساس، قد يفترض أنّ موضوع الحكم الشرعي، مركب من جزئين، وأحد الجزئين معلوم الثبوت ابتداءً، ويعلم بارتفاعه، ولكن لاندرى بالضبط، متى ارتفع؛ والجزء الآخر، معلوم العدم ابتداءً ويُعلم بحدوثه، ولكن لاندرى بالضبط متى حدث؛ وهذا يعني أنّ هذا الجزء، إذا كان قد حدث قبل أن يرتفع ذلك الجزء، فقد تتحقق موضوع الحكم الشرعي لوجود الجزئين معاً في زمان واحد؛ وأمّا إذا كان قد حدث بعد ارتفاع الجزء الآخر، فلا يجدي في تكميل موضوع الحكم.

وفي هذه الحالة، إذا نظرنا إلى الجزء المعلوم الثبوت ابتداءً، نجد أنّ

المحتمل، بقاوئه إلى حين حدوث الثاني، فنستصحب بقاوئه إلى ذلك الحين؛ لأنّ أركان الاستصحاب، متواجدة فيه، ويترتب على ذلك ثبوت الحكم؛ وإذا نظرنا إلى الجزء الثاني، المعلوم عدمه ابتداءً، نجد أنّ من المحتمل، بقاء عدمه إلى حين ارتفاع الجزء الأول، فنستصحب عدمه إلى ذلك الحين؛ لأنّ أركان الاستصحاب، متواجدة فيه؛ ويترتب على ذلك، نفي الحكم؛ والاستصحابان متعارضان، لعدم إمكان جريانهما معاً، ولا مردح لأحدهما على الآخر، فيسقطان معاً؛ وتُسمى هذه الحالة بـ«حالة مجھولي التاریخ».

وَحَالَةِ مجھولي التاریخِ، هُنْ ثَلَاثَ صُورٍ:
إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ كُلّ مِنْ زَمَانِ ارتفاعِ الْجَزءِ الْأَوَّلِ، وَزَمَانِ حَدُوثِ الْجَزءِ الثَّانِيِّ، مجھولاً.

ثَانِيَتَهَا: أَنْ يَكُونَ زَمَانِ ارتفاعِ الْجَزءِ الْأَوَّلِ، مَعْلُوماً - وَلَنْفَرِضْهُ الظَّهَرَ -؛ وَلَكِنَّ زَمَانَ حَدُوثِ الْجَزءِ الثَّانِيِّ، مجھولاً، وَلَا يُعْلَمُ: هُلْ هُوَ قَبْلُ الظَّهَرِ؟ أَوْ بَعْدُهُ؟

ثَالِثَتَهَا: أَنْ يَكُونَ زَمَانَ حَدُوثِ الْجَزءِ الثَّانِيِّ، مَعْلُوماً - وَلَنْفَرِضْهُ الظَّهَرَ -؛ وَلَكِنَّ زَمَانَ ارتفاعِ الْجَزءِ الْأَوَّلِ، مجھولاً، وَلَا يُعْلَمُ: هُلْ هُوَ قَبْلُ الظَّهَرِ؟ أَوْ بَعْدُهُ؟

وَفِي الصُّورَةِ الْأُولَىِّ، لَا شَكَّ فِي جَرِيَانِ كُلّ مِنْ الْاسْتَصْحَابَيْنِ المُشَارِ إِلَيْهِما؛ بِعْنَى اسْتِحْقَاقِهِ لِلْجَرِيَانِ، وَوُقُوعِ التَّعَارُضِ بَيْنِهِما.
وَأَمَّا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَدْ يُقَالُ بِأَنَّ اسْتَصْحَابَ بِقَاءِ الْجَزءِ الْأَوَّلِ،

لا يجري؛ لأنّ بقاءه، ليس مشكوكاً؛ بل هو معلوم قبل الظاهر، ومعلوم العدم عند الظاهر؛ فكيف نستصحبه؟ وإنما يجري استصحاب عدم حدوث الجزء الثاني فقط.

وينعكس الأمر في الصورة الثالثة، فيجري استصحاب بقاء الجزء الأول، دون عدم حدوث الجزء الثاني؛ لنفس السبب؛ وهذا ما يُعبّر عنه بأنّ الاستصحاب يجري في مجهول التاريخ، دون معلومه.

وقد اعترض على ذلك، بأنّ معلوم التاريخ، إنّما يكون معلوماً، حين تشبه إلى ساعات اليوم الاعتياديّة؛ وأمّا حين تشبه إلى الجزء الآخر المجهول التاريخ، فلاندرى: هل هو موجود حينه؟ أو لا؟ فيُمكن جريان استصحابه إلى حين وجود الجزء الآخر؛ وهذا ما يُعبّر عنه بأنّ الاستصحاب في كلّ من مجهول التاريخ ومعلومه، يجري في نفسه، ويسقط الاستصحابان بالمعارضة؛ لأنّ ما هو معلوم التاريخ، إنّما يُعلم تاريخه في نفسه؛ لا بتاريخه النسبيّ - أي: مضافاً إلى الآخر -؛ فهما معاً، مجهولان بلحاظ التاريخ النسبيّ.

[تoward the two cases]

وقد تفترض حالتان متضادتان؛ كلّ منها بمفردها، موضوع لحكم شرعيّ؛ كـ«الطهارة من الحدث» وـ«الحدث»؛ أو «الطهارة من المثبت» وـ«المثبت»؛ فإذا علم المكلّف بإحدى الحالتين، وشكّ في طرّة الأخرى، استصحب الأولى؛ وإذا علم بطرّة كلتا الحالتين، ولم يعلم المتقدمة

والمتأخرة منها، تعارض استصحاب الطهارة، مع استصحاب الحديث أو الخبر؛ لأنّ كلاً من الحالتين، متيقنة سابقاً ومشكوكه بقاءً، ويُسمى أمثال ذلك، بتواجد الحالتين.

٥ - الاستصحاب في حالات الشك السببي والمسببي

تقدّم أن الاستصحاب، إذا جرى وكان المستصحاب، موضوعاً لحكم شرعي، ترتّب ذلك الحكم الشرعيّ تبعّداً، على الاستصحاب المذكور؛ ومثاله: أن يُشكّ في بقاء طهارة الماء، فنستصحاب بقاء طهارته، وهذه الطهارة موضوع للحكم بجواز شربه، فيترتّب جواز الشرب على الاستصحاب المذكور؛ ويُسمى بالنسبة إلى جواز الشرب، بـ«الاستصحاب الموضوعي»؛ لأنّه يُنّقح موضوع هذا الأثر الشرعيّ.

أمّا إذا لاحظنا جواز الشرب نفسه في المثال، فهو أيضاً متيقّن الحدوث ومشكوك البقاء؛ لأنّ الماء حينما كان طاهراً يقيناً، كان جائز الشرب يقيناً أيضاً، وحينما أصبح مشكوك الطهارة، فهو مشكوك في جواز شربه أيضاً؛ ولكنّ استصحاب جواز الشرب وحده، لا يكفي لإثبات طهارة الماء؛ لأنّ الطهارة، ليست أثراً شرعياً بجواز الشرب؛ بل العكس هو الصحيح؛ وتزيل مشكوك البقاء، منزلة الباقي، ناظر إلى الآثار الشرعية كما تقدّم. فن هنا، يُعرّف أنّ استصحاب الموضوع، يُحرّز به الحكم تبعّداً وعملياً؛ وأمّا استصحاب الحكم، فلا يُحرّز به الموضوع كذلك؛ وكلّ استصحابين من هذا القبيل، يُطلق على الموضوعيّ منها، اسم «الأصل السببي»؛ لأنّه

يعالج المشكلة في مرحلة الموضوع، الذي هو بثابة السبب الشرعي للحكم؛ ويُطلق على الآخر منها، اسم «الأصل المسببي»؛ لأنّه يعالج المشكلة في مرحلة الحكم، الذي هو بثابة المسبب شرعاً للموضوع.

وفي الحالة التي شرحتنا فيها فكرة الأصل السببي والمسببي، لا يوجد تعارض بين الأصلين في النتيجة؛ لأنّ طهارة الماء، وجواز الشرب، متلائمان؛ ولكنّ هناك حالات، لا يمكن أن تجتمع فيها نتائجهما الأصل السببي ونتيجة الأصل المسببي معاً، فيتعارض الأصلان؛ ونجد مثال ذلك في نفس الماء المذكور سابقاً، إذا استصحبنا طهارته وغسلنا به ثوباً نجساً؛ فإنّ من أحكام طهارة الماء، أن يطهر الثوب بغسله به؛ وهذا معناه: أنّ استصحاب طهارة الماء، يحرز تعبداً وعملياً، أن التوب قد ظهر؛ لأنّه أثر شرعي للمستصحب؛ ولكن إذا لاحظنا التوب نفسه، نجد أنّنا على يقين من نجاسته وعدم طهارته سابقاً، ونشكّ الآن، في أنّه ظهر؟ أو لا؟ لأنّنا لانعلم ما إذا كان قد غسل باء طاهر حقّاً، وبذلك تتواجد الأركان لجريان استصحاب النجاسة وعدم الطهارة في التوب؛ ولنلاحظ بناءً على هذا، أنّ الأصل السببي الذي يعالج المشكلة في مرحلة الموضوع والسبب، ويجرّي في حكم الماء نفسه، يتبعّدنا بطهارة التوب؛ وأنّ الأصل المسببي الذي يعالج المشكلة في مرحلة الحكم والمسبب، ويجرّي في حكم التوب نفسه، يتبعّدنا بعدم طهارة التوب؛ وهذا معنى التنافي بين نتائجي الأصلين وتعارضهما.

وتوجّد هنا قاعدة، تقتضي تقديم الأصل السببي على الأصل

المسبّبي؛ وهي أنّه: كُلّما كان أحد الأصلين، يعالِج مورد الأصل الثاني دون العكس، قُدِّم الأصل الأول على الثاني.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ، تَنْطِقُ عَلَى الْمَقَامِ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ السَّبِّيِّ، يُحِرِّزُ لَنَا تَعْبِداً، طهارة الشُّوْبِ؛ لَأَنَّهَا أَثْرٌ شَرِعيٌّ لِطهارة الماء؛ وَلَكِنَّ الْأَصْلَ السَّبِّيِّ، لَا يُحِرِّزُ لَنَا نِجَاسَةَ الماء، وَلَا يُنفِي طهارته؛ لَأَنَّ ثَبُوتَ الْمَوْضِعِ، لِيْسَ أَثْرًا شَرِيعًا لِحُكْمِهِ؛ وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، يَقْدِمُ الْأَصْلُ السَّبِّيُّ عَلَى الْأَصْلِ السَّبِّيِّ.

وَقَدْ عَبَرَ الشِّيْخُ الْأَنصَارِيُّ وَالْمُشْهُورُ، عَنْ ذَلِكَ، بِأَنَّ الْإِسْتِصْحَابَ السَّبِّيِّ، حَاكِمٌ عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ السَّبِّيِّ؛ لَأَنَّ الرُّكْنَ الثَّانِيَ فِي السَّبِّيِّ، هُوَ الشَّكُّ فِي نِجَاسَةِ الشُّوْبِ وَطهارَتِهِ؛ وَالرُّكْنُ الثَّانِيُّ فِي السَّبِّيِّ، هُوَ الشَّكُّ فِي طهارة الماء وَنِجَاستِهِ؛ وَالْأَصْلُ السَّبِّيُّ بِإِحْرَازِهِ الْأَثْرِ الشَّرِيعِيِّ وَهُوَ طهارة الشُّوْبِ، يَهْدِمُ الرُّكْنَ الثَّانِيَ لِلْأَصْلِ السَّبِّيِّ؛ وَلَكِنَّ الْأَصْلَ السَّبِّيِّ، باعتِبَارِ عِجزِهِ عَنْ إِحْرَازِ نِجَاسَةِ الماء كَمَا تَقْدِمُ، لَا يَهْدِمُ الرُّكْنَ الثَّانِيَ لِلْأَصْلِ السَّبِّيِّ؛ فَالْأَصْلُ السَّبِّيُّ تَامٌ الْأَرْكَانَ، فَيَجْرِي؛ وَالْأَصْلُ السَّبِّيُّ قَدْ انْهَمَ رُكْنَهُ الثَّانِيَ، فَلَا يَجْرِي.

وَقَدْ عُمِّمَتْ فِكْرَةُ الْحُكُومَةِ لِلْأَصْلِ السَّبِّيِّ عَلَى الْأَصْلِ السَّبِّيِّ، لِحَالَةِ التَّوَافُقِ بَيْنَ الْأَصْلِيْنِ أَيْضًا؛ فَاعْتَبَرَ الْأَصْلُ السَّبِّيُّ طَوْلِيًّا دَائِمًا، وَمُتَرْتِبًا عَلَى دُمُّ جَرِيَانِ الْأَصْلِ السَّبِّيِّ؛ سَوَاءً كَانَ موَافِقًا لِهِ أَوْ مُخَالِفًا؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ السَّبِّيُّ، إِذَا جَرِيَ، أَلْغَى مَوْضِعَ الْأَصْلِ السَّبِّيِّ عَلَى أَيِّ حَالٍ.

الخلاصة

■ لحالة مجهولي التاريخ، ثلاث صور:

١. أن يكون كلّ من زمان ارتفاع الجزء الأول، وزمان حدوث الجزء الثاني، مجهولاً: لا شكّ في جريان كلّ من الاستصحابين المشار إليهما.
٢. أن يكون زمان ارتفاع الجزء الأول معلوماً، ولكنّ زمان حدوث الجزء الثاني، مجهول: استصحاب بقاء الجزء الأول لا يجري؛ وإنما يجري استصحاب عدم حدوث الجزء الثاني.
٣. أن يكون زمان حدوث الجزء الثاني معلوماً، ولكنّ زمان ارتفاع الجزء الأول مجهول: يجري استصحاب بقاء الجزء الأول، دون عدم حدوث الجزء الثاني؛ ويعُبَّر عن هذا، بأنّ الاستصحاب، يجري في مجهول التاريخ دون معلومه.

■ قاعدة تقديم الأصل السببي عن الأصل المسببي: كلّما كان أحد الأصلين يعالج مورد الأصل الثاني دون العكس، قُدِّم الأصل الأول على الثاني.

الأسئلة

١. ما هي صور مجهولي التاريخ وجريان الاستصحاب فيها؟
٢. بيّن كيفية جريان الاستصحاب في حالة توارد الحالتين.
٣. ما هو الأصل المسببي؟
٤. ما هو الأصل السببي؟
٥. بيّن القاعدة في جريان الاستصحاب عند تعارض الأصلين السببي والمسببي؟

الحلقة الثانية
القسم الثالث

[مسائل علم الأصول (٢)]

تعارض الأدلة

١. التعارض بين الأدلة المحرزة
٢. التعارض بين الأصول العملية
٣. التعارض بين الأدلة المحرزة والأصول العملية

* ما هي القاعدة، فيما إذا تعارض دليلان محرزان؟

عرفنا فيما سبق، أنَّ الأدلة على قسمين؛ وهما: الأدلة المحرزة؛ والأدلة العملية أو الأصول العملية؛ ومن هنا يقع البحث تارةً في التعارض بين دليلين من الأدلة المحرزة؛ وأخرى: في التعارض بين دليلين عمليتين؛ وثالثة: في التعارض بين دليل محرز ودليل عملي.

فالكلام في ثلاثة فصول؛ نذكرها فيما يلي تباعاً، إن شاء الله (تعالى).

١. التعارض بين الأدلة المحرزة

الدليل المحرز –كما تقدَّم–، إما دليل شرعي لفظي؛ أو دليل شرعي غير لفظي؛ أو دليل عقلي؛ والدليل العقلي، لا يكون حجة، إلا إذا كان قطعياً؛ وأما الدليل الشرعي بقسميه، فقد يكون قطعياً، وقد لا يكون قطعياً، مع كونه حجة.

إذا تعارض الدليل العقلي مع دليل ما، فإنَّ كان الدليل العقلي قطعياً، فُقد على معارضه على أيِّ حال؛ لأنَّه يقتضي القطع بخطأ المعارض؛ وكلَّ

دليل يُقطع بخطئه، يسقط عن الحجّيّة؛ وإن كان الدليل العقليّ غير قطعيّ، فهو ليس حجّة في نفسه، لكي يعارض ما هو حجّة من الأدلة الأخرى. وإذا تعارض دليلان شرعاً، فتارة: يكونان لفظيين معاً؛ وأخرى: يكون أحدهما لفظياً دون الآخر؛ ثالثة: يكونان معاً، من الأدلة الشرعية غير اللفظية؛ والمهم في المقام، الحالة الأولى؛ لأنّها الحالة التي يدخل ضمنها جلّ موارد التعارض التي يواجهها الفقيه في الفقه؛ وسنُقصر حديثنا عليها فنقول:

إنّ التعارض بين دليلين شرعاً لفظيين، عبارة عن التنافي بين مدلولي الدليلين؛ على نحو يعلم بأنّ المدلولين لا يمكن أن يكونا ثابتين في الواقع معاً؛ ولأجل تحديد مركز هذا التنافي، نقدم مقدمتين:

الأولى: يجب أن نستذكر فيها ما تقدّم: من أنّ الحكم، ينحلّ إلى جعل وجعل؛ وأنّ الجعل ثابت بتشريع المولى للحكم؛ وأنّ المجعل لا يثبت إلا عند تحقق موضوعه وقيوده خارجاً؛ ومن الواضح أنّ الدليل الشرعيّ اللفظيّ، متکفل لبيان الجعل، لا لبيان المجعل؛ لأنّ المجعل، يختلف من فرد إلى آخر؛ فهو موجود في حقّ هذا، وغير موجود في حقّ ذاك، تبعاً لتوارد القيود؛ فقوله مثلاً: «للله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً»^١، مدلوله، جعل وجوب الحجّ على المستطيع؛ لا تتحقق الوجوب المجعل؛ لأنّ هذا، تابع لوجود الاستطاعة؛ ولا نظر للمولى إلى ذلك؛ فدلول الدليل دائماً، هو الجعل؛ لا المجعل.

والثانية: أن التنافي، قد يكون بين جعلين، وقد يكون بين مفعولين، مع عدم التنافي بين المجعلين؛ ومثال الأول: جعل وجوب الحجّ على المستطيع وجعل حرمة الحجّ على المستطيع؛ فإن التنافي هنا، بين المجعلين؛ لأنّ الأحكام التكليفيّة، متضادّة كما تقدّم؛ ومثال الثاني: جعل وجوب الوضوء على الواجب للماء وجعل وجوب التيمم على الفاقد له؛ فإن المجعلين هنا، لا تنافي بينهما؛ إذ لا يمكن صدورهما معاً من الشارع؛ ولكن المفعولين، لا يمكن فعليهما معاً؛ لأن المكلّف، إن كان واجداً للماء، ثبت المفعول الأول عليه؛ وإلا ثبت المفعول الثاني؛ ولا يمكن ثبوت المفعولين معاً، على مكلّف واحد، في حالة واحدة.

وقد لا يوجد تنافي بين المجعلين، ولا بين المفعولين؛ ولكن التنافي في مرحلة امثال الحكمين المفعولين؛ بمعنى أنّه لا يمكن امتثالهما معاً؛ وذلك كما في حالات الأمرين بالضدين على وجه الترتيب؛ بنحو يكون الأمر بكلٌّ من الضدين مثلاً، مقيداً بترك الضد الآخر؛ فإن بالإمكان صدور جعلين هذين الأمرين معاً؛ كما أن بالإمكان، أن يُصبح مفعولاً بهما، فعليّين معاً؛ وذلك فيما إذا ترك المكلّف كلا الضدين، فيكون كلّ من المفعولين، شابتاً لتحقق قيده؛ ولكن التنافي واقع بين امثاليهما؛ إذ لا يمكن للمكلّف أن يتثلّهما معاً؛ ويتبخّص من ذلك، أن التنافي وعدم إمكان الاجتماع، تارةً بين نفس المجعلين؛ وأخرى: بين المفعولين؛ وثالثة: بين الامثالين، وإذا اتضحت هاتان المقدّمتان، فنقول: إذا ورد دليلان على حكمين، وحصل التنافي؛ فإن كان التنافي بين المجعلين هذين الحكمين، فهو تنافي

بين مدلولي الدليلين؛ لما عرفت في المقدمة الأولى، من أنّ مدلول الدليل هو الجعل؛ ويتحقق التعارض بين الدليلين حينئذٍ؛ لأنَّ كلاًًاً منها، ينفي مدلول الدليل الآخر؛ وإن لم يكن هناك تنافيٌ بين الجعلين، بل كان بين المجعلين أو بين الامثالين، فلا يترتبط هذا التنافي بمدلول الدليل؛ لما عرفت من أنَّ فعلية المجعل -فضلاً عن مقام امثاله-، ليست مدلولة الدليل؛ فلا يحصل التعارض بين الدليلين، لعدم التنافي بين مدلوليهما.

وتُسمى حالات التنافي بين المجعلين، مع عدم التنافي بين الجعلين، بالورود؛ ويعُبر عن الدليل الذي يكون المجعل فيه نافياًًاً لموضع المجعل في الدليل الآخر، بـ«الدليل الوارد»؛ ويعُبر عن الدليل الآخر، بـ«الورود».

وينبغي أن يعلم: أنَّ مصطلح «الورود»، لا يختص بما إذا كان أحد الدليلين، نافياًًاً لموضع الحكم في الآخر؛ بل ينطبق على ما إذا كان موجوداً لفردٍ من موضوع الحكم في الدليل الآخر.

ومثاله: دليل حججية الأمارة، بالنسبة إلى دليل جواز الإفتاء بحججة؛ فإنَّ الأول، يتحقق فرداً من موضوع الدليل الثاني.

وتُسمى حالات التنافي بين الامثالين، مع عدم التنافي بين الجعلين والمجعلين، بـ«التزاحم»؛ ومن هنا، نعرف أنَّ حالات الورود وحالات التزاحم، خارجة عن نطاق التعارض بين الأدلة؛ ولا ينطبق عليها أحكام هذا التعارض؛ بل حالات الورود، يتقدّم فيها الوارد على المورود دائمًاً؛ وحالات التزاحم، يتقدّم فيها الأهم على الأقل أهمية؛ كما تقدّم في مباحث الدليل العقليّ.

ويتلخّص من ذلك كله، أنّ التعارض بين الدليلين، هو التنافي بين مدلولي هذين الدليلين، المحاصل من أجل التضاد بين المعلمين المقادين بهما. وهذا التنافي، على قسمين؛ لأنّه تارّةً يكون ذاتياً؛ كما في «صل» و«لاتصل»؛ وأخرى: يكون عَرْضياً، حصل بسبب العلم الإجمالي من الخارج، بأنّ المدلولين غير ثابتين معاً؛ كما في «صل الجمعة» و«صل الظهر»، حيث أنسنا، نعلم بعدم وجوب الصلاتين معاً؛ فإنه لو لا هذا العلم، لأمكن ثبوت المقادين معاً؛ وأمّا مع هذا العلم، فلا يمكن ثبوتهما معاً؛ بل يكون كلّ من الدليلين مكذبًا للآخر ونافيًا له بالدلالة الالتزامية؛ ولا فرق بين هذين القسمين في الأحكام التالية:

الخلاصة

- إن الحكم، ينحل إلى جعل و مجعل؛ وإن الجعل، ثابت بتشريع المولى للحكم؛ وإن المجعل لا يثبت إلا عند تحقق موضوعه وقيوده خارجاً.
- إن التنافي بين الحكمين على ثلاثة أقسام:
 ١. الورود: التنافي بين المجعلين، مع عدم التنافي بين الجعلين.
 ٢. التزاحم: التنافي بين الامثلين، مع عدم التنافي بين الجعلين والمجعلين.
 ٣. التعارض: هو التنافي بين مدلولي دليلين، الحاصل من أجل التضاد بين الجعلين المفadيين بهما؛ وهذا التنافي، على قسمين: أ. ذاتيّ؛ ب. عَرَضيّ، حصل بسبب العلم الإجمالي من الخارج، بأن المدلولين غير ثابتين معاً.
- إذا تعارض دليل عقلي قطعي، قدّم على معارضه على أي حال؛ لأنّه يقتضي القطع بخطأ المعارض.

الأسئلة

١. ما هي نتيجة تعارض الدليل العقلي مع غيره؟
٢. ما هو الورود؟
٣. ما هو التزاحم؟
٤. ما هو التعارض؟
٥. إذا تعارض دليلان شرعاً، فما هو الحل؟

* ما هي القاعدة، فيما إذا تعارض دليلان لفظيان؟

الحكم الأول: قاعدة الجمع العرفي

والحكم الأول من أحكام تعارض الأدلة اللفظية، ما تُقرّه قاعدة الجمع العرفي؛ وحاصلها: أن التعارض إذا لم يكن مستقراً في نظر العرف؛ بل كان أحد الدليلين قرينةً على تفسير مقصود الشارع من الدليل الآخر، وجب الجمع بينهما بتأويل الدليل الآخر، وفقاً للقرينة. ونقصد بالقرينة، الكلام المعد من قبل المتكلّم لأجل تفسير الكلام الآخر.

والوجه في هذه القاعدة، واضح؛ فإن المتكلّم إذا صدر منه كلامان، وكان الظاهر من أحدهما، ينافي الظاهر من الآخر، ولكن أحد الكلامين كان قد أعد من قبل المتكلّم لتفسير مقصوده من الكلام المقابل له، فلا بد أن يقدّم ظاهر ما أعده المتكلّم كذلك، على الآخر؛ لأنّنا يجب أن نفهم مقصود المتكلّم من مجموع كلاميه، وفقاً للطريقة التي يُقرّرها. وإعداد المتكلّم، أحد الكلامين، لتفسير مقصوده من الكلام الآخر، على نحوين:

النحو الأول: الإعداد الشخصي؛ أي: الإعداد من قِبَل شخص المتكلّم؛ وهذا الإعداد، قد يُفهم بعبارة صريحة؛ كما إذا قال في أحد كلاميه أقصد بكلامي السابق، كذا؛ وقد يُفهم بظهور الكلام في كونه ناظراً إلى مفاد الكلام الآخر؛ وإن لم تكن العبارة صريحة في ذلك.
والنظر تارة: يكون بلسان التصرّف في موضوع القضية التي تكفلها الكلام الآخر؛ وأخرى بلسان التصرّف في محومها.

ومثال الأول، أن يقول: «الربا حرام»، ثم يقول: «لا ربا بين الوالد وولده»؛ فإنّ الكلام الثاني، ناظر إلى مدلول الكلام الأول، بلسان التصرّف في موضوع الحرمة؛ إذ ينفي انتظامه على الربا بين الوالد وولده؛ وليس المقصود، نفيه حقيقة؛ وإنما هو مجرد لسان وادعاء، للتنبيه على أنّ الكلام الثاني، ناظر إلى مفاد الكلام الأول، ليكون قرينة على تحديد مدلوله.

ومثال الثاني، أن يقول: «لا ضرر في الإسلام»؛ أي: لا حكم يُؤدي إلى الضرر؛ فإنّ هذا، ناظر إجمالاً، إلى الأحكام الثابتة في الشريعة؛ وينفي وجودها في حالة الضرر؛ فيكون قرينة على أنّ المراد بأدلة سائر الأحكام، شريعها في غير حالة الضرر.

وكلّ دليل ثبت إعداده الشخصي، للقرينية على مفاد الآخر، بسوقه مساق التفسير صريحاً، أو بظهوره - في النظر إلى الموضوع أو المحمول -. يُسمى بـ«الدليل الحاكم»؛ ويُسمى الآخر، بـ«الدليل المحكوم»؛ ويُقدّم الدليل الحاكم، على الدليل المحكوم بالقرينية؛ ونتيجة تقديم الحاكم في

الأمثلة المذكورة، تضييق دائرة الدليل المحكوم، وإخراج بعض الحالات عن إطلاقه.

ولايختصّ [الدليل] الحاكم بالتضييق؛ بل قد يكون موسعاً؛ كما في حالات التنزيل؛ نظير قوله: «الطواف بالبيت صلاة»؛ فإنه حاكم على أدلة أحكام الصلاة؛ من قبيل: «الاصلاة إلا بظهور»؛ لأنّه ناظر إلى تلك الأحكام، وموسّع ل موضوعها بالتنزيل؛ إذ يُنزل الطواف، منزلة الصلاة.

ويلاحظ من خلال ما ذكرناه، التشابه بين الدليل الوارد النافي لموضوع الحكم في الدليل المورود، وبين الدليل الحاكم الناظر إلى موضوع القضية في الدليل المحكوم؛ ولكتهما يختلفان اختلافاً أساسياً؛ لأنّ الدليل الوارد، ناف لموضوع الحكم في الدليل المورود حقيقة؛ وأمّا الدليل الحاكم المذكور، فهو يستعمل النفي ك مجرد لسان، لأجل التنبيه على أنه ناظر إلى الدليل المحكوم وقرينة عليه.

ويترتب على هذا الاختلاف الأساسي بين الدليل الوارد والدليل الحاكم المذكور، أنّ تقدّم الدليل الوارد بالورود، لا يتوقف على أن يكون فيه ما يُشعر أو يدلّ على نظره إلى الدليل المورود ولاحظه له؛ لأنّه ينفي موضوع الدليل المورود، ومع نفيه لموضوعه، ينتفي حكمه حتماً؛ سواء كان ناظراً إليه، أو لا؛ وأمّا الدليل الحاكم، فهو حتى لو كان لسانه لسان نفي الموضوع، لا ينفي موضوع الدليل المحكوم حقيقة؛ وإنّما يستعمل هذا اللسان، لكي ينفي الحكم؛ ففأدار الدليل الحاكم ثبّاً وحقيقةً، نفي الحكم؛ ولكن بلسان نفي الموضوع؛ وهذا اللسان، يؤقّ به لكي يُثبت نظر

الدليل الحاكم إلى مفad الدليل المحكوم ، وتقديمه عليه بالقرينية؛ وكلما انتفى ظهوره في النظر، انتفت قرينته؛ وبالتالي، زال السبب الموجب لتقديمه.

النحو الثاني: الإعداد العرفي النوعي: بمعنى أنّ المتكلّم العرفي، استقرّ بناءً عموماً: كلّما تكلّم بكلامين من هذا القبيل، أن يجعل من أحدهما المعين، قرينة على الآخر؛ وحيث أنّ الأصل في كلّ متكلّم، أنّه يجري وفق المواقعات العرفية العامة للمحاورة^١، فيكون ظاهر حاله، هو ذلك.

ومن حالات الإعداد العرفي النوعي، إعداد الكلام الأخّص موضوعاً، ليكون قرينة ومحدّداً لمفاد الكلام الأعمّ موضوعاً؛ ومن هنا تعين تخصيص العام بالخاصّ، وتقيد المطلق بالمقيد؛ بل تقديم كلّ ظاهر على ما هو أقلّ منه ظهوراً، بدرجة ملحوظة وواضحة عرفاً؛ لوجود بناءات عرفية عامة، على أنّ المتكلّم يُعول على الأخّص والأظهر، في تفسير العام والظاهر.

وتُسمى جميع حالات القرiniّة، بـ«موارد الجمع العرفي»؛ ويُسمى التعارض في موارده، بـ«التعارض غير المستقر»؛ لأنّه ينحلّ بالجمع العرفي؛ تمييزاً له عن «التعارض المستقر»؛ وهو التعارض الذي لا يتيسّر فيه الجمع العرفي.

١. أي: مناسبات التخاطب المتعارفة بين العامة.

الخلاصة

■ أحكام تعارض الأدلة الشرعية اللغوية:

١. قاعدة الجمع العرفي: إن التعارض، إذا لم يكن مستقراً في نظر العرف؛ بل كان أحد الدليلين، قرينة على تفسير مقصود الشارع من الدليل الآخر، وجب الجمع بينهما؛ بتأويل الدليل الآخر، وفقاً للقرينة.
- الدليل الحاكم: وهو كل دليل ثبت إعداده الشخصي للقرينة على مفاد دليل آخر، بسوقه مساق التفسير صريحاً، أو بظهوره في النظر إلى الموضوع أو المحمول؛ ويسمى الآخر، بـ«الدليل المحكوم»؛ ويقدم الدليل الحاكم عليه بالقرينة.

الأسئلة

١. ما هي قاعدة الجمع العرفي؟
٢. ما هو المقصود من القرينة في قاعدة الجمع العرفي؟
٣. ما هو الإعداد الشخصي للقرينة؟
٤. ما هو الدليل الحاكم؟
٥. ما هو الإعداد العرفي للقرينة؟

- * ما هو حكم التعارض، فيما إذا لم يعالج بالحكم الأول؟
- * هل توجد مرجحات لبعض الروايات المتعارضة؟
- * ما هي القاعدة فيما إذا تعارض أصلان عملتَيْان أو دليل محِرِز مع أصل عملي؟

الحكم الثاني: قاعدة تساقط المتعارضين

وإذا لم يكن أحد الدليلين قرينة بالنسبة إلى [تفسير] مقصود الشارع من] الدليل الآخر، فالتعارض مستقرٌ في نظر العرف؛ وحينئذٍ، نتكلّم عن القاعدة بلحاظ دليل الحجّية؛ بمعنى أنّنا إذا لم يوجد أمامنا، سوى دليل الحجّية العام، الذي ينتمي إليه المتعارضان، فما هو مقتضى هذا الدليل، بالنسبة إلى هذه الحالة؟

و قبل أن نُشَخِّص ما هو مقتضى دليل الحجّية، نستعرض المكانت ثبوتاً، ثم نعرض دليل الحجّية على هذه المكانت، لنرى وفاءه بأيّ واحد منها.

ولاستعراض المكانت ثبوتاً، نذكر عدداً من الافتراضات، لِتُميِّز بين ما هو ممكِن منها، وما هو مستحيل ثبوتاً وواقعاً.

الافتراض الأول: أن يكون الشارع قد جعل الحجّية لـكُلّ من الدليلين المتعارضين؛ وهذا مستحيل؛ لأن هذين الدليلين، كلّ واحد منها، يُكذب

الآخر؛ فكيف يطلب الشارع منا، أن نُصدق المكذب - بالكسر - والمكذب - بالفتح - معاً.

فإن قلت: إن الحجية لا تطلب منا تصديق الدليل، بمعنى الاقتناع الوج다ّني به؛ بل تصديقه بمعنى العمل على طبقه وجعله منجزاً ومعذراً. قلت: نعم، الأمر كذلك؛ غير أن التصديق العملي بالمتکاذبين، غير ممكن أيضاً؛ فدليل الحرمة معنى حجّيته، الجري على أساس أن هذا حرام، وتتجزّء الحرمة علينا؛ والدليل المعارض، يُكذّبه وينفي الحرمة؛ ومعنى حجّيته، الجري على أساس أن هذا ليس بحرام، وإطلاق العنوان والتأمين من ناحية الحرمة؛ ولأنّيكن أن تجتمع هاتان الحجّيتان.

الافتراض الثاني: أن يكون الشارع قد جعل الحجية لكل منها؛ ولكنها حجّية مشروطة بعدم الالتزام بالآخر؛ فهناك حجّيتان مشروطتان؛ فإذا التزم المكلّف بأحد الدليلين، لم يكن الآخر حجة عليه؛ بل الحجّة عليه، ما التزم به خاصة.

وهذا غير معقول أيضاً، إذ في حالة عدم التزام المكلّف، بكل من الدليلين، يكون كل منها حجة عليه، فيعود محدود الافتراض الأول؛ وهو ثبوت الحجّية للمكذب والمكذب - بالفتح وبالكسر -، في وقت واحد. الافتراض الثالث: أن يكون الشارع قد جعل الحجّية لأحد هما المعين؛ بأن اختار أحد المتعارضين لميزة في نظره، فجعله حجة دون الآخر؛ وهذا افتراض معقول.

الافتراض الرابع: أن يكون قد جعل حجّية واحدة تخييرية؛ بمعنى أنه

أوجب العمل والالتزام بِؤْدَى أحد الدليلين؛ فلا بد للمكْلَف: إما أن يلتزم بمفاد الحرمة مثلاً، فيبني على حرمة الفعل، وتكون الحرمة منجزة عليه؛ وإما أن يلتزم بالدليل المعارض، الدال على الإباحة مثلاً، فيلتزم بالإباحة، وتكون الحرمة مؤمّناً عنها حينئذٍ؛ وهذا الافتراض معقول أيضاً؛ وأثره أنه لا يسمح للمكْلَف بإهمال الدليلين المتعارضين والرجوع إلى أصل عملي، أو دليل عام قد يثبت به حكم ثالث؛ غير ما دلّ عليه كلا الدليلين المتعارضين.

الافتراض الخامس: أن يكون الشارع قد أسقط كلا الدليلين عن الحجّية، وافتراض وجودهما كعدمهما؛ وهذا أمر معقول أيضاً.

وبهذا، يتضح أنّ المعقول من الافتراضات، الافتراضات الثلاثة الأخيرة؛ وإذا عرضنا هذه الافتراضات الثلاثة - الثالث والرابع والخامس - على دليل الحجّية، وجدنا أنه لا يصلح لإثبات الافتراض الثالث؛ لأنّ نسبته إلى كلّ من الدليلين، نسبة واحدة؛ فإنّ ثبات حجّية أحدهما، خاصة به دون الآخر، جزاف لا مبرّ له؛ كما لا يصلح دليل الحجّية لإثبات الافتراض الرابع؛ لأنّ مفاده الحجّية التعينية؛ لا التخييرية؛ أي: وجوب الأخذ بكلّ من الدليلين تعيناً؛ فإنّ ثبات الوجوب التخييري والحجّية الواحدة التخييرية، بحاجة إلى لسان آخر في الدليل؛ وهذا يعني أنّ دليل الحجّية، لا يصلح لإثبات حجّية الدليلين المتعارضين بوجه من الوجوه؛ وذلك يتطابق مع الافتراض الخامس؛

ومن هنا كان الحكم الثاني في باب التعارض، قاعدة تساقط المتعارضين، بلحاظ دليل الحجّيّة.

ولكن هل يتتساقط المتعارضان بحيث يفترض كأنّهما غير موجودين؟ أو يتتساقطان في حدود تعارضهما في المدلول المطابقي [فحسب]؟ فإذا كانوا متفقين في مدلول التزامي مشترك بينهما، كانا حجّة في إثباته لعدم التعارض بالنسبة إليه؟ وجهاً؛ بل قولان مبنيان على أن الدلالة الالتزامية، هل هي تابعة للدلالة المطابقية في الحجّيّة؟ أو لا؟ فإن قلنا بالتبسيط، تعين الوجه الأول؛ وإن أنكرناها، أمكن المصير إلى الوجه الثاني؛ وعلى أساسه تقوم قاعدة نفي الثالث، في باب التعارض؛ ويراد بنفي الثالث، نفي حكم آخر، غير ما دلّ عليه المتعارضان معاً؛ لأنّ هذا الحكم، ينفيه كلا الدليلين التزاماً؛ ولا تعارض بينهما في نفيه. وقد سبق الكلام عن تبعية الدلالة الالتزامية للدلالة المطابقية في الحجّيّة^١.

الحكم الثالث: قاعدة الترجيح للروايات الخاصة

وقد قاعدة تساقط المتعارضين، متّبعة في كلّ حالات التعارض بين الأدلة؛ ولكن قد يُستثنى من ذلك حالة [من] التعارض بين الروايات الواردة عن المعصومين عليهما السلام؛ إذ يقال بوجود دليل خاصّ في هذه الحالة، على ثبوت الحجّيّة لأحد الخبرين؛ وهو ما كان واجداً لمزيدة معينة،

فيرجح على الآخر، وخرج بهذا الدليل الخاص، عن قاعدة التساقط؛ وهذا الدليل الخاص يتمثل في روايات تسمى بأخبار الترجيح؛ ولعل أهمّها، رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فاعرضوهما على كتاب الله؛ فما وافق كتاب الله، فخذوه؛ وما خالف كتاب الله، فردوه؛ فإن لم تجدوهما في كتاب الله، فاعرضوهما على أخبار العامة؛ فما وافق أخبارهم، فذروه؛ وما خالف أخبارهم فخذوه». ^١

وهذه الرواية، تشتمل على مرجعين متربّعين؛ ففي المرتبة الأولى يرجح ما وافق الكتاب على ما خالفه؛ وفي المرتبة الثانية، وفي حالة عدم تواجد المرجح الأول، يرجح ما خالف العامة، على ما وافقهم.

وإذا لاحظنا المرجح الأول، وجدنا أنّه مرتب بصفتين: إحداهما: مخالفة الخبر المرجوح للكتاب الكريم؛ والأخرى: موافقة الخبر الراجح له. أمّا الصفة الأولى، فمن الواضح أنّ المخالفة على قسمين: أحدهما: المخالفة والمعارضة في حالات التعارض غير المستقرّ؛ كمخالفة الحاكم للمحکوم؛ والخاصّ للعام؛ والآخر: المخالفة والمعارضة في حالات التعارض المستقرّ؛ كالمخالفة بين عامّين متساوين؛ أو خاصّين كذلك؛ وخبر الواحد، إذا كان مخالفًا للكتاب، من القسم الثاني، فهو ساقط عن الحجّيّة في نفسه؛ حتّى إذا لم يعارضه خبر آخر؛ لما تقدّم في مباحث الدليل اللفظي، من أنّ حجّيّة خبر

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ٢٩.

الواحد، مشروطة بعدم معارضته ومخالفته لدليل قطعي؛ وكنا نقصد بالمخالفة هناك، المخالفة على نحو التعارض المستقر، وأما إذا كان خبر الواحد مخالفًا من القسم الأول، فهو المقصود في رواية عبد الرحمن.

وأما الصفة الثانية؛ وهي موافقة الخبر الراجح للكتاب الكريم، فلا يبعد أن يراد بها، مجرد عدم المخالفة؛ لا أكثر من ذلك؛ بقرينة وضوح عدم مجيء جميع التفاصيل وجزئيات الأحكام الشرعية في الكتاب الكريم.

وعلى هذا، فالمرجح الأول، هو أن يكون أحد الخبرين، مخالفًا للكتاب الكريم، مخالفة القرينة لما يقابلها؛ فإنّ الخبر المتتصف بهذه المخالفة، لو انفرد، لكان قرينة على تفسير المقصود من الكتاب الكريم، وحجّةً في ذلك؛ ولكن حين يعارضه خبر مثله، ليس متتصفًا بهذه المخالفة، يُقدّم عليه ذلك الخبر.

وإذا لاحظنا المرجح الثاني، وجدنا أنه يأتي بعد افتراض عدم إمكان علاج التعارض، على أساس المرجح الأول؛ وقد نصت الرواية في المرجح الثاني، على الأخذ بما خالف أخبار العامة، وتقديمه على ما وافق أخبارهم؛ ومن هنا قد يقال باختصاص هذا الترجيح، بما إذا كانت المخالفة والموافقة لأخبارهم؛ ولا يكفي للترجح، المخالفة والموافقة، لما هو المعروف من فتاواهم وآرائهم إذا لم تكن مستندة إلى الأخبار؛ ولكن الصحيح، التعدي إلى المخالفة والموافقة مع الفتوى والآراء أيضًا؛ وإن كانت على أساسٍ غير الأخبار، من أدلة الاستنباط عنهم؛ لأنّ الترجح، ليس حكمًا تعبديةً صرفاً؛ بل هو حكم، له مناسبات عرفية مركوزة،

بل لاحظ أنّ ما اكتنف الأئمّة من ظروف التقى، أوجب تطريق احتمال التقى إلى الخبر الموافق دون المخالف؛ وهذا كما يجري في موارد الموافقة والمخالفة لأخبارهم، كذلك في موارد الموافقة والمخالفة لآرائهم المستندة إلى مدرك آخر.

الحكم الرابع: قاعدة التخيير للروايات الخاصة

وإذا لم يوجد مرجح في مجال الخبرين المتعارضين، فقد يقال بوجود دليل خاصًّا، يقتضي الحجّية التخييرية؛ فلاتصل النوبة إلى إعمال قاعدة التساقط؛ وهذا يعني أنّ الافتراض الرابع من الافتراضات الخمسة، الذي عجز دليل الحجّية العام عن إثباته، تُوفّر لدينا، دليل خاص عليه؛ يُسمّى بـ«أخبار التخيير».

ولعلّ من أهمّ أخبار التخيير، رواية سماعة عن أبي عبد الله علّيَّ، قال: سأله عن الرجل، اختلف عليه رجالان من أهل دينه في أمر، كلاهما يرويه؛ أحدهما يأمر بأخذِه، والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ فقال: «يرجحه حتى يلقى من يخبره؛ فهو في سعة حتى يلقاء». ^١

والاستدلال بالرواية، يقوم على دعوى أنّ قوله: «فهو في سعة حتى يلقاء»، يعني أنّه مخير في العمل بأيّ من الخبرين، حتى يلقي الإمام؛ فيكون مفاده جعل الحجّية التخييرية؛ مع أنّ بالإمكان، أن يراد بالسعة

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ٥.

هنا، عدم كونه ملزماً بالفحص السريع، وشدّ الرحال إلى الإمام فوراً، وأنّه لا يطالّ بتعيين الواقع، حتّى يلقى الإمام، حسب ما تقتضيه الظروف والمناسبات؛ وأمّا ماذا يعمل خلال هذه الفترة؟ فلاتكون الرواية متعرّضة له مباشرة؛ ولكنّ مقتضى إطلاقها المقامي، أنّه يعمل نفس ما كان يعمله قبل مجيء الحديثين المتعارضين؛ وعلى هذا الاحتمال، لا تدلّ الرواية على الحجّيّة التخييرية.

٢. التعارض بين الأصول العملية

إذا لاحظنا الأصول العملية المتقدمة، وجدنا أنّ بعضها وارد على بعض؛ مثلاً: دليل البراءة الشرعية، وارد على أصلالة الاشتغال الثابتة بحكم العقل على مسلك حقّ الطاعة؛ ولكن في حالات أخرى، لا يوجد ورود. فمنها: حالة التعارض بين البراءة والاستصحاب؛ كما إذا علم بحرمة مقاربة الحائض، وشكّ فيبقاء الحرمة بعد النقاء؛ فإنّ الاستصحاب، يقتضي بقاء الحرمة؛ والبراءة تقتضي التأمين عنها؛ ففيتعارض دليل الاستصحاب، مع دليل البراءة؛ والمعلوم: تقديم دليل الاستصحاب على دليل البراءة؛ لوجهيّن:

الأول: أنّ دليل الاستصحاب، حاكم على دليل البراءة؛ لأنّ دليل البراءة، أخذ في موضوعه، عدم اليقين بـالحرمة، ودليل الاستصحاب، لسانه لسان إبقاء اليقين وـالمنع عن انتقاده؛ فيكون ناظراً إلى إلغاء موضوع البراءة، وحاكمًا على دليلها؛ وهذا بخلاف العكس؛ فإنّ دليل البراءة، ليس لسانه

افتراض المكْلَف، متيقّناً بعدم الحرمة؛ بل مجرّد التأمين عن المشكوك.

الثاني: أنّ دليل الاستصحاب أظهر عرفاً في الشمول من دليل البراءة؛ باعتبار أنّ في بعض روایاته، ورد أنّه لا ينقض اليقين بالشك أبداً، والتأييد، يجعله أقوى دلالةً على الشمول والعموم، من دليل البراءة.

ومنها: حالة التعارض بين الأصل السببي والأصل المسببي؛ وقد سبق الكلام عن ذلك في الاستصحاب، وتقدّم أنّ الأصل السببي، مقدّم؛ وقد فسر الشيخ الأنصاري ذلك، على أساس حكمته على الأصل المسببي، فلاحظ.

٣. التعارض بين الأدلة المحرزة والأصول العملية

إذا قام دليل محرز على حكم، فلا شكّ في أنّه لا تجري الأصول العملية المخالفة له؛ وهذا واضح إذا كان الدليل المحرز قطعياً؛ إذ يكون حنيئاً، وارداً، لأنّ الأصول العملية، أخذ في موضوع دليلها الشكّ؛ وهو ينتفي حقيقةً بورود الدليل المحرز القطعي؛ وأمّا إذا كان الدليل المحرز، أمارة ظنّية - كخبر الثقة -، فيتقدّم أيضاً بدون شكّ؛ وإنما البحث في تكييف هذا التقديم وتفسيره؛ إذ قد يُستشكل فيه، بأنّ الأمارة لما كانت ظنّية، فهي لاتنفي الشكّ حقيقةً؛ وعلى هذا، فموضوع دليل الأصل - وهو الشكّ -، محقّق؛ فما الموجب لطرح دليل الأصل، والأخذ بالأماراة؟ ولماذا لانفترض التعارض بين دليل الأصل ودليل حجّية تلك الأمارة؟ فلانعمل بأيّ واحد منها؟

وهنالك محاولات لدفع هذا الاستشكال، وتبير تقديم الأمارة على الأصل؛ نذكر منها محاولتين:

إحداهما: أن دليل الأصل، وإن أخذ في موضوعه عدم العلم، لكن العلم هنا، لوحظ كمثال، والمقصود: عدم الدليل الذي تقوم به الحجّة في إثبات الحكم الواقعي؛ سواءً كان قطعاً أو أمارةً؛ وعليه، فدليل حجّية الأمارة يجعله الحجّية والدليلية لها، يكون نافياً لموضوع دليل الأصل حقيقةً ووارداً عليه؛ والوارد يتقدّم على المورود.

والمحاولة الأخرى: مبنية على التسليم بأن دليل الأصل، ظاهر في نفسه في أخذ عدم العلم في موضوعه بما هو عدم العلم؛ لا بما هو عدم الحجّة؛ وهذا يعني أن دليل حجّية الأمارة، ليس وارداً على دليل الأصل؛ لأنّه لا ينفي الشك، ولا يوجد العلم حقيقة؛ ولكن مع هذا تُقدّم الأمارة على الأصل؛ وهذا التقديم من نتائج قيام الأمارة مقام القطع الموضوعي؛ حيث أن أدلة الأصول، أخذ في موضوعها الشك وعدم القطع؛ فالقطع بالنسبة إليها، قطع موضوعي؛ يعني أن عدمه، دخيل في موضوعها؛ فإذا استفید من دليل الحجّية، أن الأمارة تقوم مقام القطع الموضوعي، فهذا يعني أنّه كما ينتفي الأصل بالقطع، ينتفي بالأمارة أيضاً؛ وقيام الأمارة مقام القطع الموضوعي، عبارة أخرى عن دعوى أن دليل حجّية الأمارة، حاكم على دليل الأصل؛ لأن لسانه، إلغاء الشك وتذليل الأمارة منزلة العلم؛ فهو بهذا، يتصرّف في موضوع دليل الأصل ويحكم عليه؛ كما يحکم قولهم: «لا ربا بين الوالد وولده»، على دليل حرمة الربا.

هذا آخر ما أردنا تحريره في هذه الحلقة؛ وقد بدأنا بكتابتها في النجف الأشرف، في اليوم الرابع عشر من جمادى الأولى ١٣٩٧ وفرغنا منها بحول الله وتوفيقه في اليوم السابع من جمادى الثانية في نفس السنة، والحمد لله بعد علمه؛ وهو ولِي التوفيق.

الخلاصة

■ أحكام تعارض الأدلة الشرعية اللفظية:

٢. قاعدة تساقط المتعارضين: إذا لم يكن أحد الدليلين، قرينة بالنسبة إلى تفسير مقصود الشارع من الدليل الآخر، فالتعارض مستقر في نظر العرف؛ وحينئذ يتساقط الدليلان بلحاظ دليل الحجية؛ لأنّه يستحيل أن يكون قد جعل الشارع الحجية لكلّ من الدليلين المتعارضين؛ وغير معقول أن يجعلها لكلّ منها مشروطة بعدم الالتزام بالآخر؛ وإثبات حجية أحد الدليلين دون الآخر، ترجيح بلا مردّح؛ والحجية التخiriّية، تحتاج إلى لسان آخر في الدليل؛ فإن قلنا بتبعة الدلالة الالتزامية للمطابقية، تساقطا بالكلّ؛ وإنّا، تساقطا في حدود تعارضهما في المدلول المطابقي، إذا كانا متفقين في مدلول التزامي مشترك بينهما.

■ قاعدة الترجيح للروايات الخاصة: يوجد دليل خاص يتمثل في روايات تُسمى بأخبار الترجيح، يُخرج التعارض عن قاعدة التساقط؛ وأهم الروايات، رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وتشتمل على مرجحين مترتبّيين:

١. ترجيح ما وافق الكتاب، على ما خالفه.
٢. ترجيح ما خالفت العامة على ما وافقهم.

- قاعدة التخيير للروايات الخاصة: قد يقال بأنّه يوجد دليل خاص في روایات تُخرج التعارض عن قاعدة التساقط، ولعلّ من أهمّها، روایة سماحة عن أبي عبد الله علیه السلام، وال الصحيح: أنّ الروایة، لا تدلّ على الحجّية التخييرية.
- يُقدم دليل الاستصحاب، على دليل البراءة؛ لأنّ دليل الاستصحاب، حاكم على دليل البراءة وأظهر منه عرفاً في الشمول.
- إنّ الأصل السببيّ، مقدّم على الأصل المسببيّ عند التعارض؛ وبيان آخر: كُلّما كان أحد الأصلين يعالج مورد الأصل الثاني دون العكس، قُدِّم الأصل الأوّل على الثاني.
- يُقدم الدليل المحرّز على الأصل العمليّ؛ حتّى ولو كان أمارة ظنّية، وذلك لأنّ دليل الأصل، أخذ في موضوعه العلم كمثال؛ والمقصود، عدم الدليل الذي تقوم به الحجّة؛ أو لقيام الأمارة مقام القطع الموضوعي إن قلنا به؛ فإنّ الأصل، أخذ في موضوعه بعدم العلم، فكما ينتفي الأصل بالقطع، ينتفي بالأمراء أيضًا.

الأسئلة

١. ما هي الفرض الممكّنة ثبوتاً في حجّية الخبرين المتعارضين في حالة استقرار التعارض؟
٢. هل يُمكّن أن يجعل الشارع الحجّية لكلّ من الدليلين المتعارضين؟ لماذا؟
٣. لماذا لا يُعقل افتراض جعل الحجّية لكلّ من الخبرين المتعارضين مشروطة بعدم الالتزام بالآخر؟
٤. هل يصلح دليل الحجّية لإثبات افتراض جعل الشارع الحجّية لأحد معين من المتعارضين؟
٥. لماذا لا يصلح دليل الحجّية لإثبات جعل حجّية واحدة تخميريّة في المتعارضين؟
٦. اشرح كيفية تساقط المتعارضين عند من يقول بتبعية الدلالة الالتزامية ومن لا يقول بها.
٧. ما هي رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله في الأخبار المتعارضة؟
٨. ما هي المرجحات في رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله؟
٩. كيف يُستدلّ برواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، في التخيير بين الخبرين المتعارضين؟
١٠. هل تدلّ رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، على الحجّية التخميريّة؟
١١. لماذا دليل الاستصحاب حاكم على دليل البراءة؟
١٢. ما هو الدليل على أنّ الاستصحاب، أظهر عرفاً في الشمول من دليل البراءة؟
١٣. لماذا يُقدّم الأصل السببي على الأصل المسببي عند التعارض؟
١٤. ما هو تفسير الشيخ الأنصاري في تقديم الأصل السببي على المسببي.
١٥. لماذا تُقدّم الأدلة المحرزة على الأصول العملية؟

١٦. إنَّ الأمارة لاتنفي الشك، فما هو المبرر في تقديمها على الأصل؟
١٧. ما هو مبرر تقديم الأمارة على الأصل العملي، عند التعارض، لمن يقول بأنَّ
الأصل قد أخذ في موضوعه، عدم العلم؛ لا عدم الحجّة؟

فهرس المصطلحات الأصلية

آية النبأ: **(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تنصيبوا أقواماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)**; الحجرات / ٦. (دروس في مبادي علم الأصول، ١٢٥)

آية النفر: **(و ما كان المؤمنون ليغروا إلهاً، فلولا نفر من كل فرقه منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولتبتذر واقومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)**; التوبة / ١٢٢. (مبادي، ٩٥ و ٢٤)

الإباحة: هي أن يفسح الشارع المجال للمكلف، لكي يختار الموقف الذي يُريده؛ و نتيجة ذلك، أن يتمتع المكلف بالحرية؛ فله أن يفعل و له أن يترك. (الحلقة ١، الدرسان ٦ و ٧)

الإباحة بالمعنى الأعم: هي الترخيص، في مقابل الوجوب والحرمة؛ وهي تشمل الاستحباب والكرابة والإباحة بالمعنى الأخضر، لاشتراكتها جميعاً في عدم الإلزام. (الحلقة ٢، الدرس ٢)

الإثبات التعبدي: هو أن يتعبدنا الشارع بالصدور، ويجعل الحججية للدليل. (٢٦ و ٢٧)

الإثبات الوجданى: هو إحراز الصدور وجداناً؛ ويمكن إبراز ثلاثة طرق رئيسية لهذا النوع من الإثبات: التواتر والإجماع و سيرة المترسّعة. (ح ٢، ٢٣)

اجتماع الأمر والنهي: هو أن يجتمع الوجوب والحرمة في فعل واحد بعنوان واحد (و هو مستحيل)، أو بعنوانين، فلا يمكن اجتماع الأمر والنهي حسب التحقيق؛ و ذلك

لأنَّ وجوب الطبيعي، يستدعي التخيير العقلي في مقام الامتنال بين حجمه وأفراده؛ وأمّا إن كان الأمر و النهي متعلّقين بعنوانين في حصة واحدة، فهل يمكن الاجتماع؟ فيه خلاف؛ ثمرته وقوع التعارض أو عدمه. (مبادي، ١٢٥)
وح ٢، ٣٩ د)

الاجتهاد: هو ممارسة الفقيه لعملية الاستنباط؛ و ذلك ببذل الجهد في دراسة المصادر الشرعية و استخراج الفروع منها على أساس الدليل. (مبادي، ١٢٥ و ٤١ و ٥٤)
الاجتهاد في الفقه السنّي: هو أول ما استعمل للتبشير عن رجوع الفقيه إلى تفكيره الشخصي، بدلاً عن النصّ، حيث لم يجد نصّاً في الكتاب أو السنة، وبهذا المعنى يُعتبر دليلاً من أدلة الفقيه؛ وقد يُعَبِّر عنه بالرأي أيضاً. (ح ١، ٤١ و ٥)
الاجتهاد في المصطلح الجديد: هو استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية، أو تحديد الوظيفة العملية تجاه الحكم المشكوك؛ و هو يُعَبِّر عن عملية الاستنباط؛ وليس أحد مصادره. (ح ١، ٤١ و ٥)

الاجتهاد في المصطلح القديم: قد مرّ هذا الاصطلاح بثلاث معانٍ: ١. الاجتهاد في المصطلح السنّي؛ و حملت هذه الكلمة هذا المعنى، حتى القرن السابع؛ و قد ذُمته الروايات. ٢. بذل الجهد لاستنباط الأحكام الشرعية؛ عدا ما يستفاد من ظواهر النصوص؛ و هي تكونت منذ القرن السابع. ٣. بذل الجهد لاستنباط الأحكام الشرعية؛ حتى ما يستفاد من ظواهر النصوص. (ح ١، ٤١ و ٥)
الإجماع: هو الإخبار الحدسي المتعدد، عن رأي المعموم عليه، من خلال إجماع أهل النظر والفتوى القريبيين من عصره، في الحكم؛ بدرجة توجّب إحرار الحكم الشرعي. (ح ٢، ٢٣ د و ٢٤)

الأحكام الشرعية: هي القضايا التي تحصل من عملية الاستنباط و تشتمل على الحدود الشرعية التي تتصل بتنظيم حياة الإنسان. (مبادي، ٣)
الإخبار: هو أن يكون الكلام ظاهراً في الإخبار عن الواقع؛ في قبال إنشاء الذي لا يحكى عن الواقع؛ بل ظاهر في إنشاء معنى في المستقبل. (مبادي، ٦)
الإخبار الحدسي: هو استكشاف وجود خبر عن المعموم عليه عن طريق الحدس و من

خلال اتفاق عدد كبير من أهل النظر والفتوى في الحكم، بدرجة توجب اليقين بوجود خبر لم يصل إلينا؛ كالإجماع وسيرة المتشرعة. (ح ٢٣ د ٢)

الإخبار الحسّي: هو معرفة الخبر عن طريق الحسّ؛ كخبر الواحد أو الخبر المتواتر المشهور. (ح ٢ د ٢٣)

أداة العلوم: هي الأداة التي وُضعت في اللغة لتدلّ على مزيدٍ من التأكيد على العموم والشمول؛ ككلمة «كلّ» أو «جميع» أو «كافّة»؛ و هي سبب لظهور العام في إسراء الحكم إلى تمام أفراده؛ والقول بلزوم إجراء الإطلاق وقرينة الحكمة لذلك، يستلزم اللغوية. (ح ١٦ د ١٦ و ح ١٦ د ١٧)

الأدلة (الاجتهادية): انظر: الدليل المحرّز.

الأدلة (الأصول) العملية: انظر: الأصل العملي.

الأدلة العقلية المستقلة التركيبية السالبة: هي الأدلة المستقلة في استنباط نفي حكم شرعي. (ح ٢ د ٣١)

الأدلة العقلية المستقلة التركيبية الموجبة: هي الأدلة المستقلة في استنباط إثبات حكم شرعي. (ح ٢ د ٣١)

الأدلة الفقاهية: انظر: الأصل (الأصل العملي).

الأدلة المحرّزة: انظر: الدليل المحرّز.

الأدلة غير المحرّزة: انظر: الدليل غير المحرّز.

الأدلة القطعية: هي الأدلة التي تؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي. (ح ٢ د ٦)

الأدلة المحرّزة: هي الأدلة التي يطلب بها الفقيه كشف الواقع. (ح ٢ د ٦)

أدوات العلوم: انظر: أداة العلوم.

الإرادة: يُقصد منها، إرادة الشارع للحكم، التي تتولد من ملاك الحكم بدرجة تتناسب مع مصلحة الحكم. (ح ٢ د ٢)

الإرادة الاستعمالية: هي إرادة المتكلّم لإخبار المعنى اللّغوي في ذهن السامع. (ح ١ د ١٢)

الإرادة الجدّية: هي الغرض الأساسي الذي من أجله، أراد المتكلّم إخطار المعنى في ذهن السامع. (ح ١، ١٤٥)

الإرادة الغيرية: هي إرادة مقدمات الشيء وإيجابها، استلزمًا لإرادة نفس الشيء. (ح ٢، ٣٨)

الإرادة النفسية: هي إرادة نفس الشيء وإيجابها، اللذين يستلزمان إرادة مقدماته وإيجابها. (ح ٢، ٣٨)

أركان الاستصحاب: ١. اليقين بالحدوث. ٢. الشك في البقاء. ٣. وحدة القضية المتيقنة والمشكوكة. ٤. كون الحالة السابقة في مرحلة البقاء، ذات أثر صحيح للتعبد بنتائجها. (ح ٢، ٥٥ و ٥٦)

أركان قاعدة منجزية العلم الإجمالي: ١. وجود العلم بالجامع؛ ٢. وقوف العلم على الجامع، وعدم سريانه إلى الفرد؛ ٣. أن يكون كلّ من الأطراف، مشمولًا في نفسه - وبقطع النظر عن التعارض الناشئ من العلم الإجمالي -. لدليل أصالة البراءة؛ ٤. أن يكون جريان البراءة في كلّ من الطرفين، مؤدياً إلى الترخيص في المخالفقة القطعية، وإمكان وقوعها خارجاً، على وجه مأذون فيه. (ح ٢، ٤٩ و ٥٠)

الاستصحاب: هو حكم شرعي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به، بدرجة دون الإلزام؛ ولهذا توجّد إلى جانبه دائمًا، رخصة من الشارع في مخالفته. (ح ١، ٦٦ و ٧)

الاستصحاب: هو الوظيفة العملية التي قررها الشارع عند الشك المسبق بيقين؛ ومقتضاهما، استمرار الأحكام المترتبة على اليقين السابق والالتزام بها عملياً، إلى أن يحصل بيقين آخر ينقضه. (مبادي، ١٥٥ و ٢، ٥٢)

استصحاب التدرجيات: هو استصحاب الأمر التدريجي؛ فإنه على الرغم من تدرجه في الوجود، وتصرّمه قطعة بعد قطعة، له وحدة؛ ويعتبر شيئاً واحداً مستمراً؛ على نحوٍ يصدق على القطعة الثانية، عنوان البقاء؛ فتتمّ أركان الاستصحاب، حينما تلحظ الأمر التدريجي، بوصفه شيئاً واحداً مستمراً، فنجد أنه متىقّن بدأ، ومشكوك نهايته. (ح ٢، ٥٨)

الاستصحاب التعليقي: انظر: استصحاب الحكم المعلق.

استصحاب الحكم المعلق: هو استصحاب القضية الشرطية القائلة بأنّ المجعل الذي نعلم بعدم فعليّته، لو تحقّق شرطه، لأصبح فعليّاً؛ فعند الشك في صدق موضوعه، تُستصحاب القضية الشرطية؛ وقد منع منه المحقق النائي: إذ في رأيه: ليس في الحكم الشرعي، إلّا الجعل والمجعل؛ والجعل لا شكّ في بقائه، فالركن الثاني مختلّ؛ والمجعل لا يقين بحدوثه، فالركن الأول مختلّ؛ وأمّا القضية الشرطية، فليس لها وجود في عالم التشريع، بما هي قضيّة شرطية وراء الجعل والمجعل، ليجري استصحابها. (ح ٢، د ٥٨)

الاستصحاب الحكمي: هو استصحاب الحكم الشرعي، المتيقّن قبل شكّنا فيه. (ح ١، د ٣٠)
الاستصحاب الموضوعي: هو استصحاب الموضوع في حكم شرعي يترتب تطبيقه على هذا الاستصحاب. (ح ٢، د ٥٩ و ٦٠)

الاستعمال: هو استخدام اللّفظ بقصد إخبار معناه في ذهن السامع؛ أي: استخدام الشخص لفظاً، لكي يُعدّ ذهن غيره للانتقال إلى معناه. (ح ١، د ١٢٥)

الاستعمال الحقيقي: هو استعمال اللّفظ في المعنى الموضوع له الذي قامت بينه وبين اللّفظ علاقة لغويّة بسبب الوضع. (ح ٢، د ١٠٠ و ١١)

الاستعمال المجازي: هو استعمال اللّفظ في معنى آخر، لم يوضع له؛ ولكنّه يشبه المعنى الذي وضع اللّفظ له بعض الاعتبارات؛ و منه: إرادة الخاص باستعمال لفظ عام مثلاً. (ح ٢، د ١٠٥ و ١١)

الاستقراء الفقهي: هو أن يلاحظ الفقيه، عدداً كبيراً من الأحكام، يجدها جمياً تشتراك في حالة واحدة؛ وهو ظنّي غالباً؛ لأنّه ناقص عادةً، ولا يصل إلى درجة اليقين. (ح ٢، د ٤١)

الاستنباط: هو عملية يطبقها الفقيه لاستخراج الحكم الشرعي من مصادره، بإقامة الدليل على تعين الموقف العملي في كلّ حدث من أحداث الحياة. (مبادي، د ٣ و ح ١، د ١)

الاسم (في الأصول): هو كلّ ما يدلّ على معنى استقلالي. (ح ١، د ٨٥ و ١٣٣)
الاشتراك: هو وجود معنيين للفظ واحد. (ح ٢، د ١٠٥ و ١١)

أصالة اشتغال الذمة: و هي استُخدمت بمصطلحين: ١. كأصل يعم جميع الأصول العملية -بناءً على مسلك حق الطاعة؛ و هو أن كل تكليف يحتفل وجوده ولم يثبت إذن الشارع في ترك التحفظ تجاهه، فهو منجز؛ لشمول حق الطاعة له. ٢. أن الأصل في التكليف المعلوم ولو إجمالاً و المشكوك امثاليه، أنه في ذمة المكلف و عهده، ما لم يحصل الجزم بامثاله. (ح ٢٦ و د ٤٧ و د ٦)

أصالة الاحتياط: أظر: أصالة اشتغال الذمة.

أصالة الاشتغال: أظر: أصالة اشتغال الذمة.

أصالة الاشتغال في موارد العلم الإجمالي: هي أن البراءة الشرعية (القاعدة العملية الثانية)، تسقط في موارد العلم الإجمالي، بناء على مسلك حق الطاعة؛ و توحد قاعدة عملية ثالثة، تطبق مفاد القاعدة العملية الأولى؛ و هي حرمة المخالفه القطعية و وجوب الموافقة القطعية معًا؛ و تسمى أيضاً بقاعدة منجزية العلم الإجمالي. (ح ٤٨ د ٢)

أصالة الإطلاق: هي القاعدة الأصولية عند الشك بين الإطلاق و التقييد، عند ما لم تكن في الكلام قرينة على تقييده، فالأصل هو الإطلاق؛ و عليه يحمل الكلام. (مبادي،

(١٠ د

أصالة البراءة الشرعية: هي الإذن من الشارع بترك التحفظ و الاحتياط، تجاه التكليف المشكوك. (ح ٤٢ د ٢ - ٤٤)

أصالة البراءة العقلية: هي أن الأصل بناء على مسلك قبح العقاب بلا بيان، أن ذمة المكلف بالنسبة إلى التكاليف المحتملة، برئه؛ ما لم يتمّ البيان بالنسبة إليها؛ أظر: قاعدة قبح العقاب بلا بيان. (ح ٤٢ د ٢ - ٤٤)

أصالة الجهة: هي أن ظاهر حال المتكلّم، تطابق الدلالتين الأولى والثانية؛ وهو جديته في الجهة التي دعته إلى استعمال اللفظ؛ لا جهة أخرى كالتنقية والمزاح؛ وهذا الظهور، حجة؛ ويطلاق على حجيّة جهة الجدية، أصالة الجهة. (ح ٢ د ٢)

أصالة الحقيقة: هي أن ظاهر حال المتكلّم عند استعماله للفظ، تطابق دلالة اللفظ

التصوّرية، مع دلالته التصديقية الأولى؛ و هي إرادته لإخطار المعنى الحقيقية لللفظ؛ إلا أن يأتي بقرينة على خلاف ذلك؛ وهذا الظهور، حجة على أساس قاعدة حجّيّة الظهور؛ ويُطلق على حجّيّة المعنى الحقيقى، اسم أصالة الحقيقة. (ح، ٢، د ٢٠)

أصالة الحل: هي القاعدة المتخذة من قول الصادق عليه السلام: كل شيء فيه حلال و حرام، فهو حلال لك حتى أن تعرف الحرام منه بعينه، فتدعه. (ح، ٢، د ٣)

أصالة الظهور (حجّيّة الظهور): هي اتخاذ ظهور حال المتكلّم في إرادة أقرب المعاني إلى اللفظ، أساساً لتفسير الدليل اللفظي، من قبّل الشارع. (ح، ١، د ١٧ و ١٨)

أصالة العموم: هي أنّ ظاهر حال المتكلّم عند استعماله لللفظ عام، تطابق دلالته التصديقية الأولى - و هي إراده إخطار معنى العام في ذهن السامع -، مع الدلالة التصديقية الثانية - أي: مراده الجديّ و مقصوده-؛ إلا أن يذكر قرينة على الخاص؛ ويُطلق على حجّيّة معنى العام حينئذ، أصالة العموم. (ح، ٢، د ٢٠)

الأصل (الأصل العملي): هو الدليل الذي يحدّد الوظيفة العملية، تجاه الحكم المشكوك، بعد استحكام الشكّ و تعدد تعين الحكم؛ فهو حكم ظاهري أخذ فيه بعين الاعتبار، نوع الحكم المشكوك؛ سواء لم يؤخذ أي كشف معين بعين الاعتبار في مقام جعله، أو أخذ ولكن لا بنحو يكون هو الملاك التام؛ بل منضماً إلى نوع الحكم المشكوك. (ح، ١، د ٣ و ٦ و ٧)

الأصل السببي: هو استصحاب موضوع حكم شرعى، مما يُسبّب إمكان تطبيقه. (ح، ٢، د ٥٩)

الأصل العملي التنزيلي: انظر: الأصل العملي المحرز.

الأصل العملي المحرز (التنزيلي): هو الأصل الذي أخذه في مقام جعله، كشف معين؛ كقاعدة الفراغ. (ح، ٢، د ٣)

الأصل العملي غير المحرز: هو الأصل الذي لم يؤخذ في مقام جعله، أي كشف معين؛ كأصالة الحل. (ح، ٢، د ٣)

الأصل المثبت: هو الاستصحاب الذي يراد به، إثبات حكم شرعي متربّ على أثر تكويني للمستصحب. (ح ٢، د ٥٧)

الأصل المسببي: هو الحكم الشرعي الذي موضوعه مشكوكُ البقاء، فيحرز باستصحاب الموضوع، تعبدًا و عملياً. (ح ٢، د ٥٩ و ٦٠)

الأصول (الأصول العملية): أنظر: **الأصل (الأصل العملي).**

الاطراد: هو أنّ صحة استعمال اللفظ، لا تختصّ بمعناه الحقيقي في جميع الحالات وبلحاظ أيّ فرد من مصاديقه (اطراده فيها)؛ بل مع الحفاظ على ما يُصحّ الاستعمال، يطرد استعمال اللفظ في المعنى المجازي أيضًا. (ح ٢، د ١١ و ١٠)

أطراف العلم الإجمالي: هي كلّ أطراف الشكّ والتردد في العلم الإجمالي. (ح ٢، د ٤٨)

الإطلاق: هو أن تتصرّر معنّي بدون أن تلحظ معه أيّ وصف أو حالة أخرى. (ح ٢، د ١٤)

(١٥)

الإطلاق الأحوالى: هو الإطلاق الذي لمعناه أحوال، ويراد به جميع الأحوال. (ح ٢، د ١٤)

(١٥)

الإطلاق الأفرادى: هو الإطلاق الذي لمعناه أفراد، ويراد به جميع الأفراد. (ح ٢، د ١٤)

(١٥)

الإطلاق البدلّى: هو الإطلاق الذي يكفي فيه، إيجاد أحد الأفراد، لامتثال الحكم المجعل؛ كاسم الجنس المنكر. (ح ٢، د ١٤ و ١٥)

الإطلاق الشمولي: هو الإطلاق المقتضي لاستيعاب الحكم، ل تمام أفراد الطبيعة؛ كاسم الجنس المعّرف باللام؛ أو الخالي من التعرّيف والتنكير. (ح ٢، د ١٤ و ١٥)

الإطلاق اللغظى: هو حالة وجود صورة ذهنية للمتكلّم وصدور الكلام منه في مقام التعبير عن تلك الصورة. (ح ٢، د ١٦ و ١٧)

الإطلاق المقامي: يراد به نفي شيء، لو كان ثابتاً، لكان صورة ذهنية مستقلة و عنصراً آخرًا؛ و يحتاج إلى قرينة خاصة، دون قرينة الحكمة، على أنه في مقام تمام البيان.

(ح ٢، د ١٦ و ١٧)

الاعتبار: هو صياغة الشارع للحكم، صياغة جعلية، و اعتباره على ذمة المكلّف. (ح ٢، ٦٢)

الإعداد الشخصي: هو إعداد المتكلّم أحد كلامين، لتفسير مقصوده من كلامه الآخر، من قبل شخصه؛ في قبال الإعداد العرفي النوعي؛ وهو البناء العام للمتكلّم العرفي، في جعل أنحاء خاصة من الكلام، قرينة على تفسير كلام آخر. (ح ٦٢ د، ٢)

الإعداد العرفي النوعي: هي أن المتكلّم العرفي، استقر بناءه عموماً على أن الأصل في كلامه، جرياً عليه على أساس المواقف العرفية العامة للمحاورة؛ بإعداد الكلام الأخّص، قرينة للأعمّ موضوعاً؛ أو تقييد المطلق بالمقيد؛ أو تقديم كلّ ظاهر على ما هو أقلّ منه ظهوراً بدرجة ملحوظة واضحة عرفاً. (ح ٦٢ د، ٢)

افتضاء الحرمة للبطلان: تحرير العبادة، يستلزم بطلانها؛ وأما تحرير المعاملة، فإن أريد بها السبب المعاملتي الذي يمارسه المتعاملان، فلا يستلزم تحرير السبب، بطلانه؛ وإن أريد بها تحرير التملّك الحالى نتيجةً للسبب، ففي استلزماته البطلان، خلاف. (ح ٤٠ د، ٢)

افتضاء وجوب الشيء، حرمة ضدّه الخاصّ: هو الفعل الوجودي الذي لا يجتمع مع الفعل الواجب. فلا مقدمة لترك أحد الفعلين لإيقاع الفعل الآخر؛ بل وجود أحد الفعلين وعدم الآخر، كلاهما مرتبطان باختيار المكلّف. (ح ٤٠ د، ٢)

افتضاء وجوب الشيء، حرمة ضدّه العام: إن إيجاب شيء، يقتضي حرمة ضدّه العام؛ وهو تقىض الواجب. (ح ٤٠ د، ٢)

الأمارّة: هي الدليل الظنّي الذي يؤدي إلى كشف الحكم الشرعي كشفاً ناقصاً ومحتملاً الخطأ. (ح ٦ د، ٢)

الأمر الإرشادي: هو الأمر الذي لا يدلّ على الوجوب؛ بل يُرشد إلى حكم وضعية أو يخبر عنه (ح ١٣ د، ٢)

الانحلال الحقيقي (للعلم الإجمالي): هو انحلال العلم الإجمالي إلى علم تفصيلي و شكّ بدوي؛ فيسري العلم بالجامع إلى الفرد و يختزل الركن الثاني. (ح ٥٠ د، ٢)

الانحلال الحكمي (للعلم الإجمالي): هو اختلال الركن الثالث من العلم الإجمالي؛ لكون

أحد الأطراف مجرئ لاستصحاب منجز للتكليف؛ فتجري الأصول المؤمنة في سائر الأطراف، بلا معارض و تبطل بذلك منتزية العلم الإجمالي. (ح ٤٩٤، ٢ و ٥٠٥)
انحلال العلم الإجمالي (بالعلم التفصيلي والشك البدوي): هو انحلاله إلى العلم التفصيلي بأحد الأطراف أو عدد منها، و الشك البدوي في الأطرف الأخرى، بسبب ارتفاع الشك في بعض أطراقه. (ح ٢٨٥ و ٢٩٢).

انحلال العلم الإجمالي الكبير بالصغير: هو أن يتضمن انحصر أطراف العلم الإجمالي بعد أقل؛ بشرط أن لا يزيد عدد المعلوم بالإجمال في العلم الأول المنحل، على المعلوم إجمالاً بالعلم الثاني. (ح ٤٩٦ و ٥٠٥)

الانساق: أنظر: التبادر و الظهور الذاتي.

الانشاء: هو أن يكون الكلام ظاهراً في إنشاء خبر في المستقبل؛ لا وقوعه في الماضي أو المستقبل؛ و يقابله الإخبار. (بادي، ٦٦)

الانصراف: هو أنس ذهني خاص بحصة معينة من حصن المعنى الموضوع له اللفظ، نتيجة لكثره استعمال اللفظ وإرادة تلك الحصة، على طريقة تعدد الدال والمدلول؛ فيكون الأنس الذهني العاصل، قرينة على إرادة تلك الحصة، فحينئذ لا يمكن إثبات الإطلاق بقرينة الحكمة. (ح ١٦٥ و ١٧٢)

البراءة الشرعية: أنظر: أصالة البراءة الشرعية.

البراءة العقلية: أنظر: أصالة البراءة العقلية.

البراءة عن الاستعباب: المشهور، أن البراءة لا تجري في موارد الشك في حكم غير إلزامي.
(ح ٢، ٤٧٤)

التأخير الرتبي: هو التأخير الذي يكون من تأثير سلسلة الوجود؛ لا من الناحية الزمنية.
(ح ١، ٢١٥)

التبادر: هو انساق المعنى من اللفظ إلى الذهن، حيث ينشأ من عملية القرن الأكيد بين اللفظ و المعنى؛ و على هذا، لا يتوقف التبادر على العلم بالوضع؛ بل على نفس الوضع؛ أنظر: الانساق و الظهور الذاتي (ح ١٠٢ و ١١١).

التخصيص: هو تقديم الخاص على العام، إذا كان عمومه ثابتاً بأداة من أدوات العموم.

(٣١ د، ح)

التبخير (في التعارض): هو علاج التعارض بين دليلين، في حالات خاصة.

(مبادي، ١٦ د)

التبخير الشرعي: هو أن يتعرض الخطاب الشرعي مباشرةً للتبخير بين شيئين أو

أشياء. (ح ٢، د ٣٨)

التبخير العقلي: هو أن يُبيَّن في الخطاب الشرعي، وجوب عنوان كليٍّ واحد، وتجري

قرينة الحكمة لإثبات الإطلاق البديهي فيه. (ح ٢، د ٣٨)

الترادف: هو وجود لفظين لمعنى واحد. (ح ٢، د ١٠ و ١١)

التزاحم: هو التنافي بين الامثلتين، مع عدم التنافي بين الجعلين والمجموعين.

(ح ٢، د ٦١)

التساقط: هو سقوط الخبرين اللفظيين المتعارضين عن الحججية، حيث لا يمكن حل

التضارع عن طريق قواعد الجمع العرفي. (ح ١، د ٣١)

التشريع: هو وضع الحدود على أساس ملائكت من المصالح والمفاسد، من قبل الشارع

- وهو الله (سبحانه و تعالى) - و من خلال القرآن الكريم أو بيان الرسول العظيم أو

الأئمة من بعده (صلوات الله عليهم أجمعين). (مبادي، ٢ د)

التضاد بين الوجوب والحرمة: هو أن الفعل الواحد لا يمكن أن يتضمن بالوجوب

والحرمة معاً؛ لأن العلاقة بين الوجوب والحرمة هي علاقة تضاد ولا يمكن

اجتماعهما في فعل واحد. (ح ١، د ٢٢)

التعارض (تعارض الدليلين): هو التنافي بين مدلولي دليلين، الحاصل من أجل

التضاد بين الجعلين المفadiين بهما؛ وهذا التنافي، على قسمين: أ. ذاتي؛

ب. عَرَضي، حصل بسبب العلم الإجمالي من الخارج، بأن المدلولين غير ثابتين

معاً. (ح ٢، د ٦١)

التعارض المستقر: هو التعارض الذي لا يتيسر فيه الجمع العرفي بين الدليلين؛

وذلك لعدم وجود قرینية لأحدهما في تفسير الآخر. (ح ٢، د ٦٢)

التعارض غير المستقر: هو التعارض الذي يشکل فيه أحد الدليلين، قرينة على تفسير مقصود الشارع من الدليل الآخر؛ فينحل بالجمع العرفي. (ح ٦٢ د، ٢)

التفقه بالمعنى الخاص: هو بمفاد آية النفر، معرفة الأحكام بأصولها وفروعها عن طريق الرجوع إلى المعموم عليهما والأخذ عنه؛ و يختص بعصر التشريع. (مبادي، ٢)

(٢ د)

التفقه بالمعنى العام: هو دراسة المصادر واستخراج الأحكام الشرعية والوظيفة العملية، ببذل الجهد وإقامة الدليل؛ و يختص بما بعد عصر التشريع. (مبادي، ٢)

التقرير (تقرير المعموم عليهما): هو سكوت المعموم عليهما عن تصرف يواجهه -سواء كان التصرف شخصياً أو نوعياً- و دلالة هذا الموقف منه على رضاه وإيمانه؛ بما أنه مسؤول عن تعليم الناس. (مبادي، ١١ و ح ١، ٢٠ د و ح ٦ د و ٧)

التفسييد: هو تقديم الخاص على العام، إذا كان عمومه ثابتاً بالإطلاق وعدم ذكر القيد.

(ح ٣١ د، ١)

التواتر: هو نقل عدد كبير من الرواية خبراً عن المعموم عليهما. (ح ١٩ د، ١)

التواتر الإجمالي: إنَّ المحور المشترك لكلِّ الإخبارات المتواترة، إنَّ كان لازماً منتزعاً، فالتواتر إجمالي. (ح ٢٣ د، ٢)

التواتر اللفظي: إنَّ المحور المشترك لكلِّ الإخبارات المتواترة، إنَّ كان محدداً، فالتواتر لفظي. (ح ٢٣ د، ٢)

التواتر المعنوي: إنَّ المحور المشترك لكلِّ الإخبارات المتواترة، إنَّ كان قضية معنوية محددة؛ فالتواتر معنوي. (ح ٢٣ د، ٢)

الجمع المعرف باللام: هو من الألفاظ المطلقة بقرينة الحكم. (ح ١٦ د و ١٧)

الجمل: هو ثبوت الحكم الشرعي بتشريع المولى؛ و هو ما يتکفل الدليل الشرعي لبيانه.

(ح ٦١ د، ٢)

الجملة: هي كلِّ كلمتين أو أكثر بينهما ترابط. (ح ١٣ د، ١)

الجملة الإنسانية: هي الجملة الموضوعة للنسبة التامة، منظورة إليها بما هي نسبة يراد تحقيقها. (ح ١٦ د، ١)

الجملة الخبرية: هي الجملة الموضعية للنسبة التامة، منظوراً إليها بما هي حقيقة واقعة، وشيء مفروغ عنه. (ح ١٤٥، د ١)

الحالة السابقة المتيقنة: هي الحكم أو الموضوع الشرعي الذي كنا على يقين منه قبل شَكّنا. (ح ٣٠، د ١)

حالة الشك في الرافع: هي الحالة السابقة التي تكون قابلة بطبيعتها لامتداد زمانياً، وإنما نشك في بقائها نتيجة لاحتمال وجود عامل خارجي أدى إلى ارتفاعها. (ح ٣٠، د ١)

حالة الشك في المقتضى: هي الحالة السابقة غير القادره على الامتداد زمانياً؛ بل تنتهي بطبيعتها في وقت معين ونشك في بقائها نتيجة لاحتمال انتهائها بطبيعتها، دون تدخل عامل خارجي في الموقف. (ح ٣٠، د ١)

الحججة الشرعية: هي ما جعله الشارع حججاً علينا، مع أن العقل لم يقطع به؛ كظهور الكلام في معنى خاص أو انتساب خبر الواحد الشقة إلى المعصوم عليه السلام. (مبادي، د ١٤)

الحججة العقلية: هي ما يدرك العقل حجيته من دون جعل الشارع؛ كحجية القطع. (مبادي، د ١٤)

الحججية: هي كون الدليل مما سيحتاج به الشارع علينا إن قصرنا في التكليف وما سنحتاج به على الشارع إن أذينا التكليف وكنا قد أخطأنا في معرفة الحكم المراد للشارع. (مبادي، د ١٠)

حججية الأمارة: هي الحكم الظاهري المرتبط بكاشفيّة الأمارة -أي: الدليل الظاهري المعين-؛ على نحو تكون كاشفيتها، هي الملاك التام لجعلها حججاً. (ح ٢، د ٣)

حججية الظهور: أُنظر: أصلالة الظهور.

حججية القطع: هي أن يكون انكشاف قضية في حكم شرعي -انكشافاً لا يشوبه شك- منجزاً -أي: مصححاً للعقاب إذا خالف العبد مولاه-. ومعدراً -أي: نافياً لاستحقاق العقاب، إذا عمل العبد وفقه؛ ولو كان في الواقع قد خالف المولى نتيجة عمله به-. (ح ٢، د ٣)؛ وهي من خصوصيات القطع بتكليف المولى الذي له حق الطاعة حسب حدود مولويته؛ إنما في التكاليف المعلومة بالقطع؛ أو في كل ما

ينكشف لنا من تكاليفه؛ بالقطع أو بالظن أو بالاحتمال؛ ولهذا، ليست الحججية خاصة بالقطع ذاتاً؛ بل تلزم، بما هو انكشاف. (ح ٢، د ٤)

حججية الوظيفة العملية: أنظر: الأصل (الأصل العملي).

حججية خبر الواحد: هي أن الخبر الواحد الثقة، حجّة على المكّلّف عند الشارع. (مبادي، د ١٢)

حديث الرفع: هو الحديث المروي عن النبي ﷺ؛ ونصّه: «رُفع عن أمتى تسعه: الخطأ، والنسيان، وما أكْرِهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطِقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكّر في الوسعة في الخلق، ما لم ينطق بشفّة»؛ ويُستدلّ به على البراءة الشرعية. (ح ٢، ٤٢٥ - ٤٤)

الحرف (في الأصول): هو كُلّ ما يدلّ على معنىٍ ربطيٍّ نسبيٍّ. (ح ١٣، د ١)

الحرمة: هي حكم شرعي يزجر عن الشيء الذي تعلّق به بدرجة الإلزام. (ح ١، د ٦ و ٧)

الحسن: هو ما ينبغي صدوره. (ح ٤١، د ٢)

حق الطاعة: هي إمّا التكليف المنكشّف؛ فلما يكون المكّلّف المتجرّي حينئذ مُخلّاً بها؛ إذ لا تكليف، فلامنجزّية؛ أو مجرد الانكشاف ولو لم يكن مصيبة؛ فالمتجرّي مُخلّ بها، فيستحق العقاب؛ لأنّ حق الطاعة ينشأ من لزوم احترام المولى ورعايته حرمتها. (ح ٢، د ٥)

الحكم التكليفي: هو الحكم الذي يتعلّق بأفعال الإنسان، وله توجيه عمليٍّ مباشر. (ح ٢، د ٢)

الحكم الشرعي: هو التشريع الصادر من الله (تعالى) لتنظيم حياة الإنسان وتوجيهها. (ح ٢، د ٢)

الحكم الظاهري: هو كُلّ حكم افترض في موضوعه الشكّ، في حكم شرعي مسبق. (ح ٢، د ٢)

الحكم العقلاني: هو إدراك العقل للحسن و القبح كأمرين واقعيين يُعبران عما ينبغي و عما لا ينبغي صدوره؛ ويُطلق الحكم على هذا الإدراك، توسيعاً. (ح ٢، د ٤١)

الحكم المشروط: هو ما يكون تحققه منوطاً بتحقق بعض القيود خارجاً. (ح ٢، د ٣٣ و ٣٤)

الحكم المعلق: هو كُلّ حكم فعليّته مشروطة بتحقق الشرط. (ح ٢، د ٥٨)

الحكم الواقععي (الأصولي): هو كُلّ حكم لم يفترض في موضوعه الشك، في حكم شرعي مسبق. (ح ٢، د ٢٥)

الحكم الواقععي (الفقهي): هو الحكم الشرعي الذي يحكي عن واقع الشريعة ونقطع بأنّه نفس ما أراده الشارع. (مبادي، د ١٤)

الحكم الوضعي: هو الحكم الذي ليس له توجيه عملي مباشر؛ بل المعهود أنته يقع موضوعاً لحكم تكليفي ويوضح العلاقات بين موضوعات الأحكام التكليفية التي موضوعها أفعال الإنسان. (مبادي، د ٢ و ح ٢، د ٢٥)

الحيثيات التعليلية: هي القيود التي لا تُعتبر مقومة ومنوّعة للحكم. (ح ٢، د ٥٥ و ٥٦)

الحيثيات التقييدية: هي القيود التي تُعتبر مقومة ومنوّعة للحكم. (ح ٢، د ٥٥ و ٥٦)

الخبر الحدسي: هو ما حکى عن المقصوم على دليل لم يصل إلينا؛ ولكن نعلم بوجوده عن طريق الحدس. (مبادي، د ١٢)

الخبر الحسّي: هو ما حکى عن المقصوم على قول أو فعل أو تقريراً عن طريق الحس (السمع أو البصر). (مبادي، د ١٢)

الخبر المتواتر: إخبار حسّي متعدد، بدرجة يوجب اليقين . (ح ٢، د ٢٣)

خبر الواحد: هو كُلّ خبر لا يُفيد العلم؛ أي: لا يحصل منه القطع بشبوت مؤدّاه؛ كنقائه عن طريق شخص واحد، عن طرق لا تورث القطع بصدره عن المقصوم على دليل؛ ومن أقسامه خبر الشقة. (مبادي، د ١٢ و ح ٢، د ٢٦ و ٢٧)

خبر الواحد الشقة: هو خبر الواحد الذي رُوي ثقة عن ثقة. (مبادي، د ١٢)

الخصائص العامة في تقييم الاحتمال: هي كُلّ خصوصيّة في المعنى، تُشكّل بحسب الاحتمال، عاملًا مساعدًا على كذب الخبر أو صدقه. (ح ٢، د ٢٣)

الخصائص النسبية في تقييم الاحتمال: هي كلّ خصوصية في المعنى، تُشكّل بحسب الاحتمال، عاملًا مساعدًا على صدق الخبر أو كذبه، فيما إذا لوحظت نوعية الشخص المخبر. (ح ٢٣٥، ٢)

خصوصيات القطع: هي الكاشفية والمحركية والحججية فيما إذا كان القطع متعلّقاً بتكليف المولى. (ح ٣٥، ٢)

الدالّ الحالّي: هو ما يحيط بالكلام من ظروف أو ملابسات تكون لها دلالة في الموضوع. (ح ١٧٥، ١ و ١٨٥)

الدالّ اللغظي: هو ما يُشكّل (من الكلمات) مع اللفظ الذي نُريد فهمه، كلاماً مترايضاً. (ح ١٧٥ و ٩٥)

الدلالة: هي انتقال الذهن من تصوّر اللفظ إلى تصوّر المعنى. (ح ١٠٥ و ١١٥)
الدلالة الارتكازية: هي تفسير دلالة اللفظ على معناه الحقيقي على أساس نظرية القرن الأكيد. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة الاعتبارية: هي تفسير وضع الواضع اللفظ للمعنى، على أساس نظرية الاعتبار. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة الالتزامية: هي ما يدلّ عليها اللفظ التزاماً. (ح ١٨٥ و ١٩٥)

الدلالة التصديقية: هي دلالة اللفظ عند صدوره من متكلّم واع، على قصد إخبار المعنى؛ وهي على نوعين: الأولى و الثانية. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة التصديقية الأولى: هي دلالة اللفظ على إرادة المتكلّم الوعي لاستعمال اللفظ. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة التصديقية الثانية: هي دلالة اللفظ على القصد الجدي للمتكلّم الملتفت ومراده الغائي. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة التصويرية: هي دلالة اللفظ على تصوّر المعنى. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة التعهدية: هي تفسير دلالة اللفظ على معناه الحقيقي على أساس مسلك التعهد القائل بتعهد الواضع، بأن لا يأتي باللفظ، إلا عند قصد تفهيم المعنى.

(ح ٩٥، ٢)

الدلالة الذاتية: الاعتقاد بدلالة اللفظ ذاتاً على المعنى الحقيقي. (ح ٩٥، ٢)

الدلالة اللغوية: أنظر: الدلالة التصورية.

الدلالة المطابقية: هي الدلالة المطابقة لمعاني مفردات الكلام. (ح ١٨٥، ١٩٠ و ١٩١)

الدليل الحاكم: هو كل دليل ثبت فيه إعداد المتكلم القرینية شخصياً على مفاد دليل آخر، بسوقه مسار التفسير صريحاً، أو بظهوره في النظر إلى الموضوع أو

المحمول؛ ويُقدم على الدليل المحكوم بالقرینية. (ح ٦٢٥، ٢)

الدليل الشرعي: هو كل ما صدر من الشارع متألهة على الحكم الشرعي، ككلام الله (سبحانه) أو كلام المعصوم عليه السلام. (ح ٧٥، ٢)

الدليل الشرعي اللغطي: هو الكلام المعصوم، كتاباً أو سنة. (ح ٧٥، ٢)

الدليل الشرعي غير اللغطي: هو الموقف الذي يتّخذه المعصوم عليه السلام و يتمثل في فعله؛ سواء كان تصرفاً مستقلّاً، أو موقفاً إمضايّاً تجاه سلوك معين أو سيرة (وهو الذي يسمى بالتقرير). (ح ٢١، ٧٥ و ٢٢)

الدليل العقلي: هو ما يُعبر عن قضايا يدركها العقل ويمكن أن يستنبط منها حكم شرعي. (ح ٧٥، ٢)

الدليل العقلي التحليلي: هو ما كان البحث فيه يدور حول ظاهرة معينة؛ كالبحث عن حقيقة الوجوب التخييري. (ح ٣١٤، ٢)

الدليل العقلي التركيببي: هو ما يكون البحث فيه حول استحالة شيء أو ضرورته، بعد الفراغ عن تصوّره و تحديد معناه؛ من قبيل البحث عن استحالة الأمر بالضد في وقت واحد. (ح ٣١٥، ٢)

الدليل العقلي المستقلّ: هو ما لا يحتاج لاستنباط الحكم منه، إلى إثبات قضيّة شرعية. (ح ٣١٥، ٢)

الدليل العقلي المستقلّ التركيببي الإيجابي: هو الدليل المستقلّ في استنباط إثبات حكم شرعي. (ح ٣١٥، ٢)

الدليل العقلي المستقلّ التركيببي السلبي: هو الدليل المستقلّ في استنباط نفي حكم شرعي. (ح ٣١٥، ٢)

الدليل العقلاني غير المستقل: هو ما يحتاج لاستنباط الحكم منه، إلى إثبات قضية شرعية. (ح ٢، ٣١ د)

الدليل العملي: انظر: الأصل العملي.

الدليل القطعي: هو الدليل الذي يؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي. (ح ٢، ٦٥)

الدليل المحرِّز: هو الدليل الذي يطلب به الفقيه، كشف الواقع من مراد الشارع و إحراز الحكم الشرعي؛ لأنَّه إنما دليل يُؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي، فحججته ناتجة عن القطع؛ وإنما دليل ظنِّي قام دليل قطعي على حججته. (ح ٣ د، ٢ و ٦٥ و ٧ د)

الدليل المحرِّز الظنِّي: هو دليل محرِّز يُؤدي إلى كشف الحكم الشرعي كشفاً ناقصاً محتملاً الخطأ، و يُسمى بالأماراة. (ح ٦٥، ٢)

الدليل المحرِّز القطعي: هو دليل محرِّز يُؤدي إلى القطع بالحكم الشرعي؛ كالخبر المتواتر الدالٌّ عليه. (ح ٦٥، ٢)

الدليل المحكم: انظر: الدليل الحاكم.

الدليل المورود: هو الدليل الذي ينفي موضوع معموله، معمول دليل آخر؛ أو يتحقق الدليل الآخر فرداً من موضوعه؛ دون التنافي بين جعليهما. (ح ٢، ٦١ د)

الدليل الوارد: هو الدليل الذي يكون المعمول فيه، نافياً لموضوع المعمول في الدليل الآخر أو موِّجاً لموضوعه فرداً من الأفراد؛ دون التنافي بين جعليهما. (ح ٢، ٢)

(٦١ د)

الدليل غير المحرِّز: هو العنصر المشترك في عمليات الاستنباط، الذي يُتَّخَذ دليلاً على تحديد الوظيفة العملية تجاه الحكم الشرعي المجهول؛ انظر: الأصل (الأصل العملي). (ح ٣ د، ٢)

الدالٌّ الحالَيَّة: انظر: الدالٌّ الحالَيَّ.

الدالٌّ اللفظَيَّة: انظر: الدالٌّ اللفظَيَّ.

دوران الأمربين الأقل والأكثر: هو أن يتعلق وجوب شرعية بعملية مركبة من أجزاء، و نعلم باشتمال العملية على أجزاء معينة، و نشك في اشتمالها على جزء آخر، ولا يوجد دليل يثبت أو ينفي ذلك. (ح ١، ٢٧ د و ٢٨)

الدين: هو الشريعة، أي: الحدود التي وضعها الشارع لتنظيم حياة الإنسان كمنهج يتحقق له سعادته في الدنيا والآخرة. (مبادي، د ٢)

ذى القرينة: هو الكلام الذى يبطل ظهوره التصديقى الأول بسبب القرينة. (ح ١، د ١٧) و (١٨)

الرأي: أنظر: «الاجتهد في الفقه الستي».

السياق: هو كل ما يكتنف اللفظ من دوال لفظية و حالية. (ح ١، د ١٧ و ١٨)

السيرة العقلائية: إن العقلاء المعاصرين للمعصومين عليهما السلام، إذا اتجهوا إلى سلوك معين بما هم عقلاء، فسكتوت المعصوم عليهما السلام على ذلك، دليل على الإمضاء للنكتة المركوزة عقلائياً في السيرة؛ و تتوسع دائرتها إلى غير المعاصرين لزمن حضور المعصومين عليهما السلام، إذا كانت أوسع من حدود السلوك الفعلي. (ح ٢، د ٢١) و (٢٢)

سيرة المتشرّعة: إن العقلاء المعاصرين للمعصومين عليهما السلام إذا اتجهوا إلى سلوك معين، وبصفتهم متشرّعة، يجب أن يكونوا متلقين ذلك من الشارع؛ وكلما لوحظ شمول السيرة وتطابق عدد كبير من المتشرّعة عليها، ضعف احتمال المغایرة مع الشرع. (ح ٢، د ٢٤)

السيرة المتشرّعة: أنظر: سيرة المتشرّعة.

الشبهة التحريمية: هي الشك في الحرمة. (ح ١، د ٢٧)

الشبهة الحكمية: هي شكنا في التكليف، إن كان ناشئاً عن عدم وضوح أصل جعل الشارع للتکليف. (ح ١، د ٢٧)

الشبهة الموضوعية: هي الشك في التكليف إن كان ناشئاً عن عدم وضوح موضوع الحكم. (ح ١، د ٢٧)

الشبهة الوجوبية: هي الشك في الوجوب. (ح ١، د ٢٧)

الشرط المتأخر: هو القيد الذي يكون المقيد به موجوداً قبل وجوده. (ح ٢، د ٣٥)

الشرط المتقدم: هو القيد الذي يوجد المقيد به، بعد وجوده. (ح ٢، د ٣٥)

الشرط المسوّق لتحقيق الموضوع: هو الشرط المساوّق لوجود الموضوع وتحقيقه؛ على نحو

لا يكون في الجملة الشرطية موضوع محفوظ في حالتي وجود الشرط و عدمه؛ كما في قولنا: إذا رُزقت ولدًا فاختنه. (ح ٢، ١٨٥ و ١٩)

الشرط المقارن: هو القيد الذي يكون المقيد به، موجوداً حال وجوده. (ح ٢، ٣٥ د)
الشريعة: أنظر: الدين.

الشك الابتدائي: أنظر: «الشك البدوي».

الشك البدوي: هو شكّ محض غير متزوج بأي لون من العلم. (ح ١، ٢٧٥ د)

الشك السادس: أنظر: الشك البدوي.

الشك في البقاء: نعني به الشك في بقاء الحكم أو الموضوع المتيقن سابقاً. (ح ١، ٣٠ د)

الشك في الرافع: نعني به الشك في الرافع للحكم أو الموضوع المتيقن سابقاً؛ والاستصحاب يجري في موارده. (ح ٢، ٥٧٥ د)

الشك في المقتضي: نعني به الشك في المقتضي لبقاء الحكم أو الموضوع المتيقن عندنا سابقاً؛ والاستصحاب يجري في موارده. (ح ٢، ٥٧٥ د)

الشهرة: هو اتفاق أكثر الفقهاء القريبين من عصر المعصومين عليهما السلام على فتوى واحدة، لم يصل إلينا دليلاً. (ح ١، ١٩٥ د)

صحة العمل: هو علامة على كون المحمول عليه، هو نفس المعنى المراد في المحمول (بالحمل الأولي الذاتي) أو مصداق المعنى المراد (بالحمل الشائع)؛ ولا يثبت كون المعنى حقيقياً أو مجازياً. (ح ٢، ١١ و ١٠٥ د)

الضابط في جريان أصل البراءة: هو الشك في التكليف؛ لا الشك في المكلف به. (ح ٢، ٤٧ د)

ضابطي المفهوم: ١. أن يكون الربط معتبراً عن حالة توقف انحصارياً؛ ٢. أن يكون المرتبط، طبيعي الحكم وسنه: لا شخصه. (ح ٢، ١٨٥ و ١٩)

طرف العلم الإجمالي: أنظر: أطراف العلم الإجمالي.
طريقة تعدد الدال والمدلول: هي إفاده مجموعة من المعاني بمجموعة من الدوال وبإزاء كل دال واحد من تلك المعاني. (ح ٢، ١١ و ١٠٥ د)

الظاهر: هو الكلام الذي له أكثر من معنى ولكن أحدهما أسرع انسبياً إلى الذهن من غيرها. (ح ١، ١٧٥ د و ١٨)

الظهور: هو انساب أحد معاني اللفظ، إلى تصور الإنسان عند سماع اللفظ. (ح ١٧ د و ١٨)

الظهور التصديقي: هو ظهور حال المتكلّم في إرادة أقرب المعاني إلى اللفظ. (ح ١٧ د و ١٨)

الظهور التصوري: هو انساب أحد معاني اللفظ، إلى تصور الإنسان عند سماع اللفظ في مرحلة الدلالة التصورية. (ح ١٧ د و ١٨)

ظهور التطابق بين مقام الإثبات ومقام الشبه: هو ظهور حال المتكلّم في «أنَّ ما يُريدَه -أي: الدلالة التصديقية»، مطابق لظهور اللفظ في مرحلة الدلالة التصورية؛ أي: إنه يُريد أقرب المعاني إلى اللفظ لغة. (ح ١٧ د و ١٨)

الظهور العرفي: هو كون دلالة اللفظ على أحد معانيه، أكثر ظهوراً من دلالته على سائر المعاني. (مبادي، ٤)

العام: هو اللفظ الذي يدلّ على شموله لجميع المصاديق بدخوله أدلة العموم عليه. (ح ١ د و ١٦)

العاشي: هو المكلَّف الذي قطع بالتكليف وحالفة، و كان التكليف ثابتاً في الواقع. (ح ٢ د و ٥)

عصر التشريع: هو عصر الرسول ﷺ والأئمة تابعيه (أي: زمن حضورهم). (مبادي، ٤)

علاقات العالم التشريعي: هي العلاقات القائمة بين الأحكام. (ح ١ د و ٢١)

علاقات العالم التكويني: هي العلاقات القائمة بين الأشياء. (ح ١ د و ٢١)

علم الحديث والرجال: يدرسان المصادر الشرعية من جهة صحتها و استنادها إلى الشارع. (مبادي، ٤)

العلم الإجمالي: هو القطع بأحد شيئاً أو شيئاً، لا على التعبيين. (ح ٢ د و ٥)

العلم الإجمالي الصغير: هو العلم بأنَّ عدد الأطراف في العلم الإجمالي، أقلَّ مما كانت سابقاً. (ح ٢ د و ٤٩)

العلم الإجمالي الكبير: هو العلم الإجمالي السابق الذي كان يضمّ عدداً من الأطراف يزيد عن العلم الإجمالي الحالي. (ح ٢ د و ٤٩)

علم الأصول (أصول الفقه): هو علم يبحث عما يترتب أن يكون عنصراً مشتركاً في عملية الاستنباط ودرجات استعمالها و العلاقة بينها. (ح ١٥، ٢)

العلم التفصيلي: هو القطع الذي يتعلّق بشيء محدّد؛ لا بأحد شيئاً أو أشياء، لا على التعبيين. (ح ٥٥، ٢)

علم الفقه: هو علم استنباط الأحكام الشرعية أو علم عملية الاستنباط. (ح ١٦، ١)

العموم: هو الاستيعاب، إذا كان مدلولاً للفظ بنفسه؛ فيُسمى عموماً ويُسمى اللفظ الدال عليه، عاماً. (ح ١٧، ٦ و ١٦، ٢)

العناصر الخاصة (في الاستنباط): هي العناصر التي تتغيّر من مسألة إلى أخرى و يتولّ دراستها علم الفقه. (ح ١٥، ١)

العناصر المشتركة (في الاستنباط): هي القواعد العامة التي تدخل في عمليات استنباط أحكام عديدة من أبواب مختلفة، وهي تُدرس في علم الأصول. (ح ١٥، ١)

العنصر الخاص: هو العنصر الذي لا يصلح للدخول في أي عملية استنباط؛ بل يختصّ بمسألة دون أخرى. (ح ١٥، ٢، ٢)

العنصر اللغوي الخاص: هو كلّ أداة لغوية لا يصلح للدخول في أي عملية استنباط؛ بل في عملية تعالج موضوعاً معيناً. (ح ١٥٥، ١)

العنصر اللغوي المشترك: هو العنصر الذي يصلح للدخول في استنباط الحكم من أي دليل لفظي، مهما كان نوع الموضوع الذي تعلّق به. (ح ١٥٥، ١)

العنصر المشترك: انظر: العناصر المشتركة.

فعل المعصوم: هو عمل المعصوم عائلاً و تصرّفه المستقلّ؛ مما له دلالة على الحكم الشرعي. (ح ١٥٥، ٢ و ٢٠٥، ١)

فعليّة الحكم: هي ثبوت الحكم على هذا المكّلّف بالذات أو ذاك. (ح ١٥٥، ٢)

قاعدة احترازية القيود: إنّ كلّ قيد يُؤخذ في المدلول التصوري للكلام، فالاصل فيه، أن يكون قيداً في المراد الجدي؛ بحكم ظهور عرفي سياقى مفاده: أنّ كلّ ما يقوله المتكلّم يُريده؛ على هذا، فإنّ شخص الحكم الذي يُشكّل المدلول التصديقى الجدي للكلام المقيد، لا يشمل من انتفى عنه القيد، ولكن لا ينفي وجود حكم آخر يشتمله. (ح ١٤٥، ٢)

قاعدة استحالة التكليف بغير مقدور: إن القدرة شرط ضروري في التكليف؛ ولكنها ليست ضرورية على مستوى الملاك والمبادئ؛ وإنما يستحيل تعلق التكليف بغير المقدور على مستوى الاعتبار الذي ينشأ من داعي البعث والتحريك. (ح ٢، د ٣٢)

قاعدة البراءة العقلية: أظر: أصالة البراءة العقلية وقاعدة قبح العقاب بلا بيان.
قاعدة التخيير للروايات الخاصة: قد يقال بأنّه يوجد دليل خاص في روايات تُخرج التعارض عن قاعدة التساقط؛ ولعلّ من أهمّها، رواية سماعة عن أبي عبد الله علّي عليه السلام، وال الصحيح: أنّ الرواية، لا تدلّ على الحجّية التخييرية. (ح ٢، د ٦٣)

(٦٤)

قاعدة الترجيح للروايات الخاصة: يوجد دليل خاص يتمثّل في روايات تُسمّى بأخبار الترجيح، يُخرج التعارض عن قاعدة التساقط؛ وأهمّ الروايات، رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وتشتمل على مرجحين متربّعين: ١. ترجيح ما وافق الكتاب، على ما خالفه. ٢. ترجيح ما خالف العامة على ما وافقهم. (ح ٢، د ٦٣)
و (٦٤)

قاعدة التزاحم: يتقدّم الدليل الأهم على الدليل الأقلّ أهميّة، إذا كان التنافي بين الدليلين في امتثالهما، دون التنافي بين الجعلين والمجهولين. (ح ٢، د ٦١)
قاعدة التسامح في أدلة السنن: إن الأخبار الدالّة على المستحبّات، أو على مطلق الأوامر والنواهي غير الازلّامية، حجّة في إثبات الاستحباب أو الكراهة؛ ما لم يعلم ببطلان مفادها. (ح ٢، د ٢٨)

قاعدة الجمع العرفي: إن التعارض، إذا لم يكن مستقرّاً في نظر العرف؛ بل كان أحد الدليلين، قرينة على تفسير مقصود الشارع من الدليل الآخر، وجب الجمع بينهما؛ بتأویل الدليل الآخر، وفقاً للقرينة. (ح ٢، د ٦١)

القاعدة العملية الأساسية: هي القاعدة في حالة عدم الحصول على دليل يدلّ على الحكم الشرعي، فيبقى الحكم مجهولاً إذا لم يصدر من الشارع علاج لهذه الحالة؛ وهي إنما البراءة العقلية أو الاحتياط (على اختلاف الآراء). (ح ١، د ٢٦)

القاعدة العملية الأولى في حالة الشك: هي القاعدة التي تحدد الموقف العملي تجاه شك المكلّف في تكليف شرعي لم يمكّن له إثباته أو نفيه. (ح ٢، ٢)

القاعدة العملية الثانية: هي حكم الشارع بعدم وجوب الاحتياط أو وجوبه في موارد الشك. (ح ١، ٢٦ د)

قاعدة الفراغ: قاعدة فقهية، تحكم بصحّة عمل تمّ الفراغ من أجزائه وشروطه المحرّزة، وشك في صحته، شكًا ناشئًا عن احتمال الخطأ والسلبية؛ دون مالم تقم بيته على الخلاف. (ح ٢، ٣ د)

قاعدة المقتضي والمانع: هي القاعدة التي يُبني فيها، عند إثراز المقتضي وشك في وجود المانع، على انتفاء المانع وثبوت المقتضى؛ وهذه القاعدة تشتراك مع الاستصحاب في وجود اليقين وشك؛ ولكنّهما فيها، متعلّقان بأمررين متغايرين ذاتاً؛ و هما المقتضي والمانع؛ خلافاً لوضعهما في الاستصحاب؛ حيث أنّ متعلّقهما فيه، واحد ذاتاً. (ح ٢، ٥٢ د)

قاعدة الورود: هي أن يكون التنافي بين المجموعتين مع عدم التنافي بين الجعلين؛ وذلك إن كان أحد الدليلين، نافياً لموضوع الحكم في الدليل الآخر أو موجوداً لفرد من موضوعه؛ فالدليل الوارد يتقدّم على المورد دائمًا. (ح ٢، ٦١ د)

قاعدة اليقين: إن الشك في قاعدة اليقين، يتعلّق بنفس الفترة الزمنية التي تعلّق بها اليقين، وينقضه تكويناً؛ خلافاً للاستصحاب؛ فإن الشك فيها، لا يتعلّق بفترة اليقين؛ بل يبعدها؛ ولا ينقضه حقيقة. (ح ٢، ٥٢ د)

قاعدة انحلال العلم الإجمالي الكبير بالعلم الإجمالي الصغير: هي تعبّر عن حالة انحلال العلم الإجمالي، بعدد أطراف يزيد عن الأطراف المعلومة حديثاً، بشرط أن لا يقل العدد معلوماً، عن العدد المعلوم بالعلم الإجمالي المنحل. (ح ٢، ٤٩ د و ٥٠)

قاعدة تساقط المتعارضين: إذا لم يكن أحد الدليلين، قرينة بالنسبة إلى تفسير مقصود الشارع. من الدليل الآخر، فالتعارض مستقرّ في نظر العرف؛ وحينئذ يتسبّط الدليلان بلحظات دليل الحجّية؛ لأنّه يستحيل أن يكون قد جعل الشارع الحجّية لكلّ من الدليلين المتعارضين؛ وغير معقول أن يجعلها لكلّ منها مشروطة بعدم

الالتزام بالآخر؛ وإثبات حججية أحد الدليلين دون الآخر، ترجيح بلا مرجح؛ والحججية التخييرية، تحتاج إلى لسان آخر في الدليل؛ فإن قلنا بتبعة الدلالة الالتزامية للمطابقية، تساقطاً بالكل؛ وإن، تساقطاً في حدود تعارضهما في المدلول المطابقي، إذا كانا متفقين في مدلول التزامي مشترك بينهما. (ح ٢، ٦٣ د و ٦٤) قاعدة تقدم الأدلة المحرزة على الأصول العملية: إنَّ كُلَّ واقعة يعالج الفقيه حكمها، يوجد فيها أصل عملي؛ فإنْ توفر للفقيه الحصول على دليل محرز، أخذ به؛ وإنْ لم يتوفَّ دليل محرز، أخذ بالأصل العملي، فهو المرجع العام للفقيه. (ح ٢، ٦)

قاعدة تقديم الأصل السببي على الأصل المسبي: كلما كان أحد الأصلين يعالج مورد الأصل الثاني دون العكس، فُقد الأصل الأول على الثاني. (ح ٢، ٥٩ د و ٦٠) قاعدة قبح العقاب بلا بيان: هي أنَّ الأصل للملكَلَفَ أن لا يكون مسؤولاً عن التكاليف المشكوكة ولو احتمل أهميتها بدرجة كبيرة؛ وفي رأي القائلين بها، أنَّ العقل هو الذي يحكم بنفي المسؤولية؛ لأنَّه يدرك قبح العقاب من المولى على مخالفته المكَلَفَ للتوكيل الذي لم يصل إليه. (ح ١، ٦ د و ٦ د)

قاعدة منجزية العلم الإجمالي: أنظر: أصالة الاشتغال في موارد العلم الإجمالي. القُبُح هو ما لا ينبغي صدوره؛ وهو أمر واقعي، يدركه العقل تكويناً؛ وهذا الإدراك، يُسمى بـ«الحكم العقلي»، توسعًا. (ح ٢، ٤١ د)

القدرة الشرعية: إن كانت مبادئ الحكم مختصة بحالة القدرة وانتفاء التكليف عن العاجز لعدم الملاك والمقتضي رأساً، فيقال إنَّ دخل القدرة شرعي. (ح ٢، ٣٢ د) القدرة العقلية: إن كانت مبادئ الحكم ثابتة و فعلية في حال القدرة والعجز على السواء، فيقال إنَّ دخل القدرة عقلي. (ح ٢، ٣٢ د)

القدرة بالمعنى الأخَصَّ: هي القدرة التكوينية التي يكون التكليف مشروط بها؛ فلا يشمل العاجز. (ح ٢، ٣٧ د)

القدرة بالمعنى الأَعْمَّ: هي القدرة التي يكون التكليف مشروط بها؛ وهي أعمَّ من القدرة التكوينية التي تُخرج العاجز عن شمول التكليف؛ بل تشمل غير العاجز المشغول فعلاً بامتثال واجب آخر مضاد، لا يقلُّ عن التكليف الأول أهمية. (ح ٢، ٣٧ د)

القرينة: هي اللفظة أو الهيئة التي تدلّ على الصورة الكاملة للسياق، وتبطل الظهور التصديقي الأولي. (ح ١٧٥، ١٨)

قرينة الحكم: إن ظاهر حال المتكلم، أنته في مقام بيان تمام مراده الجديـ بخطابه؛ وبهذا يثبت الإطلاق. (ح ١٤٥، ١٥)

القرينة الشخصية: أنظر: الإعداد الشخصي.

القرينة العرقية النوعية: أنظر: الإعداد العرقي النوعي.

القرينة المتصلة: هي كلّ ما يتصل بالكلام من دوافـ لفظية أو حالية. (ح ١٧٥، ١)

القرينة المنفصلة: هي القرينة التي لا تأتي متصلة بالكلام؛ بل تصدر منفصلة عنه. (ح ١٧٥، ١)

القسم الأول من استصحاب الكلـي: هو الاستصحاب الذي يتواجد ركـي اليقين بالحدوث والشكـ في البقاء في فرد موضوعه وفي طبيعته. (ح ٢، ٥٨)

القسم الثاني من استصحاب الكلـي: هو الاستصحاب الذي يتواجد ركـي اليقين بالحدوث والشكـ في البقاء في طبيعيـ موضوعه؛ دون فرده. (ح ٢، ٥٨)

القسم الثالث من استصحاب الكلـي: هو الاستصحاب الذي يتواجد ركـي اليقين بالحدوث والشكـ في البقاء في فرد موضوعه دون طبيعته. (ح ٢، ٥٨)

القضايا العقلية التحليلية: أنظر: الدليل العقليـ التحليليـ.

القضايا العقلية التركيبية: أنظر: الدليل العقليـ التركيبـيـ.

القضايا العقلية المستقلـة: أنظر: الدليل العقليـ المستقلـ.

القضايا العقلية غير المستقلـة: أنظر: الدليل العقليـ غير المستقلـ.

القطع: هو انكشف قضـية من القضايا بدرجة لا يشوبها شكـ. (ح ١، ٨)

القطعطـيـقـيـ: إذا كان القطـعـ بالنسبة إلى حـكمـ شـرـعيـ، فـيـسمـىـ بـ«القطـعـ الطـرـيقـيـ»؛ فهو طـريقـ إلى حـكمـ الشـرـعيـ. (ح ٢، ٥)

القطعـ الموضوعـيـ: هو القطـعـ الذي يـتعلـقـ بمـوضـعـ الحـكمـ؛ وليـستـ له طـرـيقـةـ إلىـ نفسـ الحـكمـ الشـرـعيـ. (ح ٢، ٥)

قواعدـ الجـمـعـ العـرـقـيـ: هيـ القـوـاـدـدـ الـتـيـ تـقـتـضـيـ تـقـدـيمـ أحـدـ الدـلـيـلـيـنـ عـلـىـ الآـخـرـ. (ح ١، ٣١)

القياس الأصولي: هو التمثيل المنطقي الذي يعني معرفة الجزئي عن طريق جزئي آخر؛ وهو في علم الأصول أنْ تُحصى الحالات والصفات التي من المحتمل أن تكون مناطاً للحكم، وبالتالي والحدس والاستناد إلى ذوق الشرعية، يغلب على الفتن أنَ واحداً منها، هو المناط، فِيمَمِ الحكم إلى كلّ حالة يوجد فيها ذلك المناط؛ وهو ظني دائمًا؛ لأنَّه مبني على استنباط حديسي للمناط. (ح ٤١ د، ٢)

القيد الشرعي: أنظر: المقدمة الشرعية.

القيد العقلاني: هو القيد الذي يفرضه الواقع، بدون جعل من قِبَل المولى. (ح ٣٣ د، ٢) و (٣٤)

كاسفيّة القطع: هي أَنَّ القطع يكشف عن الخارج ذاتاً؛ لأنَّه عين الانكشاف والإراءة؛ وهذا بديهي. (ح ٣ د، ٢)

الكراءة: هي حكم شرعي يزجر عن الشيء الذي تعلق به بدرجة دون الإلزام. (ح ١، د ٦) و (٧)

الكلام الصريح: هو الكلام الذي له معنى حقيقي واحد ولا يحتمل معانٍ أخرى. (ح ١٧ د، ١) و (١٨)

الكلمة البسيطة: هي موضوعة بمادة حروفها وتركيبها الخاص بوضع واحد، للمعنى. (ح ١٢ د، ٢)

الكلمة المركبة من هيئة ومادة: هي التي لهيئتها وضع خاص ولماذتها وضع آخر. (ح ٢، د ١٢)

اللحاظ الآلي المراتبي: هو تصور المستعمل للفظ، بما هو مرآة للمعنى و هو غافل عنه. (ح ١٢ د، ١)

اللفظ المستعمل: هو اللفظ الذي يستخدم لإخبار المعنى في ذهن السامع. (ح ١، د ١٢)

اللفظ المطلق: هو اللفظ المجرد عن القيد. (ح ١، د ١٦)

اللفظ الموضوع: هو اللفظ الذي يُخصّص لمعنى خاص. (ح ١، د ١١ و ١٠)

المادة: هي الأصل الذي اشتَقَ الفعل منه. (ح ١، د ١٣)

المباح: هو موضوع الحكم التكليفية الدال على أنَّ نسبة الفعل إلى رضا الله (تعالى)، تساوي نسبته إلى سخطه. (مبادي، د ٣)

مبادئ الإباحة (بالمعنى الأخص): هي مساواة الفعل والترك في نظر المولى؛ إما لخلو الفعل من الملك (الملك اللاقتضائي)؛ أو لوجود ملاك إطلاق عنان المكلف (الملك الاقتضائي). (ح ٢، د ٢)

مبادئ الاستحباب: هي المصلحة الأضعف درجة من مصلحة الوجوب، وتبعها الإرادة غير الشديدة، بدرجة تسمح للمخالففة. (ح ٢، د ٢)

مبادئ الحرمة: هي المفسدة البالغة درجة عالية، تأبى عن الترخيص في المخالففة؛ وتبعها المبغوضية الشديدة. (ح ٢ د ٢)

مبادئ الحكم: هي المراحل التي يمرّ بها تشرع الحكم بمستويين؛ وَهُما الثبوت (بما فيه من عناصر الملك والإرادة والاعتبار) والإثبات (الذى يُبرِّز فيه المولى إرادته مباشرةً أو بالاعتبار الكاشف عنه)؛ وقد يُطلق هذا المصطلح، على العنصرين الضروريتين (الملك والإرادة) على مستوى الثبوت؛ وَالاعتبار حينئذ، يُعدُّ في مستوى الإثبات؛ وَهو نفس الحكم عندئذ. (ح ٢ د ٢)

مبادئ الكراهة: هي المفسدة الأضعف درجة من مفسدة الحرمة؛ وتبعها المبغوضية غير الشديدة، بدرجة تسمح للمخالففة. (ح ٢ د ٢)

مبادئ الوجوب: هي المصلحة البالغة درجة عالية، تأبى عن الترخيص في المخالففة، وتبعها الإرادة الشديدة. (ح ٢ د ٢)

المتجرّي: هو المكلّف الذي قطع بالتكليف وخالفه، ولم يكن التكليف ثابتاً واقعاً. (ح ٢ د ٥)

مثبتات الدليل: هي مُدَالِيلُهُ الالتزمائية. (ح ٢ د ٧)
المجموع: هو ثبوت الحكم على عهدة المكلّف عند تحقّق موضوعه وقيوده خارجاً؛ وهو يختلف من فرد إلى آخر. (ح ٦١ د ٢)

المجمل: هو الكلام الذي له أكثر من معنى حقيقي، مع تساوى المعاني في سرعة انساب الذهن إليها. (ح ١٨ د ١ و ١٧ د ١)

محركية القطع: هي أنَّ القطع يحرّك القاطع، نحو ما يوافق غرضه الشخصي؛ وهذه الخصوصية من الآثار التكوينية للقطع؛ لأنَّ المحرك هو الغرض؛ والقطع يكتنل هذه المحركية؛ وهي بديهيَّة أيضاً. (ح ٤ د ٢)

المخالفة الاحتمالية: هي مراعاة أحد الطرفين وترك الآخر في مورد العلم الإجمالي؛ لأنَّ المكلَّف في هذه الحالة يتحمل أنتهٍ وافق تكليف المولى ويتحمل أنتهٍ خالفة. (ح، ١، ٢٩٥ و ٢٨٤)

المخالفة القطعية: هي في حالة العلم الإجمالي، عدم مراعاة جانب جميع الإطراف. (ح، ٢، ٤٨٥)

المخصَّص: هو الكلام الخاصُّ الذي يُقدَّم على العامَّ بسبب تخصيصه له. (ح، ١، ٣١ د)

المخصَّص المتصل: هو القرينة التي تُخصَّص العامَّ مباشرةً. (مبادي، د، ٨)

المخصَّص المنفصل: هو القرينة التي تُخصَّص العامَّ بنحو غير مباشر. (مبادي، د، ٨)

مدخلُ أدَة العِموم: هو اللُّفْظُ الَّذِي دخلَتْ عليه أدَة العِموم. (ح، ١، ١٦٥)

المدلول: هو المعنى الَّذِي يدلُّ عليه اللُّفْظ. (ح، ١، ١٠٥ و ١١)

المدلول الالتزامي: هو معنىٌ غير مطابق لمدلول الكلام؛ بل لازم له، في قبال المدلول المطابقي. (ح، ١، ١٦٥)

المدلول الإيجابي: هو المدلول الَّذِي يُفهم من نفس اللُّفْظ؛ و يُسمَّى منطوقاً؛ في قبال المدلول السلبي. (ح، ١، ١٦٥)

المدلول التصديقى: أَنْظر: الدلالة التصديقية.

المدلول التصديقى للجملة الاستفهامية: هو طلب الفهم والاطلاع على وقوع النسبة. (ح، ٢، ١٢٥)

المدلول التصديقى للجملة الخبرية: هو قصد إخبار عن النسبة التامة الَّتي تدلُّ عليها هيئتها. (ح، ٢، ١٢٥)

مدلول التصديقى للجملة الطلبة: هو طلب إيقاع النسبة. (ح، ٢، ١٢٥)

المدلول التصوري: أَنْظر: الدلالة التصورية.

المدلول السلبي: هو المدلول الَّذِي يُفهم من انتفاء القيد في الكلام؛ و يُسمَّى مفهوماً؛ في قبال المدلول الإيجابي. (ح، ١، ١٦٥)

المدلول اللغوي: أَنْظر: الدلالة التصورية.

المدلول المطابقى: هو المعنى المطابق لمدلول الكلام؛ في قبال المدلول الالتزامي. (ح، ١، ١٦٥)

المدلول النفسي: أنظر: الدلالة التصديقية.

مرحلة الإثبات (الإيراز): هي المرحلة التي يُبرز فيها المولى بجملة إنشائية أو خبرية - مرحلة الشبوت، بداع من الملك والإرادة؛ وهذا الإيراز، قد يتعلق بالإرادة مباشرة؛ وقد يتعلق بالاعتبار الكاشف عن الإرادة. (ح ٢، د ٢)

مرحلة الشبوت هي المرحلة الأولى التي يمر بها تشرع الحكم؛ وتحتوي على ثلاثة عناصر؛ هي الملك والإرادة والاعتبار؛ أو الملك والإرادة فحسب، بتعریف آخر؛ وحينئذ، فالاعتبار، يُمثل مرحلة الإثبات. (ح ٢، د ٢)

المستحب: هو موضوع الحكم التكليفي الدال على أن الفعل يوجب رضا الله (تعالى) بدرجة يسع معها تركه. (مبادي، د ٣)

المستعمل فيه: هو المعنى الذي استعمل اللفظ له. (ح ١٢، د ١)

مسلك الاعتبار: هو المسار الذي يفسّر وضع اللفظ على أساس اعتبار الواضع للمعنى. (ح ٩، د ٢)

مسلك التعميد: هو المسار الذي يفسّر وضع اللفظ على أساس تعميد الواضع أن لا يأتي باللفظ إلا عند قصد تفهم المعنى. (ح ٩، د ٢)

مسلك الدلالة الذاتية: هو المسار الذي يفسّر وضع اللفظ على أساس أن اللفظ بذاته يدل على المعنى. (ح ٩، د ٢)

مسلك القرن الأكيد: هو مسار تفسير الوضع على أساس قانون تكويني للذهن؛ وهو أنه: كلما ارتبط شيئاً في تصور الإنسان ارتباطاً مؤكداً، إما بصورة عفوية أو بعانيا من قبل الواضع، أصبح بعد ذلك، تصور أحدهما مستدعاً لتصور الآخر؛ فليس وضع الواضع واعتباره اللفظ للمعنى، إلا جزءاً من هذه العملية. (ح ٩، د ٢)

مسلك حق الطاعة: هو المسار الذي يبني على الإيمان بأن حق الطاعة للمولى، يشمل كل تكليف غير معلوم العدم، ما لم يأذن المولى نفسه في عدم التحفظ من ناحيته؛ ويفترض أن المنجزية من شؤون حق الطاعة للمولى؛ وهي تشمل كل ما ينكشف من تكاليفه، مهما كانت درجة الانكشاف؛ فإن كانت المنجزية في درجة القطع تتأكد وليست معلقة بعدم ترخيص الشارع. (ح ٥، د ٢)

مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان: هو المسار المشهور القائل بأن التكليف مadam لم يتم

عليه البيان، فيقبح من المولى أن يعاقب على مخالفته؛ وهو يعني أنّ حقّ الطاعة للمولى، مختصّ بالتكاليف المعلومة، ولا يشمل المشكوكة (ح ٤٢٥ - ٤٤٠)؛ ويفترض الحجّية لازمة للقطع ذاتاً؛ فحيث لا علم و لا قطع، فلا يصح العقاب.

(ح ٤٥٢)

المشهور: انظر: الشهرة (في الفتوى).

المطلَق: هو الكلام المجرَّد عن القيد. (ح ١٦٦)

معدَّرية القطع: هي أنّ العبد إذا تورّط في مخالفة المولى نتيجةً لعمله بقطعه و اعتقاده، فليس للمولى معاقبته، وللعبد أن يعتذر عن مخالفته للمولى، بأنّه عمل على وفق قطعه.

(ح ٤١)

المعنى الإِخْتَارِي: هو المعنى الثابت في ذهن المتكلّم في المرتبة السابقة على الكلام. (ح ٢، ١٢٥)

(ح ١٣٥)

المعنى الاستقلالي: هو المعنى الذي يُفهم مستقلاً عن الكلام في قبال المعنى الربطي. (ح ٢، ١٢٥)

المعنى الاسمي: هو معنى يستقلّ بنفسه، ويدلّ عليه غير الهيئات والحرروف، من أنواع الألفاظ. (ح ٢، ١٢٥)

المعنى الإيجادي: هو الربط الواقع في مرحلة الكلام بين مفرداته؛ و لا يعبر عن معنى أسبق من هذه المرحلة. (ح ٢، ١٢٥)

المعنى الحرفي: هو نسبة بين المعاني المستقلة؛ أي: معنى ربّي، تدلّ عليه: إما كلمة بسيطة من جنس العرف، أو غيرها من جنس الهيئات؛ ولا تستقلّ بوحدها للدلالة عليه. (ح ٢، ١٢٥)

المعنى الحقيقي: هو المعنى الذي وضع له اللفظ. (ح ٢، ١٠٥ و ١١٠)

المعنى الربطي: انظر: المعنى الحرفي.

المعنى المجازي: هو المعنى الذي يشبه المعنى الحقيقي و يخطر في الذهن عند الاستعمال عن طريق المعنى الحقيقي. (ح ٢، ١٠٥ و ١١٠)

المعنى النسبي: هو المعنى الذي لا يُفهم مستقلاً عن الكلام؛ بل يربط المعاني المستقلة. (ح ١، ١٣٥)

المفرد المعرف باللام: هو من الألفاظ المطلقة بقرينة الحكم و ليست دلالته على العموم وضعية. (ح ١٦٥، ٢ و ١٧)

المفهوم: هو مدلول التزامي لربط الحكم بقيوده في المنطوق. ويُعبر عن انتفاء طبيعي الحكم في المنطوق، إذا اختلت بعض القيود المأخوذة في المدلول المطابقي. (ح ١٨٥ و ١٩)

مفهوم الاستثناء: هو إن يثبت، فهو بمعنى انتفاء طبيعي الحكم بالنسبة إلى المستثنى. (ح ١٨٥ و ١٩)

مفهوم الشرط: هو مدلول التزامي لربط الحكم بشرطه في المنطوق؛ ويعبر عن انتفاء طبيعي الحكم في المنطوق، إذا اختلف الشرط المأخوذ في المدلول المطابقي. (ح ٢، ٢ و ١٨٥)

مفهوم الغاية: هو إن يثبت، فهو بمعنى انتفاء طبيعي الحكم بالنسبة إلى بعد الغاية. (ح ٢ و ١٨٥)

مفهوم الوصف: هو إن يثبت، فهو بمعنى انتفاء طبيعي الحكم بالنسبة إلى حالات انتفاء الوصف. (ح ٢ و ١٨٥)

مقدّمات الحكم: أنظر: قرينة الحكم.

المقدّمة الشرعية (القيد الشرعي): هو القيد الذي يأخذ الشارع قيداً. (ح ٢، ٣٣٥ و ٣٤)
المقدّمة العقلية (القيد العقلي): هو القيد الذي يفرضه الواقع بدون جعل من قبل المولى. (ح ٢، ٣٣٥ و ٣٤)

مقدّمة المتعلق: هي المقدّمة التي تدخل في تكوين موضوع الوجوب. (ح ١، د ٢٤)
المقدّمة المقوّة: هي كلّ مقدّمة يفوت الواجب بعد المبادرة إلى إتيانها قبل زمان الوجوب؛ والقاعدة تقتضي عدم كون المكلّف مسؤولاً عنها. (ح ٢، ٣٣٥ و ٣٤)

مقدّمة الواجب: هي المقدّمة التي يتوقف عليها الواجب (متعلق الوجوب). (ح ١، د ٢٤)

المقدّمة الوجوبية: هي المقدّمة التي يتوقف الوجوب عليها. (ح ١، د ٢٤)

المقيّد: هو الكلام الذي يُقدم على المطلق بسبب تقييده له. (ح ١، د ٣١)

المكرورة: هو موضوع الحكم التكليفي الذي يدلّ على أنّ فعلًا يوجب سخط الله (تعالى) بدرجة يسع معها إتيانه. (مبادي، د ٣)

الملالك: هو المصلحة التي يشتمل عليها الفعل. (ح ٢، د ٢)

منجزية العلم الإجمالي عقلاً: ١. بناء على مسلك قاعدة قبح العقاب بلا بيان: يلزم رفع اليد عن القاعدة، بقدر ما تنجز بالعلم؛ وهو الجامع؛ وينتج حينئذ، أنَّ العلم الإجمالي، يستتبع عقلاً، حرمة المخالفة القطعية؛ دون وجوب الموافقة القطعية. ٢. بناء على مسلك حق الطاعة: الجامع منجز بالعلم؛ وكلَّ واحد من الأطراف، منجز بالاحتمال؛ وبذلك تحرم المخالفة القطعية، وتجب الموافقة القطعية عقلاً. (ح ٤٨، د ٤)

منجزية القطع: هي أن يكون اكتشاف قضية في حكم شرعي -اكتشافاً لا يشوبه شك-. منجزاً؛ أي: مصححاً للعقاب إذا خالف العبد مولاه؛ وهي غير معلقة؛ بل ثابتة على الإطلاق؛ خلافاً لمنجزية الظن والاحتمال؛ لأنها مشروطة بعدم إحراز الترخيص الظاهري في ترك التحفظ. (ح ٢، د ٤)

منجزية القطع الموضوعي: القطع، إنما ينجز التكليف، إذا كان طريقاً لكشف ذلك التكليف؛ وأما التكليف الذي يكون القطع موضوعاً له ودخلاً في أصل ثبوته، فهو لا ينجز ذلك التكليف؛ بل يحتاج إلى قطع طريقي بالنسبة إلى نفس التكليف. (ح ٢، د ٥)

المنجزية المعلقة: هي منجزية العلم الإجمالي أو الظن والاحتمال؛ لأنها مشروطة بعدم إحراز الترخيص الظاهري في ترك التحفظ. (ح ٤، د ٤)

المنجزية غير المعلقة: هي منجزية القطع أو العلم التفصيلي الثابتة على الإطلاق. (ح ٢، د ٤)

المنطوق: هو مدلول الكلام الذي دلَّ عليه اللفظ مطابقة (أي: يُفهم من نفس الكلام)؛ في قبال المفهوم الذي يدلَّ عليه الكلام التزاماً بانتفاء قيد. (مبادي، د ٧ و ح ١٦، د ١)

أنظر: المدلول الإيجابي.

موارد الجمع العرجي: هي حالات القرىنة بين كلامين، على أساس المواضيع العرجيَّة العامة للمحاورة؛ كالتفصيص والتقييد والظهور. (ح ٦٢، د ٢)

الموافقة الاحتمالية: هي مراعاة جانب بعض الأطراف، في حالة العلم الإجمالي. (ح ٢، د ٤٨)

الموافقة القطعية: هي مراعات جانب جميع الأطراف، في حالة العلم الإجمالي. (ح ٢، د ٤٨)

موضوع الحكم: يراد به مجموع الأشياء التي تتوقف عليها فعالية الحكم المجعل. (ح، ١، ٢٣٥)

موضوع العلم: هو ما يكون جاماً بين موضوعات مسائله؛ و ينصب البحث في المسائل، على أحواله و شؤونه. (ح، ٢، ١٤)

موضوع علم الأصول: هو العناصر المشتركة المترقبة دخولها في الاستدلال الفقهي من حيث دليليتها. (ح، ٢، ١٥)

الموضوع للقضية الحقيقة: هو الحكم المجعل على نحو القضية الحقيقة (ح، ٢، ٣، ١٩)

الموضوع له: هو المعنى الذي خُصّص له اللفظ. (ح، ١، ١٠٥ و ١١)

الموقف العملي: هو الوظيفة العملية تجاه الشارع (ح، ٢، ٤٢٥ - ٤٤)

النسبة الإرسالية: هي النسبة بين مادة الفعل والفاعل، منظوراً إليها بما هي نسبة يراد تحقيقها. (ح، ١، ١٥٥)

النسبة الإمساكية: هي النسبة بين مادة الفعل والفاعل، منظوراً إليها بما هي نسبة يراد الإمساك عنها. (ح، ١، ١٥٥)

النسبة الاندماجية: هي النسبة التي تندمج فيها الكلمتين على نحو يُصبح المجموع مفهوماً واحداً؛ وهي مدلول الهيئة في الجمل الناقصة. (ح، ٢، ١٢٥)

النسبة التامة: هي النسبة التي تتكون بها جملة تامة. (ح، ٢، ١٢٥)

النسبة الناقصة: هي النسبة التي لم تكن بمفردتها كافية لتكوين جملة تامة. (ح، ٢، ١٢٥)

النسبة غير الاندماجية: هي النسبة التي يبقى فيها الطرفان، متميزةً أحدهما عن الآخر؛ وهي مدلول الهيئة في الجمل التامة. (ح، ٢، ١٢٥)

النسخ بالمعنى الحقيقي: هو أن يشرع المشرع حكماً، مؤمّناً بصحة تشريعه، ثم ينكشف له أنَّ المصلحة على خلاف، فينسخه و يتراجع عن تقديره السابق للمصلحة وعن إرادته التي نشأت من ذلك؛ وهو غير معقول في مبادئ الحكم الشرعي؛ إلا في

مرحلة العمل والاعتبار، فيتمكن تصوير النسخ بكل معنييه معاً. (ح، ٢، ٤١٥)

النسخ بالمعنى المجازي: هو أنَّ المصلحة المقدرة في الحكم، كان لها أمد محدود من أول الأمر، وقد انتهى. (ح، ٢، ٤١٥)

النَّصْ: هو الدليل الذي يكون للفظه معنىًّا وحيدًا في اللغة ولا يصلح للدلالة على معنى آخر في النظام اللغوي والعرفي العام. (ح ١٧٤ و ١٨٠)

الواجب التخييري: هو طلب أحد الأشياء ويكون الوجوب فيه بالتخيير الشرعي. (ح ١٧٣ و ٢٣٨)

الواجب التعبدي: هو الواجب الذي يكون غرض المولى فيه، قائماً بأن يأتي المكلف بالفعل، يقصد امتناع الأمر. (ح ٢٣٧)

الواجب التعييني: هو طلب شيء معين. (ح ١٦٣ و ١٧٢)

الواجب التوصلي: هو الواجب الذي يكون غرض المولى فيه، قائماً بإتيان المكلف لل فعل فيما أتفق. (ح ٢٣٧)

الواجب العيني: هو طلب الشيء من المكلف بنفسه. (ح ١٦٣ و ١٧٢)

الواجب الغيري: هو طلب الشيء لغيره. (ح ١٥٣ و ٢١٦)

الواجب الكفائي: هو طلب الشيء من أحد المكلفين على سبيل البدل. (ح ٢١٦ و ١٧٣)

الواجب المشروط: هو الواجب الذي معه قيد أو شرط. (مبادي، ٩)

الواجب المطلق: هو الواجب الذي ليس له قيد أو شرط. (مبادي، ٩)

الواجب المعلق: هو كلّ واجب تتقدم بدأته زمان وجوبه، على زمان الواجب. (ح ٢١٣ و ٣٥)

الواجب النفسي: هو طلب الشيء لنفسه؛ لا لغيره. (ح ١٥٣ و ٢١٦)

الواضع: هو الممارِس لتخفيض اللفظ للمعنى. (ح ١٠٣ و ١١١)

الوجوب: هو حكم شرعي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به بدرجة الإلزام. (ح ١٦٣ و ٧)

الوجوب الاستقلالي: هو وجوب المركب. (ح ٢٥٣، ١)

الوجوب الضمني: يُطلق على وجوب كل جزء في المركب. (ح ١٣٥ و ٢٥٣)

الورود: هو التنافي بين المجنولين دون التنافي بين جعلهما؛ و ذلك بـأن ينفي الوارد، موضوع المورود؛ أو يوجد فرداً لموضوعه. (ح ٢١٣ و ٦١)

الوضع: هو تخفيض اللفظ للمعنى، من قبل الأوائل و نتجمت عنه الدلالة؛ أو: هو اقتران اللفظ بالمعنى و تأكده؛ على اختلاف الآراء. (ح ١٠٣ و ١١١)

الوضع التعبيني: كثرة الاستعمال، بدرجة توجب الألفة الكاملة: . (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع التعبيني: هو جعل خاص، في تخصيص لفظ معنى. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع الخاص والموضوع له الخاص: هو أن يتصور الواضح معنى جزئياً و يضع اللفظ بإزائه. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع العام والموضوع له العام: هو أن يتصور الواضح فرداً و يضع اللفظ لمعنى جامع؛ وهو مستحبيل. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع الشخصي: هو وضع اللفظ للمعنى بنفسه؛ لا بعنوان مشير إليه؛ كأسماء الأجناس. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع العام والموضوع له الخاص: هو أن يتصور الواضح عنواناً مشيراً إلى فرده و يضع اللفظ بإزاء الفرد الملحوظ من خلال ذلك العنوان المشير. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع العام والموضوع له العام: هو أن يتصور الواضح، معنى كلّياً و يضع اللفظ بإزائه. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوضع النوعي: هو وضع اللفظ للمعنى بعنوان مشير إليه؛ كهيئة «ي فعل»، لوقوع الفعل في الحال أو الاستقبال. (ح ٢، ١٠٥ و ١١)

الوظيفة العملية: أنظر: الموقف العملي.

الهيئة: هي الصيغة الخاصة التي صيفت بها المادة. (ح ١، ١٣٥)

الهيئة التركيبية: هي ما تحصل بانضمام كلمة إلى أخرى، وتكون موضوعة لمعنى خاص. (ح ٢، ١٢٥)

فهرس المصادر

القرآن الكريم

أجود التقريرات، تقرير بحث النائيني للخوئي، تحقيق: حسن المصطفوي التبريزي.
الاستبصار، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران:
دار الكتب الإسلامية، الأولى: ١٣٩٠ هـ.ق.

بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، بيروت: مؤسسة الوفاء، الثانية: ١٤٠٣ هـ.ق.
تحري الغاية في ٣٨ سورة من القرآن الكريم، محمد كاظم الحسيني الحكيم، قم: آفاق
غدير، الأولى: ١٤٣٨ هـ.ق.

تحرير الوسيلة، روح الله الموسوي الخميني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين، الأولى: ١٤٠٤ هـ.ق.

تفسير العياشي، محمد بن مسعود بن عياش السلمي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي
المحللية، طهران: العلمية الإسلامية، الأولى: ١٣٨٠ هـ.ق.

تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق السيد حسن الموسوي، طهران: دار
الكتب الإسلامية، الأولى: ١٣٩٠ هـ.ق.

جامع أحاديث الشيعة، حسين الطباطبائي البروجردي، قم: المطبعة العلمية، الطبعة:
١٩٩٧ هـ.ق.

دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، لبنان: دار الكتاب اللبناني، الأولى: ١٩٧٨م.
دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، قم: مجمع الفكر الإسلامي، الأولى: ١٤١٢هـ.

دعائم الإسلام، القاضي نعمان المغربي، آصف بن علي أصغر فرضي، القاهرة: دار المعارف، الأولى: ١٦٣٨م.

سنن الترمذى، محمد بن عيسى الترمذى، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، بيروت: دار الفكر.

شرح الأخبار، القاضي نعمان المغربي، تحقيق: السيد محمد حسين الجلاوى، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسین بقم المشرفة، الأولى.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، بيروت: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠١هـ.

صحيح مسلم، مسلم بن حجاج القشيري، بيروت: دار الفكر.

علل الشريعة، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق)، النجف: المكتبة الحيدرية، الأولى: ١٣٨٥هـ.

عواىي اللالى العزيزية، ابن أبي جمهور الإحسانى، تحقيق: آغا مجتبى العراقي، قم: المطبعة العلمية، الأولى: ١٤٠٣هـ.

عيون أخبار الرضا عليه السلام، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق)، بيروت: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، الأولى: ١٤٠٤هـ.

الكافى، محمد بن يعقوب الكليني الرازى، تحقيق: على الأكبر الغفارى، طهران: دار الكتب الإسلامية، الثالثة: ١٣٨٨هـ.

كشف الغمة في معرفة الأئمة، علي بن عيسى الإربلي، بيروت: دار الأضواء، الثانية: ١٤٠٧هـ.

كفاية الأصول، الآخوند (محمد كاظم الخراسانى)، قم: مؤسسة آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث، الأولى: ١٤٠٩هـ.

مجمع الزوائد و منبع الفوائد، عليّ بن أبي بكر الهيثمي بيروت: دار الكتب العلمية،
الطبعة: ١٤٠٨ هـ ق.

المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني
(المحدث الأرموي).

مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري، بيروت: مؤسسة آل
البيت عليه السلام لإحياء التراث، الأولى، ١٤٠٨ هـ ق.
المعالم الجديدة، محمد باقر الصدر.

من لا يحضره الفقيه، محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (الصدق)، تصحيح:
عليّ الأكبر الغفاري، قم: جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، الثانية.

الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، قم: جماعة المدرّسين في الحوزة
العلمية.

وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، قم: مؤسسة آل
البيت عليه السلام لإحياء التراث، الثانية: ١٤١٤ هـ ق.